



النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم



الأستاذ الدكتور
عبد الستار مهدي علي
أستاذ النحو في جامعة بابل



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ^ط وَسَتُرَدُّونَ

إِلَىٰ عِلْمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾

(أَنَّ)

النحو العربي وأساليبها

في القرآن الكريم



رابطہ بدیل
lisanerab.com

مکتبۃ لسان العرب

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



(أن)

النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم

الأستاذ الدكتور

عبد الستار مهدي علي

أستاذ النحو في جامعة بابل

الطبعة الأولى

2014م - 1435هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع - عمان

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2012/11/4257)

225.16

علي، عبد الستار مهدي
(أن) النحو العربي وأساليبها في القرآن الكريم / عبد الستار مهدي
علي- عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2012.
() ص
ر.أ: 2012/11/4257

الواصفات: القرآن الكريم // النحو // اللغة العربية
يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر
هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى

حقوق الطبع محفوظة للناسر

Copyright ©
All rights reserved

الطبعة الأولى

2014 م – 1435 هـ



دار صفاء للنشر والتوزيع

عمان - شارع الملك حسين

مجمع الفحيح التجاري - تلفاكس +962 6 4612190

هاتف: +962 6 4611169 ص. ب. 922762 عمان - 11192 الأردن

DAR SAFA Publishing - Distributing

Telefax: +962 6 4612190- Tel: + 962 6 4611169

P.O.Box: 922762 Amman 11192- Jordan

<http://www.darsafa.net>

E-mail: safa@darsafa.net

ردمك ISBN 978-9957-24-876-5

الاهداء

إلى روح والدي
براً ووفاءً

الفهرس

9 المقدمة
15 التمهيد

الفصل الأول

(أن) الخفيفة الناصبة للمضارع

29 المبحث الأول: أصل (أن) الخفيفة
32 المبحث الثاني: ما يسبق ((أن)) الخفيفة من الأفعال
39 المبحث الثالث: ((أن)) الخفيفة حرفاً ناصباً للفعل المضارع
48 المبحث الرابع: ((أن)) الخفيفة موصولاً حرفياً
58 المبحث الخامس: أحكام صلة ((أن)) الخفيفة
65 المبحث السادس: المصدر المؤول من ((أن)) والفعل
84 المبحث السابع: حذف حرف الجر مع ((أن) والفعل))
97 المبحث الثامن: (أن) الخفيفة مع افعال المقاربة

الفصل الثاني

إضمار (أن) الخفيفة

137 المبحث الأول: إضمار (أن) وجوباً بعد: فاء السببية:
177 المبحث الثاني: إضمار (أن) وجوباً بعد واو الجمع
186 المبحث الثالث: إضمار (أن) وجوباً بعد (أو)
190 المبحث الرابع: مذاهب النحاة في عامل نصب المضارع بعد: الفاء والواو وأو.
215 المبحث الخامس: إضمار (أن) وجوباً بعد (حتى)
229 المبحث السادس: إضمار (أن) جوازاً
241 المبحث السابع: إضمار (أن) في مواضع سماعية

الفصل الثالث

(أن) المخففة من الثقيلة

249 المبحث الأول: أصل (أن) المخففة من الثقيلة
255 المبحث الثاني: ما يسبق (أن) من الأفعال

257	المبحث الثالث: عمل (أن) المخففة من الثقيلة.....
262	المبحث الرابع: أحكام أسم (أن) المخففة وخبرها.....
276	المبحث الخامس: (أن) المخففة حرفا مصدريا.....
278	المبحث السادس: (أن) المصدرية مع (لا) النافية.....
الفصل الرابع	
(أن) الزائدة	
290	المبحث الاول: (أن) الزائدة: أصلها ومواضع زيادتها.....
299	المبحث الثاني: هل تعمل (أن) الزائدة ؟.....
الفصل الخامس	
(أن) التفسيرية	
303	المبحث الاول: من قال بـ(أن) التفسيرية.....
305	المبحث الثاني: شروط (أن) التفسيرية وأحكامها.....
الفصل السادس	
معان أخر لـ(أن)	
313	المبحث الأول: (أن) ضميرا.....
318	المبحث الثاني: (أن) تفيد الجزاء.....
322	المبحث الثالث: (أن) بمعنى (إذ) التعليلية.....
324	المبحث الرابع: (أن) بمعنى (لا) النافية.....
325	المبحث الخامس: (أن) بمعنى (لئلا).....
326	المبحث السادس: (أن) بمعنى (حتى).....
429	الخاتمة.....
431	المصادر.....

المقدمة

تؤلف حروف المعاني جانبا مهما من نحونا العربي، وتشغل حيزاً كبيراً من مصنفات المفسرين والنحاة واللغويين والبلاغيين، وتحظى باهتمامهم وجل عنايتهم، استشعاراً منهم لدور هذه الحروف ووظيفتها في تحقيق الدقة في التعبير، والقدرة على اداء المعاني الخفية، فصي فهم معانيها، وادراك مواقعها، والأصابة في تعيين تلك المواقع تُمَتِّكُ ناصية اللغة، وتوضح الأساليب البلاغية، ويُدرك ما في اللغة من روعة وبيان.

وإذا ما آستثينا جملتي الأثبات والأمر، فإنه لا تكاد تخلو جملة ن جمل الكلام العربي من واحد أو اكثر من هذه الحروف⁽¹⁾ فهي أكثر دوراً، ... وتركيب اكثر الكلام عليها، ورجوعه في فوائده اليها⁽²⁾. وهي مسألة ميزت اللغة العربية بدقة التعبير، والتفنن في تصريف وجوه القول، ولكن هذه الوجوه تستغلح احيانا على السامع فيصعب عليه التمييز بين معنى ومعنى، وبين اسلوب واسلوب، اذ إن لكل حرف منها اسراره ومواقعه، وقد بلغ من شدة غور بعض معانيها أن خَفِيَتْ على بعض العلماء، فمن ذلك ما رُوي عن ابن الانباري أنه قال: « ركب الكندي المتفلسف الى ابي العباس (يعني المبرد)، وقال له: اني لأجد في كلام العرب حشوا، فقال له أبو العباس: في أي موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: عبدُ اللهِ قائمٌ، ثم يقولون: إنَّ عبدَ اللهِ قائمٌ، ثم يقولون: إنَّ عبدَ اللهِ لقائمٌ، فالألفاظ متكررة، والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ، فقولهم: عبدُ اللهِ قائمٌ، إخبار عن قيامه، وقولهم: إنَّ عبدَ اللهِ

(1) ينظر: اللغة العربية، معناها ومبناها، / الدكتور تمام حسان: 123.

(2) رصف المباني في شرح حروف المعاني / لأحمد بن عبد النور المالقي: 2.

قائماً، جواب عن سؤال سائل، وقولهم: إِنَّ عَبْدَ اللَّهِ لَقَائِمٌ، جواب عن انكار منكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني⁽¹⁾.

وقد حفل القرآن الكريم، وهو كتاب العربية الأكبر، بهذه الحروف، فكان لحسن استخدامها، والدقة في تحديد معانيها، واختيار المناسب منها، أثر واضح في تحقيق الاسلوب الفني والتعبير البلاغي، الذي كان أحد وجوه اعجاز كتاب الله العظيم، ومعجزة رسوله الكريم، وقد دفع هذا الأمر الامام الجرجاني (ت471هـ) أن يجعل مراعاة هذه الحروف، والدقة في اختيار معانيها سبيلاً إلى نظم الكلام، وتأليفه الذي هو سر البلاغة، والاعجاز عنده، فقال: "وأعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، ... وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير ان ينظر في وجوه كل باب وفروقه، ... وينظر في الحروف التي تشترك في معنى، ثم ينفرد واحد منها بخصوصيته في ذلك المعنى، فيضع كلاماً من ذلك في خاص معناه، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال، وبـ(لا) اذا أراد نفي الاستقبال، وبـ (أن) فيما يترجح بين ان يكون وأن لا يكون، وبـ(اذا) فيما علم أنه كائن"⁽²⁾.

ولحرف المعنى (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون، موضوع هذه الدراسة من بين حروف المعاني مكانة متميزة، إذ نال نصيباً كبيراً من اهتمام النحاة، لتعدد دلالاته، واختلاف معانيه، وكثرة أساليبه، وسعة دورانه في الكلام، وهي أمور كانت وراء اختيار هذا الموضوع.

وقد زاد في رغبتني في دراسة هذا الحرف كثرة وروده في القرآن الكريم الذي نزل بلغة هي أفصح لغات العرب وأسلمها، إذ ورد فيه في اكثر من

(1) دلائل الاعجاز / للامام عبد القاهر الجرجاني: 303.

(2) دلائل الاعجاز/ للامام عبد القاهر الجرجاني: 117- 118.

خمسائة موضع، وفي أساليب ومعان مختلفة ودقيقة، ولذلك بادرت الى استقصاء أساليب (أَنْ) في الكتاب الكريم، وجمعها في قسم خاص من هذه الدراسة.

وعلى هذا وزعت منهجي على تقديم، وتمهيد يقدم لحرف من حروف المعاني وخاتمة بالنتائج، وبين التمهيد والخاتمة ضم البحث قسمين:

القسم الأول: خُصص لدراسة (أَنْ) في النحو العربي، ويضم ستة فصول، تناولت في الفصل الأول منه دراسة (أَنْ) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع، وهو أوسع أقسام (أَنْ) وأكثرها دوراناً في لكلام، فبحثت في أصلها وفيما يسبقها من افعال خاصة بها، وفصلت القول في عملها، من حيث أثرها الاعرابي في الفعل المضارع الداخلة عليه، ومن حيث كونها حرفاً مصدرياً، يصاغ منها ومن الفعل بعدها مصدر مؤول، وفي حالة كونها حرفاً مصدرياً، تحدثت عن صلتها من الأفعال الثلاثة، وأحكام هذه الصلة، وعن المصدر المؤول من (أَنْ والفعل) وصياغته وسبب عدول العرب عن المصدر الصريح اليه، وما أفتقر فيه المصدران من حيث الدلالة والاحكام النحوية، أتبعته بعرض للمواضع الإعرابية التي يقع فيها المصدر المؤول من أَنْ والفعل.

ولا طراد حذف حرف الجر مع (أَنْ والفعل)، وشيوع هذا الأسلوب في الكلام العربي، خصصت له مبحثاً ضمن هذا الفصل، درست فيه ظاهرة حذف حرف الجر في الكلام عامة، ومع (أَنْ) خاصة، ذاكراً علّة هذا الحذف، وما سببها من خلاف بين النحاة، وما نتج عن ذلك من مذاهب في اعراب المصدر المؤول بعد حذف حرف الجر منه، وختمت المبحث بأمثلة على حذف حرف الجر مع (أَنْ) في القرآن الكريم.

وضم هذا الفصل أيضاً مبحثاً لدراسة (أَنْ) الخفيفة مع افعال المقاربة إذ لازمت (أَنْ) هذه بعض افعال المقاربة، في حين غلب مجيئها في بعضها وندر في بعضها الآخر، فدرست الاقسام الثلاثة، مع بيان سبب مجيء (أَنْ) منع هذه

الأفعال، وختمت المبحث بذكر مذاهب النحاة في اعراب المصدر المؤول من أنْ والفاعل بعد هذه الأفعال.

ولما كانت ظاهرة إضمار (أَنْ) ونصب المضارع بها بعد عدد من الأدوات من الظواهر المشككة في النحو العربي، واحدى مسائل الخلاف المهمة بين المدارس النحوية فقد خصصتها بفصل مستقل، هو الفصل الثاني من هذا القسم، ضم ثمانية مباحث عرضت فيها صور إضمارها وجوبا وجوازا، كما جاءت في مباحث النحاة، مع استعراض أشهر المذاهب التي قيلت في نصب المضارع، ومن ثمّ التزام الرأي الذي يختار المنهج الذي ينأى عن التأويل البعيد والتقدير المتمحل للذين رافقا مسائل هذا الموضوع، وهو منهج يتناسب وما ننشده اليوم لنحونا العربي من تيسير وتسهيل.

أما الفصل الثالث فقد تكفل بدراسة القسم الثاني من أقسام (أَنْ) وهو (أَنْ) المخففة من الثقيلة، وأشتمل على خمسة مباحث، درستُ فيها: أصلها، وما يسبقها من أفعال خاصة بالدخول عليها، وعملها واحكام اسمها وخبرها، أفردت مبحثاً من هذا الفصل لـ(أَنْ) المخففة من الثقيلة في حالة كونها حرفاً مصدرياً، يصاغ منها ومن معموليها مصدر مؤول، له مواقع الأعرابية المتعددة، وختمت الفصل بمبحث عن حالات ثلاث ترد فيها (لا) النافية مع كل من (أَنْ) الخفيفة والمخففة من الثقيلة.

وعرضت في الفصل الرابع من هذا القسم لدراسة (أَنْ) الزائدة، وقد ضم ثلاثة مباحث، درست في الأول مفهوم زيادة حروف المعاني، والخلاف في لك، وتحدثت في الثاني عن زيادة (أَنْ) وأشهر مواقع الزيادة، وتكلمت في الثالث على ما انفرد به الاخفش بشأن عمل (أَنْ) الزائدة، ورد النحاة عليه.

وتحدثت في الفصل الخامس من هذا القسم عن (أَنْ) التفسيرية والشروط والأحكام التي حددها لها مثبتوها من نحاة البصرة، وموقف نحاة الكوفة وطائفة من المتأخرين من هذا القسم من أقسام (أَنْ).

أما الفصل السادس فقد كان تحت عنوان (معان أخر لـ(أُن) ذكرت فيه المعاني الثانوية الي آجتهد بعض النحاة في أستباطها من الأساليب التي وردت فيها (أُن)، ويعزى معظمها إلى نحاة كوفيين، وهي معانٍ لم تحظ باجماع جمهور النحاة، كما أنّها من الندرة والقلة بحيث يصعب اعتمادها اقساماً مستقلة لـ(أُن) إلى جانب أقسامها الأربعة الرئيسية، وانما ذكرت من باب الاحاطة بمسائل الموضوع وآستكمال جوانبه.

وخصص القسم الثاني من هذه الدراسة لأساليب (أُن) في القرآن الكريم، وهو بمثابة معجم للحرف (أُن) في كتاب الله العزيز، وقد وزعته على أربعة فصول، قسم كل فصل منها قسماً من اقسام (أُن) الأربعة الرئيسية، أما معانيها الأخرى التي جاء ذكرها في قسم النحو، فلم أذكرها في هذا القسم، لأنها، وكما تقدم، معان ترجع في معظمها إلى المعاني الأربعة الرئيسية، فضلاً عن تضييف النحاة لها.

أما مصادر هذه الدراسة، فقد اعتمدت في قسمها الأول على معظم كتب النحو الرئيسية، وكان كتاب سيبويه أول هذه المصادر التي اكثر الرجوع إليها والاستشهاد بنصوصها، وأفدت كثيراً من كتب حروف المعاني، إذ كانت المصادر الرئيسية التي اعتمدت عليها الدراسة في أستقصاء معاني (أُن) وأساليبها في الكلام العربي، وأكثر الرجوع إلى كتب التفسير وإعراب القرآن ومعانيه التي أسهمت مع كتب النحو في الحديث عن (أُن) شارحة معنيها، وموضحة أسرارها في مواقعها من النصوص القرآنية.

أما القسم القرآني، فقد اعتمدت فيه على مجموعة من كتب التفسير، وإعراب القرآن ومعانيه، ناقلاً منها ما جاء من أقول وآراء، أسهمت في تحديد معاني (أُن) وأساليبها في الآيات التي وردت فيها.

كما أفادت الدراسة من عدد كتب علوم القرآن، والقراءات، ومن مجموعة من كتب المحدثين، أبرزها كتاب (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) للأستاذ محمد عبد الخالق عزيمة.

وفي ختام هذه المقدمة يتمنى الباحث أن تحتل هذه الدراسة مكانها بين الدراسات النحوية والقرآنية، في مكتبة اللغة العربية، لغة القرآن الكريم، ورمز هذه الأمة، ولسان ثقافتها، وأن يكون قد وُفِّق في تقديم دراسته كاملة لـ (أن) تنفع الدارسين، وتغني الباحثين، المحيين للعربية، الذائدين عنها، الراغبين في تواصل تراثها، وتجدد حياتها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير من نطق بالضاد رسولنا الكريم، وعلى آله وصحبه أجمعين.

الباحث

التمهيد

جهود النحاة في دراسة حروف المعاني

لقد توفّر على العناية باللغة العربية، ودراسة علومها جمهرة من النحاة واللغويين القدامى، ومنحوها من الأهتمام ما لم تحظ به لغة أخرى من لغات العالم، تجسد فيما تركوه لنا من تراث ضخم من المؤلفات في مختلف مناحيها وعلومها، وقد اعتمدوا في خدمتها وتيسير قواعدها طرائق شتى، تحذوهم غاية نبيلة هي صون هذه اللغة الكريمة وكتابها الأكبر (القرآن الكريم) من أن يتطرق إليهما لحن، أو يمسهما تحريف.

وكان من ابرز المواضيع التي منحوها عنايتهم، ووجهوا إليها همهم، دراسة حروف المعاني، والوقوف على أساليبها، والكشف عن معانيها، فأكثرها الحديث عنها، وأفاضوا في توضيح أسرارها ودقائقها كما كانت موضع مناقشات طويلة بينهم، وخلافات واسعة، نمت على مدى أهمية هذه الحروف، ودورها في الكلام العربي، وأثرها في تغيير وجوه هذا الكلام.

وقد جاء حديث النحاة واللغويين عن هذه الحروف في مؤلفاتهم في صور مختلفة، وأساليب متباينة، فمنهم من درسها متأثرة في ثنايا الحديث عن قواعد النحو العامة دون أن يخصّها بباب مستقل، كما فعل سيبويه، إذ تحدث كثيراً عن كتابه هذه الحروف، ومعانيها، وأحكامها، ولكنه لم يعقد فصلاً خاصاً بها، أو بحرف منها، بل راح يذكر الحرف ضمن أسرته، كما فعل في أدوات الجزم⁽¹⁾، وفي (فاء السببية)⁽²⁾، وفي غيرها من الحروف، وقد نهج نهجه عدد من

(1) ينظر: الكتاب: 478/1.

(2) المصدر السابق: 489/1.

النحاة، أمثال الفراء (ت207هـ) في كتابه ((معاني القرآن))⁽¹⁾، والأخفش (ت215هـ) في كتابه ((معاني القرآن))⁽²⁾ أيضاً.

وأفردت طائفة منهم في كتبها أبواباً خاصة بها، عقدتها لدراسة هذه الحروف، وتفصيل الكلام في معانيها، ووجوه استعمالاتها، وبيان أحكامها، آستشعاراً لأهميتها، وأثرها في أساليب الكلام، كما فعل ابن قتيبة (ت276هـ) في كتابه ((تأويل مشكل القرآن))، إذ خصص باباً سماه ((باب تفسير حروف المعاني...))⁽³⁾، وابن السراج (ت316هـ) في كتابه ((الأصول في النحو))⁽⁴⁾، وأبو علي الفارسي (ت377هـ) في كتابه ((الايضاح العضدي))⁽⁵⁾، وآبن جني (ت392هـ) في كتابه ((اللمع في العربية))⁽⁶⁾، وغيرهم، غير أن أو في هذه الأبواب الخاصة بدراسة هذه الحروف، وأكثرها إحاطة وشمولاً ما جاء في شرح ابن يعيش (ت643هـ) لكتاب ((المفصل)) (ت538هـ)، إذ تناول دراسة هذه الحروف في القسم الثالث من كتابه، وقد استغرق الجزء الثامن منه، وقسماً من التاسع، مبتدئاً بمعنى الحرف، فحروف الاضافة، والحروف المشبهة بالفعل، وحروف العطف، وحروف النداء... الخ⁽⁷⁾، وقد سار منهجه في التوسع والتفصيل السيوطي (ت911هـ) في كتابه ((همع الهوامع)) إذ خصص معظم الجزء الرابع منه لدراسة حروف الجر، وحروف القسم، وحروف الجزم... الخ⁽⁸⁾، وفعل الشيء نفسه في كتابه ((الأتقان في علوم القرآن))⁽⁹⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن: 1/223-237، 2/8-9، 312، 393 وغيرها.

(2) ينظر: معاني القرآن: فهرس الأدوات: 641-145.

(3) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 519-563.

(4) ينظر: الأصول في النحو: 2/215.

(5) ينظر: الايضاح العضدي: 257-258، 261-262، 285-293 وغيرها.

(6) ينظر: اللمع في العربية: 72-79، 127-131، 132-135 وغيرها.

(7) ينظر: شرح المفصل: 8/2، 9/53.

(8) ينظر: همع الهوامع: 4/153-221، 232-241، 307-361.

(9) ينظر: الاتقان في علوم القرآن: 1/166.

وقد بلغ الاهتمام بحروف المعاني عند بعض النحاة أن أخذ يفرد بها مؤلفا مستقلا، يدرس فيه هذه الحروف، ذاكرا معاني كل حرف وأساليبه، أو أن يخص حرفا واحدا بمصنّفٍ مستقل، فألفوا في ((الألفات)) والهاءات، واللامات⁽¹⁾.

وقد ذكرت لنا كتب اللغة والطبقات أسماء نحاة كثيرين ألفوا في الاتجاهين، بدءا من الكسائي⁽²⁾، ومرورا بالزجاجي (ت337هـ) والرماني (ت384هـ)، وانتهاء بابن هشام (ت761هـ)، ففي لامات القرآن الكريم خاصة، واللامات عامة، ألف كل من: أبي زيد الانصاري (ت215هـ)، والاخفش سعيد بن مسعدة، وداود بن طيبة (ت223هـ) وهو من القراء، وابن كيسان (ت320هـ)، وأبي بكر محمد بن القاسم الانباري (ت328هـ) وأبي جعفر النحاس (ت337هـ)⁽³⁾ وغيرهم⁽³⁾.

ويتضح من استعراض تطور عناية القدماء بدراسة حروف المعاني، أن هذه العناية بدأت في ركاب تفسير القرآن الكريم، حين كان علماء العربية، والمفسريون يفصلون المعاني المختلفة للحرف الواحد في النصوص القرآنية⁽⁴⁾، ثم شبت هذه العناية وتوسّع هذا الاهتمام حتى أصبح علما قائما بذاته، مستقلا بميدانه، له مصادره المتخصصة، التي تحتل منها اليوم مجموعة مهمة مكانة بارزة بين مصادر الدراسة النحوية واللغوية، نذكر منها :-

1- حروف المعاني : لأبي القاسم عبد الرحمن اسحاق الزجاجي (ت337هـ)⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الفهرست / لابن النديم: 35، 66.

(2) ينظر: البغية: 164/2، والفهرست: 66.

(3) ينظر: الفهرست: 35، ورسالة في اللامات / لابي جعفر النحاس، تحقيق طه محسن، مجلة المورد، العدد الاول، سنة 1971.

(4) ينظر: تمهيد الدكتور فخر الدين قباوة لتحقيق كتاب (الجنى الداني في حروف المعاني):3.

(5) حققه الدكتور علي تويق الحمد، مؤسسة الرسالة / الاردن، 1984 م.

- 2- معاني الحروف : لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت384هـ)⁽¹⁾
- 3- الازهية في علم الحروف : لأبي الحسن علي بن عبد الرحمن الهروي (ت415هـ)⁽²⁾.
- 4- رصف المباني في شرح حروف المعاني : لاحمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ)⁽³⁾.
- 5- الجنى الداني في حروف المعاني : للحسن بن قاسم المرادي (ت749هـ)⁽⁴⁾.
- 6- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب : لابن هشام الانصاري (ت761هـ).
- 7- جواهر الادب في معرفة كلام العرب : للامام علاء الدين بن علي بن بدر الدين الاربلي (بعد النصف الاول من القرن السابع)⁽⁵⁾.
- 8- صرف العناية في كشف الكفاية : لعبد الله بن محمد الكردي البيتوشي (ت1138هـ)⁽⁶⁾.

-
- (1) حققه الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، دار نهضة مصر، القاهرة 1973 م، وللرماني رسالة بعنوان (منازل الحروف) نشرها الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة، وهي تختلف عن (معاني الحروف) منهجا ومادة، ينظر (رسائل في النحو واللغة: 51 - 76).
 - (2) حققه عبد المعين الملوحي، مطبوعات اللغة العربية بدمشق، 1971م، والهروي كان عالما بالنحو، اماما بالادب، ترجمته في: البغية: 205/2.
 - (3) حققه: احمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، 1975م، والمالقي، كان قيما على العربية، له ايضا شرح الجزولية، ترجمته في البغية: 1 / 331.
 - (4) حققه الدكتور فخر الدين قباوة، منشورات دار الافاق الجديدة -بيروت، ط2، 1983م، والدكتور طه محسن، مؤسسة دار الكتب / الموصل، 1976 م، والمرادي، نحوي ولفوي بارع، له ايضا: شرح التسهيل، وشرح المفصل، ترجمته في: البغية 1/517.
 - (5) نسبه الشيخ محمد بن عبد الخالق عزيمة الى العلاء بن احمد السيرامي (ت790هـ) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: 100-101.
 - (6) الكتاب شرح لمنظومة المؤلف (كفاية المعاني)، وله ايضا: حاشية على البهجة المرضية في شرح الالفية، ينظر: البيتوشي: حياته وأثاره، رسالة ماجستير، قدمها خطاب عمر بكر الى آداب جامعة بغداد - 1984، ص74.

اما خير ما قدمه الباحثون المحدثون في هذا النيدان فهو مؤلف الشيخ محمد عبد الخالق عزيمة ((دراسات لاسلوب القرآن الكريم)) اذ صنع للقرآن الكريم معجماً نحويًا مستعينا بكتب النو والتفسير، وهو عمل جليل.

وللحرف (أن) المفتوح الهمزة الساكن النون، احد حروف المعاني التي درستها هذه الكتب المتخصصة، وكتب النحو العامة، كل بأسلوبه ومنهجه الخاص، تضطلع اليوم هذه الدراسة بجمع ما قيل فيه من، في معانيه، وأساليبه واعرابه في مواقعه المختلفة من الكلام، والاحاطة بآراء النحاة فيه، ما اختلفوا في موضوعه، وما اتفقوا، ومناقشة هذه الآراء، والخروج بالرأي المناسب والميسر لقواعد النحو العربي، خدمة لهذه اللغة الكريمة العزيرة، واني لأطمح ان تكون هذه الدراسة جهداً متواضعاً يقف على استحياء الى جانب جهود نحائنا العظيمة في ميدان دراسة حروف المعاني.

ويمكن القول بأنّ جل ما قيل عن هذه الأداة، مما يتصل بمعانيها ووجوه استعمالها، وطرائق تصرف العرب في استخدامها أبرز في فصول هذه الرسالة، بأسلوب سهل وميسر، يفيد منه الباحث والمتعلم من طلاب العربية، وهي غاية كنت ارجوها عند اختياري لهذا الموضوع، ورغبتني في دراسته، وأملني أن أكون قد قدمت جهداً أخدم به لغتي، وانفع أبناء عمومتي، والله ولي التوفيق.

(أن) التفسيرية في القرآن الكريم :

تقدم في قسم النحو أن النحاة قد أنقسموا بشأن (أن) التفسيرية فريقين :
الأول : ويمثله جمهور البصريين ، وقد ذهبوا الى أن (أن) تفيد معنى التفسير
وأشترطوا لإفادتها هذا المعنى ما يأتي :

- 1- أن تقع بعد كلام تام.
- 2- ألا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسره.
- 3- أن يتأخر عنها جملة.
- 4- أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول ، وليس بقول صريح ،
وجوز الزمخشري وقوعه بصريح القول اذا أوّل بالأمر.

الثاني : ويمثله الكوفيون ، وقد أنكروا أن يكون (التفسير) من معاني (أن)
وهي عندهم في الموضع التي ذكرها الفريق الأول (أن) المصدرية ، إن دخلت
على فعل فهي الخفيفة الناصبة للمضارع ، وإن دخلت على اسم فهي المخففة
من الثقيلة ، وهو الرأي الاوجه فيها ، لانه ليس في القرآن آية تتعين (أن) فيها
أن تكون تفسيرية لا تحتمل غير ذلك⁽¹⁾.

وفي ضوء الشروط التي وضعها مثبتو (أن) التفسيرية ، يمكن حصر الآيات
القرآنية الآتية ، علما بأن الباحث ، وعملا بالرأي الذي رجحه ، قد أدرج هذه
الآيات ضمن أقسام (أن) الأخرى.

(1) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: 1 / 383.

(أن) التفسيرية :

(سورة آل عمران)

1- ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ ءَامِنُوا بِرَبِّكُمْ ... ﴾ (1) من الآية / 193.

(سورة النساء)

2- ﴿ وَلَوْ أَنَا كُنْبًا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَّا .. ﴾ (2) من الآية / 66.

3- ﴿ صدق الله .. وَلَقَدْ وَصَّيْنَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا اللَّهَ ... ﴾ (3) من

الآية / 131.

(سورة المائدة)

4- ﴿ وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّنَ أَنْ ءَامِنُوا بِي وَبِرَسُولِي ... ﴾ (4) من الآية / 111.

5- ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ ءَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ... ﴾ (5) من الآية / 117.

(سورة الاعراف)

6- ﴿ ... وَتُودُوا أَنْ تَتَكَّمُ الْجَنَّةُ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ (6) من الآية / 43.

7- ﴿ وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ أَصْحَابَ النَّارِ أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبَّنَا حَقًّا وَجَدْتُمْ ... ﴾ (7) من الآية / 44.

8- ﴿ ... فَأَذَّنُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾ (8) من الآية / 44.

(1) ينظر: الكشاف: 1 / 455، املاء ما من به الرحمن: 1 / 163، البحر المحيط: 3 / 141.

(2) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 186، البحر المحيط: 3 / 285.

(3) ينظر: البحر المحيط: 3 / 366.

(4) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 232، البحر المحيط: 4 / 52، الجمل: 1 / 541.

(5) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 532، الكشاف: 1 / 694-696، البحر المحيط: 4 / 60.

(6) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 612، الكشاف: 2 / 105، املاء ما من به الرحمن: 1 / 274، البحر المحيط: 4 / 299-300.

(7) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 612، الكشاف: 2 / 106، املاء ما من به الرحمن: 1 / 274، البحر المحيط: 4 / 300.

(8) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 612، الكشاف: 2 / 106، املاء ما من به الرحمن: 1 / 274، البحر المحيط: 4 / 300.

في قراءة من قرأ (أن) ورفع (لعنة) (1).

- 9- ﴿وَنَادُوا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلِّمُوا عَلَيْنَا...﴾ (2) من الآية /46.
- 10- ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ النَّارِ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ...﴾ (3) من الآية / 50.
- 11- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ...﴾ (4) من الآية / 117.
- (سورة التوبة)
- 12- ﴿وَإِذَا أَنْزَلْتَ سُورَةَ أَنْ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَجَاهِدُوا مَعَ رَسُولِهِ اسْتَأْذَنَكَ أُولُو الطُّوَلِ مِنْهُمْ...﴾ (5) من الآية / 86.
- (سورة يونس)
- 13- ﴿... أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ رَجُلٍ..﴾ (6) من الآية / 2.
- 14- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّءَا لِقَوْمِكَمَا بِمِصْرَ بِيوتًا أَلْقُوا..﴾ (7) من الآية / 87.
- (سورة هود)
- 15- ﴿الرَّكِنِ أُنْحَكَّتْ ءَايَتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ﴿١﴾ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ...﴾ من الآية /2.
- 16- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ءَأُولِيَآءَ.. ﴿٢٥﴾ أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ...﴾ (8) من الآية /26.

- (1) ينظر: الحجة في القراءات السبع / لأبن خالوية: 155.
- (2) املاء ما من به الرحمن: 1 / 75، البحر المحيط: 4 / 303.
- (3) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 615، املاء ما من به الرحمن: 1 / 275، البحر المحيط: 4 / 305.
- (4) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 282، البحر المحيط: 4 / 363.
- (5) ينظر: الكشاف: 2 / 300، البحر المحيط: 5 / 82.
- (6) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 24، البحر المحيط: 5 / 122.
- (7) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 32، الجمل: 2 / 368.
- (8) ينظر: الكشاف: 2 / 388، املاء ما من به الرحمن: 2 / 37، البحر المحيط: 5 / 214.

(سورة ابراهيم)

17- ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ ... ﴾ (1) من الآية / 5.

(سورة النحل)

18- ﴿ يُزِيلُ الْمَلٰٓئِكَةُ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا فَأَصَدَّعَ .. ﴾ (2) من الآية / 2.

19- ﴿ وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا .. ﴾ (3) من الآية / 36.

20- ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنْ اتَّخِذْ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا ذَٰلِكَ .. ﴾ (4) من الآية / 68.

21- ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرٰهٖمَ حَنِيفًا ... ﴾ (5) من الآية / 123.

(سورة الاسراء)

22- ﴿ وَعَايَنَّا مُوسَىٰ الْكَتٰبَ وَجَعَلْنٰهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرٰءِيلَ أَلَّا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكِيَلًا ﴾ (6) الآية / 2.

23- ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوٰلِدَيْنِ إِحْسٰنًا ... ﴾ (7) من الآية / 23.

(سورة مريم)

24- ﴿ ... فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًا ﴾ (8) من الآية / 11.

(1) ينظر: الكشاف: 2 / 540، تمرء ما من به الرحمن: 2 / 66 / البحر المحيط: 5 / 405.

(2) ينظر: الكشاف: 2 / 592، املاء ما من به الرحمن: 2 / 77.

(3) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 80، الجمل: 2 / 570.

(4) ينظر: الكشاف: 2 / 618، املاء ما من به الرحمن: 2 / 83، البحر المحيط: 5 / 511.

(5) ينظر: البحر المحيط: 5 / 547، الجمل: 2 / 604.

(6) ينظر: البيان: 2 / 86، املاء ما من به الرحمن: 2 / 87، البحر المحيط: 7 / 6.

(7) ينظر: الكشاف: 2 / 657، اكلاء ما من به الرحمن: 2 / 90، البحر المحيط: 6 / 25.

(8) ينظر: الكشاف: 3 / 7، املاء ما من به الرحمن: 2 / 111، البحر المحيط: 6 / 176.

- 25- ﴿فَأَدْبَاهَا مِنْ تَحِينِهَا أَلَّا تَحْزَنِي ...﴾ (1) من الآية / 24.
(سورة طه)
- 26- ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ ﴿٣٨﴾ أَنْ أَقْرِئِيهِ فِي التَّائِبِينَ ...﴾ (2) من الآية / 39.
- 27- ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي وَلَا ...﴾ (3) من الآية / 77.
(سورة الحج)
- 28- ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَاتِ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا﴾ (4) من الآية / 26.
(سورة المؤمنون)
- 29- ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوبَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحِّينَا لِقَدِيرُونَ...﴾ (5) من الآية / 27.
- 30- ﴿فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ...﴾ (6) من الآية / 32.
(سورة الشعراء)
- 31- ﴿وَإِذْ نَادَىٰ رَبُّكَ مُوسَىٰ أَنْ أَنْتَ الْغَافِلِينَ﴾ (7) الآية / 10.
- 32- ﴿فَأَتَيْنَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦﴾ أَنْ أَرْسِلَ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ (8) الآية / 17.
17/
- 33- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي إِنَّكَ مُتَّبَعُونَ﴾ (9) الآية / 52.

- (1) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 112، البحر المحيط: 6 / 183.
- (2) ينظر: الكشاف: 3 / 62، املاء ما من به الرحمن: 2 / 121، البحر المحيط: 6 / 240.
- (3) ينظر: البحر المحيط: 6 / 263.
- (4) ينظر: الكشاف: 3 / 152، البيان: 2 / 174، البحر المحيط: 6 / 363.
- (5) ينظر: الجمل: 3 / 188.
- (6) ينظر: الكشاف: 3 / 185، الجمل: 3 / 190.
- (7) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 166، البحر المحيط: 7 / 7.
- (8) ينظر: الكشاف: 3 / 305، البحر المحيط: 7 / 7.
- (9) ينظر: البحر المحيط: 6 / 263.

34- ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ فَانفَلَقَ ﴾ من الآية / 63.

(سورة النمل)

35- ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ... ﴾ (1) من الآية / 8.

36- ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ ... ﴾ (2) من الآية / 45.

(سورة القصص)

37- ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ ... ﴾ (3) من الآية / 7.

38- ﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ ... أَنْ يَمُوسَىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (4) من الآية / 30.

.30

(سورة لقمان)

39- ﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنْ اشْكُرْ لِلَّهِ ... ﴾ (5) من الآية / 12.

40- ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ ... أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَىٰ الْمَصِيرِ ﴾ (6) من الآية / 14.

(سورة الصافات)

41- ﴿ وَتَذَرِينَهُ أَنْ يَتَّيَّبَهُ يُسْرًا ﴿١٠٤﴾ قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا ... ﴾ (7) الآية / 104 - 105.

(سورة ص)

42- ﴿ وَأَنْطَلِقُ الْمَلَآئِكَةُ مِنْهُمْ أَنْ أَمْشُوا وَأَصْبُرُوا عَلَىٰ عَاهَتِكُمْ ... ﴾ (8) من الآية / 6.

(1) ينظر: الكشاف: 3/ 349، املاء ما من به الرحمن: 2/ 171، البحر المحيط: 7/ 55.

(2) ينظر: البحر المحيط: 7/ 105، الجمل: 3/ 318.

(3) ينظر: البحر المحيط: 7/ 105، الجمل: 3/ 336.

(4) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 2/ 178، البحر المحيط: 7/ 116 - 117، الجمل: 3/ 347.

(5) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2/ 601، الكشاف: 3/ 493، البحر المحيط: 7/ 186.

(6) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2/ 603، الكشاف: 3/ 4949، البحر المحيط: 7/ 187.

(7) ينظر: البحر المحيط: 7/ 370.

(8) ينظر: الكشاف: 4/ 73، املاء ما من به الرحمن: 2/ 209، البحر المحيط: 7/ 385.

(سورة الشورى)

43- ﴿...وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ ...﴾ (1) من الآية / 13.

(سورة الدخان)

44- ﴿...وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ ﴿١٧﴾ أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ...﴾ (2) من الآية / 18.

(سورة القلم)

45- ﴿فَنَادُوا مُصِيبِينَ ﴿١٨﴾ أَنْ أَعْدُوا عَلَيَّ حَرْبًا إِنَّكُمْ صَرِمِينَ﴾ (3) من الآية / 22.

46- ﴿فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَخْفَوْنَ ﴿٢٣﴾ أَنْ لَا يَدْخُلَهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ مَسْكِينٌ﴾ (4) الآية / 24.

(سورة نوح)

47- ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ ...﴾ (5) من الآية / 1.

(1) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 2/ 224، البحر المحيط: 7/ 512.

(2) ينظر: الكشاف: 4/ 274.

(3) ينظر: تفسير الجلالين: 451.

(4) ينظر: الكشاف: 4/ 590.

(5) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 3/ 12 ظن الكشاف: 4/ 615، املاء ما من به الرحمن:

269/2.

الفصل الأول
الخصيفية الناصبية للمضارع

1

الفصل الأول

(أن) الخفيفة الناصبة للمضارع

المبحث الأول

أصل (أن) الخفيفة

((أن)) الخفيفة حرف بلا خلاف⁽¹⁾، وهي ساكنة النون أصالة ثنائية الوضع⁽²⁾، آخضت بالدخول على الأفعال، كما آخضت غيرها من الحروف بالدخول على الأسماء، يقول سيبويه (ت180هـ) في باب الأفعال المضارعة: وأعلم أن هذه الأفعال لها حروف تعمل فيها فتصحبها، لا تعمل في الأسماء، كما أن حروف الأسماء التي تصحبها لا تعمل في الأفعال، وهي ((أن)) وذلك قولك: أريد أن تفعل⁽³⁾ وباختصاصها بالدخول على الأفعال استحقت ان تكون علامة من علامات الفعل، يقول أبو البركات الأنباري (ت577هـ)⁽⁴⁾ فإن قيل: ما علامات الفعل؟ قيل: علامات الفعل كثيرة، فمنها: قد، والسين، وسوف،... ومنها ((أن)) الخفيفة المصدرية، نحو أريد أن تفعل⁽⁵⁾.

- (1) ينظر: الكتاب: 1/ 475 والمقتضب / للمبرد: 6/2، 361، واللمع في العربية، لابن جني: 127 والمرتل، لابن الخشاب: 201 وشرح المفصل / لابن يعيش والمقرب / لابن عصفور: 1/ 260 وارتشاف الضرب من لسان العرب / لأبي حيان الاندلسي: ق 230.
- (2) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الاعاريب / لابن هشام الانصاري: 40/1.
- (3) الكتاب: 1/ 407 وينظر منه ايضا: 1/ 461.
- (4) هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن ابي سعيد، ابو البركات كمال الدين الانباري، أحد الائمة المشار اليهم في علو النحو، صاحب ((الانصاف في مسائل الخلاف)) و ((اسرار العربية))، ينظر: وفيات الاعيان: 3/ 139، وبغية الوعاة: 2/ 86.
- (5) اسرار العربية / لابي البركات الانباري: 11.

ومن النحاة من لا يقول بأصالة ((أَنَّ)) الخفيفة، ويذهب إلى أنَّها فرع لـ ((أَنَّ)) المفتوحة الثقيلة، كما هي حال ((أَنَّ)) المخففة الداخلة على الأسماء، يقول المبرد (ت282هـ) فيما نقله ابن السراج (ت316هـ): «وحكي عن أبي العباس، ولست أحفظه من قوله: أَلَّهُ سُلَّ عن ((أَنَّ)) الخفيفة المفتوحة ومواضعها، فقال: ((أَنَّ)) المفتوحة أصلها ((أَنَّ)) المفتوحة الثقيلة في جميع أحوالها، وإنها مفتوحة، كما فتحت ((أَنَّ)) مخففة، فلها في الكلام موضعان: أحدهما: تقع فيه الأسماء والاحبار، والآخر فيه على الأفعال المضارعة للاسماء»⁽¹⁾.

وذهب هذا المذهب في أصل ((أَنَّ)) الخفيفة ابن إياز (ت681هـ)⁽²⁾ وحجته أنَّ كلا منهما حرف مصدري، وأنَّها لما كانت فرعا عليها نُصِبَتْ فقط، في حين نصبت ورفعت ((أَنَّ)) لأصالتها⁽³⁾.

ويبدو ان الذي حمل المبرد وابن إياز على جعل ((أَنَّ)) الخفيفة فرعا لـ ((أَنَّ)) المفتوحة الثقيلة ما بينهما من وجوه شبه، فمن ذلك:

- 1- أنَّ لفظ ((أَنَّ)) قريب من لفظ ((أَنَّ)) وإذا خففت صارت مثلها في اللفظ.
- 2- أنَّها وما عملت فيه مصدر، مثل ((أَنَّ)) الثقيلة.
- 3- أنَّ لها ولما عملت فيه موضعاً من الاعراب كالثقيلة.
- 4- أنَّ كل واحدة منهما تدخل على الجملة⁽⁴⁾.

وللباحثين المحدثين مذهب آخر في أصل ((أَنَّ)) الخفيفة، فقد ذهب الدكتور السيد يعقوب بكر (رحمه الله) الى أنَّ ((أَنَّ)) هذه: اسم صوت بسيط،

(1) الاصول في النحو / لابن السراج : 2 / 219.

(2) هو الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله ، كان اواحد زمانه في النحو والتصريف ، من تصانيفه ((قواعد المطارحة)) و ((وشرح فصول ابن معط)) ، ينظر : بغية الوعاة : 532/1 .

(3) ينظر : الاشباه والنظائر في النحو / للسيوطي : 1 / 256 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 173 .

مكّون من عنصرين اشاريين هما: الهمزة المفتوحة، والنون، واذا ما اريدت الثقيلة أضيفت اليها نون إشارية أخرى على سبيل التقوية والتوكيد، ويمثّل لـ ((أَنَّ))، بناء على هذا الرأي، بقوله: بلغني أنّ جاء زيدٌ، أي بلغني هذا: جاء زيد، أو أريد أنّ تَفْعَلَ، أي: أريد هذا: تفعل⁽¹⁾.

ويُعَوّل الدكتور يعقوب بهذا الرأي على ما توصل اليه ((بريشون)) من أن اسم الإشارة ((annu أن)) هذا: في الاكدية، قد يكون هو الاصل في ((أَنَّ)) و((أَنَّ)) العربيةتين، وأنَّ ((أَنَّ)) كانت في الأصل اسم إشارة⁽²⁾، كما عول على ما توصل اليه ((برجشتراسر)) من أنّ الضمير في ((أنت)) هو التاء، و((أَنَّ)) مقطع يحتمل ان يكون من أدوات الإشارة⁽³⁾.

والذي أميل اليه في أصل ((أَنَّ)) الخفيفة أنها ثنائية الوضع، شأنها شأن الكثير من الحروف ذوات الحرفين، يؤكد هذا الرأي، كونها حرفاً اختص بنصب الفعل المضارع فقط⁽⁴⁾، وأنها اختصت بالدخول على الأفعال كما اختص غيرها بالدخول على الأسماء⁽⁵⁾، ويقويه قول سيبويه: أمّا ((أَنَّ)) فهي اسم وما عملت فيه صلة لها، كما أنّ الفعل صلة لـ ((أَنَّ)) الخفيفة⁽⁶⁾.

(1) دراسات في فقه اللغة العربية : 55-56 .

(2) ينظر : دراسات في فقه اللغة العربية : 56 .

(3) ينظر : التطور النحوي / لبرجشتراسر : 48 .

(4) ينظر : المرتجل : 1 / 201 .

(5) ينظر : الكتاب : 1 / 407 .

(6) المصدر السابق : 1 / 461 .

المبحث الثاني

ما يسبق ((أن)) الخفيفة من الأفعال

يقسم النحاة الأفعال الداخلة على ((أن)) المصدرية⁽¹⁾ ثلاثة أقسام:

الأول: أفعال دالة على الطمع والأشفاق والشك وعدم الثبات، نحو: أرجو، وأخاف، واطمع، وأتمنى... الخ.

الثاني: أفعال دالة على اليقين والعلم، وتفيد ثبات الشيء وأستقراره، وأشهرها، رأى، وعلم، ووجد، ودرى.. الخ.

الثالث: أفعال دالة على الرجحان وأشهرها: خال، وظن، وحسب، وزعم، وعد... الخ⁽²⁾.

وقد خصّ النحاة أفعال القسم الأول الدالة على الطمع والأشفاق بالدخول على ((أن)) الناصبة للفعل المضارع، في حين خصّوا أفعال القسم الثاني الدالة على العلم واليقين بالدخول على ((أن)) المخففة من الثقيلة، أما أفعال القسم الثالث فهي وسط بين أفعال القسمين المتقدمين، لان في الظن ضرباً من العلم، وضرباً من الشك⁽³⁾، فتارة تستعمل أفعاله بمعنى الطمع والرجاء فيما لا يكون ثابتاً ومستقراً، فيدخلونها على ((أن)) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع، وتارة تستعمل بمعنى العلم واليقين فيما يكون ثابتاً ومستقراً، فيدخلونها على ((أن)) المخففة

(1) اذا قيل ((أن)) المصدرية فاللفظ صالح لـ ((أن)) الناصبة للمضارع ، ولـ ((أن)) المخففة من الثقيلة . ينظر : الجنى الداني في حروف المعاني : 238 .

(2) ينظر : اسرار العربية : 156-157 وشرح ابن عقيل : 416/1 وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للسيوطي : 210/2-215 والنحو الوافي : لعباس حسن : 5/2 .

(3) ينظر : مالم ينشر من الامالي الشجرية : 190 (مجلة المورد / العدد الاول - المجلد الثالث لسنة 1974) .

من الثقيلة⁽¹⁾، قال ابن السراج: فأماً بعد حسبت، وظننت، فإنها تكون على ضربين: إن كان حسابك قد استقرَّ كانت مخففةً من الثقيلة، وإن حملته على الشك كانت خفيفة⁽²⁾. وقال الجرجاني (ت471هـ): اعلم أن حسبت وظننت، وخلصت، تكون للشك مرة وللتحقيق أخرى، فإذا قصد الشك نصب الفعل، ففعل، حسبت أن لا يخرج زيداً، لأن الشك لا يليق به الا الخفيفة، والخفيفة تنصب الفعل، وإن أريد التقرير والتحقيق، كعلمت، وكان ((أن)) بعدها مخففة من الثقيلة، ووجب رفع الفعل، نحو قولك: حسبت أن لا يخرج زيداً، بالرفع⁽³⁾.

وفي هذا التقسيم لأفعال القلوب اشترط النحاة لنصب المضارع بـ((أن)) الخفيفة ان تقع بعد فعل طمع واشفاق، نحو أرجو أن تقوم، وأخاف أن تفعل، قال سيبويه في باب من أبواب ((أن)) فيه مخففة، بعد ان ذكر مجيء ((أن)) المخففة بعد أفعال اليقين: «وليس ((أن)) التي تنصب الفعل المضارع تقع في هذا الموضع، لأن ذا موضع يقين وإيجاب»⁽⁴⁾، وقال المبرد: وآعلم أن هذه ((يعني أن الناصبة للفعل)) لا تلحق بعد كل فعل، إنما تلحق إذا كانت لما لم يقع بعد ما يكون توقعاً لا يقيناً، لأن اليقين ثابت⁽⁵⁾.

ويعلل النحاة وقوع ((أن)) الخفيفة بعد أفعال الطمع والرجاء وعدم وقوعها بعد أفعال العلم واليقين بأن «الناصبة للفعل ليشئت من التوكيد في شيء وهي مع ذلك تصرف الفعل إلى الاستقبال الذي لا ينحصر وقته، فهي بهذا ملائمة للفعل

(1) ينظر: الكتاب: 481/1 والمقتضب: 49/1 والاصول في النحو: 211/2، وشرح مقدمة

المحسبة / لابن بابشاذ: 230/1 والمقتصد في شرح الايضاح / للجرجاني: 1 / 482.

(2) الاصول في النحو: 211/2.

(3) المقتصد في شرح الايضاح: 486/1.

(4) الكتاب: 481/1.

(5) المقتضب: 30/2.

الذي ليس بثابت، نحو: الطمع والرجاء والخوف والتمني والاشفاق والاشتهاء»⁽¹⁾.
وامتتع وقوعها بعد أفعال العلم واليقين لأنها تصير الفعل بعدها محتملاً أن يقع وأن
لا يقع، فناقضت لذلك أفعال التحقيق، بخلاف ((أَنْ)) المخففة⁽²⁾.

ولم تطرد هذه القاعدة في كل المواضع التي جاءت فيها (أَنْ) الخفيفة،
فقد وردت ناصبة بعد افعال اليقين، ومن ذلك قراءة النصب في قوله تعالى ﴿أَفَلَا
يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا...﴾⁽³⁾ وقول جرير:
كُرِّضَى عَنْ اللَّهِ أَنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا أَنَّ لَا يَدَانِيئًا مِنْ خَلْقِهِ بِشَرٍّ⁽⁴⁾

وقد وقف النحاة ازاء هذا الخروج عن القاعدة ثلاثة مواقف:

الأول: موقف سيبويه اجاز ان تقع (أَنْ) الخفيفة بعد فعل من افعال العلم
واليقين اذا أوّل بالظن وخرج بالكلام مخرج الاشارة، وقال: «وتقول: ما علمت الا
أَنْ تقوم، وما اعلم الا أَنْ تأتيه، اذا لم ترد ان تخبر أنك قد علمت شيئاً كائنا
البتة، ولكنك تكلمت به على وجه الاشارة، كما تقول ارى من الرأي، أَنْ
تقوم، فأنت لا تخبر أَنْ قياماً قد ثبت كائنا أو يكون فيما يستقبل البتة، فكانه
قال: لو قمتم»⁽⁵⁾.

وتابع سيبويه في موقفه هذا من النحاة المتأخرين ابن مالك (ت672هـ) الذي
قال: «ولا يمتنع ان تجرى بعد العلم مجراها بعد الظن لتأوله به»⁽⁶⁾، ودافع أبو

(1) الامالي الشجرية : 251-252 وينظر : المقتضب : 7/3 والاصول في النحو 219/2 وحاشية
الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك : 3/ 286 .

(2) ينظر : شرح جمل الزجاجي / لابن عصفور : 2/ 482 .

(3) سورة طه / 89 وينظر : مختصر في شواذ القرآن : لأبن خالويه : 89 .

(4) ينظر : همه الهوامع : 4/ 88 وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب : 1/ 27 والديوان : 200
ورواية العجز فيه (أَنْ لَنْ يفاخرنا من خلقه بشر) .

(5) الكتاب : 1/ 482 .

(6) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد : لأبن مالك : 229 .

حيان (ت745هـ) عن هذا الموقف بما نقله عن بعض أصحابه من أنّ الفعل (علم) قد يستعمل ويراد به الظن القوي، فيجوز أن يعمل في (أن) الخفيفة، بدليل قوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلَّمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ...﴾⁽¹⁾ فالعلم هنا إنما يراد به الظن القوي، لأن القطع بأيمانهن غير متوصل اليه⁽²⁾.

وما قال به سيبويه في هذه المسألة يكاد يكون مذهب جمهور النحاة، قال ابو حيان: «ومذهب الجمهور والأخفش وابي علي أنّ ((علم)) الباقية على موضوعها لا تقع ((أن)) بعدها،... فإنّ أوّل بالظنّ جاز ذلك، نحو: ما علمتُ إلا أنّ تقوم، المعنى: ما أشرتُ عليك إلا بأنّ تقوم»⁽³⁾.

الثاني: موقف الفراء وأبي البركات الانباري:

اجاز هذان النحويان ان يلي ((أن)) الخفيفة لفظ العلم، وما هو في معناه من غير تأويل، واستدلا بقراءة النصب في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا...﴾ وهي بمعنى أفلا يعلمون، ويقول جرير المتقدم⁽⁴⁾.

الثالث: موقف المبرد، اذ منع النصب ب ((أن)) بعد العلم مطلقاً، باقياً على حقيقته أو مؤولا، وقال: «ولو قلت: أعلم أنّ تقوم يافتى، لم يجز، لان هذا شيء ثابت في علمك، فهذا من مواضع ((أن)) الثقيلة»⁽⁵⁾.

وقال في موضع آخر رادا على موقف سيبويه بعد أن استبعد وقوع ((أن)) المخففة بعد أفعال الخوف والطمع: «واجاز ((يعني سيبويه)) ان تقول: ما أعلم إلا أنّ تقوم، اذا لم يرد علما واقعا، وكان هذا القول جاريا على باب الاشارة، أي

(1) سورة الممتحنة: 10.

(2) ينظر: البحر المحيط / لأبي حيان: 204-213/2 وهمع الهوامع: 4: 89.

(3) ارتشاف الضرب: ق 432.

(4) ينظر: تسهيل الفوائد: 229 وشرح الكافية / للرضي: 233/2 وارتشاف الضرب: ق 432 وهمع الهوامع: 88/2 - 89 وخزانة الادب ولب لباب لسان العرب / للبغدادي: 556/3.

(5) المقتضب: 31/2.

أرى من الرأي وهذا في البعد كالذي ذكرنا قبله⁽¹⁾. ويرى في قراءة النصب في قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا...﴾ أن الوجه فيه الرفع، إذ المعنى: أنه لا يرجع اليهم قولاً، لأنه علم واقع⁽²⁾.

وقد رد آبن الشجرى (ت542هـ) على استبعاد المبرد لموقف سيويه بآئه أستبعاد في غير موضعه، وحجته في ذلك أن العرب كثيرا ما تستعمل معنى لفظ بلفظ آخر⁽³⁾.

أما وقوع ((أن)) الخفيفة بعد أفعال الظن والرُجحان فالقاعدة تنصُّ على أن يكون معنى الشك في هذه الأفعال أقوى من معنى اليقين، لكي يحصل التاسب، غير أن هذه القاعدة لم تكن كافية لضبط مواضع ((أن)) الخفيفة بعد هذه الأفعال لصعوبة التمييز بين المعاني التي تفيدها هذه الأفعال، والتي تتجاوز معنى الشك واليقين⁽⁴⁾، وقد دفع ذلك الزركشي (ت794هـ) الى وضع ضابط يفرق به بين معنيي: الشك واليقين في هذه الأفعال توخياً للتمييز بين ((أن)) الخفيفة والمخففة، الواقعتين بعدها، والضابط هو: «أنه حيث وجد الظن محموداً، مثاباً عليه، فهو اليقين، وحيث وجد مذموماً متوعداً بالعقاب عليه فهو الشك»⁽⁵⁾.

(1) المصدر السابق: 8/3 وينظر: تسهيل الفوائد: 229 وارتشاف الضرب: ق: 432.

(2) ينظر: المقتضب: 8/3.

(3) ينظر: الأمالي الشجرية: 1/253 وآبن الشجرى هو هبة الله بن علي بن محمد البغدادي، كان اماماً في النحو واللغة وأشعار العرب وإيامها، من تصانيفه: الأمالي، وشرح (اللمع) لابن جني. ينظر وفيات الاعيان: 45/6 وبغية الوعاة: 324/2.

(4) ينظر: تفسير الطبري: 17/2 واسرار العربية: 156-157 وارتشاف الضرب: ق: 682 والاتقان في علوم القرآن / للسيوطي: 201/2.

(5) البرهان في علوم القرآن / للزركشي: 156/4.

وعلى الرغم من أنَّ كلا الحرفين لا يمتنع من الوقوع بعد هذه الأفعال فإنَّ النحاة يميلون إلى أنَّ أفعال الظن والرجحان هي في أصل الوضع لغير اليقين⁽¹⁾، وإذا ما جاءت ((أن)) بعدها بعدها فإنَّ الأكثر والأرجح في القياس أن تكون الخفيفة الناصبة للفعل⁽²⁾، وخاصة عند عدم الفصل بينهما وبين الفعل بـ((لا))، قال أبو حيان: «وليس في الواقعة بعد الشك إلا النصب»⁽³⁾ كما نقل في الآرشاف ايضاً: «أنَّ الظن بمعنى العلم غير مشهور في لسان العرب، ولا يعول عليه في حكاية من حكاها عن العرب»⁽⁴⁾.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تفسير إجماع القراء والنحاة على نصب الفعل بعد ((أن)) في قوله تعالى ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا...﴾⁽⁵⁾، أمَّا اختلافهم في قوله تعالى ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ...﴾⁽⁶⁾ فقد قال أبو حيان في تفسيره: وقرأ الحرميان⁽⁷⁾ وعاصم وآبن عامر بنصب ((تكون)) بأن الناصبة للمضارع، وهو على على الاصل إذ ((حسب)) من الأفعال التي في أصل الوضع لغير المتيقن وقرأ النحويان⁽⁸⁾ وحزمة برفع النون و((أن)) هي المخففة من الثقيلة⁽⁹⁾.

ويبدو أن هذا الذي منع إجماعهم على النصب بـ((أن)) في هذه الآية كما أجمعوا عليه في الآية السابقة وجود ((لا)) لأنها تأتي مع ((أن)) الخفيفة والمخففة،

(1) ينظر البحر المحيط : 533/3 .

(2) ينظر : شرح قطر الندى / لابن هشام : 64 وهمع الهوامع : 89/4 وشرح الأشموني : 551/3 .

(3) ارتشاف الضرب : ق 432 .

(4) المصدر السابق : ق 432 .

(5) [العنكبوت : 2]

(6) [المائدة : 71]

(7) هما : ابن كثير (ت120هـ) (ت169هـ) .

(8) هما : ابو عمرو بن العلاء (ت154هـ) والكسائي (ت180هـ) .

(9) البحر المحيط : 533/3 .

فجوّزوا في الفعل بعدها الرفع والنصب، غير أن هناك مواضع لا يجوز بعدها إلاّ النصب وهي التي لا يحسن تقدّر ((ليس)) مكان ((لا)) أخذاً بالضابط الذي وضعه الفراء الذي يقول فيه: «وكل موضع حسنت فيه ((ليس)) مكان ((لا)) فأفعل به هذا: الرفع مرة والنصب مرة، ... فإذا كانت ((لا)) لا تصلح مكانها ((ليس)) فليس إلا النصب، مثل قولك: أردت ان لا تقول ذلك، لا يجوز هنا الرفع»⁽¹⁾.

وخلاصة القاعدة فيما يسبق ((أن)) من الأفعال، وهو ما أشتهر بين جمهور النحاة، أنّ الفعل، إن كان فعل تحقيق وتيقن، فهي المخففة من الثقيلة، وإن كان فعل طمع ورجاء وأمل، فهي ((أن)) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع، وإن كان الفعل صالحاً لليقين والشكّ فإنّ الكثير فيه أنّ تكون ((أن)) الخفيفة، والقليل أنّ تكون المخففة من الثقيلة.

(1) معاني القرآن / الفراء: 1/135 .

المبحث الثالث

((أن)) الخفيفة حرفا ناصبا للفعل المضارع

لا يعمل الحرف في عرف النحاة إلا إذا كان مختصا، وما كان منه مختصا بالأفعال لا يعمل إذا تنزل منها منزلة الجزء، وفي ضوء هذه القاعدة عدَّ النحاة ((أن)) الخفيفة حرفا ناصبا للفعل المضارع، وملازما للعمل فيه⁽¹⁾، وعملها النصب في الفعل المضارع ليس بطريق الاصاله كما يرى النحاة، وإنما بطريق عارض هو شبهها بما يعمل النصب⁽²⁾، يقول المرادي (ت749هـ): ((إنَّ الحرف يعمل أنواع الإعراب الأربعة، ولكنَّ عمله الجر والجزم بطريق الاصاله وعمله الرفع والنصب لشبهه بما يعملهما⁽³⁾)).

والذي جعل ((أن)) الخفيفة ان تعمل النصب في الفعل المضارع هو شبهها بـ((أن)) الثقيلة الداخلة على الأسماء⁽⁴⁾، ويلخص ابن يعيش (ت643هـ) وجوه المشابهة بينهما في وجهين: اللفظ والمعنى: ((فاما اللفظ فهما مثلان وان كان لفظ هذه أنقص من تلك...، واما المعنى فمن قبل أن ((أن)) وما بعدها من الفعل في تأويل المصدر كما أنَّ ((أن)) المشددة وما بعدها من الاسم والخبر بمنزلة اسم واحد فكما كانت المشددة ناصبة للأسم جعلت هذه ناصبة للفعل⁽⁵⁾)).

(1) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني / للمالقي: 112 .

(2) النصدر السابق: 112 والجنى الداني في حروف المعاني / للمرادي : 92.

(3) الجنى الداني : 92.

(4) ينظر: اسرار العربية: 328 واللباب في علل البناء والاعراب / للعكبري: 445 (مكتوب على

الالة الكاتبة) - رسالة دكتوراة / جامعة القاهرة (1976) وشرح الفصل لابن يعيش : 15/7

والجنى الداني: 91.

(5) شرح المفصل: 15/7.

والفعل المضارع على مذهب الخليل (ت170هـ) لا ينتصب إلا بـ((أَنْ)) الخفيفة ظاهرة أو مقدره، قال المبرد: ((وكان الخليل يقول: لا ينتصب فعل البتة إلا بَأَنْ مضمرة أو مظهرة⁽¹⁾). وكان لهذا المذهب أثره الواضح في نظرة النحاة الذين جاءوا بعد الخليل الى ((أَنْ)) فالمبرد وان لم يوافق على مذهبه قد عدَّ ((أَنْ)) أمكن الحروف في نصب الأفعال⁽²⁾، و أبو البركات الانباري يرى أن أدوات النصب: لن، واذن، وكي، محمولة في عملها على ((أَنْ))⁽³⁾، وابن يعيش يرى لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها⁽⁴⁾، وآبن هشام (ت761هـ) يرى أنها أصل في النصب، ولأصالتها في النصب عملت ظاهرة ومضمرة، بخلاف بقية النواصب فلا تعمل الا ظاهرة⁽⁵⁾.

وقد كان للكوفيين من مذهب الخليل هذا موقف معروف، فالأدوات التي أضم الخليل ((أَنْ)) بعدها، هي عند الكوفيين ناصبة بنفسها، لا بتقدير ((أَنْ)) وهذا ما سنتعرض له في موضعه من هذه الدراسة.

هل يُهمل عمل ((أَنْ)) الخفيفة؟

وردت في المأثور اللغوي شواهد، جاء فيها الفعل المضارع الواقع بعد ((أَنْ)) الخفيفة مرفوعا، ورد منها في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿وَأَوْلَادَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ...﴾⁽⁶⁾ على قراءة الضم في ((يُنَمِّ))⁽⁷⁾،

(1) المقتضب : 6/2 وينظر :اسرار العربية :328 .

(2) ينظر : المقتضب : 6/2 .

(3) ينظر : اسرار العربية : 328 .

(4) ينظر شرح المفصل : 20/7 .

(5) ينظر : شرح قطر الندى : 61 .

(6) سورة البقرة : 233/2 .

(7) وهي قراءة ينسبها النحويون الى مجاهد ، ينظر : البحر الميط : 213/2 ، ومجاهد هذا كما يرجحه استاذي الدكتور احمد نصيف الجنابي ، هو مجاهد بن جبر (ت102هـ) تلميذ ابن عباس (ت68هـ) رضي الله عنهما.

وقوله تعالى ﴿...تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَتْ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا...﴾⁽¹⁾ بتشديد النون من (تَصُدُّونَا) وبها قرأ طلحة⁽²⁾، وفي الشعر ورد منها قول الشاعر:
أَنْ تَقْرَأَ عَلَى أَسْمَاءٍ وَيَحْكَمَا مَنِّي السَّلَامُ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا⁽³⁾

وقول الآخر:

إِنِّي زَعِيمٌ يَا نُؤَيْبُ —————
م يَرْتَفُونَ مِنَ الطَّلَاحِ⁽⁴⁾

وقد انقسم النحاة في تخريج هذه الشواهد فريقين:

الاول: يذهب الى أَنَّ (أَنْ) في هذه المواضع هي (أَنْ) الناصبة للفعل المضارع أهملت، فرفع الفعل بعدها، حملا لها على أختها (ما) المصدرية، لان كلا منهما حرف مصدرى، ثنائي⁽⁵⁾، أو حملا الى (الذي)، إذ إنّ الفعل يرفع في صلته⁽⁶⁾، وأسلوب الحمل استعمله العرب في أبواب كثيرة فأجروا على المحمول شيئا من احكام المحمول عليه⁽⁷⁾. والى هذا المذهب أشار ابن مالك في ألفيته بقوله:

(1) سورة ابراهيم : 14 / 10 .

(2) ينظر : البحر المحيط : 410/5 .

(3) ينظر : الانصاف في مسائل خلاف / لابي البركات الانباري : 563/1 وشرح المفصل : 143/8 وضرائر الشعر / لابن عصفور : 163 ووصف المباني : 113 ومغني اللبيب : 697/2 ولم ينسب في هذه المصادر الى قائل.

(4) ينظر : معاني القرآن / للفراء : 136/1 وشرح المفصل : 7/9 وضرائر الشعر : 163 ووصف المباني : 113 والبحر المحيط : 213/2 .

(5) ينظر : الانصاف : 563/1 وشرح المفصل : 9/8 ، 15 ، 143/8 وشرح الكفاية : للرضي : 233/2 ووصف المباني : 113 وارتشاف الضرب : ق 433 ومغني اللبيب : 697/2 .

(6) ارتشاف الضرب : ق 433 .

(7) صرف العناية في كشف الكفاية / للبيتوشي : 219 .

وبعضهم أهمل (أَنْ) حملاً على (ما) أختها حيث استحقت عملاً⁽¹⁾

وعد ابن هشام المسألة من باب التقارض بين لفظي (أَنْ) و(ما) فذكر أنّ من امثلة تقارض اللفظين إعطاء (أَنْ) المصدرية حكم (ما) المصدرية في الإهمال، كقوله: أَنْ تقرأن..... البيت⁽²⁾.

وقد استبعد ابن جني (ت392هـ) حمل (أَنْ) على (ما) لما بين الأدوات من اختلاف في الدلالة على الزمن، قال: وفي هذا بعد، وذلك أَنَّ (أَنْ) لا تقع، اذا وصلت، حالاً ابداً، إنما هي للمضي أو للاستقبال، ... و(ما) اذا وصلت بالفعل وكانت مصدرًا فهي للحال ابداً، .. فيبعد تشبيه واحدة منهما بالأخرى، ووقع كل واحدة موقع صاحبتهما⁽³⁾.

والآخر: يذهب الى أَنَّ ((أَنْ)) في هذه الشواهد هي ((أَنْ)) المخففة من الثقيلة، شذآ اتصالها بالفعل بلا فاصل ضرورة⁽⁴⁾.

وقد شاع بين النحاة المتأخرين نسبة المذهب الأول إلى البصريين، والثاني الى الكوفيين، قال ابو حيان وهو يعلّق على قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿لَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُبَيِّنَ الرِّضَاعَةَ﴾: وقد جاز رفع الفعل بعد ((أَنْ)) في كل كلام العرب في الشعر، ... وهذه عند البصريين هي الناصبة للفعل المضارع، وترك اعمالها حملاً على ((ما)) أختها في كون كل منهما مصدرية، واما الكوفيون فهي عندهم المخففة من الثقيلة⁽⁵⁾ ونصّ على هذه النسبة أيضا كثيرون، منهم: ابن مالك⁽⁶⁾ والمرادي⁽⁷⁾ وابن هشام⁽⁸⁾.

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: 2/343.

(2) مغني اللبيب: 2/697.

(3) شرح المفصل: 8/143 وينظر: خزانة الادب: 3/559.

(4) ينظر: ضرائر الشعر: 163-164 وشرح الكافية: 2/233 ووصف المباني: 113 وارتشاف الضرب: ق 433 وخزانة الادب: 3/559.

(5) البحر المحيط: 2/213 وينظر ايضا: ارتشاف الضرب: ق 433.

(6) ينظر: شرح التسهيل: 228.

(7) ينظر: الجنى الداني: 239.

(8) ينظر: مغني اللبيب: 1، 32.

والأوجه في نسبة هذين المذهبين أنَّ الكوفيين هم الذين قالوا بالمذهب الأول، وقال البصريون بالمذهب الثاني، بدليل ما نص عليه القرييون زمناً من المدرستين، فهذا ابن جني يقول: «سألت أبا علي رحمه الله تعالى: لِمَ رفع ((تقرآن)) فقال: أراد النون الثقيلة، أي: أنكما تقرآن، قال أبو علي: وأولى ((أن)) المخففة من الثقيلة الفصل بلا عوض ضرورة، قال: وهذا على كل حال، وإن كان فيه بعض الصنعة، فهو أسهل مما ارتكبه الكوفيون»⁽¹⁾.

وصرح بهذه النسبة ابن يعيش حين نصَّ صراحة عقب ذكره لقول الشاعر: ((أن تهبطين...البيت المتقدم)) فقال « فهذا على تشبيه ((أن)) ب((ما)) المصدرية وهذا طريق الكوفيين، فاما البصريون فيحملونه وأشباهه على انها المخففة من الثقيلة »⁽²⁾. ويذكر آبن عصفور (ت669هـ) أنَّ من ضرائر الشعر مباشرة الفعل المضارع ل((أن)) المخففة من الثقيلة، وصرّف الفعل بينهما، ويستشهد لهذه المسألة بخمسة شواهد شعرية، منها الشاهدان المتقدمان، ثم يرجح مذهب البصريين فيقول: وما ذكرت من أنَّها مخففة من الثقيلة أولى وهو مذهب الفارسي وابن جني، لأنها هي التي استقر في كلامهم ارتفاع الفعل المضارع بعدها»⁽³⁾.

وللزمخشري (ت538هـ) وأبي البركات الانباري رأى فيما جاء مرفوعا بعد ((أن)) فهما يذهبان الى أنَّها لغة لبعض العرب⁽⁴⁾.

والاوجه في هذه المسألة أنَّ ما سُمع من هذه الشواهد مخصوص بضرورة الشعر، إذ لم ترد ((أن)) غير ناصبة إلا في هذه الشواهد الشعرية القليلة، والقراءة

(1) اللسان : (أن) 34/13 وينظر : المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني: لابن جني : 279-278/1 .

(2) شرح المفصل : 7/9 .

(3) ضرائر الشعر : 163-164 .

(4) ينظر : شرح المفصل : 143/8 والانصاف : 563/1 .

المنسوبة الى مجاهد وطلحة ، وما سبيله هذا ، كما يقول ابو حيان ، لا تبنى عليه قاعدة⁽¹⁾ ، ولا يُقاس عليه ولا يحمل في الكلام⁽²⁾ .

هل تعدُّ ((أَنْ)) الخفيفة أم نواصب المضارع ؟

اعتاد النحاة ان يطلقوا لفظ ((الامهات)) على بعض الأدوات التي يشيع استعمالها ، ويكون لها من الخصائص اكثر مما لأخواتها فيتوسعون فيها ، ف((كان)) عندهم أم الباب في الأفعال الناقصة ، و((إِنَّ)) أم الباب في الحروف المشبهة بالفعل و((إِنْ)) أم الباب في أدوات الجزم ، ومنها ايضا ((أَنْ)) الناصبة للمضارع ، فقد عدّها النحاة ام نواصب المضارع بالاتفاق⁽³⁾ ، قال ابن إياز أن اصل نواصب المضارع ولن واذن وكى فروع عنها ، ومحمولة عليها ، لكونها تخلص الفعل للأستقبال مثلها ، ولهذا عملت ظاهرة ومقدرة واخوتها لا تعمل إلا في حالة الظهور دون التقدير⁽⁴⁾ .

والذي جعل ((أَنْ)) عندهم أم النواصب امور اختصت بها دون غيرها من أدوات النصب الأخر منها :

1- أنها تعمل النصب في الفعل مظهرة ومضمرة ، وأنها أمكن الحروف في نصب الأفعال وكان الخليل يقول : « لا ينتصب فعلُّ البتة إلاَّ بأنُّ مضمرة او مظهرة»⁽⁵⁾ . وبقية الادوات لا تنصب الا مظهرة .

(1) ينظر : البحر المحيط: 213/2 .

(2) ينظر : ارتشاف الضرب : ق433 .

(3) ينظر : شرح المقدمة المحسبة / لابن بابشاذ : 227/1 وشرح الفصل : 15/7 ، وشرح الكافية : 241/2 والجنى الداني : 236 وشرح قطر الندى : 61 والاشباه والنظائر في النحو : 106/2 وشرح الاشموني : 549/3 .

(4) الاشباه والنظائر في النحو: 256/1.

(5) المقتضب : 6/2.

2- أجاز بعض النحاة الفصل بينها وبين منصوبها بالظرف والمجرور اختياراً، قياساً على ((أَنَّ)) الثقيلة، بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل، نحو: أُريدُ أَنْ عندي تقعدَ، وَأَنْ في الدار تقعدَ، ولم يجوز احد ذلك في سائر أدوات النصب الا اضطراراً⁽¹⁾. والتكلف في الأمثلة المتقدمة التي أُجيز فيها الفصل بين أَنْ ومنصوبها واضح، اذ إنّها من صنع النحاة، وأثر من آثار نظرية ((القياس)) التي لا يهملها أكانت الأمثلة هذه واردة في كلام العرب، أم غير واردة.

3- أَنَّ بعض أدوات النصب لا يدخل عليها غير عامل واحد، مثل ((كي)) فإنّها توصل بمضارع، وشرط تقديرها بالمصدر ان يدخل عليها لام التعليل لفظاً، نحو جئت لكي أقرأ، ولا يدخل عليها عامل آخر غير لام التعليل، بخلاف ((أَنَّ)) فإنّها تكون مبتدأ ومفعولاً به ومجرورة بلام التعليل، وبغيرها مما يناسبها⁽²⁾.

4- أَنَّ لها من القوة والتصرف ما ليس لغيرها، ف((أَنَّ)) يليها الماضي والمستقبل بخلاف اخواتها، فانها لا يليها الا المستقبل، يقول ابن يعيش: « فَلَمَّا كان لها من التصرف ما ذكر جعل لها مزية على اخواتها بالاضمار»⁽³⁾.

5- في حالة حذف ((كي)) المصدرية في نحو: جئت لتكرمني، يقدر جمهور النحاة هنا ((أَنَّ)) بعينها، ويعلل ابن هشام لجوء الجمهور الى تقدير ((أَنَّ)) دون غيرها من ادوات النصب، لانها «أم الباب، فهي اولى بالتجوز»⁽⁴⁾.

(1) ينظر : الاشباه والنظائر في النحو: 106/2.

(2) ينظر ارتشاف الضرب : ق 230.

(3) شرح المفصل : 20/7 .

(4) مغني اللبيب : 639/2 .

هل يُجزم بـ ((أَنَّ)) الخفيفة؟

ينسب القول بأنَّ ((أَنَّ)) تجزم الفعل الى بعض الكوفيين وابي عبيدة⁽¹⁾ (ت209هـ) اذ ينقلون عن الرؤاسي (ت187هـ)⁽²⁾ قوله: «فصحاء العرب ينصبون بأنَّ واخواتها الفعل، ودونهم قومٌ يرفعون بها، ودونهم قومٌ يجزمون بها»⁽³⁾. وينقل الفارقي (ت487هـ)⁽⁴⁾ توجه الفراء لإعراب البيت الذي يستشهد به على الجزم بـ((أَنَّ)) وهو قول امرئ القيس:

إذا ما عَدونا قال ولِدَانُ أَهْلِنَا تَعَالوا الى أَنْ يَأْتا الصَّيْدُ نَحْطِبِ⁽⁵⁾

قال الفارقي: « أمَّا عند أبي زكريا يحيى الفراء فأنَّ جزم ((يَأْتا)) بـ((أَنَّ)) المفتوحة الهمزة وأجاز: ((أَنَّ تَقُمْ أَقْمِ)) «⁽⁶⁾ كما يُنقل عن اللحياني (ت220هـ)⁽⁷⁾ أَنَّ بعض العرب وهم بنو صباح من ضَبَّة كانوا يجزمون بـ ((أَنَّ))

-
- (1) الجنى الداني: 243 ومغني اللبيب: 30/1 وحاشية الدماميني على مغني اللبيب: 63 وشرح الأشموني: 552/3 والدرر اللوامع / للشنقيطي: 3/2 ، وأبو عبيدة هذا هو معمر بن المثنى ، البصري النحوي ، كان اكثر الناس رواية وعلمًا بأيام العرب واخبارها ، من تصانيفه : ((غريب القرآن)) و((غريب الحديث)) ينظر : طبقات الزبيدي: 192 ، وفيات الاعان: 235/5.
 - (2) هو ابو جعفر محمد بن الحسن الرؤاسي ، استاذ اهل الكوفة في النحو ، ينظر : طبقات الزبيدي: 135 وبغية الوعاة : 235/5 .
 - (3) ارتشاف الضرب : ق 433 وبغية الوعاة : 82/1 .
 - (4) هو ابو نصر الحسن بن اسد الفارقي ، له الكتاب المعروف بالألغاز ينظر : بغية الوعاة : 500/1 وشذرات الذهب : 380/3 .
 - (5) ينظر : الجنى الداني: 244 ومغني اللبيب: 30/1 وحاشية الدماميني : 63 ، وشرح الأشموني: 552/3 ، والديوان: 389 ، ورواية العجز فيه (تعالوا الى أن يأتي الصيد نحطب) وعلى هذه الرواية لا شاهد فيه.
 - (6) شرح الابيات المشكلة الاعراب / للفارقي : 48 .
 - (7) هو علي بن حازم ، كان احفظ الناس للنوادر ، ينظر : طبقات الزبيدي: 213 وبغية الوعاة: 185/2.

الناصبة للفعل المضارع، وأنَّهُم أنشدوه بيت امرئ القيس المتقدم، وقول جميل بثينة:

أَحَاذِرُ أَنْ تَعْلَمَ بِهَا فَتُرَدِّهَا فَتُتْرَكَهَا ثِقْلًا عَلَيَّ كَمَا هِيَ⁽¹⁾

يجزم ((تعلم))

ومن النحاة من وجّه ما جاء مجزوماً بـ((أَنْ)) على أنّه من باب الضرورة الشعرية، تشبيهاً بـ((لم)) لأنها نقيضها، ومثّل لها بقول بعضهم:
إِذَا جَاءتِ الدُّنْيَا عَلَيَّكَ فَجِدْ بِهَا عَلَى أَهْلِهَا مِمَّ قَبْلُ أَنْ تَتَفَلَّتَ⁽²⁾

إنّ ما سُمع من شواهد شعرية فيها ((أَنْ)) جازمة، وما نقل من رواية الليحاني لا ينظر إليها إلا أنّها من باب الشاذ والنادر في اللغة، فلا يجوز الاخذ به والقياس عليه لان القياس يقتضي أنّ يجزم الفعل بأداة من أدوات الجزم المعروفة، أما ((أَنْ)) فإنّ الاصل فيها نصب الفعل المضارع لاجزومه.

(1) ينظر : : الجنى الداني: 244 ومغني اللبيب : 30/1 وشرح الاشموني : 552/3 ، والديوان 228: والرواية فيه (أخاف اذا أنبأتها أن تضيعها ...).

(2) ينظر : كشف المشكل في النحو / لعلي بن سليمان الحيدرة: 218 (مكتوب على الآلة الكاتبة-رسالة ماجستير- جامعة عين شمس -1974م) .

المبحث الرابع

((أن)) الخفيفة موصولا حرفيا

يُعرف النحاة الموصول الحرفي بأنه « ما أُوّل مع ما يليه بمصدر، ولم يحتج الى عائِد »⁽¹⁾. ويتفقون على حرفية ثلاثة حروف ومصدريتها: أحدهما ((أَنَّ)) الخفيفة الناصبة للمضارع⁽²⁾، موضوع دراستنا.

ووظيفة ((أَنَّ)) موصولا حرفيا، أَنْ تُسبِك مع الجملة الفعلية التي تدخل عليها سبكا خاصا يؤدي الى حصول مصدر مؤول يعرب اعراب المفردات بحسب موقعه من الكلام، وقد اشار سيبويه الى هذه الوظيفة بقوله: « ((أَنَّ)) بمنزلة ((الذي)) تكون مع الصلة بمنزلة الذي مع صلتها اسما فيصير: يريدُ أَنْ يَفْعَلَ، يُريدُ الفِعْلَ كما أَنَّ: الذي ضَرَبَ، بمنزلة الضَّارِبِ »⁽³⁾.

وتمتاز ((أَنَّ)) من بين الموصولات الحرفية بأنها بالفعل المتصرف ماضيا ومضارعا وأمرا⁽⁴⁾، نحو أعجبني أَنْ فَعَلْتُ، ويعجبني أَنْ تَفْعَلَ، وأمرته أَنْ أَفْعَلَ، ولا توصل بالفعل الجامد مطلقا، كعسى وليس وَهَبَ، وغيرها لأنها تكون مع الفعل المتصرف بعدها مصدرا مؤولا، ولا مصدر لغير المتصرف⁽⁵⁾، ويمثل هذا مذهب جمهور النحويين، وخالفهم فيه العكبري (ت616هـ) وآبن الحاجب (ت646هـ) اما العكبري فقد أجاز في قوله تعالى ﴿...وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ

(1) تسهيل الفوتئد: 33 وينظر: ارتشاف الضرب: ق: 230.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: ق: 230 (أما الحرفان الاخران فهما: كي، وأن).

(3) الكتاب: 309/2 وينظر: المقتضب: 6/2، 361.

(4) ينظر: الجنى الداني: 235 وارتشاف الضرب: ق: 230 ومغني اللبيب: 28/1 وتعليق الفرائد على تسهيل الفوائد / للدماميني: ق: 112.

(5) ينظر: شرح الكافية: 233/2.

أَجْمَهُمْ... ﴿١﴾ أن تكون ((أَنْ)) المخففة من الثقيلة وأن تكون الخفيفة^(٢) ورد أبو حيان رأيه هذا « بأنه ليس بشيء، لأنهم نصّوا على أنّها توصل بفعل متصرف مطلقاً، وعسى فعل جامد، فلا يجوز أن يكون صلة»^(٣) وأما ابن الحاجب فقد جوّز دخولها على الفعل الجامد، لامكانية سبك المصدر من معنى الفعل، فإنّ المصدر عنده إمّا أَنْ يكون من لفظ الفعل، وإما أَنْ يكون من معناه^(٤)، وُردَّ عليه بأنَّ ((أَنْ)) هذه هي ((أَنْ)) المخففة من الثقيلة وليست الناصبة للفعل^(٥).

ولـ((أَنْ)) الخفيفة مع صلتها من الافعال الثلاثة: المضارع والماضي والأمر أحكام خاصة فيما يلي تفصيلها:

أ- ((أَنْ)) الخفيفة مع الفعل المضارع:

((أَنْ)) مع الفعل المضارع هي أكثر شيوعاً منها مع الماضي والأمر، فقد جاءت معه في القرآن الكريم مثلاً في متّين من الآيات، في حين جاءت مع الماضي في مواضع تجاوزت الأربعين، ومع الامر كذلك^(٦)، ولها في المضارع ثلاثة تأثيرات:^(٧)
الاول: تكون معه في معنى المصدر^(٨)، نحو: أُريدُ أَنْ تُقَوْمَ، ويسرني أَنْ تُتَّعِدَ، والمعنى: أُريدُ قيامك، ويسرني قعودك، والنحاة مجمعون على وصولها بالمضارع^(٩).

(1) الأعراف : 185

(2) ينظر : املاء ما من به الرحمن : 289/1 .

(3) البحر المحيط: 432/4 .

(4) ينظر : شرح ابن عقيل : 138/1 .

(5) ينظر : السابق ، وحاشية فتح الصمد / للروداني : 28.

(6) ينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم / لمحمد عبد الخالق عزيمة : 350/1 .

(7) ينظر : شرح الكافية : 387/2 .

(8) ينظر : المقضب : 48/1 والصحاح / للجوهري (أنن) 2073/5 والأزھية : 51 ، والمقرب : 260/1 .

(9) ينظر : تعليق الفرائد : ق112 .

الثاني: تخلصه للاستقبال⁽¹⁾، فهي مع المضارع لاتفيد الا الاستقبال، كالسين وسوف، «لأنها لما يقع في الحال ولكنه لما يستقبل»⁽²⁾ ولهذا السبب آختصت بالدخول في خبر عسى، لأن معناها الطمع والرجاء، وذلك إنما يكون فيما يستقبل من الزمان، قال المبرد: «(أن) معناها، اذا وقعت على فعل مستقبل، أنها تنصبه، وذلك الفعل لما لم يقع، ولا يكون للحال، وذلك قولك: أن تأتيني خير لك»⁽³⁾.

وتخليص ((أن)) زمن المضارع للاستقبال كما يراه الدكتور فاضل السامرائي- غالب، وليس مطلقا، ومن غير الغالب قوله تعالى ﴿...وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ...﴾⁽⁴⁾ فهذا ليس نصا في الاستقبال، بل يشمل الحال ايضا ومثله قوله تعالى ﴿فَلَمَّا تَرَكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَضَاقُ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْهِ كِتَابٌ كَزُرٍّ﴾⁽⁵⁾ ف((أن يقولوا)) ليس نصا في الاستقبال بل هو يفيد الحال، وما قبل الحال ايضا، لان هذا القول صدر منهم قبل نزول الآية⁽⁶⁾. غير أن الدكتور السامرائي يختم حديثه في هذه المسألة بأنه من الممكن أن يقال: إن ((أن)) في هذه الشواهد تفيد الاستمرار الذي منه الاستقبال، فتكون دلت على الاستقبال ضمناً لا تنصيماً⁽⁷⁾. ولذلك يمكن أن يقال إنه لا خلاف بين النحاة في أن ((أن)) تخلص

(1) ينظر: المقتضب : 30/2 ومنازل الحروف /للرمانى : 66 ، وشرح المفصل :149/8 والمقرب : 260/1 ووصف المباني :112.

(2) المقتضب :30/2.

(3) المصدر السابق 5/3 وينظر منه ايضا :6/2.

(4) الأنعام : 25.

(5) لهود : 12.

(6) ينظر : بحث ((المصدر الصريح والمؤول)) للدكتور فاضل السامرائي (مجلة كلية آداب بغداد/المجلد الرابع والعشرون/ كانون الثاني 1929م) :242-243.

(7) ينظر : المرجع السابق.

زمن المضارع للاستقبال، إلا ما أشار إليه أبو حيان من أن ثمة من زعم أنها قد تأتي غير مخصصة له⁽¹⁾، ولم يزد شيئاً على هذه الإشارة.

ب- ((أن)) الخفيفة مع الفعل الماضي:

تُوصَل ((أن)) بالفعل الماضي، كما توصل بالفعل المضارع، فيسبب منها ومن الفعل الماضي مصدر مؤول، نحو: أعجبتني أن قُمتَ، والمراد: قيامك، قال المبرد: «وان وقعت على فعل ماض كانت مصدراً لما مضى، تقول: سررتي أن قُمتَ»⁽²⁾. وفي اللسان: «فأن دخت على فعل ماض كانت معه بمعنى مصدر قد وقع، إلا أنها لا تعمل، تقول: أعجبتني أن قُمتَ، والمعنى: أعجبتني قيامك الذي مضى»⁽³⁾. ومنه في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا وَبِكَانَهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا أَخْرِجُوهُمْ مِّن قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَّنظَهُرُونَ﴾⁽⁵⁾ ومنه في قول الشاعر:

أُتَجَزَعُ أَنْ بَانَ الْخَلِيطُ الْمَوْدَعُ وَحَبَلُ الصَّفَا مِنْ عَزَّةٍ الْمَتَقَطَعِ⁽⁶⁾

والفعل الماضي مع ((أن)) باق على معناه من الماضي⁽⁷⁾، كما أنها لا تؤثر في لفظه ولا في محله لأنه مبني⁽⁸⁾، أو، كما يرى ابن الخشاب (ت567هـ)، لأن الماضي هنا ليس «بواقع موقع المستقبل فيحكم عليه بأنه في موضع نصب، لأنها

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: ق432.

(2) المقتضب: 5/3.

(3) اللسان: (أنت).

(4) القصص: 82.

(5) الأعراف: 82.

(6) ينظر: معاني القرآن / للفراء: 134/2، ولم ينسب إلى قائل معين.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجة / لأبن عصفور: 174/2.

(8) ينظر: معاني الحروف / للرماني: 72 والبرهان / الزركشي: 172/2.

((بمعنى أن)) لتخليص زمن هذا كما هي لتلخيص زمن الآخر⁽¹⁾، لكن ابن الخشاب نفسه لا يستبعد أن يكون الماضي بعدها منصوباً محلاً على القياس، بقول: "ولو حكم على الماضي أنه في موضع نصب ((أن)) ولم يظهر الأعراب في لفظه لأجل البناء، لما كان بعيداً في القياس"⁽²⁾.

وكون ((أن)) الموصولة بالماضي هي الموصولة بالمضارع هو مذهب جمهور النحاة⁽³⁾، وخالفهم في ذلك ابن طاهر (ت580خ)⁽⁴⁾ ذاهباً على أن ((أن)) الموصولة بالماضي ليست الموصولة بالمضارع⁽⁵⁾، واستدل على ذلك بدليلين نقلهما ابن هشام:

الأول:- أن الداخلة على المضارع تخلصه للأستقبال، فلا تدخل على غيره كالسين وسوف.

الثاني:- أنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعها بالنصب كما حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ((أن)) الشرطية⁽⁶⁾.

(1) المترجل : 202.

(2) المصدر السابق .

(3) ينظر : المقتضب : 30/2 ، 5/3 ومعاني الحروف / للرماني : 72 ، والصحاح : (أن) 74/5 ، والمترجل : 201 ، وشرح المفصل : 149/1.

(4) هو محمد بن احمد بن طاهر الأندلسي ، اشتهر بتدريسه لكتاب سيبويه ، وله عليه حواش ، استاذ ابن خردف ، ينظر : انباه الرواة : 188/4 وبغية الوعاة : 82/1.

(5) ينظر: الجنى الداني : 236 ومغني اللبيب : 28/1 وتعليق الفرائد : ق112 وهمع الهوامع .88/4:

(6) ينظر : مغني اللبيب : 28/1.

ويضيف السيوطي (ت911هـ) إليهما دليلاً ثالثاً وهو أنّه لو افترض دخولها على الماضي لوجب أن تصيره بصيغة المضارع، كـ((لم)) لما دخلت على الماضي قلبت صيغته إلى المضارع لتعمل فيه⁽¹⁾.

وآستبعد عدد من النحاة رأي ابن طاهر، إذ « لا قائل به »⁽²⁾ منهم المرادي الذي عقب على هذا الرأي بأنه ليس بصحيح⁽³⁾، وآبن هشام الذي رد على الدليلين بأنّ الأول « منتقض بنون التوكيد، فأنها تخلص المضارع للاستقبال وتدخل على الأمر باطراد وآتفاق، وبأدوات الشرط، فأنها أيضاً تخلصه مع دخولها على الماضي باتفاق »⁽⁴⁾، وآجاب عن الدليل الثاني بأنه « إنّنا حكم على موضع الماضي بالجزم بعد ((أن)) الشرطية لأنها أثرت القلب إلى الآستقبال في معناه، فأثرت الجزم محلّه، كما أنّها لما أثرت التخليص إلى الاستقبال في معنى المضارع أثرت النصب في لفظه »⁽⁵⁾.

وقد تابع آبن طاهر في رأيه من النحاة الدماميني (ت827هـ)⁽⁶⁾، فقد لخص رأيه بعد أن آستعرض رأي بن طاهر وردّ آبن هشام عليه بقوله: « وبعد هذا كلّه، فأنا أقول: لم يقيم دليل للجماعة على أنّ الموصول بالماضي... هي الناصبة للمضارع، لاسيما وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير الضارع، فأدعاء

(1) ينظر: همع الهوامع : 88/4.

(2) مغني اللبيب : 28/1.

(3) ينظر: الجنى الداني : 236.

(4) مغني اللبيب : 29/1.

(5) المصدر السابق : 29/1.

(6) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر، المعروف بالدماميني، أو آبن الدماميني، من تصانيفه: تحفة الغريب في شرح مغني اللبيب : 184/7 وشرح التسهيل، ينظر: بغية الوعاة : 66/1 والضوء اللامع : 184/7 وشذرات الذهب : 181/7.

خلاف ذلك في ((أَنْ)) من بين أدوات النصب خروج عن النظائر من غير داعٍ إليه⁽¹⁾. ويمكن تلخيص وجهتي نظر النحاة في هذه المسألة بأن يقال: إنَّ ((أَنْ)) مع الماضي موضوعة لسبب المصدر، ومع المضارع موضوعة لذلك مع التأثير في نصب لفظه، وتلخيص معناه للاستقبال، وإنَّ كانت الداخلة على المضارع، عند ابن طاهر، هي الداخلة على غيره لفظاً وصورة، لا معنى وحقيقة.

ج- ((أَنْ)) الخفيفة مع فعل الأمر:-

لا خلاف بين النحاة في أنَّ ((أَنْ)) الموصولة بالمضارع والماضي حرف مصدرى بسبب منها ومن الفعل بعدها مصدر مؤول، لكنهم اختلفوا في ((أَنْ)) الداخلة على فعل الأمر، نحو، أشرتُ إليه أنْ قُم، فقد ذهب سيبويه⁽²⁾، وتابعه أبو علي الفارسي (ت377هـ)⁽³⁾ وجمهور النحاة⁽⁴⁾ إلى أنَّ ((أَنْ)) الموصولة بالأمر حرف مصدرى، ودليلهم على ذلك صحة دخول حرف الجر عليه، قال سيبويه: «وأما قوله: كتبتُ إليه أنْ أفعلْ ظن وأمرته أنْ قُم، فيكون على وجهين، على أنْ تكون ((أَنْ)) التي تنصب الأفعال ووصلتها بحرف الأمر والنهي.... والدليل على أنها تكون ((أَنْ)) التي تنصب: أنكْ تُدخل الباء فتقول: أوزتُ إليه بأنْ أفعلْ، والوجه الآخر أنْ تكون بمنزلة ((أَيَّ))».

أنَّ الخلاف في مصدريتها مع فعل الأمر فيبدو أنَّ الرضي (ت686هـ) أول من قال به عندما رفض أن يفيد المصدر المؤول من ((أَنْ)) وفعل الأمر معنى الأمر فقال: «ولا يوصل بالأمر، لأنه ينبغي أن يفيد المصدر المؤول به مع الفعل ما أفاد

(1) شرح الدمايني على مغني اللبيب: 63 وينظر أيضاً: تعليق الفرائد: ق: 113 .

(2) ينظر: الكتاب: 479/1-480.

(3) ينظر: شرح الكافية: 234/2 .

(4) ينظر: الكشاف / للزمخشري: 374/2 واملاء ما من به الرحمن: 61/1 والمقرب: 60/1

وتسهيل الفوائد والجنى الداني: 235.

((أَنَّ)) مع ذلك الفعل، وإلا فليس مؤولين به، ألا ترى أَنَّ معنى: بما رَحِبْتُ، وبرجها، شيء واحد، وكذا معنى: علمتُ أَنَّكَ قائمٌ، وعلمتُ قيامَكَ: شيء واحد، والمصدر المؤول به ((أَنَّ)) مع فعل الأمر لا يفيد معنى الأمر، فقولك: كتبتُ إليه أنْ قُمْ، ليس بمعنى القيام، لأن قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب القيام، بخلاف: أنْ قُمْ، ويتبين بهذا أَنَّ صلة ((أَنَّ)) لا تكون أمراً ولا نهياً، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه وأبو علي، ولو جاز كون صلة الحرف أمراً، لجاز ذلك في صلة ((أَنَّ)) المشددة، و ((ما)) و ((كي)) و ((لو)) ولا يجوز ذلك اتفاقاً⁽¹⁾.

وتمسك بهذا الرأي بعد الرضي وأشتهر به أبو حيان، إذ ذهب إلى أنَّها لا توصل بفعل الأمر، وما جاء منها موصولاً بفعل الأمر فهي تفسيرية⁽²⁾. وآستدل على ذلك بدليلين، أحدهما ما ذكره الرضي قبله، وهو فوات معنى الأمر في المصدر والآخر: أَنَّ ((أَنَّ)) وفعل الأمر لم يقعا فاعلاً، ولا مفعولاً فلا يصح: أعجبني أنْ قُمْ، ولا: كرهتُ أنْ قُمْ، كما يصح ذلك مع الماضي والمضارع⁽³⁾.

وقد رجح ابن هشام مذهب سيبويه وقال فيه "إنَّه هو الصحيح"⁽⁴⁾، وردَّ عل دليلي الرضي وأبي حيان بأنَّ فوات الأمرية في الموصولة بالأمر عند التقدير بالمصدر كفوات معنى الماضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند التقدير المذكور، وأجاب عن الدليل الثاني بأنَّه إنَّما آمتع ووقعه فاعلاً ومفعولاً به لأنه لا معنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء، كما أنَّ هذا الدليل منتقض ب ((كي)) فأنَّها مصدرية، ولا تقع فاعلاً ولا مفعولاً، وإنَّما تقع مخفوضة بلام التعليل⁽⁵⁾.

(1) شرح الكافية : 386/2.

(2) ينظر : البحر المحيط : 118/1 ، 160/4.

(3) ينظر : الجنى الداني : 235 ومغني اللبيب : 29/1.

(4) ينظر : مغني اللبيب : 28/1.

(5) مغني اللبيب : 29/1.

وليس صحيحاً أن يكون ابن مالك قد قال برأي الرضي وأبي حيان، وأنَّ هذا الرأي كان من آرائه التي انفرد بها، كما ذهب إلى ذلك الدكتور شوقي ضيف⁽¹⁾، فقد نصَّ ابن مالك في التسهيل على أنَّ من الموصولات الحرفية « (أنَّ) » الناصبة مضارعاً وتوصل بفعل متصِّرف مطلقاً⁽²⁾. فهو لم يقيد الفعل بقيد كما قيده في صلة «(ما)» المصدرية عندما قال فيها: « وتوصل بفعل متصرف غير أمر »⁽³⁾.

وأحسب أنَّ الذي حمل الرضي وأبا حيان ومن وافقهما على منع وصل «(أنَّ)» بفعل الأمر هو حرصهم على عدم الخروج عن القياس الذي ينصُّ على أنَّ صلة الموصول لا تكون طلبية، لأنَّ الصلة، كما يرون، حقها أن تحمل الصدق والكذب، لأنها معرفة للموصول، وما عدا الخبر لا يعرف ويوضح⁽⁴⁾، يبدو هذا واضحاً من قول الرضي الذي منه: « ولو جاز كون صلة الحرف أمراً لجاز ذلك في صلة «(أنَّ)» المشددة و «(ما)» و «(كي)» و «(لو)» ولا يجوز ذلك اتفاقاً⁽⁵⁾.

والوجه أنه ليس الغرض من صلة «(أنَّ)» الموصول الحرفي إزالة إبهام وغموض الحرف الموصول، كما هو عمل صلة الاسم الموصول، فيشترط فيها أن لا تكون طلبية، أو إنشائية، وإثما الغرض من «(أنَّ)»، كما يقول الزمخشري: « وصلها بما تكون معه في تأويل المصدر، وهو الفعل، والأمر وغيره سواء في الفعلية⁽⁶⁾ ». ولما كان عمل «(أنَّ)» هو سبب المصدر ما بعدها من الفعل، فإنَّ ما

(1) المدارس النحوية: 325.

(2) تسهيل الفوائد : 37.

(3) المصدر السابق : 37.

(4) ينظر : حاشية الدماميني على مغني اللبيب : 60.

(5) شرح الكافية : 386/2.

(6) الكشاف: 540/2 وينظر منه أيضاً : 374/2.

يشترط فيما بعدها دلالتها على المصدر، والأمر دال على المصدر، دلالة غيره من الأفعال، سواء أكان طلبياً أم خبرياً.

ومما يقوّى هذا الرأي أنّ أبا حيان نفسه الذي حكم على أنّ كل ما سُمع من دخول ((أن)) على الأمر هي تفسيرية، قد اضطّر إلى التحوّل عن رأيه، والقول بمصدرية ((أن)) مع فعل الأمر في مواضع كثيرة من القرآن الكريم⁽¹⁾، منها قوله في الآية الكريمة ﴿...وَأَنَّا لَهُ الْحَدِيدُ ﴿١٠﴾ أَنِ اعْمَلْ سِعَتٍ ...﴾⁽²⁾ : " و ((أن)) في (أن أعمل) مصدرية، وهي على إسقاط حرف الجر، أي: الناه لعمل سابغات⁽³⁾. وقال في قوله تعالى ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَن لَّا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا ...﴾⁽⁴⁾ :⁽⁴⁾ " الأولى عندي أن تكون ((أن)) الناصبة للمضارع، إذ يليها الفعل المتصرف من من ماض ومضارع وأمر، والنهي والأمر⁽⁵⁾.

(1) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم : 351/1.

(2) لسبأ : 10 - 11

(3) البحر المحيط : 263/7.

(4) الحج : 26

(5) البحر المحيط : 363/6.

المبحث الخامس

أحكام صلة ((أن)) الخفيفة

يسمى النحاة الجملة الفعلية التي تلي ((أن)) الخفيفة صلة، ويذكرون لهذه الصلة أحكاماً، تشاركها في بعضها الحروف المصدرية الأخرى، وتتفرد ببعضها الآخر فيما يلي تفصيلها:-

1- لا يتقدم شيء من صلة ((أن)) عليها :-

منع النحاة أن يتقدم شيء من الصلة على ((أن)) لأنها وما بعدها مصدر، فلا يتقدم عليها ما كان في حيزها⁽¹⁾، حالها في ذلك حال الموصولات الأسمية والحرفية، سواء أكان المتقدم عليها معمولاً لها نحو: أريدُ تضربُ أنُ زيداً، أم معمولاً لمعمولها، نحو: أريدُ زيداً أنُ تضرب، يقول المالقي (ت701هـ): «ولا يتقدم عليه شيء من صلته، لأنه معه كالدال من ((زيد))»⁽²⁾. ولهذا السبب لم يأخذ سيبويه بمقولة الخليل بتركيب ((لن)) من ((لا)) و ((أن)) لجواز تقديم معمول فعلها عليها، فيقال (زيداً لن أضرب) فلو كان أصلها ((لا أن)) لامتنع التقديم، لأنَّ ((أن)) لا يتقدم عليها ما في صلته⁽³⁾.

ومن الكوفيين من جَوَّز تقديم معمول ((أن)) عليها، ونسب هذا التجويز إلى الكسائي والفراء وهشام (ت209هـ)⁽⁴⁾، واختاره السيوطي⁽⁵⁾، فقد أجاز

(1) ينظر: الكتاب: 1/465-457 والأصول في النحو: 2/232-233 وشرح المفصل: 7/15 وشرح الكافية: 2/235.

(2) رصف المباني: 112.

(3) ينظر: الكتاب: 1/407.

(4) ينظر: شرح الكافية: 2/435 وارتشاف الضرب: ق433 وهمع الهوامع: 4/90 وشرح الأشموني 3/255، وهشام هو ابو عبد الله هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي، صاحب الكسائي، ينظر: وفيات الأعيان: 6/56 و البغية: 2/328.

(5) ينظر: همع الهوامع: 1/304.

هؤلاء أن يقال: ((طعامك أريد أن أكل)) و((طعامك عسى أن أكل)) ونحو:
 ((أعجبنى العسل أن تشرب))⁽¹⁾، وأستدلوا بقول العجاج في آبنه رؤية:
 ربيُّه حتَّى إذا تمعددا كان جزائي بالعصا أن أجلداً⁽²⁾

ف((أن)) فيه موصولة حرفية، و((أجلدا)) صلتها، و((بالعصا)) متعلق بـ ((أن
 أجلدا))، وردّ البصريون هذا التجويز، محتجين بأنّ معمل الصلة من تمام الصلة،
 فكما لا يجوز تقديم الصلة، كذلك لا يجوز تقديم معمولها عليها⁽³⁾، وحكم
 بعضهم على البيت بأنه نادرٌ لا حجة فيما آستشهد به⁽⁴⁾، وتأوله البعض الآخر على
 تقدير متعلق، دل عليه المذكور⁽⁵⁾، كما رفضوا ان يكون الظرف ((إذا)) في
 قوله تعالى ﴿... وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ يَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ...﴾⁽⁶⁾ معمولاً لقوله ((أن
 تحكّموا)) وقدروا له عاملاً يفسره المذكور، عملاً بقاعدة: أن ما بعد ((أن))
 المصدرية لا يعمل فيما قبلها، في حين أجاز ذلك الكوفيون⁽⁷⁾.

2- لا يفصل بين ((أن)) وصلتها:

شبهه النحاة شدة امتزاج ((أن)) بصلتها بأنهما يجزئى اسم مركب تركيباً
 مزجياً⁽⁸⁾، وفي اللسان: «ورأيت في بعض نسخ المحكم: ((أن)) نصف اسم، تمامه

-
- (1) همع الهوامع : 302/1.
 (2) ينظر: شرح جمل الزجاجي : 187/1 وشرح الكافية : 235/2 وهمع الهوامع : 305/1
 وخزانة الادب : 562/3 ومعجم شواهد العربية : 461 (وتعمد الغلام : غلظ واشتد).
 (3) ينظر: همع الهوامع : 290/4 والدرر اللوامع / للشنقيطي : 66/1 وخزانة الادب : 562/3.
 (4) ينظر: شرح الكافية : 235/2 وهمع الهوامع : 90/4 وشرح الاشموني : 552/3.
 (5) ينظر: شرح جمل الزجاجي : 187/1 وشرح الكافية : 235/2 وخزانة الادب : 562/3.
 (6) النساء : 58.
 (7) ينظر: املاء ما من به الرحمن : 84/1 والبحر لمحيط : 277/3.
 (8) ينظر: تسهيل الفوائد : 38 وهمع الهوامع : 302/1.

تمامه ((تفعل))⁽¹⁾ ولهذا منع سيبويه وجمهور النحاة أن يفصل بين ((أن)) وصلتها بفواصل، قال سيبويه في باب ((الحروف التي لا تقدم فيها الأسماء الفعل)) «: ألا ترى أنك لا تقول: خفت أن زيداً يقول ذلك، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم، كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين ((إن)) وأخواتها بفعل»⁽²⁾ وفي موضع آخر يعلل عدم جواز الفصل بقوله: «ألا ترى أنه لا يجوز أن تفصل بين الفعل وبين ما ينصبه بحشو، كراهية أن يشبهوه بما يعمل في الاسم، لان الاسم ليس كالفعل، وكذلك ما يعمل فيه ليس كما يعمل في الفعل»⁽³⁾. وعلل الهروي (ت315هـ) والرضي عدم الفصل بأن ((أن)) من عوامل الأفعال، وعوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء⁽⁴⁾.

وقد آستثنى النحاة من منع الفصل، الفصل بـ((لا)) فإنها كثيرا ما تقع بين ((أن)) وصلتها، وذلك لان ((لا)) لا تحول بين العامل والمعمول فيه⁽⁵⁾. أو لانها لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها أخواتها، كما يرى ذلك الرضي⁽⁶⁾، ومن جواز الفصل بـ((لا)) قوله تعالى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قُوٰرٍ عَلٰٓىٰ اٰلَآءِ تَعَدَلُوْا اَعْدِلُوْا هُوَ اَقْرَبُ لِلتَّقْوٰى﴾⁽⁷⁾.

وقد أجاز بعض النحاة الفصل بين ((أن)) وصلتها بالظرف والجار والمجرور، نحو: أريد أن عندي تقعد: و أريد أن في الدار تقعد، قياساً على ((أن)) الثقيلة،

(1) اللسان: (أنن) 37/13.

(2) الكتاب: 457-456/1.

(3) السابق: 457/1.

(4) ينظر: الأزهية: 60 وشرح الكافية: 232/2.

(5) ينظر: المقتضب: 31/2.

(6) ينظر: شرح الكافية: 232/2 ورفص المباني: 112.

(7) المائدة: 8

بجامع اشتراكهما في المصدرية والعمل⁽¹⁾، ووسَّع الكوفيون دائرة التجويز فأجازوا الفصل بالشرط، نحو: أردتُ أنْ، إنْ تزرني، أزوركْ، بالنصب، بل وأجازوا تسليط الشرط على معمول ((أنْ)) وإلغاء عملها نحو: أردتُ أنْ، إنْ تزرني أزركْ، بالجزم جواباً للشرط، وإلغاء ((أنْ))⁽²⁾، كما أجاز أبو علي الفصل بالنداء، نحو: ناديته أنْ، يازيدُ، قمْ، لان الفصل بالنداء كلا فصل، وكانَّ الفعل ولي ((أنْ))⁽³⁾.

وواضح من امثلة الكوفيين لتجويز الفعل بين ((أنْ)) وصلتها أنَّها اساليب يصعب على الذوق العربي أنْ يقبلها، كما أنَّها تفتقر الى شاهد واحد من كلام العرب يسندها، والأوجه أنْ تُترك هذه الأساليب جانباً، للأسباب التي تقدمت، ولان الغرض منها المخالفة لا غير.

3- جواز حذف صلتها :

أجاز النحاة حذف صلة ((أنْ)) بشرط بقاء معمول الصلة مذكوراً، على الرغم من أنَّهم لا يجيزون حذف صلة الموصول سواء اكان أسمياً أم حرفياً، وشاهدهم في ذلك قولهم ((أما أنتَ مُطلقاً انطلقتُ))⁽⁴⁾ وقول العباس بن مرداس: **أبا حُرَّاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضُّبُعُ**⁽⁵⁾ وتقدير الكلام عندهم في الشاهدين: لان كنت منطلقاً انطبقت معك، ولان كنت ذا نفر... فحذفوا ((اللام وكان)) اختصاراً فانفصل الضمير بعد

(1) ينظر / همع الهوامع: 91/4.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: ق433 وهمع الهوامع: 106/2 و91-90/4 والاشباه والنظائر في النحو: 60/3 وشرح الاشموني: 552/3.

(3) ينظر: شرح الكافية: 234/2.

(4) الكتاب: 148/1.

(5) المصدر السابق: 148/1.

حذف ((كان)) ثم جاءوا بـ((ما)) عوضاً عن ((كان)) المحذوفة، ثم أُدغمت النون في الميم فصار الكلام، أما أنت منطلقاً انطلقت معك، وأماً أنت ذا نفر⁽¹⁾.

وهذا تقدير غريب جمعوا فيه: الحذف والزيادة والتعويض وهو ما لم يرد في خلد العربي وهو ينطق هذا الكلام، ان صحت روايته، ونحن مع من يرى أنَّ الذي حملهم على هذا الطريق الشائكة في التقدير هو أنَّ ((منطلقاً)) في قولهم المتقدم و ((ذا نفر)) في بيت العباس بن مرداس قد جاء منصوبين، ولم يجدوا وجهاً لهذا النصب غير القول بالخبر لـ((كان)) المحذوفة التي عوض عنها بـ((ما))⁽²⁾ وأهون من هذا الذي قدره ما ذهب إليه ابن جني من أنَّ عامل النصب والرفع في مثل ((أماً أنت منطلقاً انطلقت)) هو ليس ((كان)) المحذوفة، بل ((ما)) المذكورة في الكلام، لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب فعملت عمله في الرفع والنصب⁽³⁾.

4- صلة ((أن)) خالية من العائد :

تتشارك ((أن)) مع الموصولات الحرفية في أنَّ صلتها لا تشتمل على العائد ((الضمير)) وإنما ذلك مقصور على الموصولات الأسمية⁽⁴⁾ يقول المبرد: «واعلم أنَّ ((أن)) الخفيفة إذا وصلت بفعل، لم يكن في الفعل راجع إليها»⁽⁵⁾ لأنها حرف، والحرف لا يضم ولا يرجع إليه ضمير⁽⁶⁾.

(1) الكتاب : 148/1 وارتشاف الضرب : 295.

(2) ينظر : النحو العربي : نقد وبناء / للدكتور ابراهيم السامرائي : 80-81.

(3) ينظر : الخصائص / لابن جني : 381/2.

(4) ينظر : المقتضب : 199/3 وتسهيل الفوائد : 33 وجواهر الادب : 107.

(5) المقتضب : 199/3.

(6) ينظر : هامش المقتضب : 199/3.

5- وقوع صلة ((أن)) طلبية:

تتفرد ((أن)) على الرأي المشهور - من بين الموصولات الحرفية والاسمية بوقوع صلتها جملة طلبية، ومثل لها سيبويه بقوله: كتبتُ إليه أنِ أفعُلْ، وأمرتهُ أنِ قُمْ⁽¹⁾. قال العكبري في قوله تعالى ﴿أَنْ طَهَّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ﴾⁽²⁾ ويجوز أن تكون مصدرية وصلتها الأمر، وهذا ما يجوز أن يكون صلة في ((أن)) دون غيرها⁽³⁾.

6- هل تحذف ((أن)) وتبقى صلتها:

لا يحذف الموصول وتبقى صلته، لان الصلة تذكر لتخصيص الموصول وتوضيحه⁽⁴⁾، غير أن بعض النحاة الكوفيين وآبن مالك من المتأخرين، جَوزوا حذف ((أن)) وبقاء صلتها، اعتمادا على ما سمع من حذفها في بعض المواضع نحو قوله تعالى ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾⁽⁵⁾ لوقوله تعالى ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرِيَّ أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾⁽⁶⁾ وقول طرفة ابن العبد: أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلْدِي⁽⁷⁾

(1) ينظر: الكتاب 479/1.

(2) [البقرة: 125]

(3) املاء ما من به الرحمن: 62/1.

(4) ينظر: خزانة الادب: 490/2.

(5) الروم: 24

(6) الزمر: 64

(7) ينظر: الكتاب: 452/1 والمقتضب: 85/2 والمسائل العسكرية / لابي علي: 131 وعبث

الوليد / لابي العلاء المعري: 184 والديوان: 46 وشرح القصائد العشر / للتبريزي: 132 وشرح

المعلقات السبع / للزوزني: 82.

وقولهم ((تسمع بالمعيدي خير من أن تراه))⁽¹⁾، وقد منع هذا البصريون، وأولوا الآيات وحملوا البيت على الضرورة، ومنعوا أن يقاس عليه، واكتفوا بأن يُقتصر على ما سمع⁽²⁾، وهو ما أميل إليه وأرجحه.

(1) مجمع الامثال / للميداني: 129/1، والكشاف: 474/3 وشرح الكافية: 250/2.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: ق449 وهمع الهوامع: 305/1.

المبحث السادس

المصدر المؤول من ((أن)) والفعل

تسبك ((أن)) وهي موصول حريف مع الفعل الداخلة عليه سبكا ينشأ عنه مصدر يقال له ((المصدر المؤول)) ويقصد به: «الجملة التي تقع موقع المصدر الصريح بتصدر أحد الأحرف المصدرية»⁽¹⁾ مثاله: يُعجبني أن تتطلق، فقد وقعت جملة ((تتطلق)) بعد سبكها مع ((أن)) موقع المصدر الصريح في نحو: يُعجبني انطلاقك وقد أشار سيبويه الى هذا الموضوع في باب عنوانه ((هذا باب من أبواب ((أن)) التي تكون والفعل بمنزلة مصدر)) قال فيه: «تقول: أن تأتيني خير لك، كأنك قلت: الأتيان خير لك، ومثل ذلك قوله تبارك وتعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽²⁾ يعني الصوم خير لكم»⁽³⁾ وأستشهد بقول عبد الرحمن بن حسان: إني رأيت من المكارم حسبكم أن تلبسوا حر الثياب وتشبّعوا

كأنه قال: رأيت حسبكم لبس الثياب⁽⁴⁾.

ولوحظ أن الدكتور مهدي المخزومي يرفض أن تكون لـ((أن)) وظيفة المصدر مع الفعل، وأنها -في رأيه- أداة استخدمتها اللغة واسطة لوضع الجمل موضع المفردات، وتحميلها معانيها الأعرابية من فاعلية ومفعولية وازافة وغيرها، ويضيف: «وليس الغرض من قولنا: (أعجبني أن تمرح) أن تؤدي ((أن)) ما اراد النحاة أن تؤديه من نصب الفعل المضارع، وتأويل ما بعدها بالمصدر، فذلك ما لا نفكر فيه، ولا نقصد اليه فلو أردنا لقلنا: (أعجبني مرحك)) ولم نتحمل

(1) المصدر الصريح والمصدر المؤول: 433 .

(2) البقرة: 184

(3) الكتاب: 475/1.

(4) ينظر: المصدر السابق . وشرح ابيات سيبويه / للسيرافي: 169-168/2.

التأويل، ولكن استعمال المصدر أوجز من استعمال الفعل، لأن استعمال المصدر معناه: أن الذي يعجبني هو محرك الثابت الدائم، أما استعمال الفعل فمعناه شيء آخر، لأن للفعل دلالةً أخرى هي الدلالة على التجدد⁽¹⁾.

ورد هذا الرأي بأن فيه تجاهلاً لمبدأ التوسع المعمول به في أصول الكلام العربي، ولولا هذا المبدأ لوجد المتكلم نفسه محاطاً بحدود من الاستعمال، وأن الاتيان بالمصدر المؤول في موضع المصدر الصريح يعدّ من هذا الباب، وهو من قبيل الرخص الكلامية التي لا غبار عليها⁽²⁾.

ولا أرى أن هناك خلافاً بين ما يقصده الدكتور المخزومي وما يقصده النحاة في الوظيفة التي يؤديها المصدر المؤول من ((أن والفعل)) فليس من المعقول أن النحاة قد تركوا الخيار للمتكلم العربي في استعمال أي من المصدرين في أي موضع شاء، وإنما ألزموا المصدر المؤول معاني دقيقة لا تستفاد من المصدر الصريح، سنأتي على ذكرها بعد قليل، وقد أشار الدكتور المخزومي الى أحدها، وهو دلالة الفعل مع ((أن)) على التجدد، وهذا آبن السراج يقول: وليس كل موضع يقع فيه المصدر تصلح فيه ((أن)) ألا ترى أنك اذا قلت: ضرباً زيداً، ولم يقع هذا الموضع: ((أن تضرب))⁽³⁾.

لماذا العدول عن المصدر الصريح الى المصدر المؤول؟

تعديل العرب عن استعمال المصدر الصريح الى المصدر المؤول من ((أن والفعل)) لمعان وأغراض لا تستفاد من المصدر الصريح، أبرزها:

1- أن المصدر المؤول مصدر مؤقت، يدل على زمان الحدث، سواء أكان

(1) في النحو العربي: نقد زبناء: 315-316.

(2) ينظر: بحث (دراسة تحليلية في همزتي: إن وأن) / لعبد الوهاب العدواني (مجلة آداب الرافدين / مجلة آداب الموصل / العدد 6 / لسنة 1975م): 371.

(3) الاصول في النحو: 11-10/2.

مستقبلاً نحو: يعجبني أن تقوم، أم ماضياً، نحو: يعجبني أن قمت، أما المصدر الصريح فإنه قد يكون فيما مضى وفيما هو آت، وليس في صيغته ما يدل عليه⁽¹⁾، قال المبرد: «والفصل بين المصدر نحو: الضرب، والقتل، وبين ((أن يضرب)) و ((أن يقتل)) في المعنى: أن الضرب اسم للفعل يقع على أحواله الثلاثة: الماضي والموجود، والمنتظر، وقولك: أن تفعل، لا يكون إلا لما يأتي، فأن قلت: أن، فلا يكون إلا للماضي»⁽²⁾.

2- أن ((أن)) مع الفعل فيها تخصيص لمجرد الحدث، ودلالة على تعلق الحكم بنفس الحدث، في حين يتضمن المصدر الصريح معنى إجمالياً⁽³⁾، يقول ابن قيم الجوزية (751هـ)⁽⁴⁾ في ((أن)) مع الفعل: «لأنها تدل على مجرد معنى الحدث، دون احتمال معنى زائد عليه، ففيها تحصيل من الأشكال، وتخليص له من شوائب الأجمال، بيانه أنك إذا قلت: ((كرهتُ خروجك)) و ((أعجبني قدومك)) احتمل الكلام معاني، منها: أن يكون نفس القدوم هو المعجب لك، دون صفة من صفاته وهيأته، واحتمل أيضاً أنك تريد أنه أعجبك سرعته أو بطؤه أو حالة من حالاته»⁽⁵⁾.

(1) نظر: المقتضب: 214/3 ومعاني الحروف / للرماني: 72 والمرتل: 201 وشرح المفصل: 118/7 وبدائع الفوائد / لأبن قيم الجوزية: 92/1 وحاشية الصبان: 184/1.

(2) المقتضب: 214/3.

(3) ينظر: بدائع الفوائد: 93-92/1 والأشبه والنظائر في النحو: 187/2 وحاشية الصبان: 184/1.

(4) هو العلامة شمس الدين ابو محمد عبدالله بن أبي بكر الدمشقي، الشهير بأبن قيم الجوزية، مفسر ونحوي وأصولي، من تصانيفه: (بدائع الفوائد). ينظر: البغية: 62/1 وشذرات الذهب: 168/6.

(5) بدائع الفوائد: 93-92/1.

3- يذكر النحاة أنَّ المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) يدلّ على إمكانية الفصل دون الوجوب والاستحالة، وقد يفيدان الأباحة، ولا يفيدان القطع بحصول الفعل، بخلاف المصدر الصريح، فأَنَّهُ قد يفيد القطع بحصوله⁽¹⁾، ويمثّلون له بنحو: ظَهَرَ أَنْ يسافر إبراهيم، فالسفر هنا جائز، ولو قيل: ظَهَرَ سَفَرُ إبراهيم، لساغ أَنْ يسبق إلى الذهن أَنَّ هذا الأمر واجب⁽²⁾. ويبدو لي أَنَّ هذا الحكم غير دقيق، لأنَّهُ من الممكن أن تتحقق دلالة المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) على تحقق الشيء وحصوله إذا ما جاء بها مع الفعل الماضي، لا مع الفعل المضارع، كما مثّلوا، فيقال مثلاً: ظَهَرَ أَنْ سَافَرَ إبراهيم، ولا لبس في دلالة المصدر المؤول في هذا المثال على وقوع السفر وتحققه، لأن ((أَنْ)) مع الماضي مصدرية كما هي مصدرية مع المضارع.

ومما يؤكد ما ذهب إليه ما جاء في المحاوراة التي دارت بين أبي يوسف القاضي (ت182هـ) والكسائي في حضرة الرشيد، عندما سأل الكسائي أبا يوسف: «ما تقول في رجل قال لأمّراته: أنتِ طالق أَنْ دخلتِ الدار؟ قال: فقال أبو يوسف: إن دخلت فقد طلقت. فقال الكسائي: خطأ، إذا فتحت ((أَنْ)) فقد وجب الأمر، وإذا كُسرت فإنه لم يقع بعد.... فنظر أبو يوسف بعد ذلك في النحو»⁽³⁾.

4- قد يُؤتى بالمصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) للدلالة على تخصيص مَنْ فعل الفعل ونسبة الحدث إلى صاحبه، وهو معنى لا يتأتى بالمصدر الصريح، الذي يؤتى به غالباً لأفادة الحدث وحده، دون صاحبه، وقد تلمس هذا المعنى الامام فخر الدين الرازي (ت606هـ) في قوله تعالى: ﴿لَا الشَّمْسُ

(1) ينظر: بدائع الفوائد: 92/1 والنحو الواجب: 1م377 والمصدر الصريح والمصدر المؤول: 236.

(2) ينظر: بدائع الفوائد: 94/1.

(3) مجالس العلماء / للزجاجي: 121.

يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ وَلَا آيِلُ سَابِقُ النَّهَارِ وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ ﴿١﴾ فقد
تساءل: «ما الفائدة في قوله تعالى (لا الشمس ينبغي لها ان تدرك) بصيغة
الفعل، وقوله (ولا الليل سابق النهار) بصيغة آسم الفاعل، ولم يقل: ولا
الليل يسبق، ولا قال: مدركه القمر؟» (2) وأجاب عن تساؤله بقوله: «
الحركة الاولية التي للشمس، ولا يدرك بها القمر، مختصة بالشمس
فجعلها كالصادرة منها» (3)، وذكر بصيغة الفعل، لان صيغة الفعل لا
تطلق على من لا يصدر منه الفعل، فلا يقال: هو يخيط، ولا يكون
يصدر منه الخياطة، والحركة الثانية ليست مختصة بكوكب من
الكواكب، بل الكل فيها مشتركة، بسبب حركة فلك، ليس ذلك
فلكا لكوكب من الكواكب، فالحركة ليست كالصادرة منه،
فأطلق آسم الفاعل لانه لا يستلزم صدور الفعل» (4). ومثال اخر عدم دلالة
المصدر الصريح على صاحب الحدث قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ
الْعَالَمِينَ﴾ (5) فإنه يراد ب(الحمد) مجرد الحدث لا صاحبه ولا زمنه (6).

5- أَنْ الْمَصْدَرِ الْمَوْجُودِ مِنْ ((أَنْ الْفِعْلِ)) لَا تَعْمَلُ فِيهِ أَعْمَالُ الْحَوَاسِ وَالْأَفْعَالِ
الجوارح الظاهرة، يقال: رأيت قيام زيد، ولا يقال: رأيت أن يقوم زيد،
ويقال سمعتُ كلامك، ولا يقال سمعت أن تتكلم، أما الافعال التي
تعمل فيها فهي الافعال الباطنة، نحو: خفت، واشتهيت وكرهت، وما

(1) ليس : 40

(2) التفسير الكبير /الرازي :74/26.

(3) الصحيح (صدر عنها) كما في كتب اللغة ، ينظر اللسان : (صدر) 445/4.

(4) التفسير الكبير /الرازي :74/26.

(5) الفاتحة : 2

(6) ينظر :المصدر الصريح والمصدر المؤول :237.

كان في معنى هذا او قريبا منه⁽¹⁾ ، فاذا سمع المخاطبُ ((أنْ مع الفعل)) لو يذهب وهمه بحكم العادة الا الى هذه المعاني فإنْ كانت ظاهرة فذاك، والا اعتقدنا أنَّها مضمرة، وأنَّ الفعل الظاهر دال عليها⁽²⁾.

6- أنْ المصدر والمؤول من ((أنْ والفعل)) يفيد التجدد والحدث، في حين يفيد المصدر الصريح الدلالة على ثبوت الحدث نفسه، وفي ضوء هذا الفرق بين المصدرين فُسر سبب إضمار ((أنْ)) بعد الواو الواقعة بعد اسم صريح في قول ميسون بنت بحدل الكلبيّة:

لُلبسُ عبَاءةً وتقرُّ عَيني أَحَبُّ إليَّ مِنْ لبسِ الشُّفوفِ⁽³⁾

فقد أريد من ((اللبس)) وهو مصدر صريح الدلالة على ثبوت اللبس نفسه مع كون عين الشاعرة تقرُّ كل وقت شيئاً بعد شيء، فقرة العين مطلوب تجدها بحسب تجدد الاوقات، وليس هذا مرادا في لبس العباءة⁽⁴⁾.

7- أنْ المصدر المؤول يبيّن الفاعل من المفعول من نائب الفاعل، ولا يبين ذلك المصدر الصريح، يقال: و((سائي أنْ يُعاقبَ محمدٌ)) ف((محمد)) نائب فاعل و((سائي أنْ يُعاقبَ محمدٌ)) ف((محمد)) فاعل، و((سائي أنْ يُعاقبَ خالدٌ محمدًا)) ف((محمد)) مفعول به، فإن قيل: ((سائي معاقبة محمد)) احتمال ان يكون ((محمد)) فاعلا او مفعولا به⁽⁵⁾.

والى جانب هذه المعاني التي آفترق فيها المصدر المؤول من ((أنْ والفعل)) عن المصدر الصريح، فأنهما افترقا ايضا في جوانب تتعلق بالاحكام النحوية ومنها:

(1) الروض الأنف / للسهيلى: 234/3.

(2) المصدر السابق.

(3) ينظر: الكتاب: 426/1 والاصول في النحو: 154/2 ومعاني الحروف / للرماني: 62.

(4) ينظر: بدائع الفوائد: 50/2.

(5) ينظر: المصدر الصريح والمصدر المؤول: 236.

1-أنَّ المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) لا يوصف، فلا يقال: يُعجبني أَنْ قمت السريع، ويراد به: قيامك السريع، وتشارك مع ((أَنْ)) في هذا الحكم سائر الحروف المصدرية، بخلاف المصدر الصريح، فإنه يجوز أَنْ يوصف⁽¹⁾.

2-أَنَّ المصدر المؤول منهما لا يؤكد به الفعل، فلا يقال: ((ضربته أَنْ)) ((ضربه)) ويقال مع المصدر الصريح: ((ضربته ضرباً))⁽²⁾، والسبب، كما علّله بعض النحاة، أَنَّ ((أَنْ)) تخلص الفعل للاستقبال، والتأكيد إنما يكون بالمصدر المبهم⁽³⁾.

وقد حُكي عن الأخفش أنه أجاز وقوع المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) مفعولاً مطلقاً مؤكداً للفعل⁽⁴⁾، فقد سمح للمتكلم أَنْ يقول: ضربتُ زيداً أَنْ ضربت والتقدير: ضربتُ زيداً ضرباً، وهو تجويز غير مستساغ، فضلاً عن عدم ورود السماع به، وعدم افادته معنى لا يفيد المصدر الصريح.

3-يجوز مع ((أَنْ والفعل)) حذف حرف الجر، إذا أمِن اللبس، والمسوّغ للحذف معهما طول الكلام بالصلة، يقال عجبت أن قمت بخلاف المصدر الصريح. فلا بد من القول: عجبت من قيامك⁽⁵⁾، إذ لا طول مع المصدر الصريح.

4-أجرى النحاة المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) مجرى الضمير في التعريف، لأنه لا يوصف، كما أَنَّ الضمير كذلك، ولهذا اجمع القراء السبعة

(1) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 185/2 وحاشية الصبان: 184/1.

(2) ينظر: الاصول في النحو: 11-10/2.

(3) ينظر: إملاء مامن به الرحمن: 104/1 وهمع الهوامع: 101/3 وحاشية الصبان: 184/1.

(4) ينظر: المصادر السابقة.

(5) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 186-185/2.

على جعل المصدر المؤول اسما لـ ((كان))⁽¹⁾ في قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽²⁾ وقوله تعالى ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾⁽³⁾ ونُصِبَ ((جواب)) و ((حجتهم)) خبرين لـ ((كان))⁽⁴⁾، عملا بالقاعدة التي تقول: متى اجتمعت معرفتان فالأولى جعل الأعراف الآسم، والآخر الخبر.

وقد علل الطبري (ت310هـ) آحتلال ((أن)) هذه المرتبة من التعريف بأن ((أن)) لا تكون الا معرفة، فكانت أولى بأن تكون هي الاسم دون الأسماء التي قد تكون معرفة احيانا، ونكرة احيانا، ولذلك اختير النصب في كل آسم ولي ((كان)) اذا كان بعده ((أن)) الخفيفة⁽⁵⁾ ووافق القرطبي (ت671هـ) في قوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ﴾⁽⁶⁾ فقال: وكان المصدر أولى بان يكون آسما لانه لانه لا يتكرر و((البر)) قد يتكرر، والفعل أقوى في التعريف⁽⁷⁾ ونصب ((البر)) من قوله تعالى المتقدم هو اختيار الجرمي (ت225هـ) ايضا لأنه يرى أن ((أن)) والفعل)) بمنزلة المضمر، واذا ما اجتمع مضمر ومظهر فالوجه أن يكون المضمر الآسم، لأنه أذهب في الاختصاص⁽⁸⁾.

(1) ينظر: البحر المحيط: 95/4.

(2) لسورة الاعراف / 81 والايات من سورتي: النمل / 56 والعنكبوت / 24-29.

(3) [الجاثية : 25]

(4) ينظر: البحر المحيط: 95/4.

(5) تفسير الطبري: 7:273- 274 وينظر تفسير القرطبي: 238/2.

(6) [البقرة : 177]

(7) تفسير القرطبي: 238/2.

(8) ينظر: الاشباه والنظائر في النحو: 187 / 2.

اما رأي سيبويه في هذه المسألة فإنه قد خيّر في ذلك بين كل معرفتين⁽¹⁾، وقال في قوله تعالى (فما كان جواب قومه الا أن قالوا..): «ف ((أن)) محمولة على ((كان)) كأنه قال: فما كان جواب قومه الا قول كذا وكذا، وان شئت رفعت الجواب فكانت ((أن)) منصوبة»⁽²⁾.

5- يضطرّ النحاة اذا صادفهم أن وقع المصدر الصريح خبراً عن الجثة الى التأويل وتقدير محذوف، لانه لا يجوز عندهم أن يخبر بالمعنى عن المادة، ولكن الامر قد يختلف اذا ما كان المصدر الواقع خبراً مؤولاً، فقد جوز بعضهم الأخبار به عن الجثة بلا تأويل في نحو قولهم: ((زيدٌ إمّا أن يقول كذا، وإمّا أن يسكت)) لأشتمال المصدر المؤول على الفعل والفاعل والنسبة بينهما، بخلاف المصدر الصريح⁽³⁾ ومن وروده في الشعر الشعر ما أنشده الكسائي للفراء:

لَعَمْرُكَ مَا آلَفْتِيَانُ أَنْ تُثَبَّتَ اللَّحْيُ

ولكنّما الفتيانُ كلُّ فتى ندى⁽⁴⁾

قال الفراء: «فجعل خبر الفتيان ((أن)) وهو كما تقول، إنما السخاء حاتم وإنما الشعر زهير»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 24/1.

(2) الكتاب: 476/1.

(3) ينظر: حاشية الصبان: 184/1.

(4) ينظر معاني القرآن / للفراء: 427/1.

(5) المصدر السابق: 427/1.

مواقع المصدر المؤول من ((أن والفعل)) من الاعراب:

وقع المصدر المؤول من ((أن والفعل)) مواقع إعرابية كثيرة، اتفق النحاة على بعضها، واختلفوا في بعضها الآخر، فمن المواقع التي لا خلاف بينهم فيها:

1-وقوعه مبتدأ⁽¹⁾: منه قوله تعالى ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ﴾⁽²⁾ وقوله

تعالى ﴿وَأَنْ تَعْمُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾⁽³⁾، وإذا ما جاء المصدر المؤول مبتدأ

فانه لم يرد أن تسد الحال مسد الخبر، الا ما نقل عن الكوفيين من أنهم جوزوا أن يقال: (أَنْ ضَرَبْتَ زَيْدًا قَائِمًا) و(أَنْ أَضْرِبَ زَيْدًا قَائِمًا)⁽⁴⁾.

2-وقوعه خبراً للمبتدأ⁽⁵⁾: منه في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا

أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽⁶⁾ ويشترط إذا ما وقع المصدر المؤول

خبراً أن يكون المبتدأ مصدراً، فإن وقع جثة أول⁽⁷⁾.

3-وقوعه أسماء لكان: منه قوله تعالى ﴿مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا

خَافِيَةً﴾⁽⁸⁾ وقوله تعالى ﴿مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ﴾⁽⁹⁾ وقد ندر

ندر وقوعه خبراً لـ ((كان)) لانه وكما تقدم، اذا تلا ((كان))

معرفتان احدهما ((أن والفعل)) فالأختيار أن يكون المصدر المؤول هو

الاسم لأنه الاعرف، والمعرفة الأخرى هي الخبر، ومن وروده خبرا لكان

(1) ينظر : الكتاب : 475/1 والمقتصد : 487/1 وارتشاف الضرب : ق 432 ومغني اللبيب : 27/1.

(2) البقرة : 184

(3) البقرة : 237

(4) ينظر ، همع الهوامع : 106/1 والنحو الوافي : 370/1 .

(5) نظر : ارتشاف الضرب : ق 432 وهمع الهوامع : 192-91/4 .

(6) ليس : 82

(7) ينظر : ارتشاف الضرب : ق 432 وهمع الهوامع : 92/4.

(8) البقرة : 114

(9) المائدة : 116

قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾⁽¹⁾ كذا أعربه غير واحد على أنه خبر ((كان))⁽²⁾، ومثّل له ابو حيان بقوله: ((تكون عقوبتُك أن أعزّلك))⁽³⁾.

4- وقوعه اسما وخبرا لـ ((ليس)): وقع المصدر المؤول من ((أن والفاعل)) اسما

لـ ((ليس)) في قوله تعالى ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾⁽⁴⁾ وخبرا لها في قوله تعالى ﴿وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا﴾⁽⁵⁾.

5- وقوعه خبرا وفاعلا لـ ((عسى)): وقع خبرا في قوله تعالى ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكْفَّ بِأَسِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁶⁾ وفاعلا في قوله تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾⁽⁷⁾.

6- وقوعه اسما وخبرا لـ ((إن)): وقع اسما في قوله تعالى ﴿قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ﴾⁽⁸⁾ وفي خزانة الأدب: «وقال ابن

الخباز⁽⁹⁾ في النهاية: يجوز إدخال ((إن)) و((أن)) على ((أن)) المصدرية من غير الفعل، نحو: ((إن أن تزورنا خير لك)). و((علمت أن أن تطيع الله خير

(1) ليونس : 37

(2) ينظر : معاني القرآن / للضراء : 464/1 والكشاف : 19/2 واملاء مامن به الرحمن : 15/2 والبحر المحيط : 157/5 وحاشية الدماميني : 58.

(3) ينظر : ارتشاف الضرب : ق 432 .

(4) البقرة : 177

(5) البقرة : 189

(6) النساء : 84

(7) البقرة : 216

(8) طه : 97

(9) هو احمد بن الحسين بن معالي الموصلبي المشهور بأبن الخباز (ت 637هـ) من تصانيفه : النهاية في النحو وشرح الفية ابن معط ، وشرح الجزولية .

«لَكَ»⁽¹⁾ غير أنَّ من النحاة من يستقبح وقوع المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) اسماً لـ((أَنَّ)) المفتوحة الثقيلة، وحثهم في ذلك أَنَّ المعنى الذي نصبت به ((أَنْ)) هو شبهها بـ((أَنَّ)) الثقيلة لفظاً ومعنى، فلا يستحسن الجمع بينهما⁽²⁾ قال ابن يعيش: «ولذلك يستقبحون الجمع بينهما كما يستقبحون الجمع بين الثقيلتين، فلا يحسن عندهم: ((أَنَّ أَنْ تقوم خيرٌ لك)) كما يستقبحون: ((إِنَّ أَنْ زيداً قائمٌ يعجبني)) في معنى: إِنَّ قيام زيد يعجبني»⁽³⁾.

7- يَكْنَ الحرف فاعلاً: منه قوله تعالى ﴿إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُعِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آفَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنزَلِينَ﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى ﴿قَالَ إِنِّي لِحِزْنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ﴾⁽⁵⁾

8- يَكْنَ الحرف مفعولاً به: منه قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁶⁾ ﴿وَقَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ﴾⁽⁷⁾.

9- يَكْنَ الحرف مفعولاً لأجله: منه قوله تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضَلُّوا﴾⁽⁸⁾ وقوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾⁽⁹⁾ والمفعول والمفعول لأجله هنا على تقدير محذوف مضاف، والمصدر المؤول من ((أَنْ

(1) خزائن الادب : 294/4.

(2) ينظر : الاشباه والنظائر في النحو : 249/2.

(3) شرح المفصل : 15/7.

(4) آل عمران : 124

(5) ليوسف : 13

(6) النساء : 27

(7) النساء : 28

(8) النساء : 176

(9) الأنبياء : 31

والفعل)) مضاف إليه، وقائم قام المضاف، ومكتسب اعرابه، والبصريون يقدرون هنا المحذوف في الآية الأولى بـ((كراهة أن تضلوا))، في حين يقدره الكوفيون بـ((لئلا تضلوا))⁽¹⁾، ويميل معظم النحاة إلى تقدير البصريين، لأن إضمار الأسم عندهم احسن من إضمار الحرف، ولأن حذف المضاف لاقامة المضاف إليه مقامه أكثر من حذف ((لا))⁽²⁾ وقد بلغ حذف المفعول له واقامة المصدر المؤول من ((أن والفعل)) والفعل)) مقامه في القرآن الكريم من الكثرة بحيث أصبح اسلوباً انفردت به العبارة القرآنية⁽³⁾، وهو أسلوب جدير بان يشيع في كلامنا، لجماله وقصر عبارته، ومن وروده في الشعر قول عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مَزْلَ الْأَضْيَافِ مِثْلًا فَعَجَّلْنَا الْقُرَى أَنْ تَشْتَمُونَا⁽⁴⁾

قال ابو جعفر النحاس (ت307هـ): معنى ((أَنْ تَشْتَمُونَا)) على مذهب الكوفيين: لئلا تشتمونا، ثم حذفت ((لا)) ولا يجوز عند البصريين حذف ((لا)) لان المعنى ينقلب، والتقدير على مذهبهم: فعجلنا القرى مخافة أَنْ تَشْتَمُونَا، ثم حذفت ((مخافة)) وأقيم ((أَنْ تَشْتَمُونَا)) مقامها⁽⁵⁾ وهذه إحدى مسائل الخلاف بين بين البصريين والكوفيين التي لم يذكرها ابو البركات الانباري في كتابه ((الانصاف))، وقد يكون النحاس قد انفرد بذكرها⁽⁶⁾.

(1) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن / لابي البركات الانباري: 281/1.

(2) ينظر: ما لم ينشر من الامالي الشجرية: 192.

(3) ينظر: نحو القرآن / للدكتور احمد عبد الستار الجوارى: 44.

(4) ينظر: معنى القرآن / للفرء: 1/297، 3/149 وشرح القوائد التسع المشهورات للنحاس:

673/2 وما لم ينشر من الامالي الشجرية: 191 وشح القوائد العشر للتبريزي: 361.

(5) شرح القوائد التسع المشهورات: 2/673-674.

(6) الدراسات اللغوية والنحوية في مصر / للدكتور احمد نصيف الجنابي: 426.

ومن المواقع الاعرابية التي وقع فيها المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) الأخرى، ولا خلاف فيها بين النحاة، وقوعه سادا مسد المفعولين في الأفعال إلى تنصب مفعولين، ومفعولا ثانيا للأفعال التي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وبدلاً، ومستثنى، ومخصوصاً لبئس.

أما المواقع الاعرابية التي اختلفت النحاة فيها، فمنها:

1-وقوعه حالاً: منع النحاة أَنْ يقع المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل)) حالاً، وإن كان مقدراً بالمصدر الذي يقع بنفسه حالاً⁽¹⁾ لأنه يشتمل على ضمير يجعل الحال معرفة، فتخالف الأغلب فيها، وهو التنكير⁽²⁾ وقد نصّ سيبويه على منع وقوعه حالاً بقوله: «ولا تقع أَنْ وصلتها حالاً، لأنها إنما تذكر لما لم يقع بعدُ»⁽³⁾ غير ان من النحاة من اجاز وقوعه حالاً ومثلوا بقوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾⁽⁴⁾ قال أبو البركات الانباري: «و((أَنْ)) في موضع نصب على تقدير حذف الجر، وتقديره: وما لنا في أَلَّا نتوكل على الله، وهو في موضع نصب على الحال، كقولك: ما لك قائماً وتقديره: أي شيء ثبت لنا غير متوكلين»⁽⁵⁾.

2-وقوعه ظرف زمان: خص النحاة المصدر الصريح والمصدر المؤول من ((ما)) المصدرية وصلتها بالنيابة مناب ظرف الزمان دون المصدر المؤول من ((أَنْ والفعل))⁽⁶⁾ فانه يجوز عندهم: جئتك قدوم الحاج، وانتظرتك

(1) ينظر: البحر المحيط: 325/5.

(2) ينظر: النحو الوافي: 293/2.

(3) الكتاب: 195/1.

(4) سورة ابراهيم: 12.

(5) البيان في غريب اعراب القرآن: 55/2 وينظر: مشكل اعراب القرآن: 401/1 واملاء مامن به الرحمن: 67/2.

(6) ينظر: الجنى الداني: 33.

حلب ناقة، وقوله تعالى ﴿خَلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾⁽¹⁾ ولا يجوز عندهم: جئتك أن يقدم الحاج⁽²⁾.

وقد خرج على هذه القاعدة الزمخشري، فأجاز أن ينوب المصدر المؤول من ((أن والفعل)) مناب ظرف الزمان، وخرَّج على ذلك عددا من آيات القرآن الكريم: منها قوله تعالى ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ﴾⁽³⁾ قال في الآية: «(أن آتاه الملك) متعلق بحاج على وجهين،...والثاني: حاج أن آتاه الله الملك».

واستبعد ابو حيان تخريج الزمخشري هذا، وردّ عليه بقوله: «إن عنى أن ((أن والفعل)) وقعت موقع المصدر الواقع موقع ظرف الزمان، كقولك: جئت خفوق النجم، ومقدم الحاج، وصياح الديك، فلا يجوز ذلك، لان النحويين مضوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان الا المصدر الصريح بلفظه، فلا يجوز: أجيء أن يصيح الديك ولا: جئت أن صأح الديك»⁽⁴⁾.

وليس صعبا على الدارس أن يحسّ بضعف حجة أبي حيان، فهم لا يجد تعليلا لرفضه الا لان النمويين مضوا على أنه لا يقوم مقام ظرف الزمان الا المصدر الصريح بلفظه، في حين يقوم تخريج الزمخشري على فهم دقيق لاسرار اللغة اذ لم يسمح لقاعدة نحوية أن تفوّت عليه معنى يحسّه ويتذوقه.

(1) لهود : 108

(2) ينظر : الجنى الداني : 33 وارتشاف الضرب : ق 231 والاشباه والنظائر في النحو : 187/2 .

(3) البقرة : 258

(4) البحر المحيط : 287/2

3-الاضافة الى ((أَنْ والفعل)): إِنَّ الاضافة الى ((أَنْ والفعل)) مسألة مسلّم

بها بحكم ما رود منها في المأثور اللغوي، ففي القرآن الكريم وحده وردت الاضافة اليها في ثلاثة وثلاثين موضعاً⁽¹⁾، منها قوله تعالى ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَاْمَنْتُمْ بِمِي قَبْلَ اَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ﴾⁽²⁾ وبناء على هذه النصوص جوّز جمهور النحاة الاضافة الى ((أَنْ والفعل))، ومنهم سيبويه اذ يقول: «وتقول اذا أضفت الى ((أَنْ)) الاسماء: إِنَّه أَهْلٌ اَنْ يَفْعَلَ، ومخافة اَنْ يَفْعَلَ»⁽³⁾ واستشهد آبن السراج للاضافة اليها بقول الشاعر:

هل غير اَنْ كَثُرَ اَشَدُّ وَاَهْلَكَتْ حربُ الملوِكِ اَكْثَرُ الاقوامِ⁽⁴⁾

غير اَنْ آبن الطراوة (ت528هـ)⁽⁵⁾ ذهب الى اَنَّهُ لا يجوز عنده اَنْ يضاف الى ((أَنْ)) ومعمولها⁽⁶⁾، وحجته في ذلك اَنْ: «((أَنْ)) معناها التراخي، فما بعدها في جهة الأمكان وليس بثابت، والنية في المضاف إثبات عينه، بثبوت عين ما اضيف اليه، فاذا كان ما اضيف اليه غير ثابت في نفسه، فَاَنْ ثبوت غيره محال»⁽⁷⁾.

(1) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكري: 357/1.

(2) الأعراف: 123

(3) الكتاب: 477/1.

(4) ينظر: الاصول في النحو: 11/2 والمعيار في أوزان الاشعار /لابي بكر محمد الشنتريني: 51.

(5) هو سليمان محمد بن عبد الله، ابو الحسن، ابن الطراوة، كان أعلم عصره بالادب والعربية، وتلمذ له السهيلي، له: الترشيح في النحو، والمقامات على كتاب سيبويه، ينظر: البغية: 94 وكشف الظنون: 399/1.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 432 وهمع الهوامع: 93/4.

(7) همع الهوامع: 93/4.

وقد حذا حذو ابن الطراوة في منع الاضافة الى ((أَنْ)) ومعمولها من النحاة المغاربة تلميذه السهيلي (ت581هـ)⁽¹⁾ وأحتج لرأيه بأنَّ ((أَنْ)) ومعمولها ليسا بآسَم محض، وإنما يضاف إلى الأسماء المحضة لا الى التأويل⁽²⁾، غير أنه آستثنى من هذا المنع حالة واحدة هي اضافة المصدر إذا أُريد به معنى المفعول له، نحو مخافة أَنْ تقوم⁽³⁾.

ومن أحكام الأضافة إلى ((أَنْ والفعل)) أَنْ أفاضاً مثل (غير) و(مثل) اذا ما أُضيفت الى ((أَنْ والفعل)) جاز بناؤها على الفتح وإن كان محلها الرفع او النصب أو غيرهما، ومنه قول أبي قيس بن رفاعه⁽⁴⁾.
لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ حَمَامَةً فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْ قَالَ⁽⁵⁾

قال سيبويه بعد ذكر البيت: «وزعموا أَنْ ناساً من العرب ينصبون هذا الذي في موضع الرفع، فقال الخليل: هذا كنصب بعضهم ((يومئذٍ)) في كل موضع، فكذلك ((غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ))»⁽⁶⁾.

ويعلل أبو البركات الأنباري بناء ((غير)) على الفتح في البيت المتقدم، وإن كانت في موضع رفع، فاعلاً لـ ((منع)) بأنَّها مضافة إلى غير متمكن، وهو أَنْ

(1) هو ابو القاسم عبد الرحمن السهيلي المالقي ، سمع كتاب سيبويه وغيره على ابن الطراوة ، من تصانيفه :الروض الأنف ، ونتائج الفكرة، ينظر :وفيات الاعيان :143/3 والبلغة :122 والبلغية :81/2.

(2) ينظر :الروض الانف :232/3.

(3) ينظر :المصدر الايق :233/3.

(4) نسبه الاعلم الى رجل من كنانة . ينظر : الاعلم على سيبويه :369:1.

(5) ينظر : الكتاب : 369/1 والبيان في غريب اعراب القرن 2:228 وشرح المفصل :80:3.

(6) الكتاب : 269/1.

نَطَقْتُ))، و ((أَنْ)) وهنا مع صلتها في تأويل المصدر، تقديره: غير نطقها، والإضافة إلى غير المتمكن يجوز فيه البناء⁽¹⁾.

ومعنى ما تقدم أَنَّ النحاة أجروا ((مثل)) و ((غير)) في حالة اضافتهما إلى ((أَنْ والفعل)) مجرى الظرف في ((يومئذ))، فالظرف هنا مبهم أضيف إلى غير متمكن من الأسماء، فأكتسى منه البناء، لأنَّ المضاف يكتسى من المضاف إليه كثيراً من أحكامه، نحو قوله تعالى ﴿فَوَرَبِّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنَّكُمْ نَنطِقُونَ﴾⁽²⁾ فَإِنَّ ((مثل)) مبنية في الآية لأضافتها إلى غير متمكن⁽³⁾.

وفي الشاهد المتقدم بني ((غير)) على الفتح لأضافتهما إلى غير متمكن وإن كان في موضع رفع، ويفسر ابن يعيش كيف أَنَّ ((أَنْ والفعل)) غير متمكن (أي مبني) مع أَنَّها ومعمولها، وكذلك ((أَنَّ المشددة ومعمولها)) في تأويل مصدر، والمصدر اسم متمكن، فيقول: «كون ((أَنْ)) مع الفعل في تقدير المصدر شيء تقديري والاسم غير ملفوظ به، وإثما الملفوظ به فصل وحرف، فلماً أضيفتا ((يعني: غير ومثل)) إلى ما ذكرنا مع لزومهما الأضافة بنيتا معها، لأن الأضافة بابها أَنْ تقع على الأسماء المفردة، فلما خرجت ههنا عن بابها بُني الاسم»⁽⁴⁾.

وفي مسألة بناء ((غير)) على الفتح في حالة إضافتها إلى متمكن أو غير متمكن خلاف بين البصريين والكوفيين ذكره صاحب الأنصاف⁽⁵⁾، وأنهم، وإن كانوا منفقين على جواز بناء ((غير)) في بيت أبي قيس بن رفاعة المتقدم، مختلفون في تعليل هذا البناء، فالبصريون، وكما تقدم، علّوه بأنَّها أُضيفت إلى غير متمكن، أي مبني، فأكسبت البناء من المضاف إليه، أما الكوفيون فقد

(1) ينظر: البيان في غريب أعراب القرآن: 228/2.

(2) الذاريات: 23.

(3) ينظر: شرح المفصل: 81/3.

(4) شرح المفصل: 81/3.

(5) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 1/287-293 مسألة 38/.

علّوه بأنَّ ((غير)) قامت مقام ((إلّا)) و ((إلّا)) حرف آستثناء، والأسماء اذا قامت قام الحروف وجب أن تُبنى (1).

ومن أحكام الأضافة إلى ((أنّ والفعل)) أيضاً، أنّه يمتنع أن يضاف اليهما ما كان على صيغة ((أفعل)) لأن هذه الصيغة إنّما تضاف إلى ما هو بعض له، وإضافتهما إلى ((أنّ)) وصلتها مستحيل، ولهذا امتنع إضافة ((أحق)) إلى ((أنّ وصلتها)) في قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ (2) قال مكي بن أبي طالب (ت347هـ) في الآية الكريمة: "ولا يجوز أن تقدر إضافة (أحق) إلى ((أنّ)) البتة، لأنّ ((أفعل)) لا يضاف إلّا إلى ما هو بعضه" (3) وقالوا في موضع (أنّ تخشاه) وجهين من الاعراب: النصب والرفع:

النصب: على تقدير حذف حرف الجر، ويكون تقدير المعنى: واللّه أحقّ بأنّ تخشاه.

والرفع: من وجهين: الاول: أن يكون مرفوعاً، على أن يجعل ((أنّ)) وصلتها في موضع رفع بالابتداء، وأحقّ: خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع لانه خبر المبتدأ الاول (اللّه تعالى).

والآخر: أن تجعل ((أنّ)) وصلتها بدلاً من (اللّه تعالى)، مبتدأ وأحقّ: خبره. وأيسر الاعرابيين الأعراب الاول، وهو النصب على تقدير حذف حرف الجر، لان حذف الاخير مع ((أن)) مطّرد، كما أنه يُغني عن التكلف الواضح في الاعراب الثاني (4)

(1) ينظر: الأنصاف في مسائل الخلاف: 289-287/3.

(2) الأعراب: 37.

(3) مشكل إعراب القرآن: 579/2 وينظر: البيان في غريب القرآن: 270/2.

(4) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 579-578/2، والبيان في غريب اعراب القرآن: 27/21.

المبحث السابع

حذف حرف الجر مع ((أن والفعل))

مقدمة في حذف حروف الجر من الكلام:

إن الحروف لا يليق بها الحذف، وإنَّ اعدل احوالها أنَّ تستعمل غير محذوفة⁽¹⁾، وهذا ما يقرره النحاة، وحجتهم في ذلك «أنَّ الغرض من الحروف إنما هو الاختصار،.... فلو ذهبت تحذف الحرف تخفيفاً لافرطت في الايجاز، لأن آختصار المختصر إجحاف»⁽²⁾.

ومن بين حروف المعاني التي وقع فيها الحذف وكثر: حروف الجر، على الرغم من عدم تجاوز النحاة لمثل هذا الحذف لأن الجار والمجرور بمنزلة الكلمة الواحدة، يقول سيبويه: «وزعم الخليل: أنَّ قولهم: لاه أبوك، إنما هو: لله أبوك،.. ولكنهم حذفوا الجار،... تخفيفاً على اللسان، وليس كل جار يُضمر، لأنَّ المجرور داخل في الجار، فصار عندهم بمنزلة حرف واحد»⁽³⁾. وفي هذا المعنى يقول الفرار: «لم يجز أن تقول في الخفض: قد أمرتُ لك بألف، ولأخيك ألفين، وأنت تريد (بألفين)، لأن إضمار الخفض غير جائز»⁽⁴⁾.

ومن مبدأ أنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز حذف حرف الجر، جاء رفض البصريين لما جوزه الكوفيون من عطف الاسم الظاهر على الضمير المجرور من غير حاجة إلى تكرار الخافض، غير أن ما جاء به الاستعمال، ومنه القرآن الكريم يؤكد ما ذهب اليه الكوفيون في هذه المسألة،

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب / لابن جني: 271/1.

(2) المصدر السابق: 271/1 وينظر: معترك الاقران / للسيوطي: 328/1 والاشباه والنظائر في النحو: 33/1.

(3) الكتاب: 294/1.

(4) معاني القرآن / للضراء: 196/1.

ذهب الى هذا الرأي أستاذي الدكتور أحمد نصيف الجنابي⁽¹⁾، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾⁽²⁾ وقوله تعالى ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽³⁾ على رأي من ذهب إلى أن ((المسجد الحرام)) معطوف على الهاء من ((به))⁽⁴⁾، فضلاً عن مجيئه في أكثر من بيت من الشعر⁽⁵⁾.

ولم يكن أمام النحاة وهم يواجهون كثرة حذف حروف الجر في المأثور اللغوي إلا أن يضطروا إلى الاعتراف بوجوده، وتقسيمه قسمين: سماعي وقياسي، وحصروا الحذف القياسي لحروف الجر بـ((أَنَّ)) و((أَنَّ)) المصدريتين⁽⁶⁾.

حذف حروف الجر مع المصدر المؤول من ((أَنَّ والفعل))

يكثر حذف حروف الجر من مفعول الأفعال المتعدية بهذه الحروف ويطرّد مع ((أَنَّ والفعل)) كحذف الباء في قوله تعالى ﴿هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ﴾⁽⁷⁾، و((عن)) في قوله تعالى ﴿أَنْهَيْتَنَا أَنْ تَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾⁽⁸⁾ وهكذا في غيرها من حروف الجر، ومن وروده في الشعر قول الفضل بن العباس بن عتبة: لا تَطْمَعُوا أَنْ تُهَيِّئُونَا وَتُكْرِمَكُمُ وَأَنْ نُكْفَّ الْأَدَى عَنْكُمْ وَتُوذُونَا

(1) ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مصر: 77.

(2) النساء: 1

(3) البقرة: 217

(4) ينظر: البيان في غريب اعراب لقرآن: 153/1.

(5) ينظر: معاني القرآن / للفراء: 252-253.

(6) ينظر: الامالي الشجرية: 361/1 وشرح المفصل: 51/8 والمقرب: 115/1 ومغني اللبيب: 640/2.

(7) المائدة: 11

(8) هود: 62

اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا لَا نُحِبُّكُمْ وَلَا نُلْؤُمُكُمْ أَنْ لَا تُحِبُّونَا⁽¹⁾

وتقدير المعنى: في أن تهينونا، وفي أن نكف، وعلى أن لا تحبونا⁽²⁾.

وقد أشار سيبويه الى هذا الحذف بقوله: «واعلم أن اللام ونحوها من حروف الجر تحذف من (أن) كما حذفت من (أن)... ومثل ذلك قولك: إنما انقطع اليك أن تُكرمه»⁽³⁾ وقد اشترط النحاة لصحة هذا الحذف القياسي لحروف الجر أمن اللبس فإن خيف اللبس امتنع الحذف⁽⁴⁾، والى هذا الشرط أشار ابن مالك بقوله:

نقلاً، وفي (أن) و(أن) يطردُ مع أمن لبس: كعجبت أن يدوا⁽⁵⁾

ففي مثل: رغبت أن تقوم، لا يُعرف هل المحذوف (في) أو (عن) وبهذا يحصل الالتباس، لاشكال المراد بعد الحذف، ولان (رغب) يتعدى بكل من الحرفين، ومعناها مختلف⁽⁶⁾، وقد أشكل على المفسرين قوله تعالى ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَكُوهُنَّ﴾⁽⁷⁾ فبعضهم جوز أن يكون التقدير: وترغبون في أن تتكوهن لجمالهن وجوز آخرون أن يكون التقدير: وترغبون عن نكاحهن لدماמתهن، وآستدل كل منهما على ما ذهب اليه⁽⁸⁾.

(1) ينظر: ديوان الحماسة لابي تمام: شرح التبريزي: 75/1.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 75/1.

(3) الكتاب: 475/1.

(4) ينظر: شرح الكافية: 273/2 وواضح المسالك: 278 وشرح التصريح: 313/1 وهمع الهوامع: 11/5.

(5) شرح ابن غقيل: 538/1.

(6) ينظر: اساس البلاغة / اللومخشري: (رغب): 351.

(7) النساء: 127

(8) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 125/1 والبحر المحيط: 362/3.

وقد كان الاخفش الصغير (ت315هـ)⁽¹⁾ قد جَوَّز حذف حرف الجر قياساً مع غير (أَنَّ) و(أَنْ) خلافاً لمذهب جمهور النحاة وأُشترط لهذا التجويز شرطين، احدهما تعيين الحرف المحذوف لأمن اللبس، فلا يجوز الحذف في نحو: ((رغبت في زيد))، لأنه لا يُدرى هل التقدير: ((رغبت عن زيد)) أو ((في زيد))؟⁽²⁾ غير أنَّ ابن مالك، كما يبدو، أول من نبه لهذا الشرط ((أمن اللبس)) في حذف حرف الجر مع ((أَنَّ)) و((أَنْ)) بدليل أن ابن يعيش مثلاً لحذف حرف الجر مع ((أَنَّ)) بما يدخل في اللبس، فقال: وقد كثر حذفها مع ((أَنَّ)) والناصب للفاعل و((أَنَّ)) المشددة الناصبة للاسم، نحو: ((أنا راغبٌ في أن ألقاك)) ولو قلت: ((أن ألقاك)) من غير حذف جر جاز⁽³⁾.

وقد علَّل جمهور النحاة حذف حرف الجر مع ((أَنَّ والفاعل)) لطول ((أَنَّ)) بصلتها، والطول يستدعي التخفيف⁽⁴⁾، قال المبرد: والحذف حسن مع ((أَنَّ)) المفتوحة للطول بالصلة⁽⁵⁾ وقال ابن يعيش: «لان ((أَنَّ)) وما بعدها من الفعل وما تعلقت به، ... بمعنى المصدر، فطال، فجوزوا معه حذف حرف الجر تخفيفاً»⁽⁶⁾ ولخلو المصدر الصريح من الاستطالة لا يحذف معه حرف الجر، قال ابن إياز: «يجوز حذف حرف الجر مع ((أَنَّ)) و((أَنْ)) كثيراً، ولا يجوز مع المصدر، لا تقول: رغبت لقاءك، تريد: في لقاءك، إذ المسوغ للحذف معهما طول الكلام بصلتها،

(1) هو علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن النحوي، قرأ على ثعلب والمبرد، من تصانيفه: شرح سيبويه، والتثنية والجمع، ينظر: البغية: 167/2-168.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 539.

(3) شرح النقص: 51/8 وينظر: أوضح المسالك: 278.

(4) ينظر: المقتضب: 37-35/2، 342/2، 213/3 والامالي الشجرية: 365/1 وشرح

المفصل: 51/8-52 وشرح جمل الزجاجي: 304-305 وشرح الكافية: 273/2.

(5) المقتضب: 342/2.

(6) شرح المفصل: 51/8-52.

ولا طول هنا»⁽¹⁾. ومن أمثلة اثبات حرف الجر مع المصدر الصريح قوله تعالى ﴿قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾⁽²⁾ وقد حذف مع الفعل نفسه في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ﴾⁽³⁾.

ويرى السهيلي تعليل النحاة هذا أنه ((تعليل مدخول))⁽⁴⁾ ينتقض عليهم بالأسماء الموصولة ك((الذي)) و((من)) و((ما)) فأنها قد طالت بالصلة، ومع ذلك لا يجوز إضمار حرف الجر فيها⁽⁵⁾، ويعلل لهذا الحذف بأنه يحصل استقباحا لدخول الحرف على الحرف، ويقول: «إِنَّ ((أَنَّ)) مع الفعل ليس باسم محض، وإنما هو في تأويل اسم، والاسم المحض ما دلَّ عليه حرف الجر، فلا بد إذا من إظهار حرف الجر إذا جئت به، لأنه آسم قابل لدخول الخوافض عليه، أمَّا ((أَنَّ)) فحرف محض لا يصحّ دخول حرف جر عليه، ولا على الفعل المتصل به، فلا تقول: هو آسم مخفوض، إنما هو في تأويل آسم مخفوض، فمن هنا فرقت العرب بينه وبين غيره من الأسماء، فإذا أدخلت عليه حرف الجر مظهرا جاز، لأنه في تأويل اسم، وإذا أضمرت حرف الجر جاز أيضا، التفتاتا إلى أَنَّ الحرف الجار لا يدخل على الحرف، ولا على الفعل، فحسن إسقاطه، مراعاة للفظ ((أَنَّ)) ولللفظ الفعل»⁽⁶⁾.

(1) الاشباه والنظائر : 186/2 .

(2) الأعراف : 28

(3) النساء : 58

(4) الروض الأنف: 231/3 .

(5) المصدر السابق: 231/3 .

(6) المصدر السابق: 231/3-232 وينظر : حاشية العليمي : 313/2 .

كيف يعرب ((أن والفعل)) بعد حذف حرف الجر؟

اختلف النحاة في إعراب المصدر المؤول من ((أن والفعل)) بعد حذف حرف الجر، فقد ذهب فريق منهم إلى أنه في محل نصب، وأن الفعل بعد حذف حرف الجر وصل إلى المفعول فعمل فيه، وينسب هذا المذهب إلى الخليل⁽¹⁾، وسيبويه⁽²⁾ والفرّاء⁽³⁾ والأخفش الأوسط (ت215هـ)⁽⁴⁾ والمبرد⁽⁵⁾ والزجاج⁽⁶⁾، قال سيبويه: «وسألت الخليل عن قوله جل ذكره ﴿وَلِيَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾⁽⁷⁾ فقال: إنما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمة واحدة. فأن حذفت اللام من أن فهو نصب»⁽⁸⁾ ولم يعترض سيبويه على هذا الرأي، وإنما علق عليه بقوله: (ولو قال إنسان إنَّ ((أن)) في موضع جر... لكان قولاً قوياً)⁽⁹⁾.

ويؤكد ابو حيان مذهب الخليل هذا بقوله: (وإذا حذف حرف الجر مع أنَّ وأنْ، ففي كتاب سيبويه النص عن الخليل أنَّ موضعه نصب)⁽¹⁰⁾ ويقول الاخفش الأوسط في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا

(1) ينظر : الكتاب : 464/1 .

(2) المصدر السابق.

(3) ينظر : معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 296/1.

(4) ينظر : معاني القرآن / للاخفش الاوسط : 142/1 ، وينظر : منهج الاخفش الاوسط في

الدراسة النحوية / للدكتور عبد الامير الورد : 269.

(5) ينظر : المقتضب : 342/2.

(6) ينظر : اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج : 124/1 .

(7) سورة المؤمنون : 52 على قراءة الفتح مع التشديد في (أن) الحجة : 257.

(8) الكتاب : 464/1.

(9) المصدر السابق : 465/1 .

(10) ارتشاف الضرب : ق 578.

أَسْمُهُ»⁽¹⁾ «إنما هو: من أن يذكر فيها اسمه، ولكن حروف الجر تحذف مع (أن) كثيرا، ويعمل ما قبلها فيها حتى تكون في موضع نصب»⁽²⁾.

وأعرب فريق آخر ((أن والفعل)) بعد حذف حرف الجر، في محل جر وينسب هذا الإعراب إلى الكسائي، قال الفراء: «وكان الكسائي يقول في (أن) هي في موضع خفض»⁽³⁾ وأنكر عليه هذا الرأي بقوله: «ولا أعرف ذلك»⁽⁴⁾ وكانت حجة هذا الفريق ظهور الجر في المعطوف على المصدر المؤول الذي حذف منه حرف الجر قول الفرزدق:

وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً إليّ، ولا دين بها أنا طالبة⁽⁵⁾

يجر ((دين)) عطفا على محل ((أن تكون)).

وقد خرَّج أنصار المذهب الأول هذا البيت بأن الجر في ((دين)) إنما هو على التوهم، أي أن الشاعر بعد أن قال: ((وما زرت ليلى أن تكون حبيبةً الي)) توهم أنه أدخل لام التعليل على ((أن)) فجاء بالمعطوف مجرورا، قال السيرافي (ت368هـ)⁽⁶⁾: (الشاهد فيه: أنه جر ((دين)) على أنه توهم اللام مذكورة في قوله

(1) البقرة: 114

(2) معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 144/1 .

(3) معاني القرآن / للفراء: 58/1 ، وينظر منه ايضا: 148/1 ، 296/5 و173/2 .

(4) المصدر السابق: 148/1 .

(5) ينظر البيت: الكتاب: 418/1 ، شرح ابيات سيويه / للسيرافي: 103/3 ، والانصاف: 240 ، وهمع الهوامع: 12/5 والديوان: 93 .

(6) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي النحوي ، كان من أعلم الناس بنحو البصريين ، من تصانيفه: شرح كتاب سيويه ، وأخبار النحاة . ينظر: وفيات الاعيان: 78/2 واباه الرواة :

313/1 والبلغة: 61 والبيغة: 507/1 .

((أَنْ تكون حبيبة)) ومعناه: لَأَنْ يكون حبيبة، فلما كان المعنى معنى اللام، عطف على الكلام الاول، كَأَنَّ اللام مذكورة»⁽¹⁾.

وممن أرتضى هذا المذهب ودافع عنه: السهيلي، وردَّ على مَنْ أنكر أن تكون ((أَنْ وصلتها)) اسما مخفوضا، وهو لا يظهر فيه الخفض بقوله: «إنما علمنا أنه في موضع خفض لوقوعه في موضع لا يقع فيه الا المخفوض بحرف الجر، نحو قوله تعالى ﴿وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾⁽²⁾ ونحو قوله تعالى ﴿أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ﴾⁽³⁾ فقوله: أجدر ألا يعلموا، معناه: بأن لا يعلموا، فلو كان قبل ((أَنْ)) فعل، لقلنا: حذف حرف الجر، فتعدى الفعل فتنصب، ولكن: أجدر، وأحق، اسمان لا يعملان، فمن هنا عرف النحويون أنه في موضع خفض، اذ لا ناصب له»⁽⁴⁾.

واختار هذا المذهب من المحدثين الأستاذ عباس حسن، وعلل اختياره بأنه لا داعي لأن يكون المصدر المؤول في محل نصب على نزع الخافض، لأن حرف الجر المحذوف ملاحظ بعد حذفه⁽⁵⁾، في حين جَوَزَ آخر اعرابه على الوجهين المذكورين⁽⁶⁾.

وأميل في هذه المسألة الى رأي الرضي في أن المذهب الأول هو الأقيس والأولى، لضعف حرف الجر عن أن يعمل مضمرا، ولهذا حكم بشذوذ ((اللَّهُ

(1) شرح ابیات سیبویه : 110/2.

(2) التوبة : 97.

(3) التوبة : 108.

(4) الروض الأنف : 231/3.

(5) ينظر : النحو الواجب : 136/2.

(6) ينظر : في علم النحو / للدكتور أمين علي السيد : 294/1.

لأفعلن⁽¹⁾، ولأن الفعل يصل الى مفعوله دون وساطة ظاهرة، فلا مسوِّغ لتقدير عامل ضمير، سواء أكان ضعيفا أم قويا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن النحاة المتأخرين اضطربوا في نسبة هذين المذهبين إلى الخليل وسيبويه، فقد نسب العكبري في مواضع كثيرة، وجاراه الرضي⁽²⁾، وأبو حيان⁽³⁾، القول بجر ((أَنْ وصلتها)) إلى الخليل، والقول بنصبها إلى سيبويه⁽⁴⁾، قال العكبري في إعراب قوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ﴾⁽⁵⁾: «فيكون (أَنْ لا نقاتل) في موضع نصب عند سيبويه وجر عند الخليل»⁽⁶⁾، في حين نجد ابا حيان في الأرتشاف يقول: «ووهم آبن مالك وصاحب البسيط»⁽⁷⁾، فقالا: إنَّ مذهب الخليل أنَّه في موضع جر، ووهم آبن مالك فنقل أنَّ مذهب سيبويه أنَّه في موضع نصب كالفرّاء، ولم يصرح فيه بمذهب، إنّما مذهب الخليل أنه في موضع نصب⁽⁸⁾، وعدَّ الأشموني (ت929هـ)، وتابعه الخضري (ت1278هـ)، نسبة الجر إلى الخليل، والنصب إلى سيبويه سهوا⁽⁹⁾، أما صاحب ((الموفي في النحو الكوفي)) الكوفي)) فإنه يرفض ما تقدم ويقرر أنَّ النصب هو مذهب الخليل والكسائي، والجر هو مذهب سيبويه والفرّاء⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: شرح الكافية: 273/2.

(2) ينظر: المصدر السابق.

(3) ينظر: البحر المحيط: 112/1.

(4) ينظر: إملاء ما من به الرحمن: 42/1، 103/1، 108/1 وغيرها.

(5) سورة البقرة: من الآية: 246.

(6) أملاء مامن به الرحمن: 103/1.

(7) صاحب البسيط: هو ضياء الدين بن العليج، أكثر ابو حيان والسيوطي النقل عنه، ولم يوقف له على ترجمة، ينظر: السيوطي النحوي / للدكتور عدنان محمد سلمان: 334.

(8) ارتشاف الضرب: ق578.

(9) ينظر: شرح الاشموني: 197/1-198 وحاشية الخضري: 235/1.

(10) ينظر: الموفي في النحو الكوفي / لصدر الدين الكنغراوي: 143-144.

ويمكن تفسير هذا الاضطراب بأنه يرجع إلى أن سيبويه وهو ينقل رأي الخليل المتقدم، لم يعترض عليه، كما أنه لم ينص صراحة على مذهب معين، وإن كان يفهم ضمناً أنه يرجع النصب مع تجويزه للمذهب الآخر في قوله بعد ما أورد قول الخليل: أنه لو قال قائل إنَّ الموضوع جر لكان قوياً⁽¹⁾.

ومن مواضع حذف حرف الجر حذفاً قياسياً مع ((أن)) حذفه معها في أسلوبي التعجب والتحذير، أمّا الأسلوب الأول، فأثّه يجوز حذف الباء إذا كان المتعجب منه أن المصدرية وصلتها، بعد صيغة التعجب ((أفعل به)) كقول الشاعر:

أحبب اليْنَا أن تكون المقدمًا

أي: بأن تكون⁽²⁾.

وقد اختلف النحاة في أمر هذه الباء، أتلاحظ وتقدر بعد الحذف، ويعرب المصدر المؤول مجروراً، أم لا تقدر؟ والأولى أن لا تقدر، وأن يعرب المصدر المؤول حسب موقعه من الكلام، وهو ما اختاره الدونشري (ت025هـ)⁽³⁾ بقوله: «إنها إذا إذا حذف لا تقدر»⁽⁴⁾. وقد منع النحاة جواز حذف حرف الجر في هذا الموضوع إذا كان المتعجب منه مصدراً مؤولاً من ((أن)) الثقيلة ومعموليها، وحجتهم أنه غير مسموع⁽⁵⁾، وأتفق مع الأستاذ عباس حسن في أنه لا معنى لأخراج ((أن)) هنا، لأنَّ

(1) ينظر: الكتاب: 465/1 وشرح التصريح على التوضيح: 313/1 والجر بالحرف في النحو العربي / لصادق حسين: 324 (مكتوب على الآلة الكاتبة - رسالة ماجستير - آداب - بغداد- 1983م)

(2) ينظر: شرح الكافية: 310/2، والفوائد الضيائية: 311/2 وشرح التصريح على التوضيح: 89/2.

(3) هو عبد الله بن عبد الرحمن، ولد بالقاهرة، ودرس بالأزهر، له حاشية على التصريح، ينظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة الطنطاوي: 255.

(4) حاشية، يس العليمي على شرح التصريح: 89/2.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 89/2.

لأنَّ حذف حرف الجر مطرد قبل ((أَنَّ وَأَنَّ)) المصدريتين⁽¹⁾، ولأنَّ علَّة الحذف واحدة في هذا الموضع، ومع الحروف المعدية، وهي التخفيف لطول الصلة، كما أنَّ هناك مواضع كثيرة في نحونا العربي قبلها النحاة ولم يكن عدم السماع مانعاً من قبولها.

أما الأسلوب الآخر فهو أسلوب التحذير، إذ جَوَّز النحاة حذف حرف الجر مع ((أَنَّ)) في نحو: إياك أَنْ تفعلَ، اي: مِنْ أَنْ تفعلَ⁽²⁾، قال ابن القوَّاس (663هـ)⁽³⁾: «يجوز في باب التحذير مع أَنْ حذف حرف الجر وحذف حرف العطف، الا يجوز في غيرها مصدرا كان أو غيره»⁽⁴⁾ وعلل ابن يعيش عدم جواز حذفه مع المصدر الصريح في هذا الموضع بقوله: «ولو صرَّح بالمصدر لم يجر حذف الواو ولا ((من)) والفرق بينهما أَنَّ ((أَنَّ)) وما بعدها من الفعل، وما يعمل فيه، مصدر، فلما طال جَوَّزوا فيه من الحذف ما لم يجر في المصدر الصريح»⁽⁵⁾.

أمثلة على حذف حرف الجر مع ((أَنَّ والفعل)) في القرآن الكريم

حذفت حروف الجر المختلفة مع ((أَنَّ)) في القرآن الكريم في مواضع كثيرة جداً، تجاوزت أضعاف ما صرَّح معها بهذه الحروف⁽⁶⁾، من هذه المواضع:

1- حذف الباء: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ سورة البقرة: 67/2 أي بَأَنْ تذبحوا، لَأَنَّ (أَمَرَ) فعل يتعدى إلى مفعولين، الثاني منهما

(1) ينظر: النحو الوافي: 294/3.

(2) ينظر المقتضب: 213/3 وشرح المفصل: 26/2 وشرح الكافية: 183/1-184 وشرح التصريح على التوضيح: 193/2 والاشباه والنظائر في النحو: 186/2.

(3) هو عز الدين بن عبد العزيز بن جمعة القواس الموصلية، النحوي بالمستصرية، ينظر: تلخيص مجمع الآداب في معجم اللقب / لابن الفوطي: 11/4.

(4) الاشباه والنظائر في النحو: 186/2.

(5) شرح المفصل: 26/2.

(6) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: 363/1.

- بالباء، والدليل قوله تعالى ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ ﴾ [البقرة: 44].
- وقوله تعالى ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ﴾ لسورة العنكبوت: 2، أي: بأن يقولوا⁽¹⁾.
- 2- حذف ((في)): قوله تعالى ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا ﴾ [البقرة: 158] أي: في أن يطوف⁽²⁾.
- وقوه تعالى ﴿ لَا يَسْتَعْدُونَكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ ﴾ سورة التوبة: 44، أي في أن يجاهدوا⁽³⁾.
- 3- حذف ((اللام)): قوله تعالى ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى ﴿١﴾ أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى ﴾ [عبس: 1 - 2] أي لأن جاءه الأعمى، فحذفت اللام⁽⁴⁾.
- وقوله تعالى ﴿ وَنَحَرُ الْجِبَالِ هَذَا ﴿١٠﴾ أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾ [مريم: 90 - 91] أي: لأن دعوا فحذفت اللام⁽⁵⁾.
- 4- حذف ((من)): قوله تعالى ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَنَّ مَنَّعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ ﴾ [البقرة: 114]، أي: من أن يذكر فيها اسمه، فحذفت ((من))⁽⁶⁾.
- وقوله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا ﴾ [البقرة: 26]، أي لا يستحي من ضرب المثل، فحذفت ((من))⁽⁷⁾.

- (1) ينظر: التفسير الكبير / للرازي: 25/ 28 واعراب القرآن / للنحاس: 561/2 والبحر المحيط: 139/7 والبرهان في علوم القرآن / للزركشي: 4/ 224.
- (2) ينظر: املاء مامن به الرحمن: 70/1 والبحر المحيط: 457/1.
- (3) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 119/1 والكشاف: 275/2.
- (4) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 121/1 والتفسير الكبير / للرازي: 31/ 56.
- (5) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 119/1 واملاء مامن به الرحمن: 118/2.
- (6) ينظر: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 144/1 واعراب القرآن / للنحاس: 208/1.
- (7) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 106/1.

- 5- حذف ((عن)): قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْتُلُوكُمْ أَوْ يَقْتُلُوا﴾ [النساء: 90]، أي: عن أن يقاتلوكم، فحذفت ((عن))⁽¹⁾.
- وقوله تعالى ﴿وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْمَدْيَةِ مَعَكُوفًا أَنْ يُبْلَغَ مَحَلَّهُ﴾ [الفتح: 25]، أي معكوفاً عن أن يبلغ محله⁽²⁾

(1) ينظر: الكشاف: 547/1 واملأ ما من به الرحمن: 190/1 .

(2) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 124/1.

المبحث الثامن

(أن) الخفيفة مع أفعال المقاربة

أقسام أفعال المقاربة بحسب اقتران الفعل بعدها بـ(أن) أو عدم اقترانه :-

قسم النحاة أفعال المقاربة بحسب اقتران الفعل بعدها بـ(أن) أو عدم اقترانه أربعة أقسام⁽¹⁾، هي:

الأول: ما يجب اقترانه بـ(أن): هو: حرى، وأخلوق، وهما من أفعال الرجاء، قال ابن مالك: وأما حرى وأخلوق، فلا يستغني خبرهما عن (أن) فيقال: حرى زيدٌ أن يفعل، وأخلوق عمروٌ أن يصلح، بمعنى رجي منهما ذلك⁽²⁾ ويعلل النحاة وجوب اقتران المضارع بعدهما بـ(أن) بأنهما يفيدان الترجي، المترجي وقوعه قد يتراخى حصوله فاحتيج الى (أن) المشعرة بالاستقبال⁽³⁾.

وهذان الفعلان يعدّان من النوادر اللغوية، إذ لم يستطع النحويون أن يأتوا لهما بشاهد من نص عربي معروف، ولذلك فهم يمثلون لهما بأمثلة يصنعونها بأنفسهم⁽⁴⁾، فالفعل (أخلوق) مثلاً لا يزال النحاة يرددون المثال الذي أتى به سيبويه، وهو (أخلولقت السماء أن تمطر)⁽⁵⁾.

الثاني: ما يغلب اقترانه بـ(أن): وهو (عسى) و(أوشك) إذ الغالب أن يأتي المضارع بعدهما مقترنا بـ(أن)، قال ابن عصفور: «والسبب في ذلك أن (عسى

(1) ينظر: شرح اللوحة البدرية في علم اللغة العربية / لأبن هشام: 19/2 وحاشية الصبان: 269/1.

(2) شرح عمدة الحافظ: 816.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 206/1.

(4) ينظر: النحو العربي: نقد وبناء: للدكتور ابراهيم السامرائي: 85.

(5) ينظر: الكتاب: 477/1.

يوشك) فيهما تراخ، فلما كانت الافعال التي في موضع اخبارها مستقبلة، أدخلوا عليها ((أن) المخلصة للاستقبال»⁽¹⁾.

والقياس في ((عسى)) وجوب اقتران المضارع بعدها ب((أَنْ)) لأنها من أفعال الرجاء، إلا أنها لما كانت شهيرة فيه لم تلزمها ((أَنْ)) وان اشتركت مع ((حري واخلوق)) في الرجاء المختص بالمستقبل⁽²⁾، أما أوشك فأنما يغلب معها الاقتران لأنها جعلت للترجي اختا لعسى⁽³⁾ وقد عدّ الشلوبين (ت645هـ)⁽⁴⁾ ((أوشك)) من قسم ((عسى)) الذي هو للرجاء⁽⁵⁾ ودليله على ذلك: «أَنَّكَ تقول: عسى زيدٌ أَنْ يحجَّ، ويوشك أَنْ يحجَّ، ولا تقول كاد زيدٌ يحجَّ، الا وقد أشرفت عليه، ولا يقال ذلك وهو في بلده»⁽⁶⁾.

الثالث: ما يغلب تجرده من ((أَنْ)): وهو كاد وكرب، وقيل في تعليل تجرد الفعل بعدهما من ((أَنْ)): إنهما يدلان على شدة مقارنة الفعل ومداومته، وذلك يقرب من الشروع في الفعل، والاخذ فيه، فلم يناسب الفعل المضارع بعدهما أن يقترن ب((أَنْ)) غالباً⁽⁷⁾، ويقول سيبويه فيهما: «وأما كاد فأنهم لا يذكرون فيها ((أَنْ)) وكذلك ((كَرَبَ يَفْعَلُ)) ومعناها واحد، يقولون: كَرَبَ يَفْعَلُ وكَادَ يَفْعَلُ»⁽⁸⁾ غير أنه أجاز في ((كاد)) أن يقترن المضارع بعدها ب((أَنْ)) وذلك عندما

(1) المقرب: 99/1.

(2) ينظر: حاشية الصبان: 270/1.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 206/1.

(4) هو عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله، أبو علي الشلوبيني، كان امام عصره في العربية، صنف التوطئة، وشرحا على كتاب سيبويه، يمظر: انباه الرواة: 332/2 والبغية: 224/2.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 206/1.

(6) شرح التصريح على التوضيح: 206/1.

(7) المصدر السابق: 207/1.

(8) الكتاب: 478/1، وينظر: تأويل مشكل القرآن / لابن قتيبة: 534.

يضطر الشاعر الى أن يقول: ((كاد أن يفعل))⁽¹⁾ أما ((كرب)) فإنه لم يذكر معها الا التجرد⁽²⁾، وخالفه في ذلك ابن مالك الذي يرى أنها مثل ((كاد)) اذ الكثير فيها تجريد الفعل بعدها من ((أن)) والقليل اقترانه، وقد نصّ على ذلك في ألفيته بقوله:

((ومثل كاد في الاصح كَرَبًا))⁽³⁾.

ومن اقتران المضارع بعد ((كاد)) بـ((أن)) قول ابي زيد الأسلمي:
سَقَاهَا ذُوو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى

وقد كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطَّعًا⁽⁴⁾

الرابع: ما يجب تجرده من ((أن)):

وهو أفعال الشروع، ومنها أنشأ وطفق، وأخذ، وهبّ وجعل، ومنه قوله تعالى ﴿وَطَفِقًا يَخْصِمَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنَّةِ﴾⁽⁵⁾ وقيل في تعليل وجوب تجريد الفعل من من ((أن)) مع افعال الشروع، إنَّ الفعل بعدها للحال و((أن)) تخلصه للاستقبال فيقع التناقض بينهما⁽⁶⁾ ومن شواهد تجرد هذه الافعال من ((أن)) قول الشاعر:
لَمَّا تَبَيَّنْ مَيْلُ الْكَاشِحِينَ لَكُمْ أَنْشَأْتُ أُعْرَبُ عَمَّا كَانَ مَكْنُونًا⁽⁷⁾

(1) ينظر: الكتاب : 10/1 ، 478.

(2) المصدر السابق : 478/1.

(3) شرح ابن عقيل : 335/1.

(4) ينظر : الكامل في اللغة والادب / للمبرد : 113/1 والمقرب : 99/1 وشرح عمدة الحافظ : 815

والسجل : الدلو العظيمة اذا كان فيها ماء قل أو كثير ، اساس البلاغة(س ج ل) .

(5) الأعراف : 22، وسورة طه : 121.

(6) ينظر : شرح جمل الزجاجي : 177/2.

(7) ينظر : هامش شرح الاشموني : 448/1 ط (مصطفى البابي / القاهرة ، ولم ينسب لقائل :

ينظر : معجم شواهد العربية : 383.

وقال الآخر⁽¹⁾

هَبَبْتُ الْقَلْبَ فِي طَاعَةِ الْهَوَى فَلَجَّ، كَأَنِّي كُنْتُ بِاللُّومِ مُغْرِيًا⁽²⁾

سبب إتيان (أن والفعل) بعد أفعال المقاربة

يرد عند دراسة أفعال المقاربة السؤال الآتي: لماذا يؤتى بـ((أن والفعل المضارع)) بعد هذه الأفعال ولا يؤتى بالاسم ؟ أجاب النحاة عن هذا السؤال - بقولهم: إنما عدل عن الأسم إلى لفظ الفعل للدلالة على قرب وقوع الفعل والالتباس به، وهذا المعنى لا يستفاد من لفظ الأسم⁽³⁾، أما علة اقتران المضارع بـ(أن) دون الآكتفاء بالفعل المجرد فتعود إلى أنه لما كانت أفعال المقاربة التي يقترن المضارع بعدها بـ(أن) تفيد معاني لا تقع إلا في المستقبل، وهي معاني الطمع والرجاء، فلا بد أن تأتي الأفعال دالة على المستقبل وأن يصرف الكلام إليه⁽⁴⁾، كما جيء بالمصدر المؤول بدلاً من المصدر الصريح لأنه ليس في صيغة المصدر الصريح ما يدل على الزمن، فقد يكون فيما مضى، وفيما هو آت «فجأوا بلفظ الفعل المشتق منه مع (أن) ليجتمع لهم الأخبار عن الحدث مع الدلالة على الزمان»⁽⁵⁾ ويقول المبرد: «ولا تقل عسيت القيام، وإنما ذلك لان قيام مصدر، لا دليل فيه يخص وقتاً من وقت، و(أن أقوم) مصدر لقيام لم يقع، فمن ثم لم يقع القيام بعدها ووقع المستقبل»⁽⁶⁾.

(1) لم ينسب الى قائل : ينظر : معجم شواهد العربية :419.

(2) ينظر : شرح عمدة الحفاظ : 812 والدرر اللوامع :103/1.

(3) ينظر : شرح المفصل : 13/7 .

(4) ينظر : اسرار العربية : 127.

(5) بدائع الفوائد /لابن قيم الجوزية : 1 / 92.

(6) المقنتضب : 3 / 69 وينظر هذا التعليل ايضا في : الأزهية :53-54 والمقتصد في شرح الايضاح :

358/1 والمرتلج :129.

وقد يُعترض على ما تقدم بأنّه اذ كان الغرض من اقتران الفعل بـ(أن) هو الدلالة على المستقبل، فإنّه يمكن أن يُتوصّل إلى ذلك بـ(السين وسوف) وهما أختا (أن) في الدلالة على المستقبل والتراخي فيه، وأجيب عن هذا الاعتراض بأنّ «الاصل في الخبر الافراد وأنّ والفعل يوفيان بذلك، لانهما في معنى المفرد»⁽¹⁾ اما ورود السين في قول قدامة بن رواحة السنبسي:

عَسَى طَيْبِيٌّ مِنْ طَيْبِيٍّ بَعْدَ هَذِهِ سَتُظْفِيءُ غُلَاتِ الْكُلَى وَالْجَوَانِحِ⁽²⁾

فقد خرّجه الجرجاني بقوله: «إِنَّهُ (يعني الشاعر) لما رأى السين مثل (أن) في الدلالة على الاستقبال، وضعه موضعه، وإن كان قد خالفه من حيث إنّ الفعل لا يكون معه تأويل المصدر»⁽³⁾ ومنهم من رأى أنّ مجيء (السين) هنا من باب حمل (عسى) على (لعل) فكما دخلت (أن) في خبر (لعل) حملا على (عسى) دخلت السين في خبر (عسى) حملا على (لعل)⁽⁴⁾، وأنكر ابو حيان مجيء (سوف) في موضع (أن) فقال: «ولم توضع (سوف) مكان (أن)»⁽⁵⁾.

ترتيب أفعال المقاربة التي يقترن المضارع بعدها بـ(أن) بحسب كثرة استعمالها وشيوعها

من ملاحظة الأساليب التي ترد فيها الأفعال التي يقترن المضارع بعدها بـ(أن) في الكلام العربي نجد أنّ هذه الأفعال تتباين من حيث كثرة استعمالها وشيوعها، ويمكن ترتيب هذه الأفعال وفقا لهذا التباين على النحو الآتي:

- (1) حاشية العلامة يس العليمي على شرح التصريح : 206/1 .
- (2) ينظر : ديوان الحماسة / لابي تمام / شرح التبريزي : 398/1 والمقتصد في شرح الايضاح : 357/1 وشرح المفصل : 118/7 .
- (3) المقتصد في شرح الايضاح : 357/1 وينظر : شرح المفصل : 118/7 .
- (4) ينظر : خزنة الادب : 87/4 .
- (5) ارتشاف الضرب : ق 303 .

1- عسى:

في معنى (عسى) طمع واشفاق وترج⁽¹⁾، وهو في أصح الأقوال فعل غير متصرف⁽²⁾، وتعدُّ (عسى) أوسع الأفعال المقاربة من حيث كثرة اقتران المضارع بعدها ب(أن)، ومن حيث ورودها في الكلام العربي، وما زالت كثيرة الاستعمال في عربيتنا المعاصرة⁽³⁾، ففي القرآن الكريم وهو أفصح نص عربي، وأصدق مآثور لغوي، لم يأت المضارع ب (عسى) فيه إلا مقترنا ب(أن)، وقد جاءت فيه في (تسعة وعشرين) موضعاً⁽⁴⁾، قال ابن مالك: فأما خبر عسى المقترن ب(أن) فشواهدة في القرآن الكريم كثيرة، كقوله تعالى ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّكَ الْفَتْحُ﴾⁽⁵⁾ وقد جاء⁽⁶⁾ استعمال (عسى) في القرآن الكريم على وجهين:

الأول: أن تستند إلى آسم ظاهر، أو ضمير رفع، ويؤتى بعدها ب(أن) والفعل) وقد جاءت على هذا الوجه في (ستة عشر) موضعاً كقوله تعالى ﴿عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁷⁾ ومن ورودها على هذا الوجه في الشعر قول الفيد الزماني:

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي دُهَلٍ وَقَلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعَ مَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا⁽⁸⁾

وقول الآخر:-

(1) اللسان: (عسا) 54/15، والمفردات في غريب القرآن / للراغب الاصفهاني: 338.

(2) ينظر: اللمع / لابن جني: 144.

(3) ينظر: النحو العربي: نقد وبناء: 58.

(4) ينظر: المرشد الى آيات القرآن الكريم وكلماته / لمحمد فارس بركات: 328.

(5) [المائدة: 52]

(6) شرح عمدة الحافظ: 816.

(7) [التوبة: 102]

(8) ينظر: / ديوان الحماسة لأبي تمام: شرح التبريزي: 1، 6.

عَسَى سَائِلٌ ذُو حَاجَةٍ إِنْ مَنَعْتَهُ مِنْ الْيَوْمِ سُؤلاً أَنْ يَكُونَ لَهُ غَدٌ⁽¹⁾

الآخر:- أَنْ تسند إلى (أَنْ والفاعل) وجاءت على هذا الوجه في (ثلاثة عشر) موضعاً كقوله تعالى ﴿وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَا رَبِّي لِقَرَبٍ مِنْ هَذَا رَشْدًا﴾⁽²⁾ و(عسى) تدلُّ على مقارنة الفعل بتراخ⁽³⁾ وإنما عُدَّتْ في أفعال المقاربة مع ما فيها من التراخي لأنها تدخل على الفعل المرجو، والفعل المرجو قريبٌ بالنظر إلى ما ليس بمرجو⁽⁴⁾ لذلك احتج إلى (أَنْ) المشعرة بالآستقبال، لأنَّ (أَنْ) إذا دخلت على المضارع لم يكن الا مستقبلاً، ولذلك أيضاً لم يكن منها بد مع (عسى)⁽⁵⁾، يقول ابن يعيش في تعليل وجود (أَنْ) مع عسى: «وأما لزوم (أَنْ) الخبر، فلما أريد من الدلالة على الآستقبال، وصرف الكلام إليه، لأنَّ الفعل المجرد من (أَنْ) يصلح للحال والآستقبال و (أَنْ) تخلصه للآستقبال، والذي يؤيد ذلك أنَّ الغرض من (أَنْ) الدلالة على آستقبال لا غير»⁽⁶⁾.

ويكاد النحاة يجمعون على أَنَّ اقتران الفعل المضارع ب(أَنْ) بعد (عسى) هو اللغة الفصيحة، والاسلوب الأمثل⁽⁷⁾، غير أنَّ سيبويه ذكر أنَّ من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها ب (كاد يفعل)⁽⁸⁾ وهذا يعني أنَّ المضارع بعد (عسى)

(1) ينظر: ديوان الحماسة لأبي تمام: 19/2 ولم ينسب إلى قائل.

(2) الكهف: 24

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 176/2.

(4) ينظر: خزانة الأدب: 81/4.

(5) ينظر: المفصل / للزمخشري: 210-211.

(6) شرح المفصل: 118/7، وينظر هذا التعليل أيضاً في: المقتصد في شرح الأيضاح: 356/1 و اسرار العربية: 127 والمقرب: 99.

(7) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 117/1 والجمل / للزجاجي: 209 و اعراب القرآن / للنحاس: 176/3.

(8) الكتاب: 478-477/1.

قد يرد مجرداً من (أن)، وأورد سيبويه لتجرده ثلاثة شواهد من الشعر، أحدهما قول هديبة بن الخشرم:

عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرٍ
بِمُنْهَمِرٍ جَوْنِ الرِّيَابِ سَكُوبٍ⁽¹⁾

وقد اختلف النحاة في أمر عدم اقتران المضارع بعدها بـ(أن) في الشواهد المسموعة، أهو ضرورة بابها الشعر؟ أن أنه جائز في الكلام، قليل وروده؟ الذي يفهم من كلام سيبويه المتقدم أن حذف (أن) مع المضارع بعد (عسى) جائز في الكلام، لأنه أطلق القول ولم يقيد بالشعر، وتبعه في هذا الرأي المبرد الذي نصّ على أنه «يجوز طرح (أن) وليس بالوجه الجيد»⁽²⁾ وفي المقتضب أشار إلى أن خبر (عسى) هو (أن والفعل) أو الفعل مجرداً⁽³⁾، ووافقهما أبو حيان الذي قال: «وأما في (عسى) فاستعماله بغير (أن) لا يختص بالشعر، بل هو مستعمل في الكلام خلافاً لمن خص ذلك بالشعر»⁽⁴⁾.

أما حذف (أن) مع (عسى) ضرورة، وبابها الشعر، فهو مذهب أبي علي النحوي وجمهور البصريين⁽⁵⁾ قال أبو البركات الأنباري معللاً حذف (أن) بعد (عسى): «فإن قيل: فلم حذفوا (أن) في خبرها في بعض أشعارهم؟ قيل: إنما يحذفونها في بعض أشعارهم لأجل الأضطرار، تشبيهاً لها بكاد، فإن (كاد) من

(1) ينظر: الكتاب: 478/1 ونسبه ابن السيرافي إلى (سماعة النعامي) ينظر: شرح ابيات سيبويه 141/2: (والجون: الاسود، والرياب: ما تدلى من السحاب دون سحاب فوقه).

(2) الكامل في اللغة والأدب: 114/1.

(3) ينظر: المقتضب: 70/3.

(4) منهج السالك: لأبي حيان: 69 (نقلاً عن: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث / للدكتورة خديجة الحديثي: 331).

(5) ينظر: اسرا العربية: 128 والمقرب: 98/1 وضرائر الشعر: 152-وارتشاف الضرب: 303 والجنى الداني: 434.

أفعال المقاربة، كما أنَّ (عسى) مع افعال المقاربة، ولهذا الشبه بينهما جاز أنْ يحمل عليها في حذف (أنْ)»⁽¹⁾.

وقد أورد ابن عصفور الأبيات الثلاثة التي آتتْها بها سيبويه في كتابه (ضرائر الشعر) وعد استعمال الفعل الواقع بعد (عسى) بغير (أنْ) فيها ضرورة شعرية، وقال: «وما ذكرته من استعمال الفعل الواقع في موضع خبر (عسى) بغير (أنْ) ضرورة، هو مذهب الفارسي وجمهور البصريين»⁽²⁾.

وسواء أكان حذف (أنْ) من المضارع بعد (عسى) جائزاً في الكلام، أم هو ضرورة بابها الشعر، فإنَّ الفريقين متفقان على أنَّه من بابل حمل (عسى) على (كاد) لأنَّ الشائع في (كاد) والمنقول عن فصحاء العرب الغاء (أنْ) بعدها لأنها وضعت لمقاربة الفعل، قال سيبويه: «وأعلم أنَّ من العرب من يقول: عسى، يفعلُ، يشبهها بـ(كاد) يفعلُ»⁽³⁾ أما ابن عصفور الذي يرى أنَّ حذفها ضرورة فهو يقول: «فإنَّ القياس يقتضي لأنْ لا يجوز ذلك إلا في الشعر، لأنَّ استعمالها بغير (أنْ) إنما هو بالحمل على (كاد) لشبهها بها من حيث جمعتهما المقاربة»⁽⁴⁾.

وقد أرجع أحد الباحثين المعاصرين مسألة حمل (عسى) على (كاد) في حذف (أنْ) إلى ظاهرة التقارض في اللغة العربية⁽⁵⁾، التي تعني: «أنْ تُعطى كلمةٌ حكماً يختص بها إلى كلمة أخرى لتعامل معاملتها، كما تُعطى الكلمة الأخرى حكماً يختص بها إلى الكلمة الأولى لتعامل معاملتها أيضاً

(1) اسرار العربية: 128.

(2) ضرائر الشعر: 152.

(3) الكتاب: 478-477/1.

(4) ضرائر الشعر: 154.

(5) ينظر: ظاهرة التقارض في النحو العربي / للدكتور احمد محمد عبدالله - مجلة الجامعة

الإسلامية بالمدينة المنورة - العدد 58 لسنة 1403هـ.

(1) كالتقارض بين (إلا) و (غَيْرُ)، فأصل (غير) أن يكون وصفاً، والاشتقاق فيه عارض معار من (إلا) (2) وتأسيساً على ذلك تكون (عسى) التي يغلب على المضارع بعدها أن يقترن بـ(أَنْ) قد اقترضت حكم التجرد من (أَنْ) من (كاد) التي يغلب في المضارع بعدها أن يكون مجرداً من (أَنْ).

وكما يصح التقارض بين (عسى) و(كاد) فإنه أيضاً بين (عسى) و(لعل) فإنَّ الأجد في (لعل) أن يقال: لعلَّ زيداً يقوم (3)، ومنه قوله تعالى ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيْبًا﴾ (4) و﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ (5)، غير أنه جاز مجيء خبرها مقروناً بـ (أَنْ) حملاً على (عسى) ومنه في النظم قول متمم بن نويرة:
لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُلِمَّ مِلْمَةً عَلَيْكَ مِنَ الْإِلَائِي يَدَعْنَكَ أَجْدَعًا (6)

ومنه بيت الحماسة:

وَلَسْتُ بِلَوْأَمٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أُنْقَدَمَا (7)

ويؤكد تقارض الحكم والمعنى بين الاثنين تعقيب التبريزي (ت512هـ) على البيت بقوله: «وهو (يعني لعل) يجيء بأن وبغير أن، فإذا كان معه (أَنْ) أفاد معنى (عسى)» (8).

(1) المرجع السابق: 234، وينظر في هذه الظاهرة: شرح المفصل: 88/2- ومفني اللبيب: 297/2.

(2) ينظر: شرح المفصل: 88/2.

(3) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 114/1، والمقتضب: 74/3.

(4) الأحزاب: 63.

(5) لطفه: 44.

(6) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 114/1 والمقتضب: 73/3 وشرح جمل الزجاجي: 179/2 والمفضليات: 270.

(7) ينظر: حماسة أبي تمام / شرح التبريزي: 26/2.

(8) حماسة أبي تمام / شرح التبريزي: 26/2.

وقد أشار سيبويه الى حمل (لعل) في اقتران المضارع بعدها بـ(أن) على (عسى) بقوله: «وقد يجوز في الشعر ايضا: لعلِّي أن أفعل، بمنزلة: عسيْتُ أن أفعل»⁽¹⁾ وقد تبعه النحاة الآخرون⁽²⁾، حتى ذهب ابن السِّيد-البطلبيوسي (ت521هـ) الى ترجيح حمل (عسى) في حذف (أن) بعدها على (لعل) بدلا من (كاد)، فقال: الأحسن أن يقال: شُبِّهت (عسى) بـ(لعل) لان كلا منهما رجاء، وكما حملوا (لعل) على (عسى) فأدخلوا في خبرها (أن) نحو: لعلك يوما أن تلمَّ ملامة⁽³⁾.

ولم يقتصر اقتران المضارع بـ(أن) بعد (لعل) على الشعر، كما يفهم من كلام سيبويه المتقدم⁽⁴⁾، فقد ورد في المأثور اللغوي ما يثبت وقوعه في النثر العربي، منه قوله (صلى الله عليه وسلم) (لعل أحدكم أن يكون الحنَّ بحجته)⁽⁵⁾.

كما أستطاع باحث معاصر أن يجمع شواهد عديدة من النثر العربي القديم والحديث آتقن فيها المضارع الواقع بعد (لعل) بـ(أن)⁽⁶⁾، منها قول الامام علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) في الخوارج لما أنكروا التحكيم: «ولعلَّ الله أن يصلح في هذه الهدنة أمر هذه الامة، ولا تُؤخذُ بأكظامها»⁽⁷⁾.

(1) الكتاب : 478/1.

(2) ينظر: المقتضب : 74/3 وشرح جمل الزجاجي : 178/2 وهمع الهوامع : 158/2.

(3) الاشباه والنظائر في النحو : 215/1.

(4) ينظر : الكتاب : 478/1.

(5) ينظر : صحيح مسلم : أقضية 4/12 وفيه (لعل بعضكم أن يكون) وشرح جمل الزجاجي : 178/2 وهمع الهوامع : 158/2 (ومعنى الحن : أبلغ واعلم بحجته).

(6) ينظر : الاساليب الانشائية في كتاب سيبويه / لشامل راضي الزبيدي : 418-420 (مكتوب على الآلة الكاتبة -رسالة ماجستير- كلية الآداب /بغداد -1983 م).

(7) شرح نهج البلاغة / لابن لأبي الحديد : 103/8 (الأكظام : جمع كَظْم ، وهو مخرج النفس).

2- أوْشَكَ:

يقال: أوْشَكَ فلان يوشك: إيشاكا، أي: أسرع السير، ومنه قولهم: يوشك أن يكون كذا⁽¹⁾، وتقيد الدلالة على مقاربة الفعل، قال ابن يعيش: ومعنى يوشك: قارب، يقال: أوْشَكَ فلان أن يفعل كذا، إذا قاربه، وهو من السرعة⁽²⁾. وتشارك (أوشك) (عسى) في أن الغالب في المضارع بعدها الاقتران بـ(أن)⁽³⁾، بـ(أن)⁽³⁾، حتى عدَّ ابن عصفور حذف (أن) بعدها من باب الضرورة الشعرية، فقال: وقد تحذف مع (عسى) و(يوشك)، وهو قليل وبابه الشعر⁽⁴⁾، وقد دفع هذا الحكم في (أوشك) بعض النحاة الى جعلها من الأفعال الدالة على مقاربة الفعل بترخ⁽⁵⁾، شأنها شأن (عسى) في افادة الترجي، قال خالد الأزهري (ت905هـ): وأما أوْشَكَ فإنما يغلب معها الاقتران بـأن، حيث جعلت للترجي أختا لعسى⁽⁶⁾ وعدّها الشلوبيين من قسم (عسى) الذي هو للرجاء⁽⁷⁾.

واستدل احد تلاميذه على ذلك بقوله: «والدليل على ذلك أنك تقول: عَسَى زيدٌ أن يحجَّ، ويوشك زيدٌ أن يحجَّ، ولم يخرج من بلده، ولا تقول: كاد زيد يحج الا وقد اشرف عليه، ولا يقال ذلك وهو في بلده»⁽⁸⁾.

(1) لسان العرب (وشك): 513/10.

(2) شرح المفصل: 126/7.

(3) ينظر: شرح المفصل: 126/7 والمقرب: 98/1 وشرح الجمل: 176/2 وأوضح المسالك: 158 وشرح التصريح على التوضيح: 206/1.

(4) المقرب: 98/1 وينظر: شرح جمل الزجاجي: 176/2.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 176/2.

(6) شرح التصريح على التوضيح: 206/1.

(7) المصدر السابق: 206/1.

(8) شرح التصريح على التوضيح: 206/1.

أما لماذا غلب على المضارع بعدها الأقتران بـ(أَنْ) دون أختيها (كاد وكرب) فقد نقل الصبان (ت1206هـ) في حاشيته هذا التعليل: «لأن القرب المرجح للتجرد من (أَنْ) أمر عارض فيها، دون أختيها (كاد وكرب) لأنها موضوعة للاسراع المفضي الى القرب، بخلاف (كاد وكرب) فللقرب، فلهذا آختصت عنهما بغلبة الأقتران بـ(أَنْ)»⁽¹⁾.

ومن شواهد أقتران المضارع بـ(أَنْ) بعد أوشك، وهي كثيرة، كما يقول ابن مالك⁽²⁾، قول الرسول (صلى الله عليه وسلم): «يوشك أن يكون خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال ومواقع القطر»⁽³⁾ ومن النظم ما أنشد عن ابن الاعرابي (ت231هـ)⁽⁴⁾:

أبا مالكٍ تُسألُ النَّاسَ وَالْتَمَسُ بكفِّكَ فضلَ اللَّهِ فالفضلُ واسعُ
ولو سُئِلَ النَّاسُ لأوشكوا إذا قيل: هاتوا أن يملأوا ويمنعوا⁽⁵⁾

ومنه قول الكلحة العريني اليربوعي:

إذا المرءُ لم يعيش الكريهةً أوشكت حبالُ الهوينا بالفتى أن تقطعا⁽⁶⁾

وقد تسقط (أَنْ) من المضارع بعدها، فيقال: أوشك زيدٌ يقومُ، كما أسقطت من (عسى) تشبيهاً بـ(كاد)⁽¹⁾، وهو قليل، بابه الشعر،⁽²⁾ قال سيبويه: «وقد يجوز: يوشكٌ يجيءُ، بمنزلة: عسى يجيءُ»⁽³⁾ ومنه قول أمية بن أبي الصلت:

(1) حاشية الصبان : 270-269/1 .

(2) ينظر : شرح عمدة الحافظ : 817.

(3) ينظر : صحيح البخاري : 13/1 وشواهد التوضيح /لابن مالك : 142-144 (وشعف الجبال : اعلاها ورؤسها).

(4) هو أبو عبد الله محمد بن زياد الاعرابي الكوفي ، أخذ العلم عن المفضل الضبي وهو أحفظ الكوفيين للغة ، ينظر : طبقات الزبيدي : 213-215 والبغية : 105/1 .

(5) ينظر : اللسان (وشك) 513/10 ، وشرح عمدة الحافظ : 816 ، وشرح التصريح : 206/1.

(6) ينظر : المفضليات : 32 ، واللسان : (وشك) 513/10 وشرح عمدة الحافظ : 817.

يوشك مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ فِي بَعْضِ غُرَاتِهِ يُوَافِقُهَا⁽⁴⁾

قال الأعمى الشنتمري (ت476هـ)⁽⁵⁾ في البيت: «الشاهد فيه إسقاط (أَنْ) بعد (يوشك) ضرورة، كما أسقطت بعد (عسى) والمستعمل في الكلام إثباتها»⁽⁶⁾.
3- كاد:-

وضعت لمقاربة الشيء، فعل أو لم يفعل⁽⁷⁾ ن أو هي بمعنى: همّ ولم يفعل⁽⁸⁾، وتختلف عن (عسى) في الدلالة على مقارنة الفعل، بأنها أبلغ في تقريب الشيء من الحال، واشد مطالبة من (عسى)، فإذا قيل: كاد زيدٌ يفعلُ، فالمراد: قرب وقوعه في الحال، إلا أنه لم يقع بعد، لأنه لا يقال إلا لمن هو على حد الفعل، كالداخل فيه، لا زمان بينه وبين دخوله فيه⁽⁹⁾، أمّا (عسى) فأنها أذهب في الاستقبال، ولهذا لا يقال: كاد زيد يذهب بعد عام، لأنها توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال⁽¹⁰⁾، ولكونها أبلغ في تقريب الشيء من الحال، فقد أجمع الناة على أن الغالب في المضارع بعدها أن يكون مجرداً من (أَنْ) وأن الاستعمال الأكثر شيوعاً أن يقال: كاد زيدٌ يفعلُ⁽¹¹⁾، قال سيبويه «وأما كاد فأنهم لا

- =
- (1) ينظر: شرح المفصل: 126/7.
 - (2) ينظر: المقرب: 98/1.
 - (3) الكتاب: 479/1.
 - (4) ينظر: الكتاب: 479/1 والأصول في النحو: 217/2، وشرح المفصل: 126/7 والديوان: 421.
 - (5) هو أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأندلسي، المعروف بالأعمى الشنتمري، ينظر: معجم الأدياء: / 307/7، وفيات الأعيان: 81/7 والبيعية: 356/2.
 - (6) الأعمى على سيبويه: 479/1 وينظر: شرح المفصل: 126/7.
 - (7) لسان العرب: كود 382/3.
 - (8) ينظر: تأويل مشكل القرآن / لأبن قتيبة: 534.
 - (9) ينظر: شرح المفصل: 119/7.
 - (10) ينظر: أسرار العربية: 129 وإملاء ما من به الرحمن: 22/1.
 - (11) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 113/1 والأصول في النحو: 216/2 والجمل للزجاجي: 210 والمرتل: 133 وشرح المفصل: 119/7 وشرح الكافية: 304/2.

يذكرون فيها (أَنْ)»⁽¹⁾، ولم يقع المضارع بعدها في القرآن الكريم إلا غير مقرون بـ (أَنْ) نحو قوله تعالى ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾⁽²⁾ وقوله ﴿الْقَوْمَ لَا يُكَادُونَ يَفْقَهُونَ﴾⁽³⁾ وقوله ﴿مَنْ بَعْدَ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾⁽⁴⁾ وقوله ﴿يَكَادُ سَنَاقِرُهُ يَذَّهَبُ بِالْأَبْصَرِ﴾⁽⁵⁾.

ومنه في أقوالهم: (كَادَ النعامُ يطيرُ) و (كاد العروس يكون أميراً) و (كاد المتعلُّ يكون راكباً)⁽⁶⁾.

وقد يخرج الفعل المضارع بعد (كاد) عن الأصل فيأتي مقترباً بـ(أَنْ) وهو أمر آخر اختلف فيه النحاة، فالذي نصَّ عليه سيبويه، وتبع في ذلك جمهور النحاة البصريين⁽⁷⁾ والأندلسيين⁽⁸⁾: أَنَّ اقتران المضارع بـ (أَنْ) بعد (كاد) لا يستعمل إلا عند الضرورة الشعرية، ولا يقع في الكلام، قال سيبويه: «وقد جاء في الشعر: كاد أن يفعل، شبهوه بعسى»⁽⁹⁾ وهم يرون أيضاً، كما يفهم من كلام سيبويه أَنَّ هذا الاقتران جاء حملاً لـ(كاد) على (عسى)، فكما أَنَّ (عسى) تشبه بـ(بكاد) في حذف (أَنْ) معها، فكذلك (كاد) تشبه بـ(عسى) في اثباتها

(1) الكتاب: 478/1.

(2) البقرة: 71

(3) النساء: 78

(4) [سورة التوبة: 117]

(5) النور: 43

(6) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 114/1 والجمل للزجاجي: 210 وشرح المفصل: 119/7.

(7) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 113/1 والأصول في النحو: 216/2 والمرتجل: 133 والقرب: 98/1.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 330/1.

(9) الكتاب: 478/1.

معها⁽¹⁾، ومن شواهدهم الشعرية على اقتران المضارع ب(أن) بعد (كاد) قول
الراجز رؤية:

قد كادَ مِنْ طُولِ البلى أَنْ يَمَحَصَا⁽²⁾

وقول الآخر يرثي ميتاً⁽³⁾:-

كادت النفس أن تفيض عليه⁽⁴⁾ إذ غدا حشور رِيطةٍ ويُرود⁽⁵⁾

وذهب ابن مالك إلى أن اقتران المضارع ب(أن) بعد (كاد) جائز في الكلام،
«وانه يقع في كلام لا ضرورة فيه»⁽⁶⁾ إلا أن وقوعه غير مقترن بأن أكثر من
وقوعه مقرونا ب(أن)⁽⁷⁾ ويعلل رأيه بأن المنع من اقتران المضارع بأن في باب افعال
المقاربة هو دلالة على الشروع، كطفق، وجعل، أما الأفعال التي تدل على
الشروع، كعسى، وأوشك، وكاد، فأثما تدل على المستقبل، واقتران المضارع
بعدها ب(أن) يؤكد معنى الاستقبال⁽⁸⁾، ثم يضيف: «فاذا أنضمَّ إل هذا التعليل
استعمال فصيح، ونقل صحيح،... تأكد الدليل، ولم يوجد لمخالفته
سبيل»⁽⁹⁾ ولكي يتأكد لديه الدليل سرد مجموعة من الأحاديث المسموعة، يردُّ

(1) ينظر: اسرار العربية: 128-129.

(2) ينظر: الكتاب: 478/1، والكامل في اللغة والأدب: 114/1 وتأويل مشكل القرآن: 534
(وتمصح: تدرس وتذهب).

(3) ينسب إلى: محمد بن منذر، ينظر، معجم شواهد العربية: 129.

(4) رواية الاصمعي: (تقيط) بالظاد اخت الطاء.

(5) ينظر: تأويل مشكل القرآن: 535 وضرائر الشعر: 6 ومغني اللبيب: 662/2 (والريطة :
الملاءة اذا كانت قطعة واحدة).

(6) شواهد التوضيح: 98.

(7) المصدر السابق: 98 وينظر: تسهيل الفوائد: 59.

(8) ينظر: شواهد التوضيح: 100.

(9) ينظر: المصدر السابق: 101.

بها على مَنْ لا يرى آقتران المضارع بـ(أَنْ) بعد (كاد) في غير الشعر، وهو أمر يراه قد خفي على أكثر النحويين⁽¹⁾، ومن الاحاديث التي ساقها:-

1- قول الرسول (ﷺ): ﴿كَادَ الْفَقْرُ أَنْ يَكُونَ كَفْرًا﴾⁽²⁾.

2- قول عمر بن الخطاب (رضي الله عنه): ﴿وَمَا كَدْتَ أَنْ أَصْلِيَ الْعَصْرَ حَتَّى كَادَتْ - الشَّمْسُ أَنْ تَغْرِبَ﴾⁽³⁾.

3- قول انس بن مالك (رضي الله عنه): ﴿فَمَا كَدْنَا أَنْ نَصِلَ إِلَى مَنَازِلِنَا﴾⁽⁴⁾.

ويرى أيضا أَنَّ اقتران المضارع بـ(أَنْ) بعد (كاد) في قول الشاعر:-
أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكَدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السِّلِ⁽⁵⁾

ليس بضرورة، لتمكن الشاعر من أن يقول:

أَبَيْتُمْ قَبُولَ السَّلْمِ مِنَّا فَكَدْتُمْ لَدَى الْحَرْبِ تَغْنُونَ السُّيُوفَ عَنِ السِّلِ

كما يرى في البيت الذي آستشهد به سيبويه⁽⁶⁾:

فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حَبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَدْتُ أَفْعَلَهُ⁽⁷⁾

إشعاراً باطراد آقتران خبر (كاد) بأنْ، وكان سيبويه قد ذهب إلى أن نصب (أفعله) في البيت محمول على (أَنْ) محذوفة⁽⁸⁾، وهذا يدل على كثرة اقتران

(1) ينظر: شواهد التوضيح: 98.

(2) ينظر: كشف الخفاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس / للعجلوني 107/2، وشواهد التوضيح: 101.

(3) ينظر: شواهد التوضيح: 98 وفي شرح ابن عقيل (330/1) منسوب إلى الرسول (ﷺ).

(4) ينظر: شواهد التوضيح: 98.

(5) ينظر: المصدر نفسه 101.

(6) ينسب إلى بعض الطائيين، ينظر: شرح شواهد المغني / للسيوطي: 931.

(7) ينظر: الكتاب: 155/1 (والحباسة: الظلامة وزنا ومعنى، ورجل حبوس: أي مظلوم).

(8) ينظر: الكتاب: 155/1.

اقتران خبر (كاد) ب(أن) « لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إلا إذا أطرده ثبوته»⁽¹⁾
وقد رفض أبو حيان هذا الرأي وهو في معرض شرحه لبیت ابن مالك:
وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ عَسَى نَزْرًا، وَكَادَ: الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا⁽²⁾

إذ يقول: « وقوله (وكاد الأمر فيه عكسا) يعني أن مجيء المضارع بعدها مقروناً ب (أَنْ) قليل، ودونها كثير، وهذا لا تحرير فيه، لأن دخول (أَنْ) على المضارع - خبر كاد - باب الشعر، وهو مختص به، هكذا يقول أصحابنا»⁽³⁾.
وللرضي، في حالة اقتران المضارع بت(أَنْ) بعد (كاد)، رأيه، فهو يرى أنَّ كاد في هذه الحالة على تقدير حرف الجر، ففي نحو: كاد زيدٌ أن يقومَ، يكون التقدير: كاد زيد من أن يقومَ، ثم حذف حرف الجر على القياس، حيث يطرد حذفه مع (أَنْ) و (أَنْ) وأوجبوا الحذف هنا لكثرة الاستعمال⁽⁴⁾.

ويقترن (كاد) في كثير من أحكامه ب(كَرَب) من بين أفعال المقاربة، وهو من قولهم: كرب الشيء، إذا دنا، ومنه: كربت الشمس تغرب، أي: دنت للغروب⁽⁵⁾، فهما إذاً يشتركان في الدلالة على مقاربة ذات الفعل من غير تراخ⁽⁶⁾، تراخ⁽⁶⁾، ولذلك فإن الغالب في أسلوبيهما عدم اقتران المضارع بعدهما ب(أَنْ)، يقول يقول سيبويه: « وأما (كاد) فأنتهم لا يذكرون فيها (أَنْ) وكذلك (كرب يفعل) ومعناهما واحد، يقولون: كَرَبَ يَفْعَلُ، وَكَادَ يَفْعَلُ⁽⁷⁾ » ويقول ابن مالك في

(1) شواهد التوضيح : 102 وينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : 281-282.

(2) شرح ابن عقيل : 326/1.

(3) منهج السالك / لأبي حيان : 69-70 (نقلا عن : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث : 331).

(4) ينظر : شرح الكافية : 304/2-305.

(5) ينظر : شرح المفصل : 127/7.

(6) ينظر : شرح جمل الزجاجة : 176/2.

(7) الكتاب : 478/1.

«كرب»: مثل (كاد) في كثرة تجردها من (أَنْ) وقلة اقترانها بها⁽¹⁾،
ومن شواهد تجرد (كرب) من (أَنْ) قول رجل طيبي:

كَرْبَ الْقَلْبِ مِنْ جَوَاهِ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ: هُنْدُ غَضُوبٌ⁽²⁾

وقول القطامي:

وَلَا كَرْدِكَ مَالِي بَعْدَ مَا كَرَبْتُ تُبْدِي الشَّنَاءَ أَعْدَائِي وَحُسَّادِي⁽³⁾

وكما جاء القليل من (كاد) مقترناً بـ (أَنْ)، فكذلك (كَرْب) ومنه قول

الشاعر:-

سَقَاهَا دَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبْتُ أَعْنَاقَهَا أَنْ تَقَطُّمَا⁽⁴⁾

وفي البيت وقع المضارع بعد (كرب) مقترناً بـ (أَنْ)، ومن النحاة من يرى في هذا الشاهد رداً على سيبويه الذي نصّ على أَنَّ (كَرْب) لا تأتي مجردة من (أَنْ)⁽⁵⁾.

أما (حرى واخلوق) فأنهما من النوادر اللغوية، فالفعل (أخلوق) لم يرد له في كتب النحو غير مثال سيبويه (أخلولقت السماء أن تمطر) وكذلك الحال مع الفعل (حرى) فقد مثّل له النحاة بقولهم (حَرَى زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ) وأوجبوا فيهما أن يقرن المضارع بعدهما بـ (أَنْ) لدلالاتهما على الرجاء.⁽⁶⁾

(1) شرح عمدة الحافظ: 813.

(2) المصدر السابق: 814 وينظر: شرح ابن الناظم: 60.

(3) شرح عمدة الحافظ: 814، والديوان: 87.

(4) سبقت الإشارة إليه.

(5) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 815 وشرح التصريح على التوضيح: 207/1.

(6) ينظر شرح عمدة الحافظ: 818 وحاشية العلامة يس العليمي على شرح التصريح على

التوضيح: 206/1.

إعراب (أن والفعل) بعد أفعال المقاربة

لأفعال المقاربة مع (أن والفعل) أسلوبان:-

الأسلوب الأول:- أن يقال: عسى زيد أن يقوم، وللنحاة في إعراب (أن

والفعل) في هذا الأسلوب المذاهب الآتية:-

الأول:- ذهب جمهور النحاة إلى أن (عسى) عنا فعل ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر، مثل (كان) إلا أن خبرها لا يكون إلا مع الفعل المستقبل، فزيداً، في المثال، اسم عسى، و(أن والفعل) في محل نصب خبرها⁽¹⁾، ودليلهم على أن محل (أن وصلتها) النصب، أن معنى (عسى زيد أن يقوم): قارب زيد القيام، استدلالاً بالمثل (عسى الغوير أبوساً)⁽²⁾، وكان القياس أن يقال: (عسى الغوير أن يياس) إلا أنهم رجعوا إلى الأصل المتروك، فقالوا: عسى الغوير أبوساً، فنصبوه.. ب(عسى)⁽³⁾.

ومن الشعر استدلوا بقول تأبط شراً:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ أَتْبَأُ وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تُصْفَرُ⁽⁴⁾

ويقول رؤية بن العجاج:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلِحاً دَائِماً لَا تُكْثَرُنْ، إِنِّي عَسَيْتُ صَائِماً⁽¹⁾

(1) ينظر: المرتجل: 129 و اسرار العربية: 127 و شرح المفصل: 116/7 و شرح الكافية: 302/2

وشرح عمدة الحفاظ: 809-810 ومغني اللبيب: 151/1 والبرهان في علوم القرآن: 424.

(2) ينظر: مجمع الأمثال / للميداني: 17/2.

(3) ينظر: اسرار العربية: 127.

(3) ينظر / ديوان الحماسة / لأبي تمام / شرح التبريزي: 18/1 (وفيه أك آيبا) و ضرائر الشعر:

265 ، و آرتشاف الضرب: ق 303 ، وشعر تأبط شرا: 89_ وفهم: هي قبيلة الشاعر ،

وتصفر: تتأسف).

فأصحاب هذا المذهب يستدلون بهذه، الشواهد على أن الأصل في خبر (عسى) في هذا الأسلوب أن يكون مفرداً منصوباً، غير أن السماع ورد بحضرة، وهو ما يسمونه بنظرية (الأصل المتروك) يقول السيوطي: «ومما يقوى في القياس، ويضعف في الاستعمال مفعول (عسى) أسما صريحاً، نحو: عسى زيد قائماً، هذا هو القياس، غير أن السماع ورد بحظر، والاقتصار على ترك استعمال الأسم هنا⁽²⁾، وتأسيساً على هذه النظرية فسّر ابن جني بيت تأبط شراً المتقدم بقوله: «استعمل الاسم الذي هو الأصل المرفوض في الاستعمال موضع الفعل الذي هو فرع، وذلك أن قولك: كدت أقوم، أصله: كدت قائماً، ولذلك آرتفع المضارع فأخرجه الشاعر على أصله المرفوض»⁽³⁾.

وقد وقف الدكتور محمود غناوي الزهيري - رحمه الله - عند قولهم بنظرية (الأصل المتروك) وذهب إلى أن هذه النظرية لم تكن إلا وسيلة لتجأ إليها النحاة لخروج من المأزق الذي أوقعوا أنفسهم فيه، وهو التناقض بين قولهم: إنَّ الفعل المضارع يرفع لوقوعه موقع الاسم، وبين حال الفعل المضارع الواقع بعد افعال المقاربة، وهو لا يقع موقع الأسم، لأن المعنى لا يستفاد في هذا الموضع من لفظ الأسم، بل لا يؤدي إلا بالفعل، وبالفعل المضارع خاصة⁽⁴⁾.

وقد جاءت تخريجات بعض النحاة للشواهد التي آستدل بها القائلون بهذا المذهب مؤكدة لصحة ما هب إليه الدكتور غناوي، فقد عدّها بعضهم من

(4) ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : 141 وضرائر الشعر 265 وشرح الكافية 302/2 ومغني اللبيب : 152/1.

(2) الأشباه والنظائر في النحو : 209/1.

(3) حاشية شرح المفصل : 14-13/7.

(4) ينظر : بحث (أفعال المقاربة : هل هي أفعال ناقصة ؟ / للدكتور غناوي (مجلة الاستاذ / العدد الثاني عشر لسنة 963-964 م : 179) .

النوادر والشواذ في اللغة التي لا يقاس عليه⁽¹⁾، وأنها قد ضُمَّت معنى (كان) فقد خرَّج الكسائي (أبؤسا) في المثل المتقدم على أنه خبر (يكون) مضمرة، والتقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤسا⁽²⁾، ووافقه في هذا التقدير ابن هشام⁽³⁾، والرضي يقول: «وَأَمَّا: عسيت صائماً، وعسى الغوير أبؤسا، فشاذان على تضمينهما معنى (كان)⁽⁴⁾ يضاف إلى ذلك أن ابن عصفور عدَّ وضع الأسم موضع الفعل الواقع في موضع خبر (كاد وعسى) في المثل والشاهدين المتقدمين من بابل الضرورة الشعرية التي يضطر الشاعر إليها⁽⁵⁾ وقال: «كان الوجه أن يقال: وما كدت أؤوب، وائي عسيت أن أصوم، إلا أن الضرورة منعت من ذلك، وقولهم في المثل (عسى الغوير أبؤسا) شاذ يحفظ ولا يقاس عليه»⁽⁶⁾ ولذلك يمكن القول: إنه لو كان الأصل في الخبر أن يكون مفرداً منصوباً لما عدَّ الأتيان به على أصله ضرورة يضطر الشاعر إليها.

وقد واجه أصحاب هذا المذهب إشكالاً آخر، وهو أن القول يكون (أنُ والفعل) وهو في تأويل المصدر، في محل نصب خبراً لعسى، يؤدي إلى الأخبار بالمعنى عن المادة، وهو أمر لا يجوز عندهم، ولا عند غيرهم إلا نادراً⁽⁷⁾، وللخروج وللخروج من هذا المأزق أُجيب عن هذا الأشكال بأمور منها:

-
- (1) ينظر: المترجل: 129 وشرح الكافية: 2/303 وارتشاف الضرب: ق303 وتعليق الفرائد / للدماميني: ق186.
 - (2) ينظر: منهج السالك / لأبي حيان: 68 (نقلًا عن (مذهب الكسائي في - النحو) ص162).
 - (3) ينظر: مغني اللبيب: 1/152.
 - (4) شرح الكافية: 3/303.
 - (5) ضرائر الشعر / 265.
 - (6) المصدر نفسه.
 - (7) ينظر: حاشية الصبان: 1/184.

أولاً:- أنَّ الكلام في نحو: عسى زيد أن يقوم، على تقدير مضاف محذوف، وهذا المضاف إما قبل الاسم نحو: عسى حال زيد أن يقوم، أو قبل الخبر، نحو: عسى زيد صاحب أن يقوم، أو: ذا أن يقوم⁽¹⁾، وأستدلوا على ها العذر بقوله تعالى ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ﴾⁽²⁾ على أن التقدير في الآية: ولكنَّ صاحب البر من آمن بالله، أو: ولكن البرُّ بر من آمن بالله⁽³⁾.

وُردَّ عليهم العذر بأنَّ فيه تكلفاً، إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللفظ ابداً، لا في الاسم ولا في الخبر،⁽⁴⁾ وأُجيب عن آستشهادهم بالآية الكريمة بأنَّ الله تعالى تعالى قال أولاً ((ليس البر أن تولوا...)) أي: التولية، فالآية فيها دليل على المحذوف، بخلاف أسلوب أفعال المقاربة فإنه لا دليل عليه ولا يصرح به في تركيب.

ثانيهما:- قال بعضهم إنَّ مجيء المصدر خبر لعسى، هو من باب المبالغة في (زيد) حتى كأنه هو القيام نفسه، كما يقال: زيدٌ عدل⁽⁵⁾.

ثالثاً:- وقيل أيضاً: إنَّ (أنَّ والفعل) في هذا التركيب في تأويل الصفة، وليس بخبر كخبر (كان) حتى يلزم كون الحديث خبراً عن الجثة، فحين يقال: عسى زيد أن يقوم، يكون المراد: عسى زيد قائماً⁽⁶⁾.

(1) ينظر: شرح الكافية: 320:2 ومغني اللبيب: 151/1 وتعليق الفرائد للدماميني ق: 187، وحاشيته على المغني: 59 وشرح التصريح على التوضيح: 206/1.

(2) [البقرة: 177]

(3) ينظر: مغني اللبيب: 151/1.

(4) ينظر: شرح الكافية: 302/2 وتعليق الفرائد: ق: 187 وحاشية الدماميني على المغني: 59.

(5) ينظر الجنى الداني: 436 ومغني اللبيب: 151/1 وتعليق الفرائد: ق: 187 وشرح التصريح على التوضيح: 206/1 وحاشية الصبان: 269/1.

(6) ينظر: شرح الكافية: 302/2.

رابعاً:- اعتذر بعضهم بأن المصدر المؤول يصح حمله على الذات بلا تأويل، نحو: (زيدٌ إمّا أن يقول خيراً، أو يسكت) لاشتمله على الفعل والفاعل والنسبة بخلاف المصدر الصريح⁽¹⁾.

خامساً:- وقيل أيضاً: إنّ (أن) هنا زائدة لا مصدرية، وإنّ الأخبار إنّما وقع أولاً بالفعل ثم جيء بـ(أن) لتؤذن بالتراخي، لا لقصد السبك، قال ابن عصفور: «(أن) لا تتقدر بالمصدر، لأنها إنّما أتت بها لتدل على أنّ في الفعل ترجيحاً»⁽²⁾ وقد ضُعب عدد من النحاة هذا الوجه لأنها لو كانت زائدة لم تعمل النصب، إلا عند الأخفش، ولسقطت من الكلام، وهي لا تسقط إلا نادراً لضرورة الشعر⁽³⁾، يقول الرضي في هذا التوجيه: «وفيه أيضاً نظر، لأنّ الزائد لا يلزم إلا مع بعض الكلم.... ولزومه مطّرداً في موضع معيّن مع أي كلمة كانت، بعيد»⁽⁴⁾.

يتضح مما تقدم أنّ هذه التأويلات لم ترد في خاطر العرب وهم يستخدمون أسلوب المقاربة، إنّما جهد النحاة كثيراً في استنباطها لتطرد عندهم القاعدة وليس هناك أدل على ذلك من هذه التأويلات التي لم يجمعوا على بعضها، فيف يجمعون عليها كلها.

الثاني:- وهو مذهب سيبويه، وتبعه فيه المبرد، وهما يريان أنّ (أنّ والفعل) ليس خراً لعسى، وإنّما هو مشبه بالمفعول، وأنّ (عسى) فعل متعد، بمنزلة (قارب) معنى وعملاً، وأنّ معنى (عسى زيد أن يفعل): قارب زيد أن يفعل فيكون (أنّ والفعل) مفعولاً به، أو أنّ (عسى) فعل قاصر بمنزلة (قرب) ويكون المعنى: قرب

(1) ينظر : حاشية الخضري: 124/1 وحاشية الصبان: 269/1.

(2) شرح جمل الزجاجي: 178/2 وينظر: شرح الكافية: 302/2 ، ومغني اللبيب: 151/1 ،

وتعليق الفرائد : ق187 والاشباه والنظائر في النحو: 207/1.

(3) المصادر السابقة.

(4) شرح الكافية : 302/2.

زيد من أن يفعل، فيكون (أنّ والفعل) في موضع نصب وحذف- الجار توسعاً⁽¹⁾، قال سيبويه: "وتقول: عَسَيْتَ أَنْ تَفْعَلَ، فد(أنّ) ها هنا بمنزلتها في قولك: قاربت أنْ تَفْعَلَ، أي: قاربت ذلك، وبمنزلة: دنوت أنْ تَفْعَلَ، واخولقت السماء أنْ تمطرَ، أي: لأنْ تمطر" (2) ومعنى كلامه: أنْ لنا أن نجعل (أنّ) كـ(أنّ) بعد (عسى) كـ(أنّ) بعد(قارب) و كـ(أنّ) بعد (اخولق) فحملها على (قارب) يقتضي المفعولية بالتضمين، وحملها على (اخولق) يقتضي باسقاط حرف الجر⁽³⁾.

واصحاب هذا المذهب يجيزون أن يتوسط (أنّ والفعل) بين الفعل وفاعله، قياساً على توسط المفعول بين الفعل والفاعل في نحو: يُريد أن يضربك زيدٌ، ومعناه: يريد زيدٌ أن يضربك، وعلى غير هذا المذهب يُعرب (أنّ والفعل) في حالة توسطه فاعل (عسى) أو مرفوعه⁽⁴⁾.

ولبعض النحاة في هذا المذهب نظر: فالرضي يرى أنّه لم يثبت في (عسى) معني المقاربة، لا وضعا ولا استعمالاً⁽⁵⁾، وابن هشام يرى أنّ نصب المصدر المؤول على اسقاط الجار بعيد، إذ لم يذكر هذا الجار في وقت⁽⁶⁾.

وقد آرتضى هذا المذهب من الباحثين المعاصرين الدكتور شوقي ضيف، فهو يرى ان تركيب أسلوب أفعال المقاربة من باب تعدي الفعل إلى مفعول واحد، يقول: «يتعدى العامل الفاعل غالباً إلى مفعول به واحد، وهو إما مفرد مثل: قرأت

(1) ينظر: الكتاب 477/1 والمقتضب: 68/3 وشرح جمل الزجاجي: 178/2 وشرح الكافية 303/2-304 والجنى الداني: 435-436 ومعني اللبيب: 28/1.

(2) الكتاب: 477/1.

(3) ينظر: شرح عمدة الحفاظ: 820.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 304.

(5) ينظر: شرح الكافية: 303/2.

(6) ينظر: معني اللبيب: 28/1.

الكتاب، واما جملة، ويطرد ذلك في أفعال المقاربة، والجملة دائماً معها تتكون من مضارع وفاعل ومفعوله مسبوقة بـ(أَنْ) المصدرية أو غير مسبوقة⁽¹⁾.

والذي يؤخذ على مذهب سيبويه والمبرد أنَّهما يريان أنَّ (أَنْ) مع افعال المقاربة حرف مصدري، وأَنَّها والفعل تتقدَّر بالمصدر، وعند تفحص (أَنْ) هذه مع أفعال المقاربة يتضح جلياً أنَّها لا تفيد الا الدلالة على ان في الفعل تراخياً، بدليل اقترانها بالفعل مع أفعال المقاربة الدالة على المستقبل، لان فيها معنى الترجي، والمرجو مستقبل، فناسبها (أَنْ) لأنه حرف آستقبال، وتجردها مع أفعال الشروع، لان هذه الأفعال تدل على حدوث الفعل في الحال، وذكر (أَنْ) معها يوهم- بالتراخي الذي عكس المراد من هذه الأفعال، فأقتضى ذلك عدم اقترانها مع أفعال الشروع، وقد تنبَّه لهذا الامر أكثر من واحد من النحاة منهم ابن عصفور الذي قال: «(أَنْ) هنا لا تتقدَّر بالمصدر، لأنها إنما أتى بها لتدل على أنَّ في الفعل ترجياً»⁽²⁾.

الثالث: أعرب الكوفيون (أَنْ والفعل) في نحو: (عسى زيدٌ أَنْ يقوم) بدل آشتمال من فاعل (عسى) في محل رفع، وأنَّ (عسى) فعل قاصر، بمعنى (قرب) كما يقال: أعجبنى زيدٌ قيامه، ويكون التقدير: عسى زيدٌ قيامه، ويكون الغرض من البدل: التفصيل بعد الإبهام الداعي للتشويق⁽³⁾، واعترض على هذا المذهب بأمر:-

الأول: أنَّه ابدال قبل تمام الكلام.

(1) تجديد النحو / للدكتور شوقي منيف : 165.

(2) شرح جمل الزجاجي : 178/2 وينظر : في هذه المسألة : شواهد التوضيح : 100 وهمع الهوامع : 138/2.

(3) ينظر : اللباب في علل البناء والاعراب : 141 وشرح الكافية : 303/2 والجنى الداني : 436 ومغنب اللبيب : 152/1 وتعليق الفرائد : 187 والاتقان في علوم القرآن : 206/2 والموفي في النحو الكوفي / للكنفراوي : 130 .

ثانياً: أنَّ البدل هنا لازم، تتوقف عليه فائدة الكلام، وليس هذا شأن البدل، إذ إنَّه لا يكون لازماً، لأنه تابع، والتابع ليس لازماً ذكره، ولا يتوقف عليه اصل فائدة الكلام.

ثالثاً: أنه في معنى المفعول، أو الخبر الذي دلَّت عليه (عسى)، وليس هذا حكم البدل.⁽¹⁾

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنَّه لا مانع من أن يكون البدل لازماً، لأنه المقصود بالحكم، ولا ينافيه كونه تابعاً، فمن التابع ما يلزم، كوصف مجرور (رب) اذا كان ظاهراً⁽²⁾.

وقد آستحسن الرضي مذهب الكوفيين هذا، وقال معللاً ذلك: "والذي أرى أن هذا وجه قريب، فيكون في نحو: يا زيدون عسى أن تقوموا، قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل، والمعنى أيضاً يساعد ما ذهبوا إليه، لأن عسى بمعنى (يتوقع) فمعنى، عسى زيد أن يقوم، ي: يتوقع ويرجى قامه، وإنَّما غلب عليه بدل الاشتمال لأن فيه اجمالاً ثم تفصيلاً، وفي إبهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس"⁽³⁾.

الرابع: يقوم هذا المذهب على أساس أن (عسى) فعل ناقص، كما يقول أصحاب المذهب الأول، و(أن والفعل) بدل آشتمال من مرفوع (عسى) وهو ما يقول به الكوفيون، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين: الأسم والخبر، كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ حَيُّرًا لِّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والاعراب: 142 والجنى الداني: 436 ومغني اللبيب: 152/1 وحاشية الدسوقي على المغني: 164/1.

(2) ينظر: تعليق الفرائد: ق: 187 وحاشية الدماميني على المغني: 59 وحاشية الصبان: 270/1 وحاشية الدسوقي: 164/1.

(3) شرح الكافية: 303/2.

لِيَزِدَادُوا إِتْمَانًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١﴾ وهذا المذهب هو اختيار ابن مالك، قال المرادي: « واختار ابن مالك: أن - (عسى) في ذلك ناقصة، والمرفوع آسمها وأن والفعل بدل آشتمال سد مسد جزأي الأسناد » (2).

ومما اعترض به على هذا المذهب أنه كيف يصح أن يقال: إنَّ البديل يسد مسد الجزأين، والجزء الأول وهو الأسم مذكور؟ وأجيب عن هذا الاعتراض بأنَّ الجزء الأول لما كان مبدلاً منه، وهو في نية الطرح، فكأنه لم يذكر إلاَّ البديل، إذ هو قائم مقامه، فصح حينئذٍ القول بأنَّ البديل يسد مسد الجزأين (3).

والذي اختاره من بين هذه المذاهب: أن يعرب (عسى) فعلاً معتدياً، والجملة الفعلية بعده، من الفعل المقرون بحرف الاستقبال(أن) وفاعله المضمرة فيه في محل نصب مفعولاً به، مع تأكيد أن (أن) هنا ليست حرفاً مصدرياً، وإنما هي حرف يؤكد معنى الاستقبال في أفعال المقاربة التي تفيد معنى الترجي، واختير هذا الأعراب لسببين:

الأول: أن القول ينقصان هذه الأفعال لم يُسلم به كثير من النحاة، ولم يسنده المأثور اللغوي، والآخر: أن فيه تيسيراً وبعداً عن التأويل الذي لا طائل وراءه.

(1) آل عمران : 178] ، قرأ حمزة بالتاء في (تَحْسَبَنَّ) ، ينظر الحجة في القراءات السبع / لابن خالويه : 116-117 ، يقول الزمخشري : « (الذين كفروا) فيمن قرأ بالتاء نصب ، و (انما نملي لهم خير لأنفسهم) بدل منه / ... و(أن) مع ما في حيزه ينوب عن المفعولين « الكشف 444/1:

(2) الجنى الداني: 436 وينظر: مغني اللبيب: 1/152 وهمع الهوامع: 2/138.

(3) ينظر: الكشف: 444/1 وحاشية الدسوقي: 1/164.

الأسلوب الآخر

أن يقال: عسى أن يقوم زيد، وقد خصَّ النحاة هذا الأسلوب بثلاثة أفعال من أفعال المقاربة، وهي (عسى) و (أوشك) و (اخلوق) ⁽¹⁾ ومنه قوله تعالى ﴿وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ ⁽²⁾ وقوله تعالى ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾ ⁽³⁾ ومن الشعر قول الشاعر ⁽⁴⁾:

سَيُوشِكُ أَنْ تُبَيِّحَ إِلَى كَرِيمٍ
يُنَالُكَ بِالنَّدَى قَبْلَ السُّؤَالِ ⁽⁵⁾

وقد قيل في إعراب (أنْ والفعل) في هذا الأسلوب ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى أن (عسى) في هذا الأسلوب فعل تام بمعنى (قرب)، والمصدر المؤول من (أنْ والفعل) في محل رفع فاعل (عسى) كما هي حال (كان) التامة ⁽⁶⁾. ولا يجوز في هذا الأسلوب حذف (أنْ) إذا كانت مع صلتها في موضع رفع فاعلا، لا جوازا، ولا ضرورة، لأن من شرط الفاعل أن يكون أسما لفظا ومعنى ⁽⁷⁾، وقد اكتفت (عسى) بالمصدر المؤول هنا لتضمنه معنى الحدث الذي كان في الخبر ⁽⁸⁾، أمَّا الاسم الظاهر فأنته يعرب فاعلا بالفعل المضارع، وهذا المذهب هو ظاهر كلام سيبويه الذي يقول فيه: «وتقول: عَسَى أَنْ تَفْعَلَ، وَعَسَى أَنْ تَفْعَلُوا، وَعَسَى أَنْ تَفْعَلَا، وَعَسَى محمول عليها (أنْ) كما تقول: دنا أنْ»

(1) ينظر: المقرب: 100/1 وأوضح المسالك: 163 وتعليق الفرائد: ق178 وهمع الهوامع: 144/2.

(2) البقرة: 216

(3) الإسراء: 79

(4) ينسب إلى كثير عزة، ولم أعثر عليه في ديوانه.

(5) ينظر: همع الهوامع: 145/2 والدرر اللوامع: 109/1.

(6) ينظر: المرتجل: 129 وأسرار العربية: 130 وشرح المفصل: 16/7 والبرهان في علوم القرآن: 225/4.

(7) ينظر: اسرار العربية: 130.

(8) ينظر: شرح المفصل: 118/7.

يفعلوا⁽¹⁾ يقول أبو حيان: " وفي البسيط: ظاهرة كلام سيبيويه: أنها هنا تامة لا خبر لها، فاعلها ما بعدها على تقدير المصدر، ومعناها دنا وأقرب، ولا يجوز صريح المصدر⁽²⁾ .

الثاني: أن (عسى) فعل ناقص، و(أن وصلتها) سدّت مسد الجزأين، وينسب هذا المذهب إلى ابن مالك، الذي يقول فيه: « الوجه عندي أن تجعل (عسى) ناقصة أبداً، فإذا أسندت إلى (أن) و(الفعل) وجّه بما يوجّه به وقوع (حسب) عليهما في نحو: ﴿ أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا ﴾⁽³⁾ فكما لم تخرج (حسب) بهذا عن أصلها، لا تخرج (عسى) عن أصلها بمثل ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا ﴾⁽⁴⁾ بل يقال في الموضعين: سدّت (أن والفعل) مسدّ الجزأين⁽⁵⁾ وقال في شرح عمدة الحافظ: «ويستغنى عن الخبر لفظاً وتقديراً باسناد (عسى) إلى (أن وصلتها) كقوله تعالى ﴿ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾⁽⁶⁾ ف(أن تكرهوا) في موضع رفع بعسى، وسدّت مسد الأسم والخبر⁽⁷⁾ والذي يفهم من كلام ابن مالك وإعرابه: أنه لا فرق عنده بين: (عسى زيد أن يقوم) و (عسى أن يقوم زيد) من حيث المعنى والدلالة، بدليل احتفاظ عناصر الكلام بمواقعها الإعرابية في الأسلوبين.

واختار هذا المذهب من المحدثين الدكتور إبراهيم السامرائي، ف(عسى) عند في الأسلوبين واحدة، وتفيد معنى واحداً، فهي فعل ناقص، غير أنها جاءت

(1) الكتاب : 477/1.

(2) ارتشاف الضرب : ق304.

(3) سورة العنكبوت: 2.

(4) سورة البقرة : 216.

(5) الجنى الداني : 436 وينظر ايضاً : مغني اللبيب : 1/152 والاتقان في علوم القرآن : 2/206.

(6) البقرة : 216

(7) شرح عمدة الحافظ : 819.

في طرق من الاستعمال تقوم على التقديم والتأخير، إذ ((ليس من المعقول أن يتردد (عسى) بين النقصان والتمام بسبب من تقديم وتأخير))⁽¹⁾.

الثالث: من ذهب في الأسلوب الأول إلى أن (أن والفعل) في نحو (عسى زيد أن يقوم) في محل نصب خبر (عسى) أجاز في الأسلوب الثاني، في نحو: عسى أن يقوم زيد، أن يكون (أن يقوم) خبراً متقدماً لعسى، و(زيد) مرفوعاً بعسى⁽²⁾، ويكون في الفعل، على هذا التقدير، ضمير من زيد يظهر في التثنية والجمع، ويكون من باب التنازع⁽³⁾، وقد منع الشلوبين هذا الوجه لضعف الأفعال عن توسط الخبر، وأنه لا يجوز في نحو: (عسى أن يذهب زيد) إلا أن يكون (زيد) فاعلاً ب (يذهب) وأجاز هذا الوجه من النحاة المبرد والسيرافي وأبو علي⁽⁴⁾، ويرى الأستاذ عباس حسين أن في رأي الشلوبين تضييقاً، على الرغم من أنه الأفصح، ويدعو للأخذ برأي المبرد والسيرافي وأبي علي، لأن فيه تيسيراً⁽⁵⁾.

(1) الفعل زمانه وأبنيته : 63.

(2) ينظر : شرح المفصل : 118/7 وشرح الكافية : 303/2 وأوضح المسالك : 164.

(3) ينظر : شرح الكافية : 303/2.

(4) ينظر : أوضح المسالك : 164.

(5) ينظر : النحو الوافي : 560/1.

الفصل الثاني
إحصاء (من) الخفيف

2

الفصل الثاني

إضمار (أن) الخفيفة

مقدمة في الإضمار:

الإضمار لغة: الإخفاء، ومنه: أضمَرْتُهُ البلاد: إذا سافر سافراً بعيداً فغَيَّبْتَهُ⁽¹⁾، وفي معجم مقاييس اللغة: «كل شيء غاب عنك فلا تكون منه على ثقة فهو ضمارة، ومن هذا الباب: أضمَرْتُ في ضميري شيئاً، لأنه يغيبه في قلبه وصدرة»⁽²⁾، واصطلاحاً: «ترك الشيء مع بقاء أثره»⁽³⁾.

والإضمار من خصائص العربية، وهو من سنن العرب⁽⁴⁾، اختاروه «إيثاراً للتخفيف وثقة بفهم المخاطب»⁽⁵⁾ فهو، اذن، صورة من صور الإيجاز الذي عرفت به العربية والذي يمكن تلمسه في كثير من أساليبها، نجده في الأسماء المستفهم بها، والأسماء المشروط بها، نجده في الحرف الواحد وقد أغنى عن الكلام الكثير المتناهي في الطول⁽⁶⁾، ومن هنا، فإنه لا ضير على اللغة من ظاهرة الإضمار، اذا ما بنيت على أساس من فقه اللغة وفهم أساليبها، فكثيراً ما يدفع

(1) أساس البلاغة: (ض م ر) 567.

(2) معجم مقاييس اللغة: (ضمير) 371/3 وينظر: القاموس المحيط (الضمير) 78/2.

(3) التعريفات / للسيد الشريف الجرجاني: 17.

(4) ينظر: الصاحبى في فقه اللغة / لأحمد بن فارس: 231 وفقه اللغة وسر العربية / للثعالبي: 319.

والمزهر في علوم اللغة / للسيوطي: 195.

(5) فقه اللغة وسر العربية: 319.

(6) ينظر: الخصائص / لأبن جني: 82/1.

دورن جملة أو عبارة على الألسنة المتكلم إلى الاختصار الذي لا يخلُ بالمعنى، أو إلى إضمار بعض أجزائها التي تغني عنها القرائن القولية أو الحالية⁽¹⁾.

ويُرجع أحد الباحثين المحدثين ظاهرة الإضمار، وتوسّع النحاة فيها إلى قاعدتين تحمّلان هذه الظاهرة، هما: اشتراط وجود ثلاثة عناصر في العمل النحوي هي: العامل، والمعمول، والحركة الإعرابية، ونظام الجملة العربية الذي يقوم على أساس المسند والمُسند إليه، فأذا فقدت الجملة عنصراً من هذه العناصر لجأوا إلى الإضمار⁽²⁾.

وقد تعرضت ظاهرة الإضمار إلى نقد الباحثين المحدثين، إلى الحد الذي حَمَلها بعضهم مسؤولية صعوبة قواعد اللغة العربية وتعقيدها، وذهب هذا الفريق إلى الحكم بأنّ الواقع اللغوي يرفضها في كثير من الحالات التي يضطر النحاة فيها إلى إضمار أجزاء من الجملة وتقديرها، ويون، أيضاً، أن لا هدف للنحاة من وراء ذلك غير معالجة قصور القواعد النحوية عن استيعاب الظواهر اللغوية⁽³⁾.

كما أنّ هذه الظاهرة لم تعد من ينتصر لها من الباحثين المحدثين، ويتلمس لها المسوغات، فقد ذهب الأستاذ علي النجدي ناصف إلى أنّ التقدير ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز فيها والحذف، إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز، كما يرى أنّ علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً، ولا تكلفوا القول فيهما ارتجالاً، ولكنهم آعتمدوا فيها على مبادئ سليمة وأصول مقررة فقاموا النظر على النظر، وآستدلوا بالحاضر

(1) ينظر: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو / للدكتور مهدي المخزومي: 291.

المخزومي: 309.

(2) ينظر: أصول التفكير النحوي / للدكتور علي ابو المكارم: 291.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 305.

على الغائب ورأوا المحذوف في المذكور تهديهم رواية واسعة وملاحظة بارعة وتجربة طويلة، وحس لغوي غير مدخول⁽¹⁾.

ومهما يكن من أمر موقف الباحثين من ظاهرة الإضمار، فإنه يمكن القول بأنها ظاهرة بيّنة في كلام العرب وسنن تصرفها في لغتها، وهم يعمدون إلى ذلك إثارةً للتخفيف، ولأنهم بطبعهم يميلون إلى الإيجاز، يخففون في القول ما وجدوا السبيل، يحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئةً إليها، كان هذا هو الفهم الحقيقي لظاهرة الإضمار، والغاية منها، غير أن هذه الظاهرة، شأن غيرها من ظواهر النحو، لم تسلم من الآثار التي ترتبت على القول بنظرية⁽²⁾ "العامل النحوي" فحملها النحاة ما أخرجها عن غايتها الأصلية وأضمرها من العوامل، كما يقول آبن مضاء، مالا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحفظ بها كلام العرب⁽²⁾، ولذلك يمكن القول بأن الذي جعل من "الإضمار" مشكلة واضحة الأثر في كثير من أبواب النحو العربي هو ان اهتمام النحاة توجه في أكثره إلى متابعة الأعراب، وبيان سبب اختلاف الحركة، في حين ان دراسة الظواهر النحوية واللغوية لا بد أن تشمل طبيعة اللغة، وأحكامها، وطرائق أهلها عند التعبير بها، وليس الأعراب إلا وجهها من وجوه هذه الظاهر، والوقوف على تصرف أهلها فيها.

وفي هذا الفصل سأبسط الكلام في إضمار أوسع الحروف التي قيل بإضمارها وهو الحرف (أن) الخفيفة الناصبة للفعل المضارع، وهو من الأبواب المشكلة في النحو العربي، حتى عده الجرجاني من "مواضع الاشتباه"⁽³⁾.

(1) من قضايا اللغة والنحو: 83-92 (نقلًا عن: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث / للدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف: 196-197).

(2) ينظر: الرد على النحاة: 142.

(3) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1074/2.

لماذا إضمار (أن) الخفيفة؟

(أنْ) الخفيفة من أبرز الحروف التي تحدث النحاة عن إضمارها، وأوسعوا لها مكاناً في دراساتهم، وفي نصب المضارع، فكلُّ ما جاء منه منصوباً بعد غير الأحرف الربعية: (أن، ولن، كي، واذن) فبتقدير (أنْ) يُعمل، وعليها يُحمل، وكلُّه منصوب بإضمار (أنْ).

ويعلّل ابن الخشاب صلاحية (أنْ) للإضمار دون أخواتها من الحروف الناصبة للمضارع بأنَّ (أنْ) مع الفعل في تقدير أسم، فالفعل بعد (حتى) مثلاً، ينصب بـ(أنْ) مضمرة، لأنَّ (حتى) في الأصل حرف جر كـ(إلى) و «حروف الجر لا تنصب الأفعال، وإنما عملها الجر في الأسماء، فلزم أن يكون للفعل ناصب غيرها، وليس بمظهر، فكان مضمراً، وكان (أنْ) خاصة دون غيرها من نواصب الأفعال، لأن (أنْ) مع الفعل في تقدير أسم»⁽¹⁾.

ويُرجع أبو البركات الأنباري سبب إضمار (أنْ) بعد الفاء والواو وأو وحتى دون أخواتها إلى ثلاثة أسباب:

الأول: أنَّ (أنْ) هي الأصل في العمل.

الثاني: أنَّ (أنْ) ليس لها معنى في نفسها، بخلاف (لن واذن وكي) فلنقصان معناها، كان تقديرها أولى من سائر أخواتها.

والثالث: أنَّ (أنْ) لما كانت تدخل على الفعل الماضي والمستقبل، ولا يوجد هذا في سائر أخواتها، فقد وجد فيها مزية على سائر أخواتها في حالة الإظهار، كانت أولى بالإضمار⁽²⁾، أما ابن عصفور فإنه يعلل حصر الإضمار بـ (أنْ) ونصب المضارع بعدها لأنها قد ظهرت في بعض المواضع⁽³⁾.

(1) المرتجل: 205.

(2) ينظر: أسرار العربية: 332.

(3) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 141/2.

ويقسّم النحاة إضمار (أن) قسمين: إضمار واجب، وإضمار جائز، تضمّر وجوباً بعد: فاء السببية، وواو الجمع، وأو، ولام الجحود، وحتى، وتضمّر جوازاً في موضعين:

الأول: أن تقع بعد عاطف مسبوق بأسم خالص من التقدير بالفعل، نحو: يعجبني ضربُ زيد ويغضبُ.

الثاني: أن تقع بعد لام الجر التي تفيد التعليل، أو الصيرورة، أو التي تقع زائدة لتقوية المعنى، فمثالها بعد لام الجر: جئتُ لأكرمك، وبعد لام الصيرورة: أكرمتُه ليشتمني، وبعد التي تقع زائدة، وهي الواقعة بعد فعلي الإرادة والأمر، نحو: أريد لأسلمَ على زيد.

أما النصب بعد (كي) فللعرب فيها مذهبان: أحدهما: أنّها الناصبة للفعل بنفسها، فهي بمنزلة (أن) وتكون مع ما بعدها بمنزلة أسم كما كانت (أن) كذلك، وهو مذهب سيبويه والأكثرين.

والآخر: أن تكون حرف جر بمنزلة اللام، فينصب الفعل بعدها بإضمار (أن) كما ينتصب بعد (اللام) وهو مذهب الخليل، الذي يرى أنّ الفعل لا ينتصب إلا ب (أن) مضمرة أو مظهرة⁽¹⁾، وقد آرت الأخذ بالمذهب الأول، وتركت الحديث عن إضمار (أن) بعد (كي) عملاً بمذهب سيبويه، لأنه الأيسر والأبعد عن التأويل.

وفي مباحث هذا الفصل سأفصل القول في إضمار (أن) في كل موضع من مواضع إضمارها، وجوبا وجوازا، وكما جاءت في مباحث النحاة، ذاكراً

(1) ينظر في (كي): الكتاب: 408/1، والمقتضب: 9/2 والإيضاح: 310/1 ومعاني الحروف / للرماني: 99 والمقتصد في شرح الإيضاح: 1052 والمرتجل: 203 والأنصاف في مسائل الخلاف: 570/2 مسألة 78/ وشرح المفصل: 17/7، 14/9 وتسهيل الفوائد: 229 وشرح الكافية: 239/2.

أحكامها، وتعليل هذا الإضمار بعد كل أداة من الأدوات التي قال النحاة بإضمارها بعدها، مع الإحاطة بمذاهب النحاة فيها، والخروج بعد ذلك بالرأي المناسب.

المبحث الأول

إضمار (أن) وجوباً بعد: فاء السببية:

الفاء المفردة: من الحروف المهموسة والشفوية⁽¹⁾، وهي صوت رخو، يتكون بأن يندفع الهواء ماراً بالحنجرة دون أن يتذبذب معه الوتران الصوتيان ثم يتخذ الهواء مجراه في الحلق والقم حتى يصل إلى مخرج الصوت، وهو الشفة السفلى وأطراف الثايا العليا⁽²⁾، وهي حرف مهمل⁽³⁾، لا عمل لها في فعل ولا اسم، لعدم اختصاصها، خلافاً لبعض الكوفيين في قولهم إنَّها تنصب المضارع في الأجوبة الثمانية⁽⁴⁾، وخلافاً للمبرد في أنَّها تجر إذا نابت عن (رب)⁽⁵⁾.

وقد حظيت (فاء السببية) بأهتمام كبير من لدن النحاة كافة، وشغلت في مؤلفاتهم حيزاً متميزاً، وكان حظها من الأهتمام عند سيبويه وافراً، إذ عقد لها باباً خاصاً بها وبأقسام الفاء الأخرى، هو (باب الفاء) قال فيه «أعلم أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن)»⁽⁶⁾ وقد ترسَّم النحاة اللاحقون خطاه في الأهتمام بها، تمثّل ذلك بتخصيص الأخصف الأوسط باباً في كتابه «معاني القرآن» سماه «باب الفاء»⁽⁷⁾ وأفرد المبرد باباً خاصاً بها سماه «هذا باب

(1) اللسان: (الفاء): 3/9.

(2) ينظر: الأصوات اللغوية / للدكتور ابراهيم أنيس: 46.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 161/1.

(4) ينظر: الجنى الداني: 121 ومغني اللبيب: 161/1.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 161/1.

(6) الكتاب: 418/1.

(7) ينظر: معاني القرآن: 67-58/1.

الفاء ومما ينتصب بعدها وما يكون معطوفاً بها على ما قبله»⁽¹⁾ وكذلك فعل ابن السراج في أصوله⁽²⁾.

ويزداد هذا الأهتمام بـ (فاء السببية) عند النحاة الذين أفردوا لدراسة حروف المعاني مؤلفات مستقلة، مثل الرّماني (ت386هـ)⁽³⁾، والمالقي⁽⁴⁾، والمرادي⁽⁵⁾، وآبن هشام⁽⁶⁾.

ولم يُخف النحاة وهو يدرسون (فاء السببية)، وعورة مسالكها، ومعانيها الدقيقة، والتباس هذه المعاني على كثير من الناس، الأمر الذي دفع المالقي الى القول: «باب الفاء باب صَعْب، متداخل، يصعب تحصيله الا بعد التهذيب»⁽⁷⁾.

شروط إضمار (أن) بعد فاء السببية:

ينتصب الفعل المضارع بأضمار (أن) بعد فاء السببية بالشروط الآتية:

الاول: الدلالة على السببية: سميت الفاء التي ينتصب الفعل المضارع بعدها بأضمار (أن) بفاء الفاء السببية لدلالاتها على «معنى السببية»، ويراد بهذا المعنى: أن يكون ما قبل الفاء سبباً لما بعدها «لأنّ العدول عن الرفع الى النصب للتصيص على السببية، حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى، فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج إلى الدلالة عليها»⁽⁸⁾.

(1) ينظر: المقتضب: 14/2.

(2) ينظر: الأصول في النحو: 159/2.

(3) ينظر: معاني الحروف: 43-44.

(4) ينظر: رصف المباني: 376.

(5) ينظر: الجنى الداني: 121.

(6) ينظر: مغني اللبيب: 121.

(7) رصف المباني: 380.

(8) الفوائد الضيائية /للجامي: 248/2، وينظر ايضا: شرح الكافية: 242/2، وهمع الهوامع:

118/4 وحاشية الصبان: 305/3.

ولتوضيح معنى السببية يضرب النحاة هذا المثال: (ما أقوم فأحدثك) فإن رفع (فأحدثك) فإن المراد نفي الحديث كما نفي القيام، وان نصب فان المراد أن يجعل القيام سببا للحديث فأضمروا (أن) ليعلم أن الحديث غير داخل في حكم القيام من جهة النفي وأن الفاء هي (فاء السببية) لا الفاء العاطفة المشتركة في الحكم⁽¹⁾.

الثاني: الدلالة على الجوابية: تدل فاء السببية التي ينتصب المضارع بعدها بأضمار (أن) على الجوابية، ويراد بها: أن ما بعدها مترتب على ما قبلها ترتب الجواب على السؤال⁽²⁾، سواء وقعت في جواب النفي أم الطلب، وإنما آكتفى النحاة بتسميتها (فاء السببية) من غير أن تقترن (بالجوابية) اختصارا، فاذا ما دُكرت (فاء السببية) مطلقة من التقييد، كان المراد منها: السببية والجوابية.

وفاء السببية في دلالتها على الجوابية تؤدي وظيفة (الربط) بين الجمل، وهي من أهم وظائف الاداة قي الكلام العربي، وتعني هذه الوظيفة عند النحاة: عقد الصلة بين وحدات الجملة العربية بعضها ببعض، يقول ابن يعيش في وظيفة الربط بالفاء: « وأعلم ان الفاء التي يُجاب بها تعقد الجملة الأخيرة بالأولى، فتجعلها جملة واحدة، كما يفعل حرف الشرط، ولو قلت: ما تزورني فتحدثني، فرفعت (تحدثني) لو يكن الكلام جملة واحدة، بل جملتين، لان التقدير: ما تزورني، وما تحدثني، فقولك: ما تزورني، جملة على حيالها، وما تحدثني جملة ثانية كذلك»⁽³⁾ فابن يعيش يشبه وظيفة الربط بالفاء بوظيفة الشرط الذي يعقد الصلة بين فعل الشرط وجزائه، غير أن الرضي يذهب إلى ابعده مما ذهب إليه ابن يعيش، فيرى أن ما بعد الفاء أشد اتصالا بما قبلها من اتصال الجملة لشرطية

(1) ينظر: المقتصد في شرح الايضاح: 1070/2.

(2) ينظر: النحو الواجب: 266/4.

(3) شرح المفصل: 27/7.

بالجملة الجزائية⁽¹⁾، وذلك جاز في أسلوب الفاء من الأحكام مالا يجوز في أسلوب الشرط والجزاء، كالفصل بين الفعل الذي قبل الفاء ومعموله، والتوسط بين أداة الاستفهام والفعل المستفهم عنه وغيرها⁽²⁾.

وإذا كان الكلام الذي تدخل عليه فاء السببية جملة واحدة، وأنَّ بعدها متعلق بما قبلها، فلماذا سُمي ما بعدها جواباً؟ يجيب النحاة عن هذا السؤال بأن الذي سوغ إطلاق الجواب على ما بعد فاء السببية تضمنه معنى الشرط، يقول أبو علي في الأيضاح: «وإنما سماه النحويون جواباً وإنَّ كانت جملة واحدة، ولم تكن كالجزاء لمشابهته له في أنَّ الثاني سببه الاول»⁽³⁾.

ويشير الصبان الى العلاقة التي تربط بين أسلوب الفاء وأسلوب الشرط في هذه المسألة فيقول: «سُمي جواباً لأنَّ ما قبله من النفي والطلب المحضين، لما كان غير ثابت المضمون أشبه الشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع، فيكون ما بعد الفاء كالجواب للشرط»⁽⁴⁾ ولقوة معنى (الجوابية) فيها سماها الأشموني (فاء الجواب)⁽⁵⁾.

الثالث: دلالة الكلام الذي قبل الفاء على عدم الوجوب: اشترط النحاة لانتصاب الفعل المضارع بعد فاء السببية بأضمار (أنَّ) أن تقع في جواب النفي والأمر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء والعرض والتحضيض، وجاء بعدها منصوباً في غير هذه الأجوبة عدوه ضرورة اضطرت اليها، ويلحظ في هذه الأساليب التي تقع الفاء في جوابها أنَّها تجمعها صفة مشتركة في الدخول في (غير

(1) ينظر: شرح الكافية: 246/2.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 246/2.

(3) الأيضاح العضدي: 313/1، وينظر في هذه المسألة: الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل / لآبن السَّيد: 254-255 والمرتجل: 209.

(4) حاشية الصبان: 305/3.

(5) ينظر: شرح الأشموني: 564/3.

الواجب⁽¹⁾ ومعناه: الدلالة على عدم حصول الفعل، وهو شرط نصّ عليه سيبويه بقوله: «وأعلم أنّ الفاء لا تضمّر فيها (أنّ) في الواجب، ولا يكون في هذا الا الرفع»⁽²⁾.

ويعلل الاخفش الأوسط نصب ما بعد الفاء في غير الواجب على أساس مخالفته لما قبله، يقول: «وإنما جاز ضمير (أن) فقي غير الواجب، لأن غير الواجب يجيء ما بعده على خلاف ما قبله، ناقضاً له، فلما حدث فيه خلاف لأوله جاز هذا الضمير، والواجب يكون آخره على أوله»⁽³⁾.

غير أنّ ما سمع من العرب منصوباً بعد الفاء لم يقتصر على مجيئها بعد غير الواجب، فقد سمع نصب ما بعدها في الواجب من الكلام، منه قول المغيرة بن حبياء الحنظلي (شاعر إسلامي من شعراء الدولة الأموية):

سَأَتْرِكُ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحَجَازِ فَأَسْتَرِيحاً⁽⁴⁾

ينصب (فأستريحا) وقد جاء بعد كلام واجب، ومنه قول طرفة:

لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزِلُ الدُّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيَعْصَمُ⁽⁵⁾

وأورد ابن عصفور لهذين البيتين في كتابه (ضرائر الشعر) نظائر كثيرة⁽⁶⁾، جاءت فيها الأفعال بعد الفاء منصوبة من غير أن يتقدمها نفي أو طلب،

(1) ينظر: الاصول في النحو: 159/2 والايضاح العضدي: 312/1.

(2) الكتاب: 423/1.

(3) معاني القرآن: 65-66/1 وينظر ايضاً: شرح جمل الزجاجي: 144/2.

(4) ينظر: الكتاب: 423/1 والمقتضب: 24/2 والمحتسب / لابن جني: 197/1.

(5) ينظر: الكتاب 423/1 ومعاني القرآن / للاخفش الاوسط: 265/1، وديوان الشاعر: 159.

طبقة المستشرق الفرنسي (مكس سلفون)، فرنسا، سنة 1900م.

(6) ينظر: ضرائر الشعر: 284.

طلب، وكان حكمها أن تكون مرفوعة، لأنَّ الأفعال التي قبلها مرفوعة وهي معطوفة عليها، وداخلة في معناها⁽¹⁾.

وقد رفض النحاة أن يعاملوا ما جاء منصوبا بد الكلام الواجب معاملة ما جاء منه بعد الكلام غير الواجب، على الرغم من كثرة المسموع منه، وراحوا يخرجون الشواهد المسموعة باللجوء إلى الضرورة الشعرية، والتأويلات المتكلفة، يقول سيبويه: «وقد يجوز النصب في الواجب في اضطراب الشعر، ونصبه في الاضطراب من حيث انتصب في غير الواجب»⁽²⁾.

ومن تخرجاتهم في هذه المسألة ما قالوه في نصب (فأستريحا) من البيت المتقدم، فعبد القاهر الجرجاني: يقول: «لما شاكل غير الواجب: أتأتينا فتحدثنا، في أن المعنى: إن ألحق استرح، أضمر (أن) فكأنه قال: فيكون مني لحاق فاستراحة»⁽³⁾ ولكل من ابن السراج والدماميني⁽⁴⁾ تخريجه للنصب في (فأستريحا) (فأستريحا) وهو لا يختلف في تكلفه عما خرَّج به الجرجاني، وكلها تحاول إدخال هذه الشواهد المسموعة في دائرة القاعدة المطردة.

والرأي الاوجه، وفي ضوء ما تقدم من تخريجات، أن ما يسمع من العرب، ويوثق بروايته، وتكثر شواهده، يجب أن لا يكون خاضعا للقاعدة النحوية الشائعة، التي كثيرا ما تذهب بمعناه، وتقدر مراده، ولا يضير اللغة أن تتسع لمثل هذا المسموع، فإنه يغنيها، ويثري أساليبها.

(1) ينظر: المصدر نفسه: 284 وضرائر الشعر / للقرظ القيرواني: 206.

(2) الكتاب: 1/423 وينظر في هذه المسألة ايضا: معاني القرآن: للاخفش الاوسط: 1/66 والايضاح العضدي: 1/313-314 والمقتصد: 2/1068-1069 وإصلاح الخلل: 408-409 وشرح جمل الزجاجي: 2/144 ووصف المباني: 379.

(3) المقتصد في شرح الايضاح: 2/1068-1069.

(4) ينظر: خزانة الادب: 3/600.

إضمار (أن) بعد فاء السببية في جواب النفي والطلب :-

اشترط النحاة، وكما تقدم، لانتصاب الفعل المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية أن تقع هذه الأخيرة جواباً لنفي أو طلب، ويشمل الطلب أساليب: الأمر، والنهي، والاستفهام، والعرض والتحضيض، والتمني، والدعاء، والترجي، وهي المسألة المعروفة بـ"الأجوبة الثمانية" ولم يتفق النحاة على عدد هذه الأجوبة، فمنهم من ذهب إلى أنها ستة أجوبة⁽¹⁾، ومنهم من ذهب إلى أنها سبعة أجوبة⁽²⁾، وفريق آخر اختار أن تكون الأجوبة ثمانية⁽³⁾، وهو ما شاع منها في دراسة النحو. ومصدر خلافهم يعود إلى نقطتين:

الأولى: أن بعضهم آجتزأ "الترجي" ولم يدخله ضمن الأجوبة التي تجاب بها الفاء، عملاً بمذهب البصريين الذين يرون أن "الترجي" في حكم الواجب وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له، وخالفهم الكوفيون في ذلك، إذ جوّزوا النصب في جوابه⁽⁴⁾.

الأخرى: أن بعضهم الآخر أدرج أسلوبين في أسلوب واحد، كما فعل الفراء حينما أدرج الترجي بالتمني⁽⁵⁾، وضّم ابن الحاجب الدعاء إلى أسلوب الأمر والنهي⁽⁶⁾، ومثله فعل الجامي (ت898هـ)، فأدخل الدعاء ضمن أسلوب النهي، والتحضيض ضمن أسلوب النفي⁽⁷⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 58/1، والجمل: 996 والايضاح: 312/1 ومعاني الحروف / للرماني: 43 والمقتصد: 1062/2.

(2) ينظر: سر صناعة الاعراب / لابن جني: 272/1 واللمع / له ايضاً: 128، والمرتلج: 208.

(3) ينظر: الرد على النحاة / لأبن مضاء: 142 والمقرب: 267/1 وشرح الكافية: 244/2.

(4) ينظر: همع الهوامع: 123/4.

(5) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 243/2.

(6) ينظر: شرح الكافية: 244/2.

(7) ينظر: الفوائد الضيائية: 248 / 2.

وقد آخترت هذه الدراسة مذهب "الاجوبة الثمانية" لأنه لا خلاف بينهم في أنَّ الأساليب الآتية: الأمر، والنهي، والاستفهام والدعاء، والعرض التحضيض، والتمني، هي من أنواع الطلب المقصود فأما أسلوب "الترجي" الذي اختلفوا فيه، فأرى صحة النصب بعده، ما دام قد سمع به في النثر والنظم وقد شهد عدد من النحاة بصحته وثبوته في الرواية⁽¹⁾، وهذا ابن مالك يوافق الكوفيين في جواز النصب بعد "الترجي" ويقول: "وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم"⁽²⁾.

وقد جمع بعضهم هذه الأجوبة في بيت من النظم فقال:
مُر، وأدع، وأنه، وَسَلْ، وأعرض

تمنّ، وآرج، كذاك النفي، قد كمل⁽³⁾

أمّا ابن مالك في ألفيته فقد جمع هذه الاجوبة في اسلوبين هما: أسلوب النفي المحض، وأسلوب الطلب المحض، فقال:
وَبَعْدَ فَاجَوَابِ نَفْيٍ أَوْ طَلَبٍ مَحْضَيْنِ "أَنْ" وَسَتْرُهَا حَثْمٌ، نَصَبٌ⁽⁴⁾

وفيما يلي تفصيل الكلام في كل جواب من الأجوبة الثمانية التي تضمّر (أَنْ) فيها بعد (فاء السببية):-

1-إضمار (أَنْ) بعد فاء السببية في جواب النفي :-

لا تخلو الجملة التي تسبق الفاء في جواب النفي من أن تكون:

أ. جملة فعلية، أو

ب. جملة أسمية.

(1) ينظر: وشرح قطر الندى / لابن هشام: 72 وهمع الهوامع: 4 / 123 ، النحو الوافي: 128/1.

(2) ينظر: همع الهوامع: 4 / 123.

(3) ينظر: هامش شرح شذور الذهب: 302.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 2 / 339.

أ- الجملة الفعلية :

إذا سبقت فاء السببية جملة فعلية، فأنَّ النصب بعدها بآضمار (أنْ) يشتمل على معنيين، يجمعهما كون الثاني مخالفاً للأول⁽¹⁾، ففي نحو: ما تأتينا فُتُحَدِّثْنَا، يحتمل الكلام مع نصب (فتحدثنا) معنيين: الأول: أن يكون المتكلم قد نفي الأتيان، فآنتفى من أجله الحديث، كأنه قال: ما تأتينا فكيف تحدثنا، والتحديث لا يكون إلا مع الأتيان، أي: لو جئتنا لحدثتنا⁽²⁾. والآخر: أن يكون المتكلم قد أوجب الأتيان ونفي الحديث، ففي المثال السابق يكون المقصود على هذا المعنى: قد يكون منك الأتيان، ولا يكون منك الحديث، كأنه قال: ما تأتينا محدثاً، بل غير محدث⁽³⁾، ولم يكن النفي في المعنيين واحداً، ففي المعنى الأول يكون النفي منصباً على المعطوف عليه، فينتفي المعطوف لأنه مُسَبَّبٌ نه، فيكون معنى الكلام: ما يكون منك إتيانٌ فكيف يكون منك حديث؟⁽⁴⁾.

أما في المعنى الثاني فأنَّ النفي يكون منصباً على المعطوف دون... المعطوف عليه، ويقدر المعنى: ما يكون منك إتيانٌ فيعقبه حديث، بل يكون منك إتيان ولا يكون منك حديث، كأنه قال: ما تأتينا محدثاً، بل تأتي غير محدث⁽⁵⁾.

وَأَسْتَشْهَدُ سَيَّبِيهِ لِلنَّصْبِ فِي جَوَابِ النَّفْيِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَا يُفَضِّلُ عَلَيْهِمْ فِيمَوْتُوا﴾⁽⁶⁾ بنصب (فيموتوا) على القراءة المشهورة⁽⁷⁾، والنصب في الآية الكريمة الكريمة يأتي على المعنى الأول من معنيي النصب المذكورين، ويكون تقدير

(1) ينظر: شرح المفصل: 27/7.

(2) ينظر: الكتاب: 49/1.

(3) ينظر: الجمل: 203-202.

(4) ينظر: شرح شذور الذهب: 302-303.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/144-145.

(6) فاطر: 35 - 36، وينظر: الكتاب: 419/1.

(7) وقرأ الحسن والثقفى بالرفع في (فيموتون) ينظر: المحتسب: 2/201-202.

المعنى: انتفى القضاء عليهم فانتفى مُسبِّبه، أي: لا يقضي عليهم ولا يموتون، ولا يصح أن يكون على المعنى الثاني من النصب، إذ لا يصح تقدير الآية: لا يقضي عليهم ميتين⁽¹⁾.

ب- الجملة الاسمية :-

إذا تقدمت فاء السببية جملةً اسميةً منفيةً، نحو: ما زيدٌ قائمٌ فتحدّثنا، وكقولـه تعالـى ﴿مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَطَرَدَهُمْ﴾⁽²⁾ ففي نصب الفعل الواقع بعدها خلاف، فقد نقل أبو حيان والسيوطي أنّ ابن السراج وأكثر النحويين لا يجيزون النصب⁽³⁾، وحجة هؤلاء أنّ الأسمية لا تدل على المصدر⁽⁴⁾. وذهبت طائفة من النحاة ومنهم سيبويه⁽⁵⁾، وإن لم ينصّ صراحةً على ذلك، إلا أنّ ما ساق من أمثلة تفصح عن تجويزه للنصب إلى جانب الرفع على الاستثناف، وأستشهد على ذلك بقول الفرزدق:

مَا أَنْتَ قَيْسٌ فَتَتَّبِعَ دُونَهَا وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَِا وَالغَلَاصِمِ⁽⁶⁾

ومنهم أيضاً: ابن عصفور والمالقي وأبو حيان وآبن هشام⁽⁷⁾، وقد آشرتروا أن يكون في الجملة الأسمية ما يدل على المصدر، كأن يكون آسم فاعل أو آسم مفعول، أو ظرفاً أو مجروراً، ليدل ذلك على المصدر المتوهم، نحو: ما زيدٌ

(1) ينظر: البحر المحيط: 316/7.

(2) [الأنعام: 52]

(3) ينظر ارتشاف الضرب: ق445 وهمع الهوامع: 125/4.

(4) ينظر: همع الهوامع: 125/4.

(5) ينظر: الكتاب: 420/1.

(6) ينظر: المصدر السابق: 1/420 والديوان: 856 (يُكنى باللهَا والغَلَاصِمِ عن أعالي القوم وجلتهم).

(7) ينظر: المقرب: 1/265 وشرح جمل الزجاجي: 2/145 ورفض المباني: 383، وارتشاف

الضرب: ق445 ومغني اللبيب: 2/565.

مُكْرَمٌ لَنَا فَتُكْرَمُهُ، وما زِيدٌ مُكْرَمٌ فَتُكْرَمُهُ، وما أَنْتَ عِنْدَنَا فَتُكْرَمُكَ، وما أَنْتَ مَنَا فَتُحَسِّنُ إِلَيْكَ⁽¹⁾، لِأَنَّ هَذِهِ الصِّيغَ تَجْرِي مَجْرَى الْفِعْلِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْمَصْدَرِ، فَإِنَّ كَانَتِ الْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ لَا دَلَالَةَ فِيهَا عَلَى الْمَصْدَرِ، وَلَيْسَ فِيهَا مَا يَقُومُ مَقَامَ الْفِعْلِ، كَأَنْ يَكُونَ خَبَرَهَا أَسْمًا جَامِدًا، نَحْوُ: مَا أَنْتَ زِيدٌ فَتُكْرَمُهُ لَمْ يَجْزِ النَّصْبَ، وَيَتَعَيَّنُ الْقَطْعُ أَوْ الْعَطْفُ، وَيَسْتَحْسِنُ أَبُو حِيَانَ الْقَطْعَ، لِأَنَّ الْعَطْفَ ضَعِيفٌ لِعَدَمِ الْمَشَاكَلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ عَطْفُ جُمْلَةٍ فِعْلِيَّةٍ عَلَى جُمْلَةٍ أَسْمِيَّةٍ⁽²⁾.

ما يلحق بالنفي:

أُلْحِقْتُ بِالنَّفْيِ كَلِمَاتٌ لَمْ تَسْلَمْ مِنْ آخْتِلَافِ النَّحْوِ فِي آتِنَابِ الْفِعْلِ فِي جَوَابِهَا بَعْدَ الْفَاءِ، مِنْهَا:

قَلَّمَا: عِنْدَمَا تَفِيدُ (قَلَّمَا) مَعْنَى الْقَلِيلِ يَنْتَصِبُ الْفِعْلُ بَعْدَهَا، قَالَ أَبُو حِيَانَ: "وَالْتَقْلِيلُ الْمُرَادُ بِهِ النَّفْيُ كَالنَّفْيِ فِي نَصْبِ جَوَابِهِ، نَحْوُ: قَلَّمَا تَأْتِيَا فَتُحَدِّثُنَا"⁽³⁾.

قَدُ: أُلْحِقْتُ (قَدُ) بِالنَّفْيِ عِنْدَمَا تَفِيدُ التَّقْلِيلَ أَيْضًا، فَقَدْ نَقَلَ أَبُو حِيَانَ عَنِ ابْنِ سَيِّدِهِ، أَنَّهُ نَفَى بِقَدُ، فَنَصَبَ الْفِعْلَ بَعْدَ الْفَاءِ⁽⁴⁾، وَحُكِيَ عَنِ بَعْضِ الْعَرَبِ قَوْلَهُمْ: (قَدُ كُنْتُ فِي خَيْرٍ فَتَعْرِفُهُ) يُرِيدُ: مَا كُنْتُ فِي خَيْرٍ⁽⁵⁾.

كَأَنَّ: نَسَبَ أَبُو حِيَانَ إِلَى الْكُوفِيِّينَ تَجْوِيزَهُمُ النَّصْبَ بَعْدَ الْفَاءِ مَعَ (كَأَنَّ) إِذَا خَرَجَتْ عَنِ التَّشْبِيهِ، وَأُرِيدُ بِهَا النَّفْيَ، نَحْوُ: كَأَنَّيْ بَزِيدٍ يَأْتِي

(1) ينظر: ارتضاع الضرب: ق445.

(2) ينظر: همع الهوامع: 4/125.

(3) ارتضاع الضرب: ق445 وينظر: شرح عمد الحافظ: 337 وهمع الهوامع: 4/122.

(4) ارتضاع الضرب: ق445.

(5) المصدر نفسه.

فَنُكِّرِمُهُ، لأن معناه: ما هو إلا يأتي فنكرمه⁽¹⁾. وينقل صاحب اللسان... رأى الكسائي في (كَأَنَّ) فيقول «قال الكسائي: قد تكون (كَأَنَّ) بمعنى الجحد، كقولك: كَأَنَّكَ أَمِيرُنَا فَتَأْمُرُنَا، معناه: لست أميرنا⁽²⁾.

وهذا الذي يراه الكوفيون في (كَأَنَّ) لا يراه البصريون، ولا يحفظونه، حيث نقل السيوطي رأي ابن السراج في تجويز الكوفيين للنصب بعد (كَأَنَّ) بأنه " ليس بالوجه "⁽³⁾ ويلخص أبو حيان رأيه في المسألة فيقول « وهذا الذي قالوه لا يحفظه البصريون، ولا يكون (كَأَنَّ) أبداً إلا للتشبيهه⁽⁴⁾.

ومن المتأخرين من وافق الكوفيين في الحاق (كَأَنَّ) بالنفي، منهم ابن مالك، اذ يقول فيما يلحق بالنفي: «ويلحق التشبيه الواقع موقعه»⁽⁵⁾ نحو: كَأَنَّكَ وَالِإِغْلِيَا فَتَشْتُمُنَا، تقديره ما أنت والِإِغْلِيَا فَتَشْتُمُنَا⁽⁶⁾.

غَيْرُ: أجرى الكوفيون أيضا (غير) مجرى النفي، فنصبوا معها بعد الفاء، وذلك نحو: أَنَا غَيْرُ آتٍ فَأُكْرِمُكَ⁽⁷⁾، ومنعه البصريون لعدم إمكان تقدير مصدر مصدر بعدها، لأنها مع المضاف إليه آسم واحد⁽⁸⁾، وجوّز النصب معها ابن مالك، يقول في نص ينقله الاشموني من شرح الكافية: «إنَّ (غيراً) قد تفيد نفياً،

(1) المصدر السابق: ق445.

(2) اللسان: (أنن) 23/13 وينظر: مذهب الكسائي في النحو / لجعفر هادي كريم: 203 (مكتوب على الآلة الكاتبة - رسالة ماجستير - آداب بغداد - 1969م).

(3) همع الهوامع: 124/4 وينظر: شرح جمل الزجاجي: 152/2.

(4) ارتشاف الضرب: ق444.

(5) تسهيل الفوائد: 231.

(6) ينظر: همع الهوامع: 124/4 وشرح الاشموني: 565/3.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: ق445.

(8) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 155/2.

فيكون لها جواب منصوب، كالنفي الصريح فيقال: غير قائم الزيدان فَتَكْرَمَهُمَا⁽¹⁾ ويعقب الاشموني على هذا النص بقوله: «وهو عندي جائز»⁽²⁾.
إنَّما: أجاز الكوفيون النصب بعدها، نحو: إنَّما هي ضربة من الأسد فَتَحَطَّمَهُ، وقد منعه البصريون، لأنَّ الكلام عندهم موجب⁽³⁾، ومن أجازته حمل عليه قوله تعالى ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾⁽⁴⁾ على قراءة من نصب (فيكون)⁽⁵⁾، ووافقهم الرضي في تجويزهم النصب بعدها في نحو: (إنما يجيئني فيكرمني زيد) لإفادتها معنى التحقير القريب من النفي، قياسا على مجيئها مع (حتى) في قولهم (إنما سرتُ حتى أدخلها)⁽⁶⁾.

النفي غير المحض

اشتراط النجاة لنصب الفعل مع فاء السببية بعد النفي أن يكون محضاً، ومعناه: أن يكون خالصاً من معنى الأثبات، فإن لم يكن خالصاً وجب رفع ما بعد الفاء⁽⁷⁾، وقد آحترزوا بهذا الشرط عن النفي الذي فيه معنى الاثبات في صور متعددة من الكلام العربي، منها:

-
- (1) شرح الاشموني : 565/3.
 - (2) المصدر نفسه.
 - (3) ينظر شرح جمل الزجاجي: 153/2.
 - (4) البقرة: 117.
 - (5) النصب قراءة ابن عامر: ينظر: التيسير للداني: 76 والنشر لابن الجزري: 89/2 والاتحاف للدمياطي: 89.
 - (6) ينظر: شرح الكافية: 245/2.
 - (7) ينظر: شرح آبن عقيل: 349/2.

1-النفى المنتقض بـ(إلا):

يمتنع النصب في نحو: ما أنت تأتينا إلا فتحدتُنا، لأنَّ الفاء فيها لغير الجواب، ومعناها الأثبات⁽¹⁾، وآستثني من هذه الصورة حالة واحدة يجوز فيها النصب، وهي عندما يعود الضمير الذي عمي فيه ما بعد الفاء إلى شيء في حينِ النفي، نحو: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ فأكرمهُ، إن جعلت الهاء لـ(أحد) نصب، كأنه قال: ما جاءني أحدٌ فأكرمهُ، وإن جعلت الهاء لـ(زيد) لم تنصب، لأنَّ المعنى: جاء زيدٌ فأكرمهُ، ولا ينصب في الكلام الموجب⁽²⁾، والرضي، وإن كان من الذين جوزوا النصب في هذه الحالة، غير أنه يراه قبيحا، ويعلل ذلك بأن قولنا (فأحسن) من المثال: ما قام أحدٌ إلا هُندٌ فأحسنَ إليه، يتعلق بما قبل (إلا)، والبصريون، وهو يشايعهم في كثير من آرائهم، يرون أنَّ متعلق ما قبل (إلا) لا يقع بعد المستثنى إلا الأشياء المعدودة⁽³⁾.

أما اذا وقعت (إلا) بعد الفاء فلا فرق بينه وبين النفي المحض من حيث جواز لنصب ومثّل له سيبويه بقوله: «ما تأتينا فتكلمُ إلا بالجميل»⁽⁴⁾ ومن الشعر آستشهد كل من آبن جني وآبن يعيش بقول زياد بن منقذ:

وما أصحابُ من قومٍ فأذكُرهم إلا يزيدهمُ حُباً إليّ هم⁽⁵⁾

(1) ينظر: شرح الكافية: 245/2 وآرتشاف الضرب: ق 445 وشرح شذور الهب: 202 والمطالع السعيدة: 2، 42 وشرح الاشموني: 564/3.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 154/2.

(3) ينظر: شرح الكافية: 245/2.

(4) الكتاب: 419/1 وتتنظر المسألة ايضا في: آرتشاف الضرب: ق 445، وحاشية الخضري: 115/2.

(5) ينظر: سر صناعة الاعراب: 273/1 وشرح الفصل: 26/7.

2-النفى المتلوّ بنفي:

يتمتع نصب ما بعد الفاء في نحو: ما تَزَالُ تَأْتِينَا فَتَحَدِّثُنَا ، وإن كانت صورتها صورة النفي، غير أنّ معناها على الأيجاب⁽¹⁾ ، وأنّ النفي فيها داخل على زال، وزال للنفي، ونفي النفي إثبات⁽²⁾ .

3-النفى التالي تقريراً:

يتقرر الرفع في نحو: أَلَمْ تَأْتِنِي فَأُحْسِنُ إِلَيْكَ ، اذا لم يرد المتكلم الاستفهام الحقيقي، وإنما أراد أن يحمل المخاطب على الاقرار والاعتراف...بأتيانه واحسانه اليه⁽³⁾ ، اذ إنّ الهمزة هنا حرف خرجت عن الاستفهام إلى التقرير، وعندما تخرج إلى التقرير تصبح ضرباً من الخبر⁽⁴⁾ ، ويعلل الاخفش الأوسط امتناع النصب بعد الاستفهام التقريري بأنه يخرج الأسلوب من غير الواجب إلى الواجب، مما يفقد النصب بعد الفاء احد شروط نصب الفعل بعدها ، وهو وقوعها في غير الواجب، لأن الواجب يكون آخره على أوله⁽⁵⁾ ، وقد ذكر مثل هذا التعليل كل من الزمخشري وآبن هشام⁽⁶⁾ .

2-إضمار (أن) بعد فاء السببية في جواب الأمر:

ينصب الفعل المضارع الواقع في جواب الأمر بأضمار (أن) وجوبا بعد فاء السببية ، نحو آتتني فأحدتكَ ، وقد اشترط النحاة لهذا الامر أن يكون بصريح الفعل ، ومثلوا له بقول أبي النجم العجلي (الفضل بن قدامة)

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 445.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 153/2 وشرح التصريح على التوضيح: 240/2.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 240-239/2.

(4) ينظر: الخصائص: 463/2 وشرح التصريح على التوضيح: 240/2.

(5) ينظر: معاني القرآن: 65/1.

(6) ينظر: الكشاف: 168/3 وشرح شذور الذهب: 307.

يَانَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا⁽¹⁾ إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا⁽¹⁾

وقد اشتراط النحاة هذا الشرط للنصب في جواب الأمر، لأنَّ الأمر سياق فعلي، ولأنَّ الأمر والنهي، كما يقول سيبويه: «لا يقعان إلا بالفعل مظهرا أو مضمورا»⁽²⁾ يضاف إلى ذلك أنَّ ما قبل الفاء سبب لما بعدها، والأسباب لا تكون بالجوامد، إنما تكون بالأفعال⁽³⁾.

وتلحق بصيغة الأمر الصريح صيغة أخرى هي: (لِيَفْعَلْ) بدخول لام الأمر على الفعل المضارع، وهي صيغة يؤمر بها الغائب غالباً⁽⁴⁾، وكما نصبوا بعد صيغة (أفعل) نصبوا بعدها ومثلوا لها بقولهم: (لَتُكْرِمَ زَيْدًا فَيَحْسَنَ إِلَيْكَ)، بنصب (فيحسن) بأضمار (أَنْ) ويكون النصب من باب العطف على المصدر المتوهم كأنه قيل: ليكن إكراماً فيكون بسببه إحسان⁽⁵⁾.

أما إذا كان الأمر غير صريح كأن يكون اسم فعل، أو مصدراً نائباً عن فعله، أو خبراً دالاً على الطلب، ففي جواز الفعل بعدها خلاف بين النحاة، فيما يلي تفصيله:

أ- بعد الأمر بأسم الفعل: مذهب جمهور النحاة منع النصب بعد أسماء الأفعال⁽⁶⁾، لأن النصب إنما بأضمار (أَنْ) والفاء عاطفة على مصدر متوهم، ونَزَالَ، وَحَسْبُكَ، ونحوهما، لا تدل على مصدر، لأنَّها غير

(1) ينظر الكتاب: 1 / 421 ومعاني القرآن / للاخفش والوسط: 1/478، 2/79 والمقتضب:

14/2 واللمع: 127 والمقتصد: 2/1069 وشرح المفصل: 7/26.

(2) الكتاب: 1 / 69.

(3) ينظر: شرح المفصل: 9 / 2.

(4) ينظر: الكتاب: 1/130.

(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/149 والمقرب: 1/266-267.

(6) ينظر: الخصائص: 3/47 وشرح جمل الزجاجي: 2/150 وشرح عمدة الحافظ: 338 وشرح

الكافية: 2/244.

مشتقة⁽¹⁾ ومن النحاة من فرق بين آسم فعل الأمر المشتق من الفعل، وغير المشتق، فأجاز النصب مع الأول، ومنعه مع الآخر⁽²⁾، ويقصد بالمشتق ما جاء على صيغة (فَعَال) وهي صيغة معدولة من صيغة الأمر (أفعل) للمبالغة في الأمر⁽³⁾، كما يراها البصريون، ويرأها الكوفيون أنَّها مصروفة عن المصدر إلى الأمر⁽⁴⁾.

وأبرز من أجاز نصب الفعل المضارع في جواب آسم فعل الأمر المشتق: آبن جني⁽⁵⁾، وآبن عصفور⁽⁶⁾، ويعلل ابن جني تجويزه النصب بأنَّ (فَعَال) «وأن لم يتصرف فإنه من لفظ الفعل، ألا تراك تقول: أأنت سائر فأَتْبَعَكَ، فتقتضب من لفظ اسم الفاعل معنى المصدر، وان لم يكن فعل»⁽⁷⁾.

أما الكسائي فله موقف آخر من النصب في جواب آسم فعل الأمر، فقد الحق بفعل الأمر الصريح، ما دلَّ على معناه من أسماء الأفعال مطلقا، سواء أكان فيه لفظ الفعل أم لا، نحو: نَزَالِ فَتَكْرَمَكَ، وصه فنحدتك، وحَسْبُكَ من الحديث فَيُنَامَ النَّاسُ⁽⁸⁾.

ويمكن فهم موقف الكسائي هذا من خلال موقفه من آسم الفعل بشكل عام، فإنه يعطي لآسم الفعل القوة نفسها التي يعطيها للفعل نفسه، فهو مثلا يجوز أن يتقدم معمول آسم الفعل عليه، كما يتقدم معمول الفعل عليه، فمن

(1) ينظر: الخصائص: 49-47/3 وشرح التصريح على التوضيح: 243/2.

(2) ينظر: تسهيل الفوائد: 232 وارتشاف الضرب: ق 442.

(3) ينظر: شرح الكافية: 76/.

(4) ينظر: شرح القوائد السبع الطوال / لابي بكر الانباري: 11.

(5) ينظر: الخصائص: 49/3.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 150/2.

(7) ينظر: الخصائص: 49/3.

(8) ينظر: تسهيل الفوائد: 232 وشرح ابن الناظم: 267 وارتشاف الضرب: ق 442.

ذلك: جعل ((كتاب الله)) مفعولاً به لـ (عليكم) في قوله تعالى ﴿كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾⁽¹⁾. ولم يلق موقف الكسائي هذا قبولا من النحاة، فقد ذهب أبو حيان إلى القول بأنه «غير مسموع من كلام العرب»⁽²⁾ في حين يجد فيه أحد الباحثين المحدثين سبيلا إلى التيسير والتوسعة⁽³⁾، ولا أجد مانعا من قبول هذا الرأي، إذا ما ألف الاستعمال هذه الأساليب وأستساغها.

ب- بعد الأمر بالمصدر: يأتي المصدر في العربية منصوبا دالا على الأمر، وهو في ذلك ينوب في الدلالة على الأمر، ويقوم مقامه، والغرض من ذلك الدلالة على الاغراء بالفعل⁽⁴⁾، وتوكيد الأمر⁽⁵⁾، ويرى البلاغيون أن في في استعمال المصدر في الدلالة على الأمر ضرباً من الاختصار والمبالغة والتوكيد⁽⁶⁾، وقد منع النحاة النصب بعد الفاء في جواب الأمر بالمصدر نحو: سكوتا فنسمعُ الخطباء، وأجازه منهم ابن هشام اذ قال: «الحق أن المصدر الصريح اذا كان للطلب ينصب ما بعده»⁽⁷⁾. وكان على من أجاز النصب في جواب اسم الفعل المشتق أن يجيزه في جواب... المصدر الدال على الامر لأن المصدر - أقرب في الدلالة على الفعل من اسم الفعل، كما أنه أقيم مقام الفعل⁽⁸⁾، وأنه مساوٍ للفعل في المادة الاشتقاقية.

(1) سورة النساء: 24 وينظر: مذهب الكسائي في النحو / لجعفر هادي كريم: 180.

(2) همع الهوامع: 4/120.

(3) ينظر: النحو الوافي: 4/277.

(4) ينظر: صاحبني في فقه اللغة: 236- 237.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 1/477.

(6) ينظر: المثل السائر لابن الاثير: 2/116.

(7) ينظر: حاشية الصبان: 3/308 وحاشية الخضري: 2/116.

(8) ينظر: المقتضب: 3/226.

ج-بعد الأمر المدلول عليه بالخبر: من أساليب العربية الدالة على الأمر من غير الاعتماد على صيغة من صيغ الأمر المعروفة أن يُرسل الخبر ارسال الأمر، على ان يكون لسياق الكلام دور في الدلالة على الأمر، وقد مثل سيبويه لهذا الأسلوب بقوله: «اتقى الله امرؤً وفعل خيراً يُثبُّ عليه، لأن فيه معنى: ليتق الله امرؤً وليفعل خيراً»⁽¹⁾ وتتمتع صيغة الخبر الدال على الأمر باحكام الصيغ الموضوعية للأمر من حيث وقوع (يفعل) مجزوماً في جوابه، والغرض من هذا الأسلوب إظهار الحرص على وقوع الطلب، والتفأؤل - بوقوعه، والاحتراز عن صورة الأمر⁽²⁾.

وقد منع النحاة النصب بعد الفاء في هذا الأسلوب، فلا ينصب في نحو: رَزَقَنِي اللَّهُ مَالاً فَأَنْفَقَهُ فِي الْخَيْرِ، إِلَّا الْكَسَائِي، فقد أجاز النصب بعده، كما أجازته بعد آسم الفعل⁽³⁾، وحجة المانعين هنا كحجتهم في منعه بعد آسم الفعل⁽⁴⁾، الفعل⁽⁴⁾، ويضيف السيوطي سبباً آخر هو أنه غير مسموع من كلام العرب⁽⁵⁾.

د-بعد الأمر المقدر: أضاف الرضي صورة أخرى إلى الصور الدالة على الأمر غير الصريح التي منع النحاة في جوابها بعد الفاء، وهذه الصورة هي أن يكون الأمر مقدرًا، نحو: الْأَسَدَ الْأَسَدَ فَتَنْجُو، وأشار إلى ان الكسائي أجاز النصب بعدها كما أجازته في جواب الصورة الأخرى للأمر غير الصريح، وأنه يجريها مجرى الأمر الصريح⁽⁶⁾.

(1) الكتاب: 452/1.

(2) ينظر: أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين / لقيس اسماعيل الأوسي: 179-182 (مكتوب على الآلة الكاتبة - رسالة دكتوراة- اداب بغداد 1982م).

(3) ينظر: تسهيل الفوائد: 22 وشرح شذور الذهب: 305 وشرح التصريح: 243/2.

(4) ينظر: شرح التصريح: 243/2.

(5) ينظر: همع الهوامع: 119/4.

(6) ينظر: شرح الكافية: 244/2.

مسألة (كُنْ فَيَكُونُ)

وردت صيغة (كن فيكون) في القرآن الكريم في ثمانية مواضع⁽¹⁾، قرأ ابن عامر في ستة منها (فيكون) بالنصب⁽²⁾، وقرأ الحسن بنصبه في الموضعين الآخرين⁽³⁾، وقرأ الباقر بالرفع، وحجة من نصب (فيكون) أنه واقع في جواب لفظ الأمر (كن) أو على العطف، أي فأن يكون⁽⁴⁾، وقد ضعف وأستبعد معظم النحاة وجه النصب جواباً للفظ الأمر، فقد ذكر سيبويه صيغة (كن فيكون) ضمن الأمثلة التي يمتنع فيها اضممار (أن) بعد الفاء في الواجب: فقال: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الفاء لا تضمير فيها (أن) في الواجب، ولا يكون في هذا الباب إلا الرفع.. وقال عز وجل: ﴿فَلَا تَكْفُرْ^ط فَيَتَعَلَّمُونَ^ط﴾⁽⁵⁾... ومثله (كن فيكون) كأنه قال: نما أمرنا ذاك فيكون»⁽⁶⁾.

والنحاس يرى أنه لا مجال ان يكون جواباً ، « لأنه ، ولا معنى اخبار لا يجوز فيه الجواب كما تقول: أنا أقول لعمرو: أمض فيجلس أو يقعد للجواب ههنا⁽⁷⁾.

ويرى مكي بن أبي طالب أن الذي يبعد النصب فيه على جواب (كن) أن «لفظه بلفظ الأمر» ومعناه الاخبار عن قدرة الله تعالى، اذ ليس ثم مأمور بأن

(1) الآيات: 117/2 ، 47/3 ، 59/3 ، 72/6 ، 40/16 ، 35/19 ، 82/36 ، 68/40.

(2) الآيات: 117/2 و 47/3 و 40/16 و 35/19 و 82/36 و 68/40 وينظر: التيسير: 76 والنشر: 220/2 والاتحاف: 89.

(3) الآيتان: 59/3 و 72/62 ينظر: الاتحاف: 89.

(4) ينظر: إعراب القرآن / للنحاس: 2 / 210.

(5) البقرة: 2 / 102

(6) الكتاب: 1 / 423.

(7) اعراب القرآن: 2 / 210.

يفعل شيئاً، فالمعنى: فأنا نقول: كن فهو يكون، ... فلما كان معنى (كن) الخبر، بَعْدَ أَنْ يَكُونَ (فيكون) جواباً له، وينصب على ذلك⁽¹⁾.

أمَّا العكبري فيرى أنَّ لضعف النصب على جواب لفظ الأمر سببين: الأول: ما ذكره مكي بن أبي طالب، والآخر: أنَّ جواب الأمر لا بُدَّ أن يخالف الأمر، أما في الفعل، أو في الفاعل، أو فيهما، أمَّا أن يتفق الفعلان والفاعلان فغير جائز، كقولك: اذهبْ تذهبْ، والعلّة فيه أن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه⁽²⁾.

ويلاحظ مما تقدم أنَّ النحاة يضعفون قراءة النصب في الآية، لأنّها لا تتفق مع قياسهم وقواعدهم النحوية، التي تقول: إنَّ الفعل المضارع لا ينصب بعد الفاء إلا إذا كان جواباً، ولما كان الفعل المضارع في (كن فيكون) ليس جواباً للأمر، لأنَّ الله تعالى لم يرد أن يقول للشيء (كن فيكون) بحيث يكون الفعلان مقولاً للفعل، وإلّما أراد أن يقول للشيء (كن) فحسب، ثم أخبر عنه بأنه (يكون) بعد ذلك، وعلى هذا يصير المضارع مستأنفاً، فلا يجوز فيه إلا الرفع، وإن جاز فيه النصب فأنه وجه ضعيف⁽³⁾.

وسيبيويه ومن تبعه من النحاة وهم يضعفون النصب في الآية الكريمة، إنما يحاولون أن يجعلوا للقاعدة النحوية سلطاناً لا يمكن الخروج عليه، حتى ولو آصطدم بالقرآن الكريم في أعلى قراءاته السبعية، وكان قانونهم أنَّ كل قراءة لا تخضع لقياسهم قراءة لا يعتدُّ بها، وهو أمر في غاية الغرابة أن تخضع اللغة التي ينطق بها أعلى القُرَّاء سندا وهو ابن عامر، لقواعد نحوية تعارف عليها النحاة، بل إن منطلق اللغة يقرض أن يكون القرآن الكريم، وهو أصدق نص لغوي، ولغته

(1) مشكل اعراب القرآن: 418/1.

(2) ينظر: املاء مامن به الرحمن: 60/1.

(3) ينظر: سيبويه والقراءات / للدكتور: أحمد مكي الانصاري: 63-69 واثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي - للدكتور عفيف دمشقية: 100-102 والمدارس النحوية / للدكتور شوقي ضيف: 80-81.

أفصح الأساليب العربية على الاطلاق الأساس الذي تبني قواعد النحو واللغة على شواهدة بمختلف وجوه القراءات المتواترة التي صح سندها، وليس من منطقتها أن يكون العكس، فتفرض القواعد النحوية على اصولها.

3-اضمار (أن) بعد فاء السببية في جواب النهي:

تضمّر (أن) بعد فاء لسببية اذا وقعت في جواب النهي، نحو قوله تعالى ﴿لَا تَقْرَءُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتْكُمْ بِعَذَابٍ﴾⁽¹⁾ بنصب (فسيحتكم) جوابا للنهي⁽²⁾، وكقول الشاعر⁽³⁾:

لَا يَخْدَعُنْكَ مَا تُورُّ وَإِنْ قَدِمَتْ تَرَأْتُهُ فَيَحِقُّ الْحُزْنَ وَالنَّدَمُ⁽⁴⁾

وقد أجاز النحاة في الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب البني وجيهين آخرين من وجوه الأعراب، هما: الجزم على العطف، والرفع على الاستئناف⁽⁵⁾، ولكل وجه معناه، ففي نحو: لَا تُضْرِبْ زَيْدًا فَتَهِينَهُ، فعلى معنى الجزم يكون الثاني شريكا للأول فيكون تقدير المعنى: لا تضرب زيدا ولا تهنه⁽⁶⁾، فكأنه تكرار الني، أما معنى الرفع فيكون على الاستئناف، ففي المثال المتقدم، عندما يقال: لا تضرب زيدا، يخبر بعده: فأنت تهينه، وهو يختلف عن المعنى السابق.

أما معنى النصب على الجواب، فإنَّ الفعل يكون منصوبا بأضمار (أن) فيكون معطوفا على مصدر الفعل الأول، فيقال: لا يكن منك ضرب فتكون

(1) لطه: 20/ 61

(2) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 342/2.

(3) لم ينسب الى قائل، ينظر: معجم شواهد العربية: 238.

(4) ينظر: شرح الاشموني: 3/ 563 (والترتات: جمع ترة، بوزن: عدة وقففة، وهي الحقد والكرامية والثأر ومأثور: يرحج انها تصحيف وتحريف موتور).

(5) ينظر: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 1/ 58-59، والمقرب: 1/ 266 وورصف المباني: 380.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 148.

بسببه إهانة، وواضح الفرق بين معنيي الجزم والنصب، ففي الجزم يكون النهي عن الاثنين، وفي النصب النهي فيه، عن أن يكون الفعل سبباً للثاني، ويوضح المبرد الفرق بين المعنيين بقوله: «وإنما يكون اضممار (أن) إذا خالف الأول الثاني، لو قلت: لا تقم فتضرب زيدا، لجزمت إذا أردت: لا تقم ولا تضرب زيدا، فأذا أردت: لا تقم فتضرب زيدا، أي: إن قمت ضربته، لم يكن إلا النصب، لأنك لم ترد بـ(تضرب) النهي، فصار المعنى: لا يكون منك قيام فيكون منك ضربٌ لزيد⁽¹⁾».

ومن شروط النحاة للنصب في جواب النهي: أن يكون النهي بالفعل الصريح، قال ابن عصفور: «وأما النهي فلا يكون إلا بالفعل»⁽²⁾ احترازاً من الأسماء المفهومة نهياً⁽³⁾، نحو: سيراً لا قعوداً فتكسل، وقد أجاز الكسائي النصب بعد النهي بصيغة الأسماء⁽⁴⁾، ووافقه الأستاذ عباس حسن، فهو يرى أن الأنسب الأخذ بالرأي الذي يجعل الفاء بعد النهي بصيغة الآسم للسببية⁽⁵⁾.

ومن شروطهم أيضاً: ألا ينتقض النهي بـ(إلا) قبل الفاء، فإن أنتقض آمتنع النصب، نحو: لا تُضرب إلا عمراً فيغضب، برفع (فيغضب) أما إذا وقع النقض بعد الفاء جاز النصب نحو: لا تضرب زيدا فيغضب ليك إلا تأديباً⁽⁶⁾، وأجاز الكسائي أيضاً النصب مع الانتقاض بـ(إلا) في الحالتين: قبل الفاء وبعدها⁽⁷⁾.

(1) المقتضب: 15/2.

(2) شرح جمل الزجاجي: 148/2.

(3) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 338.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 443.

(5) ينظر: النحو الواجب: 278/4.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 443 وشرح التصريح: 239/2.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 443.

4- إضمار (أن) بعد فاء السببية في جواب الاستفهام:

ينصب الفعل المضارع باضمار (أن) وجوبا إذا وقع بعد فاء السببية في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى ﴿فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾⁽¹⁾ وقوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾⁽²⁾.

ولا يخلو الاستفهام من أن يدخل على فعل أو اسم، فإن دخل على فعل، فقد اشترط أبو علي وتبعه ابن مالك، أن لا يتضمن الاستفهام وقوع الفعل نحو: من يدعوني فأستجيب له؟، احترازا من نحو: لم ضربت زيدا فيجازيك؟ لان الضرب وقع، فلم يكمن سبب مصدر مستقبل منه، ولو سبب المصدر من الماضي لجاء المصدر المعطوف عليه ماضي الزمن فيختلف في زمنه عن زمن المعطوف المستقبل⁽³⁾، يقول ابن مالك: «وتضمر أيضا (أن) لزوما بعد فاء السببية جوابا... لأستفهام يتضمن وقوع الفعل»⁽⁴⁾ فإن تضمن وقوع الفعل لم يجز نصبه عنده.

ومن النحاة من لم يشترط عدم المضي، منهم ابن كيسان (ت299هـ)⁽⁵⁾، إذ إذ حكى في ذلك: «أَيْنَ ذَهَبَ زَيْدٌ فَتَتَبِعْهُ؟ بالنصب»⁽⁶⁾، ونفى أبو حيان أن يكون أحد من أصحابه اشترط هذا الشرط⁽⁷⁾، ووجهه بأنه إذا تعدر سبب مصدر يراد

(1) (الأعراف: 53)

(2) (البقرة: 245)

(3) ينظر: تسهيل الفوائد: 231 وارتشاف الضرب: 443 وشرح التصريح: 239/2.

(4) تسهيل الفوائد: 231.

(5) هو محمد بن أحمد بن كيسان، أخذ عن ثعلب والمبرد، وكان ميله الى مذهب البصريين أكثر، من تصانيفه: المهذب في النحو، ينظر: طبقات الزبيدي: 170 والبغية: 18/1.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: 443 وشرح الاشموني: 566/3، وأبو الحسن بن كيسان وآراؤه في النحو والغة /علي الياصري: 173.

(7) ارتشاف الضرب: 443 وأبو حيان النحوي / للدكتورة خديجة الحديثي: 358.

استقباله لأجل مضي الفعل قُدِّرَ فيه مصدر آستقباله مما يدل عليه المعنى، فيكون التقدير في مثل: أَيَنْ دَهَبَ زَيْدٌ فَتَتَّبَعَهُ؟؛ ليكن منك إعلام بذهاب زيد فأتباع مناً⁽¹⁾.

ومنع بعض النحاة النصب إن كان الاستفهام عن المسند إليه الفعل، لا عن الفعل، فلا يجوز النصب في نحو: أزيدٌ يقترضني فأسأله؟ وردَّهم أبو حيان بقوله: "والصحيح الجواز"⁽²⁾ تؤيده قراءة النصب في قوله تعالى ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضْعِفُهُ لَهُ﴾⁽³⁾ بنصب (فيضاعفه)⁽⁴⁾، ووجه الدلالة في الآية أن الفعل وقع صلة، فليس مستفهماً عنه، ولا هو خبر عن مستفهم عنه بل هو صلة للخبر⁽⁵⁾.

أمَّا إذا دخل الاستفهام على جملة اسمية فأن كان خبرها جامداً، نحو: هل زيدٌ أخوكَ فترمُّه؟ فيكاد النحاة يجمعون على منع النصب في جوابه - لأنه ليس ثم ما يدلُّ على المصدر⁽⁶⁾، فلم يبق إلا أن يكون مرفوعاً، فأن كان في الجملة الاسمية مجروراً أو ظرفاً أو مشتقاً، نحو: أي في الدار زيدٌ فتكرمه؟ و: أين بيتك فأزورك؟ و: هل أخوك قائمٌ فأكرمه. جاز النصب، لإنباء المجرور - والظرف والمشتق مناب الفعل.

ولا فرق في نصب الفعل المضارع باضمار (أن) في جواب الاستفهام بين أن يكون الاستفهام بالحرف، نحو قول الذلفاء:

(1) ينظر: شرح الاشموني: 566/3.

(2) ارتشاف الضرب: ق443.

(3) سورة البقرة: 245.

(4) قرأ ابن عامر وعاصم ويعقوب بالنصب، وقرأ لباقون بالرفع، ينظر: الحجة في القراءات السبع: 98 والتيسير: 81 والنشر: 228/2.

(5) ينظر: همع الهوامع: 120/4.

(6) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 150 وارتشاف الضرب: ق443.

هَلْ مِنْ سَبِيلٍ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبَهَا أَمْ هَلْ سَبِيلٌ إِلَى نَصْرٍ بِنِ حَجَّاجٍ⁽¹⁾

أو أن يكون بالأسم أو الظرف نحو قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) حكاية عن الله تعالى ((مَنْ يَدْعُونِي فَأَسْتَجِيبْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلْنِي فَأُعْطِيهِ، مَنْ يَسْتُغْفِرُنِي فَأَغْفِرْ لَهُ))⁽²⁾ ونحو: متى تسير فأرافك ؟ وكيف تكون فأصبحك؟⁽³⁾.

وقد يحذف الفعل المستفهم عنه للوضوح، وفهم الكلام، ودلالة الجواب عليه وقيامه مقامه، لأنَّ الجواب في اللفظ كالجاء مما هو كالشرط، نحو: متى فأسير معك ؟ أي: متى تسير فأسير معك، قال به ابن مالك⁽⁴⁾ ونسبه أبو حيان حيان إلى الكوفيين⁽⁵⁾.

5- إضمار (أن) بعد فاء السببية في جواب التمني:

من صور الطلب التي ينتصب فيها المضارع بأضمار (أن) بعد فاء السببية وقوعه في جواب التمني، نحو، قوله تعالى ﴿يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾⁽⁶⁾ بنصب (فأفوز).

وجملة التمني إما أن تكون اسمية أو فعلية، فإن كانت اسمية جاز في الفعل المضارع، إضافة إلى النصب بأضمار (أن) على السببية، الرفع على القطع،

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب: 72/1 وشرح المفصل: 27/7 ومعجم شواهد العربية: 78.

(2) صحيح البخاري: التهجد: 289/1 والبحر المحيط: 220/8.

(3) شرح شذور الذهب: 307.

(4) ينظر: تسهيل الفوائد: 231 وشرح الكافية: 246/2.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: ق443.

(6) [النساء: 73]

ولا يجوز العطف⁽¹⁾، وقد مثل سيبويه له بنحو: «أَلَا مَاءَ فَأَشْرِبُهُ، وَلَيْتَهُ عِنْدَنَا
فِيحَدِّثْنَا، وَقَوْلَ أُمِيَّةَ بْنِ أَبِي الصَّلْتِ:

الْأَرْسُولَ لَنَا مَنَا فَيُخْبِرُنَا مَا بُعْدُ غَايَتِنَا مِنْ رَأْسِ مُجْرَانَا"⁽²⁾

وقال بعد ذكر البيت: «لا يكون في هذا الا النصب، لأنَّ الفعل لم تضمه
الى فعل»⁽³⁾، ويمتنع النصب، كما يرى ابن عصفور، اذا كانت جملة التمني
الاسمية خالية مما يدل على فعل، فأن وجد ظرف أو مجرور، جاز النصب لأنَّهما
يدلان على العامل فيهما⁽⁴⁾ ومثل ابو علي النحوي لمجيء الظرف في الجملة الاسمية
بنحو: لَيْتَهُ عِنْدَنَا فَيُحَدِّثُنَا⁽⁵⁾، والرضي بقوله: لَيْتَكَ عِنْدَنَا فَتُكْرِمَكَ⁽⁶⁾، مشعرين
بضرورة وجود ما يدل على الفعل في الجملة.

أمَّا اذا تضمنت جملة التمني فعلا، نحو: لِيَتَنِي أَجْدَ مَا لَا فَأَنْفِقَ مِنْهُ، ومنه
قول الشاعر:

يَا لَيْتَ أُمَّ خَوْلِيدٍ وَأَعَدَّتْ فَوْقَتْ وَدَامَ لِي وَلَهَا عَمْرٌ فَتَنْصَطِحِيَا⁽⁷⁾

فأنه يجوز، الى جانب النصب بأضمار (أن) على معنى السببية، والرفع على
معنيين: العطف والاستئناف.

(1) ينظر: المقرب: 1/266 وشرح جمل الجاجي: 2/146 ووصف المباني: 381.

(2) الكتاب: 1/420، والبيت في الديوان: 517 (والغاية: مدى كل شيء - ومنتهاه، ويقصد بها:
منتهى ما يصيرون اليه، والمجرى: مكان الجرى، ويقصد به ابتداء عملهم وتكليفهم في
الدنيا).

(3) الكتاب: 1/470.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/151.

(5) ينظر: الايضاح العضدي: 1/312.

(6) ينظر: شرح الكافية: 2/245.

(7) ينظر: شرح الاشموني: 3/564.

ومن أدوات التمني التي ينتصب المضارع في جوابها غير (ليت): ألا، وقد ورد فيها بيت أمية بن أبي الصلت المتقدم، ومنها (لو) وقد نصّ سيبويه على معناها والنصب في جوابها، اذ قال: «وَدَّ لو تَأْنِيه فَتَحَدِّثُهُ»⁽¹⁾ ويقول المرادي: «لو، التي للتمني، نحو: لو تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا، كما تقول لبيتك - تَأْتِينَا فَتَحَدِّثْنَا، .. و(لو) هذه ك(ليت) في نصب الفعل بعدها مقترنا بالفاء»⁽²⁾ ومنه قوله تعالى ﴿وَقَالَ الَّذِينَ أَتَّبَعُوا لَوْ أَنَّا كَرِهْنَا لَأَكْرَهُ فَتَنَّبَرًا مِنْهُمْ﴾⁽³⁾ يقول الزمخشري في إعراب الآية: «(لو) في معنى التمني، ولذلك أُجيبَت بالفاء الذي يجاب به التمني، كأنه قيل: ليت لنا لنا كرة فتنبراً منهم»⁽⁴⁾.

6- إجراء الترجي مجرى التمني:

اختلف البصريون والكوفيون في مسألة نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الترجي، فمنعه البصريون، وجازوه الكوفيون، وسبب خلافهم يعود إلى نظرة كل منهما إلى أسلوب الترجي: أهو قسم من أقسام الطلب، أم أنه أسلوب دال على الوجوب⁽⁵⁾؟ والرأي الذي أميل إليه: أن الترجي قسم من أقسام الطلب، لأنه يفيد معنى (طلب حصول شيء محبوب) وقد نصّ كل من المالقي وابن هشام على انشائية (لعل) وإفادتها معنى الطلب⁽⁶⁾، يقول المالقي: وهو يتحدث عما تخالف تخالف فيه (لعل) (إن وأخواتها): «وتخالفها وأخواتها - الـ ليت- في دخول الفاء

(1) الكتاب: 422/1.

(2) الجنى الداني: 298.

(3) البقرة: 167.

(4) الكشاف: 212/1.

(5) ينظر: رصف المباني: 374 ومغني اللبيب: 287/1 والاتقان في علوم القرآن: 82/2.

(6) ينظر: رصف المباني: 374 ومغني اللبيب: 287/1.

ونصبها في جوابها ، نحو قولك: لَعَلَّ اللهُ يَرْحَمُنِي فَأَدْخُلَ الْجَنَّةَ ، لأنها في معنى الطلب ، من الترجي⁽¹⁾ .

وقد أجاز الكوفيون ، ومنهم الفراء⁽²⁾ ، أن يعامل الرجاء معاملة التمني ، فينصب جوابه المقرون بالفاء ، كما نصب جواب التمني ، بدليل قراءة حفص عن عاصم بنصب (فأطلع)⁽³⁾ في جواب (لعل) من قوله تعالى ﴿لَعَلِّيْ أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾^(٣٦) **أَسْبَابِ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ**⁽⁴⁾ ، وقال الفراء: «ومن جعله جواباً لـ(لعلّي) نصبه ، وقد قرأ قرأ به بعض القراء»⁽⁵⁾ .

وقد حدا ابن مالك حذو الكوفيين في تجويز معاملة الرجاء معاملة التمني ، ونصب جوابه المقرون بالفاء لثبوته في النثر والنظم⁽⁶⁾ ، ويقول في ألفيته:
وَالفِعْلُ بَعْدَ الفَا فِي الرَّجَا يُنْصَبُ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمْنِي يَنْتَسِبُ⁽⁷⁾

أما البصريون فإنهم يذهبون إلى ان الترجي في حكم الواجب ، وأنه لا ينصب الفعل بعد الفاء جواباً له⁽⁸⁾ ، وتأولوا قراءة النصب في (فأطلع) بأن (لعل)

(1) رصف المباني: 374.

(2) ينظر: معاني القرآن: 235/3.

(3) وقرأ الباقون عطفا على (أبلغ). ينظر: الحجة في القراءات السبع: 315 والتيسير: 391 والنشر: 365/2 والاتحاف: 234.

(4) لغافر: 36 - 37.

(5) معاني القرآن: 109/3.

(6) ينظر: همع الهوامع: 123/4.

(7) ينظر: شرح ابن عقيل: 357/2.

(8) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 126/3 وارتشاف الضرب: ق444 والجنى الداني: 128 وشرح

التصريح على التوضيح: 243/2.

أُشْرِبْتُ معنى (ليت) لكثرة استعمالها في توقع المرجو، وتوقع المرجو ملازم للتمني⁽¹⁾.

7- إضمار (أَنْ) بعد فاء السببية في جواب الدعاء:

من أمثلة (أَنْ) ونصب المضارع بها بعد فاء السببية في جواب الدعاء قوله تعالى ﴿رَبَّنَا أَطْمَسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَشَدُّ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾⁽²⁾ بنصب بنصب (فلا يؤمنوا)، وقد اشترط النحاة لنصبه أَنْ يكون الدعاء بفعل، قال ابن عصفور: «فأن كانت الجملة...دعاء فأنها لا تكون الا فعلية»⁽³⁾ ومثال قوله تعالى تعالى المتقدم، وفي الآية نفسها يقول الزمخشري: «(فلا يؤمنوا) جواب للدعاء الذي هو (أشدد)»⁽⁴⁾، ومنه قول الشاعر:

رَبُّ وَفَّقَنِي فَلَا أَعْدِلُ عَنْ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ⁽⁵⁾

واحترزوا بشرط الفعل من أَنْ يكن الدعاء بالآسم نحو: سقياً لك ورعياً، اذ لا يجيزون النصب بعده⁽⁶⁾، كما اشترطوا أَنْ يكون الفعل أصيلاً في الدعاء، آحترزوا من الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، نحو رَحِمَ اللَّهُ زَيْدًا فَيَدْخُلُهُ الْجَنَّةَ، اذ منعوا النصب في جوابه⁽⁷⁾، وَخَرَجَ عَلَى هَذَا الشَّرْطِ ابْنُ عَصْفُورٍ، اذ جوز

(1) ينظر: الجنى الداني: 128 وشرح التصريح لى التوضيح: 2:243.

(2) [يونس: 88]

(3) شرح جمل الزجاجي: 146/2.

(4) الكشف: 365/2.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 350/2 وشرح التصريح على التوضيح: 239/2 ولم ينسب الى قائل.

(6) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 338.

(7) ينظر: المصدر السابق: 338 وارتشاف اضرب: ق443 وهمع الهوامع: 120/2.

النصب في جواب الدعاء المدلول عليه بلفظ الخبر، ومثّل له بقوله: (غَفَرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ فَيُدْخِلُهُ الْجَنَّةَ)⁽¹⁾ وقد جوزه من الكوفيين أيضاً كل من الكسائي والفراء⁽²⁾.

وقد تستعار بعض أدوات الطلب الأخرى فتفيد الدعاء، وينصب الفعل المضارع في جوابها، منها قوله تعالى ﴿لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقْتُ﴾⁽³⁾ قال أبو أبو حيان: «ومما يقرب من التحضيض وفيه معنى الدعاء قوله تعالى (لولا أخرتني... الآية)⁽⁴⁾ ووافق ابن هشام⁽⁵⁾.

ومن أحكام النصب في جواب الدعاء التي ذكرها النحاة أنهم منعوا النصب في جوابه عندما يكون الأول دعاء عليه، والثاني دعاء له، أو العكس، فلا يجوز النصب في نحو: (لِيَغْفِرَ اللَّهُ لَزَيْدٍ فَيَقْطَعِ يَدَهُ)⁽⁶⁾.

8- إضمار (أن) بعد فاء السببية في جواب العرض والتحضيض:

العرض: هو طلب الشيء برفق ولين، والتحضيض: هو طلب الشيء بحثاً؛ فهما متقاربان، والجامع بينهما التبيه على الفعل، لكن التحضيض فيه زيادة تأكيد وحث⁽⁷⁾، ولوجود هذا التقارب بين الأسلوبين آثرت دراسة نصب المضارع في جوابيهما تحت عنوان واحد.

ينتصب المضارع بعد فاء السببية بأضمار (أن) إذا وقع في جواب العرض والتحضيض، نحو: (الآن تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُصِيبُ خَيْرًا، وَلَوْلَا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا، وَأَشْرَطَ

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2/ 146.

(2) ينظر: شرح الكافية: 2/ 244 وارتشاف الضرب: 443 وشرح الاشموني: 3/ 569.

(3) [المنافقون: 10]

(4) ارتشاف الضرب: ق 444.

(5) ينظر: شرح شذور الذهب: 308.

(6) ينظر: شرح حمل الزجاجي: 2/ 155 وارتشاف الضرب: ق 443.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 444 وشرح التصريح على التوضيح: 2/ 239.

النحاة لهذا النصب أن لا يكون العرض والتحضيض إلا بالفعل «ولا تقع جملة اسمية في التحضيض والعرض»⁽¹⁾ ويكون تقدير المعنى بالنصب على الجواب في المثال المتقدم: ألا يكون منك نزولٌ فيكون بسببه إصابةٌ خيرٍ مناً⁽²⁾. ومنه قول الشاعر:

يا أبنَ الكرامِ ألا تدنو فتُبصرَ ما قد حدُّوكَ، فَمَراءِ كَمَن سِمعاً⁽³⁾

ومن النصب في جواب التحضيض قوله تعالى ﴿رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَتَتَّبِعَ آيَاتِكَ﴾⁽⁴⁾ بنصب (فتتبع)، قال وأبو جعفر النحاس:

«فتتبع آياتك) جواب لولا»⁽⁵⁾ ومنه أيضا ما سمع عن العرب: (هلا أمرتَ فَتُطَاعَ)⁽⁶⁾ ومن الشعر قول الشاعر:

لَوْلَا تُعْوجِينَ يَا سَلْمَى عَلَى دَنْفٍ فَتَخْمَلِي نَارَ وَجْدٍ كَأَدِ يُفْئِيهِ⁽⁷⁾

ما جرى مجرى الأجوبة الثمانية

أجرت العرب أساليب من كلامها مُجرى الأجوبة الثمانية، فنصبوا المضارع فيها، والواقع بعد الفاء بإضمار (أن)، من هذه الأساليب:

(1) رصف المباني: 382.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 151/2.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 351/2 وهمع الهوامع: 123/4 ولم ينسب الى قائل.

(4) لطفه: 134

(5) اعراب القرآن: 363/2.

(6) ينظر: همع الهوامع: 123/4.

(7) ينظر: همع الهوامع: 123/4 والمطالع السعيدة: 44/2 وشرح الاشموني: 564 /3.

أ- مع فعل الشرط والجزاء

ينتصب المضارع بعد الفاء بإضمار (أن) مع فعل الشرط والجزاء، إجراء له مجرى الأجوبة الثمانية⁽¹⁾ في صورتين:

الأولى: أن تتوسط الفاء والفعل الذي بعدها بين فعل الشرط وجزائه ومثّل سيبويه لهذه الصورة بقوله: «إِنْ تَأْتِيَنِي، فَتَحَدِّثْنِي، أُحَدِّثُكَ»⁽²⁾ وشرح وجه النصب في المثال بقوله «على انه من حمل الآخر على الأسم، كأنه اراد: إِنْ يَكُنْ إِيْتَانٌ فَحَدِيثٌ، أُحَدِّثُكَ، فَلَمَّا قَبِحَ أَنْ يَرَدَّ الْفِعْلُ عَلَى الْأَسْمِ نَوَى (أَنْ) لِأَنَّ الْفِعْلَ مَعَهَا آسَمٌ»⁽³⁾.

ومن شواهد هذه الصورة في الشعر قول كعب بن زهير:

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتُهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزْلُقُ⁽⁴⁾

وقد سأل سيبويه الخليل عن رأيه في هذا البيت فقال: «النصب في هذا جيد، لأنه أرادها لها من المعنى ما أراد في قوله: لا تأتينا إلا لم تحدثنا، فكأنه قال: مَنْ لَا يُقَدِّمُ إِلَّا لَمْ يُثْبِتْ زَلْقًا»⁽⁵⁾.

والصورة الأخرى: أن تقع الفاء والفعل المضارع بعد فعل الشرط وجزائه، نحو: إِنْ تَأْتِيَنِي أَنْكَ فَأَكْرَمُكَ، بنصب (فأكرمك)، وعلى هذه الصورة حملت

(1) ينظر: تسهيل الفوائد: 232 والمقرب: 167/1 ووصف المباني: 385 وارتشاف الضرب: ق448 وشرح الاشموني: 565/3.

(2) الكتاب: 1:447.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: الكتاب: 447/1 والمقتضب: 22/2، ولم يعثر عليه في ديوانه ينظر: معجم شواهد العربية: 250.

(5) الكتاب: 447/1.

قراءة النصب في (فيغفر)⁽¹⁾ من قوله تعالى ﴿ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَعْفُرْ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبْ مَنْ يَشَاءُ ﴾⁽²⁾ ، وقد أشار سيبويه إلى هذه القراءة، وأكد قراءة البعض بها، غير أنه يرى ان وجه النصب ضعيف، حاله في الضعف حال مجيء المضارع بعد الفاء منصوباً في الكلام الموجب⁽³⁾ ، وعلل بعض البصريين النصب في هذه القراءة بأنه بإضمار (أن) ومن باب العطف على المعنى⁽⁴⁾ .

وينقل الصبّان في حاشيته أن وجه النصب فيما بعد الفاء يكون في حالة توسطه بين الفعل وجزائه أمثل منه في حالة وقوعه بعدهما ، ويعلل ذلك بقوله: «لن العطف فيها على فعل الشرط، وفعل الشرط غير واجب، فكان قريباً من الاستفهام، والأمر، والنهي ونحوها»⁽⁵⁾ .

ويعود سبب إجراء العرب الشرط والجزاء مجرى الأجوبة الثمانية ونصب المضارع الواقع بعد الفاء بإضمار (أن) إلى اشتراك الأسلوبين في الدلالة على عدم الوقوع، فكما أن مضمون الجزاء لم يتحقق وقوعه، فكذلك الحال في مضمون الأمر والنهي والاستفهام ونحوها، ويعلل أبو جعفر النحاس جواز النصب بعد الشرط والجزاء مع أنه يراه بعيداً ، فيقول: «وجاز على بُعد ، لأنّ الجزاء إنّما يجب به الشيء لوجوب غيره فصارع الاستفهام»⁽⁶⁾ ، أما المالقي فإنه يقول: «إنّ النصب

(1) النصب قراءة ابن عباس والأعرج، وقرأ ابن عامر وعاصم بالرفع، وبالجزم قرأ الباقيون، ينظر: اعبرا بالقرآن / لنحاس: 304/1 والبحر المحيط: 361/2.

(2) البقرة: 284.

(3) ينظر: الكتاب: 448/1.

(4) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 304/1.

(5) حاشية الصبّان: 24/4.

(6) اعراب القرآن: 292/1.

على الجواب بالفاء إنَّما هو بعد الشرط والجزاء أصلاً، ولكن العرب نصبت في أجوبة غيرهما لمناسبة لهما في عدم الوقوع⁽¹⁾.

ب- بعد أفعال الظن

أجاز سيبويه النصب بعد أفعال الظن، وأشترط لها أن يكون الحدث الواقع بعد فعل الظن غير متحقق، فأن تحقق فليس إلاّ الرفع⁽²⁾، وضرب لذلك مثلاً بقوله (حسبته شتَمَني فأثبَّ عليه)⁽³⁾، وقد رُدَّ هذا الرأي، بأنَّ هذا الأسلوب من الواجب الذي لا يقاس النصب فيه إن جاء، ذكر ذلك أبو حيان من غير أن يذكر أصحاب هذا الرد⁽⁴⁾.

لماذا الإضمار والنصب بعد فاء السببية؟

يذهب النحاة: إلى أنَّ الفعل المضارع بعد فاء السببية يأتي منصوباً، ويذهب البصريون منهم إلى أنَّ هذا النصب بإضمار (أن) ولم يتركوا هذا الحكم من غير تفسير، لماذا هذا النصب؟ ولماذا إضمار (أن)؟

لقد أنبرى للحديث عن هذين الأمرين معظم النحاة، وفي مختلف عصورهم، وهم في حديثهم هذا لا يخرجون كثيراً عما تحدّث به سيبويه حينما قال: « اعم أنَّ ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أن) »⁽⁵⁾ ويوضح الحاجة الحاجة إلى إضمار (أن) فيقول: « وتقول: لا تأتيني فتحدّثني، لم ترد أن تُدخل الآخر فيما دخل فيه الأول، فتقول: لا تأتيني ولا تحدّثني، ولكنك لما حولت

(1) رصف المبانى: 292/1.

(2) ينظر: الكتاب: 422/1، وتطر هذه المسألة أيضاً في: الرد على النحاة: 147 وشرح جمل الزجاجي: 155/2 وشرح الكافية: 245/2 وارتشاف الضرب: ق448.

(3) ينظر: الكتاب: /422.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ق448.

(5) الكتاب: 418/1.

المعنى من ذلك تحول إلى الأسم، كأنك قلت: ليس يكون منك إتيانٌ فحديث، فلما أردت ذلك آستحال أن تضم الفعل إلى الاسم، فاضمروا (أن) لأن (أن) مع الفعل بمنزلة الاسم⁽¹⁾.

ويتضح من كلام سيبويه أن الحاجة إلى إضمار (أن) هنا، ونصبها للفعل هو أن النحاة تخيلوا في أول الكلام معنى المصدر، والمصدر آسم، ولم يسغ عطف الفعل بعده، لأن الفعل يعطف على الأسم، فإذا اضم (أن) قبل الفعل صاراً معاً في تقدير المصدر، والمصدر آسم، فلذلك جاز عطف آسم على آسم⁽²⁾.

وأما الذي دعاهم إلى نصب ما بعد الفاء وإضمار (أن) فهو أنهم أرادوا أن يجعلوا الأتيان سبباً للحديث في نحو: ما تأتيني فتحدّثني، وأن الحديث غير داخل في حكم الأتيان من جهة النفي⁽³⁾، وأن جميع ما ينصب من الأجوبة بعد الفاء فأنما ينصب لمخالفة الثاني الأول، وأنه لا يمكن عطفه عليه، لأن العطف إنما يحسن إذا كان الثاني موافقاً للأول، وعلى هذا التفسير سار معظم النحاة الذين جاءوا بعد سيبويه⁽⁴⁾، منهم المبرد الذي يرى أن الذي حمل على نصب ما بعد فاء السببية هو أن الغرض من الفاء ليس العطف الذي يدخل الثاني في حكم الأول، بل إفادة أن الثاني مخالف للأول، ومسبب عنه⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: سر صناعة الأعراب: 273/1.

(3) ينظر: المقتصد: 107/2.

(4) ينظر: معاني القرآن / للأخفش الأوسط: 58-59/1 والمقتضب: 14/2 والأصول في النحو: 159/2 والجمال: 302 ومعاني الحروف / للرماني: 44 والمقتصد: 1062/2 والمرتل: 208-209 وشرح المفصل: 27/7.

(5) ينظر: المقتضب: 14/2.

وللمالقي رأيه في هذه المسألة، فهو يذهب إلى أن الذي يجعل ما بعد الفاء منصوباً في الأجوبة المعروفة وهو تضمُّنها معنى جواب الشرط، يقول في تخريجه لنصب ما يعد الفاء في غير الأجوبة الثمانية من قول الشاعر:-

لنا هَضْبَةٌ لا ينزل الذلُّ وسطها وَيَأْوِي إليها المُستجيرُ فيُعصَمًا⁽¹⁾

يقول: « قيل: هو ضرورة، والصحيح أن فيها معنى جواب الشرط لقوته في البيت، كأنه قيل: إن يأو إليها المستجير يعصم، وبهذا المعنى تنصب الفاء في جميع العشرة المواضع المذكورة⁽²⁾، لكنه يقوى فيها ويضعف في غيرها⁽³⁾ .

وقد يرد في هذه المسألة السؤال الآتي: لم قدّر في أول الكلام مصدر حتى يضطر إلى إضمار (أن)، ثم إلى عطف المصدر المنعقد للمعنى بـ (أن) والفعل جميعاً على المصدر قبله؟

أجاب عن هذا السؤال عدد من النحاة، منهم ابن جني، فهو يرى أنهم فعلوا ذلك لمخالفة الفصل الثاني للفعل الأول، ولما اختلفت الفعلان وتعدّر العطف على ظاهرة الفعل الأول لاختلاف المعنيين، اضطروا إلى العدول عن ظاهرة لفظ الفعل الأول واضمروا مصدرها، فلما تخيلوا في الفعل الأول معنى المصدر عطفوا الثاني عليه فأضطروا إلى إضمار (أن)⁽⁴⁾.

ويرد سؤال آخر، وهو: لماذا يُؤتى بالفعل وينزل منزلة المصدر، ولا يؤتى بالمصدر نفسه؟ يجيب عبد القاهر الجرجاني عن هذا السؤال بقوله: « في تنزيل

(1) سبقت الإشارة إليه.

(2) يعني بالعشرة المواضع: الأجوبة الثمانية وما أجرى مجراها.

(3) رصف المباني: 271.

(4) ينظر: سر صناعة الأعراب: 1/273-274، وينظر في جواب هذا السؤال المقتصد: 2/1062

وشرح المفصل: 27/7.

الفعل منزلة المصدر وضوح ليس في المصدر نفسه⁽¹⁾ ويعلل هذا الوضوح بأنه لو جيء بالمصدر الصريح بدلا من الفعل، وقيل: لا يكون إتيانُ فأعطاء منا، لجاز أن يظن أن النفي منصبٌّ على الاتيان والاعطاء، وعندما يؤتى بالفعل بدلا من المصدر الصريح ويعدل به عن إعراب ما قبله يعلم أنه غير داخل في هذا الإعراب، إذ لو شاركه لما عدل عن إعرابه⁽²⁾.

أحكام أخرى لفاء السببية

بعد كل ما تقدم من الحديث عن الفاء السببية، وحالات إضمار (أن) - بعدها، هناك أحكام متفرقة، تتصل بها، نجملها بالنقاط الآتية، آستكمالاً لجوانب الموضوع وإحاطةً بمسائله:-

1- جواز تقديم الجواب على سببيه :-

جوز الكوفيون أن يتقدم الجواب على سببيه، فيقال مثلاً: (زيدٌ فُتُكِرِمَهُ يأتينا) ومنع البصريون ذلك⁽³⁾، يقول ابن عصفور: « الفاء لا يخلو أن يتقدمها في هذا الباب كلام تام أم غير تام، فأن تقدمها كلام غير تام، لم يجز بعد الفاء النصب، نحو: ما زيدٌ فُتُحَدَّثُ قائمٌ، لأن العطف على المعنى لا يجوز إلا بعد تمام الكلام، وهنا لم يتم⁽⁴⁾ .

ويُفهم من تعليل ابن عصفور لمنع التقديم أن الخلاف مبني على الخلاف في عامل النصب في الفعل المضارع بعد الفاء، فعدم تجويز البصريين لتقديم الجواب سببه مبني على مذهبهم القائم على أن النصب بـ (أن) مضمرة، وأن الفاء عاطفة،

(1) المقتصد في شرح الإيضاح: 1063/2.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: تسهيل الفوائد: 231 وشرح جمل الزجاجي: 169/2 وهمع الهوامع: 124/4 والأشباه والنظائر في النحو: 157/2.

(4) شرح جمل الزجاجي: 169/2.

عظفت المصدر المقدّر بعد الفاء على مصدر مُتَوَهَّم من الفعل المعطوف عليه، وعلى هذا يمتنع عندهم التقديم، لأنَّ المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه⁽¹⁾، كما تجوز الكوفيين فأئنه قائم على أنَّ الناصب للفعل هو الفاء نفسها، وهي ليست عاطفة، فلا معطوف هنا، وإنما هو جواب تقدّم على سببه، مع تقدّم بعض الجملة فلم يمتنع⁽²⁾.

2- تأخير معمول ما قبل الفاء إلى ما بعدها :-

ترتّب على الخلاف في المسألة المتقدّمة خلاف آخر في مسألة أخرى، تتلخّص في السؤال الآتي: هل يجوز النصب اذا كان لما قبل الفاء معمول تأخر إلى ما بعد الفاء، نحو: ما زيدٌ يكرم فتكرمه أخانا، والمراد: ما زيد يُكرم أخانا فنكرمه؟

مذهب البصريين المنع، وحجتهم أنَّ ما بعد الفاء معطوف على مصدر مُتَوَهَّم من (يكرم) ومعموله، لأن (يكرم) في تقدير المصدر⁽³⁾، أمّا الكوفيون فقد أجازوه، لأنّه لا عطف عندهم، ولا مصدر متوهماً⁽⁴⁾.

وخلاف النحاة في المسألتين المتقدمتين اثر واضح من آثار المغالاة في نظرية (العامل النحوي)، فقد أخضع النحاة قواعد ترتيب أجزاء الجملة العربية لهذا السلطان، فتحكم في ظاهرة (الرتبة) فيها، وتبعاً لهذا المنطق فقد كانوا يقترضون أساليب متكلفة لم يعرفها اللسان العربي، وكل الذي يهمهم أنّها

(1) ينظر: الاشباه والنظائر في النحو: 157/2.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق: 157/2 وينظر: شرح جمل الزجاجي: 169/2.

(4) ينظر المصدر السابق: 157/2.

جاءت متناسقة مع ما قعدوه من قواعد، وما الأمثلة المتقدمة إلا صورة واضحة من صور الخضوع لقوالب النحو التي أملاها عليهم (العامل النحوي) ⁽¹⁾.

3- الفصل بـ (لا) النافية بين الفاء والفعل :-

تقع (لا) النافية بين فاء السببية والفعل المضارع الداخلة عليه، فلا يمتنع عمل النصب، نتيئ ذلك في البيت الآتي :-
رَبُّ، وَفُتْنِي، فَلَا أَعْدَلُ عَنِ سَنَنِ السَّاعِينَ فِي خَيْرِ سَنَنِ ⁽²⁾

حيث فصل بـ (لا) النافية بين الفاء والفعل (أعدل) مع بقاء عمل النصب، وعندما ينصّ النحاة على جواز الفصل بـ (لا) النافية فإنّ ذلك يعني عدم الفصل بغير (لا) النافية، وهو ما منعه البصريون، معلّين المنع بكون الفاء حرف عطف، فلا يتقدّم معمول الفعل عليها، ولا يفصل بينها وبين الفعل ⁽³⁾.

(1) ينظر: العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث / للدكتور محمد حماسة عبد اللطيف: 185-186.

(2) سبقت الإشارة إليه.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ق442.

المبحث الثاني

إضمار (أن) وجوباً بعد واو الجمع

ينتصب الفعل المضارع الواقع بعد (واو الجمع) بإضمار (أن) في موضعين:

الأول:- أن يُعطف بها فعل على آسم ملفوظ به، وعندما يتعدّر هذا العطف يُضطر إلى إضمار (أن) بعدها، فتكون قد عطفت آسما على آسم، والإضمار في هذا الموضع جائز، وسندرسه في موضع من هذا الفصل.

الثاني:- أن يقع ما بعد الواو جواباً لما قبلها، وفي هذا الموضع لا تفيد (الواو) غير معنى واحد هو الجمع بين الشئيين⁽¹⁾، أي: أن يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمن واحد⁽²⁾، ففي قولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) وقول الأخطل:-

لا تُتّه عن خُلُقٍ وتأتي مثله عارٌ عليك، إذا فعلت، عظيم⁽³⁾

المراد: لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن، ولا تجمع بين نهيك عن شيء وإتيانك مثله، وليس مرادهم: النهي عن أكل السمك منفرداً، وشرب اللبن منفرداً، وإنما المراد النهي عن الجمع بينهما⁽⁴⁾.

والذي أضطر النحاة إلى وجوب إضمار (أن) هنا أنهم لو أدخلوا ما بعد الواو في إعراب ما قبله لشمّل النهي كل واحد من الفعلين، وليس هذا هو الغرض، وإنما المقصود النهي عن الجمع بينهما، فلمّا لم يكن إدخال (تشرب) في إعراب (تأكل) وجب أن تضمّر (أن) وتنزل جملة (لا تأكل السمك) منزلة (ليكن منك

(1) ينظر: المقتضب: 25/2.

(2) ينظر: شرح الكافية: 249/2.

(3) ينظر: الكتاب: 1/424 والمقتضب: 25/2 والاصول في النحو: 159/2.

(4) ينظر: شرح المفصل: 23/7.

أكلٌ للسمك (ليكون (شرب) الذي هو في تقدير (أن) مصدراً معطوفاً على مثله، فيكون تقدير الكلام: لا يكن منك أكلٌ للسمك وشربٌ للبن، فحصل بهذا الإضمار النهي عن الجمع بينهما، وأن أحدهما مباح له⁽¹⁾.

وهذا المعنى لا يأتي في الوجوه الأعرابية الأخرى، فلو جزم الفعلان، لكان النهي يتناولهما جميعاً، مفردين ومجتمعين، ولو رفع الفعل (تشرب) وجعل الواو واو الحال، أي: وأنت تشرب اللبن، لكانت الجملة في موضع نصب على الحال، أي: لا تأكل السمك شارباً للبن، أي: لا تأكل السمك على هذه الحال، وهذا بمنزلة مَنْ مضغ الطعام وهو يشرب اللبن⁽²⁾، وهو خلاف المعنى المقصود من واو الجميع.

وفي استعراض هذه المعاني الثلاثة التي تصاحب الواو، لا بد من الإشارة إلى فضل الإعراب في الدلالة على المعاني المختلفة، وهي إشارة سبقنا إليها النحاة في هذا الموضوع⁽³⁾، أثبتناها لتذكّر عظمة هذه اللغة، ودقة قوانينها وعبقريّة علمائها.

شروط إضمار (أن) بعد واو الجمع

اشترط النحاة لنصب المضارع بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد واو الجمع شرطين:
الأول:- إفادته معنى الجمعية، أي مصاحبة ما قبلها لما بعدها، أي: أن يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمن واحد⁽⁴⁾، وعبر ابن مالك عن معنى

(1) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: 1072/2.

(2) ينظر: شرح المقدمة المحسبة / لأبن بابشاذ: 228/1.

(3) ينظر: كشف المشكل في النحو / لعلي بن سليمان الحيدرة: 221 (مكتوب على الآلة الكاتبة - رسالة ماجستير - آداب جامعة عين شمس - القاهرة - 1974).

(4) ينظر: شرح الكافية: 249/2.

الجمع والمصاحبة بقوله « إنْ تُفد مفهوم مع »⁽¹⁾ وَضَرَبَ لَهَا مَثَلًا بقوله: «لا تكن جلدًا وتظهر الجزع»⁽²⁾ فَإِنَّ لم تُفد هذا المعنى، وأريد بها التشريك بين الفعل والفعل، أو جعل ما بعد الواو خبراً لمبتدأ محذوف، فإنه لا يجوز حينئذٍ النصب⁽³⁾.

الشرط الآخر:- أن تقع والفعل الذي بعدها في جواب نفي أو طلب محضين، وهي تشارك فاء السببية في هذا الشرط، وقد نصَّ معظم النحاة على تماثل المواضع التي ينتصب فيها المضارع بعد كل من الفاء والواو⁽⁴⁾، غير أنهم اختلفوا في عدد الأجوبة التي تقع فيها واو الجمع، فقد ذهب بعضهم إلى أن واو الجمع يمتنع وقوعها بعد أربعة أنواع من الطلب، وهي: الدعاء، والعرض، والتحضيض، والرجاء، وحثهم أن النصب مع الواو لم يُسمع إلا في أربعة مما سُمع مع الفاء وهي النفي، والأمر، والنهي، والاستفهام⁽⁵⁾، يقول أبو حيان «ولا أحفظ النصب جاء بعد الواو في الدعاء ولا العرض ولا التحضيض، ولا الرجاء ولا ينبغي أن يقدم على ذلك إلا بسماع»⁽⁶⁾.

أما جمهور النحاة فأنتهم يُجيزون النصب بعد الواو في مواضع الفاء كافة وإن لم يُسمع في بعضها، قياساً على ورودها في فاء السببية، للتشابه القوي بين الحرفين في وجوه متعددة⁽⁷⁾، والذي أميل إليه أن الأخذ برأي جمهور النحاة فيه كثير من التيسير.

-
- (1) ينظر: شرح بن عقيل: 352/2.
 - (2) ينظر: المصدر السابق: 352/2.
 - (3) ينظر: المصدر السابق: 352/2 وشرح الاشموني: 567/3.
 - (4) ينظر: الكتاب: 1/424 والمقتضب: 2/26 والاصول في النحو: 2/59.
 - (5) ينظر: شرح شذور الذهب: 310-312 وشرح التصريح: 2/239.
 - (6) ارتشاف الضرب: ق445 وينظر: همع الهوامع: 4/128 وشرح الأشموني 2/566.
 - (7) ينظر: الاصول في النحو: 2/159 وشرح جمل الزجاجي: 2/157 وشرح الكافية: 2/49 ووصف المباني: 422 وشرح ابن عقيل: 2/352.

المواضع التي سمع فيه النصب بعد واو الجمع:

1- بعد النفي :-

استشهد سيبويه بعد النفي بقوله تعالى ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الضَّالِّينَ﴾⁽¹⁾ بنصب (ويعلم) وهي قراءة الجمهور⁽²⁾ ، ودلالة الواو على معنى الجمع في الآية الكريمة يوضحها ابن هشام بقوله: « والمعنى ، والله أعلم ، أنكم تجاهدون ولا تبصرون ، وتطمعون ان تدخلوا الجنة ، وإنما ينبغي لكم الطمع في ذلك إذا- آتتمع مع جهادكم الصبر على ما يصيبكم فيه ، فيعلم الله حينئذ ذلك واقعاً منكم»⁽³⁾ ومن وروده في الشعر قول دريد آبن الصمة:
قتلتُ بعبد الله خيرٌ لدائه ذُوباً ، فلم أفخر بذاك وأجزعاً⁽⁴⁾

أراد الشاعر أن يقول: إنني لم افخر بقتله وانا جزع.

2- بعد الأمر :-

مما سمع في جواب الأمر قول الأعشى:
فقلتُ أدعي وأدعو ، إن أئدى لصوتٍ أن يُنادي داعيان⁽⁵⁾

(1) آل عمران: 142

(2) وقرأ الحسن بالجزم ، وعبد الوارث عن ابي عمرو بالرفع: ينظر: مختصر في شواذ القرآن: لأبن خالويه: 22 واعراب القرآن / المنسوب إلى الزجاج: 914/3 واعراب القرآن / للنحاس: 137/1.

(3) شرح شذور الذهب 310.

(4) ينظر: الكتاب: 425/1 والامالي الشجرية: 373 وارتشاف الضرب: ق445 والديوان: 91 ورواية العجز فيه: (وخير شباب الناس لو ضم اجمعا) وعلى رواية الديوان لا شاهد فيه.

(5) ينظر: الكتاب / 425/1 وشرح المفصل: 33/7 وارتشاف الضرب: ق445. ولم اعثر عليه في

ديوان الاعشى.

ف(أدعو) مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة، وجوباً بعد الواو، والمعنى الذي أفادته الواو: فقلت لها ينبغي أن يجتمع دعائي ودعاؤك، فأن أرفع صوتي وابعده دعاءً داعيين معاً⁽¹⁾.

3- في جواب النهي :-

اعتاد النحاة أن يمثلوا لنصب ما بعد الواو في جواب النهي بقولهم المعروف الذي تقدم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بنصب (تشرب) ويعلل سببويه نصب الفعل وعدم جواز جزمه بأن قصد القائل «لا تجمع بين اللبن والسمك، ولا ينهاه أن يأكل السمك على حدة، ويشرب اللبن على حدة، فاذا جرّم، فكأنه نهاه أن يأكل السمك على كل حال، أو يشرب على كل حال»⁽²⁾.

ومن وروده في الشعر، لم يتردد نحوي من الاستشهاد في هذا الموضع بقول

الشاعر:-

لا تنه عن خلقٍ وتأتي مثلهُ عارٌ عليك، إذا فعلت، عظيم⁽³⁾

ومن القرآن الكريم يورد النحاة قوله تعالى ﴿وَلَا تَلْبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكُنُّوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْمُونَ﴾⁽⁴⁾ على أن (تكتموا) منصوب بإضمار (أن) على الجواب بالواو، ويكون المعنى على هذا الوجه: ولا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق⁽⁵⁾.

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: 239/2.

(2) الكتاب: 1/425 وينظر أيضاً: المقتضب: 2/25 والاصول في النحو: 2/159.

(3) سبقت الإشارة إليه.

(4) البقرة: 42

(5) ينظر: الكشاف: 1/132.

4- في جواب الاستفهام :-

على النصب بعد الواو في جواب الاستفهام حُرِّجَتْ قراءة النصب في قوله تعالى ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾⁽¹⁾ بنصب (ويسفك) وقد استحسّن ابو حيان هذا التخرّيج بقوله: « وهو تخرّيج حسن، وذلك أنّ المنصوب في جواب الاستفهام أو غيره بعد الواو بإضمار (أَنْ) يكون المعنى على الجمع، ولذلك تقدّر الواو بمعنى (مع)»⁽²⁾، ومنه في الشعر ورد قول الشريف الرضي:
أَتَيْتُ رِيَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَيَّتَ مَنْكَ بَلِيَّةَ الْمَلْسُوعِ

5- في جواب التمني :-

في هذا الموضوع ترد الآية الكريمة ﴿يَلَيِّنَّا نُرْدُ وَلَا نُكَدِّبُ بِأَيْتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽⁴⁾ على قراءة من نصب (نُكَدِّبُ، وَنَكُونُ)⁽⁵⁾ بإضمار (أَنْ) في جواب التمني، وأنّ وما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف بالواو على مصدر متوهم من الفعل، والتقدير: يا ليتنا لنا رد وآنفاء تكذيب، وكون من المؤمنين.

هل تحمل (واو الجمع) الدلالة على العطف ؟

يكاد النحاة البصريون يجمعون على أنّ (الواو) وهي تدل على الجمعية والمصاحبة تبقى محتفظة بكونها احد حروف العطف، غير أنّ الرضي يذهب إلى

(1) البقرة: 30

(2) النصب: قراءة عبد الرحمن الأعرج: ينظر: مختصر في شواذ القرآن: واعراب القرآن / للنحاس: 1/157.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ق445 ومغني اللبيب: 2/668 وهمع الهوامع: 4/127 والديوان: 1/652.

(4) الأنعام: 27

(5) النصب: قراءة حمزة ويعقوب وحفص، ووافقهما ابن عامر في (ونكون) فقط، وقرأ الباقر بالرفع، ينظر: الحجة في القراءات السبع: 137-138، والمحتسب: 1/252 والنشر: 2/257.

أن (الواو) التي ينصب المضارع بعدها ليست عاطفة ، لأن العطف يفوّت النص على المعية⁽¹⁾ ، وحجته: أنّ العرب اذا أرادوا بالواو معنى المعية والمصاحبة أتوا بالمضارع بعدها منصوباً ليصرفوه عن المألوف ، فيكون صرفه هذا دليلاً على أنّها لإفادة اجتماع أمرين في زمن واحد ، وليست للعطف⁽²⁾ .

أمّا جمهور النحاة فإنهم لم يتركوا فرصة للحديث عن النصب بعد الواو إلاّ وأكدوا دلالة الواو على العطف إلى جانب دلالتها على الجمعية ، ففي حديث ابن الخشاب عن واو الجمع نحس كأنه يريد أن يدفع أيّ توهم بانتفاء وظيفة العطف من الواو وهي تؤدي معنى الجمع ، كما أنّه يعزو سبب إضمار (أن) مع الواو إلى أمر يتطلبه أسلوب العطف ، وهو المشاكلة في ظاهر اللفظ بين المعطوف والمعطوف عليه ، ويضيف أنّ الواو « وإن كانت للجمع ، فهي راجعة في المعنى إلى العطف »⁽³⁾ وقد كان المالقي أكثر صراحة في تثبيت هذه المسألة ، إذ ينصّ على أنّ « الواو في هذا الموضع ، على اختلاف أنواعه ، عاطفة في التحقيق ، لأنّها كلها راجعة إليه »⁽⁴⁾ .

والذي أميل إليه في هذه المسألة: أنّ رأي الرضي رأي جدير بالقبول وأنّ الأخذ به يريحنا من العطف ، وما يقتضيه من تصيّد المصدر المعطوف عليه ، وفي ذلك كثير من التسهيل.

(1) شرح الكافية: 2/246.

(2) المصدر نفسه.

(3) المترجل: 306 وينظر: شرح المفصل: 7/24-25.

(4) رصف المباني: 423-424.

الحاق (ثم) بواو الجمع

(ثم) حرف عطف مثل (الفاء) ولكنها أشد تراخيا، وتجيء لتعلم أن بين الثاني والأول مهلة⁽¹⁾، كما تفيد التشريك في الحكم، والترتيب⁽²⁾، وقد أجراه الكوفيون مجرى الفاء والواو في جواز نصب المضارع المقرون بها⁽³⁾، وأستدلوا على ذلك بقراءة النصب في (ثم يدركه)⁽⁴⁾ من قوله تعالى ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾⁽⁵⁾، ويقول الرسول (ﷺ): ((لا يُؤَلَّنُ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي ثُمَّ يَغْتَسَلُ مِنْهُ))⁽⁶⁾ فيمن أجاز انصب في (يغتسل) واعطاء (ثم) حكم (واو الجمع)⁽⁷⁾، وقد وافقهم فيه آبن مالك⁽⁸⁾.

أما البصريون فقد حملوا النصب في (ثم يدركه) من الآية الكريمة، على أنه نصب على الضرورة، شأنه شأن النصب بعد الخبر المثبت الخالي من الشرط، ويشبه ابن جني قراءة النصب في الآية لكريمة بقول طرفة:
لَنَا هَضْبَةٌ لَا يَنْزَلُ الذَّلُّ وَسَطُهَا وَيَأْوِي إِلَيْهَا الْمُسْتَجِيرُ فَيُعْصَمَا⁽⁹⁾

(1) ينظر: الاصول في النحو: 55/1.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 117/1.

(3) ينظر: المصدر السابق: 119/1 والاتقان في علوم القرآن: 289-290.

(4) النصب، قراءة الحسن والجراح، والرفع لطلحة بن سليمان، ينظر المحتسب: 195/1.

(5) [النساء: 100]

(6) ينظر: صحيح مسلم: الطهارة: 187/3، وقد منع النوري، شارح الصحيح، رواية النصب في (يغتسل) لأنه يقتضي أن المنهي عنه الجمع بينهما دون افراد أحدهما وهذا لم يقل أحد.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 119/1.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 119/1.

(9) سبقت الاشارة إليه.

ويعقب على المسألة: « وهذا ليس بالسهل ، وإنما بابه الشعر لا القرآن»⁽¹⁾ أما
الزمخشري فإنه يراه كالنصب في قول المغيرة بن حبياء الحنظلي:
سَأَتْرِكُ مَنْزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَازِ فَاسْتَرِيحًا
وهو من باب النصب بعد الكلام الموجب، والخالي من الشرط، ولا يجوز
إلا في ضرورة الشعر⁽²⁾.

(1) المحتسب: 197/1.

(2) ينظر: الكشاف: 557/1.

المبحث الثالث

إضمار (أن) وجوباً بعد (أو)

(أو) في الأصل للعطف ومعناها: أحد الأمرين، أو الأمور، نحو: زيدٌ يقومُ أو يقعد، أي: يعمل احد الأمرين: القيام أو القعود، ولا بدُّ له من أحدهما، فأن قصد مع إفادة هذا المعنى الذي هو لزوم أحد الأمرين، ... التوصيف على حصول أحدهما عقيب الآخر، وأنَّ الفعل الأول يمتد إلى حصول الثاني، نُصب ما بعد (أو)⁽¹⁾ بإضمار (أن) وجوباً.

ويذكر النحاة (أول) هذه ثلاثة معان، هي:-

الأول:- معنى (إلا) الاستثنائية:-

لم يذكر سيبويه من معاني (أو) التي ينتصب المضارع بعدها بإضمار (أن) سوى هذا المعنى⁽²⁾ ومثَّل له بنحو (لألزمك أو تقضيني)⁽³⁾ ويقدر معنى المثال: لألزمك إلا أن تقضيني، وأستشهد له من الشعر بقول امرئ القيس:
فقلت له: لا تبك عينك إنما نحاولُ ملكاً أو نُموتُ فنعدرا،⁽⁴⁾

وقد ورد ذكرها المعنى لـ(أو) عند من جاء بعد سيبويه من النحاة، منهم المبرد وابن السراج وابن جني وابن الشجري وغيرهم⁽⁵⁾، وعلى معنى (إلا) الاستثنائية جاءت (أو) في قول زياد الأعجم:

(1) ينظر: شرح الكافية: 249/2.

(2) ينظر: الكتاب: 427/1.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: الكتاب 427/1 والمقتضب: 28/2 والاصول في النحو: 161/2 والديوان: 66.

(5) ينظر: المقتضب: 28/2 والاصول في النحو: 161/2 والهمع: 130 والامالي الشجرية: 372/1 و

319/2

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا⁽¹⁾

وتقدير المعنى: كسرت كعوبها إلا أن تستقيم أي: إلا أن تستقيم فلا أكسر كعوبها، فتستقيم منصوب بـ(أن) بعد (أو) والفعل مؤول بمصدر معطوف على مصدر متصيّد من الفعل المتقدم، أي: ليكون كسر مني لكعوبها، أو استقامة مني⁽²⁾.

وقد ذكر النحاة لهذا المعنى من معاني (أو) ضابطاً يعتمد في التفريق بينه وبين المعنيين الآخرين، وهو: أن يكون ما قبلها مما ينقضي دفعة واحدة، ويمثل النحاة لشرح هذا الضابط بنحو: لأقتلن الكافر أو يسلم، فالفعل الذي قبل (أو) وهو القتل ينقضي دفعة واحدة، ولا يصح تقدير معنى (إلى) الغائية ولا (كي) التعليلية، لأن القتل ليس غاية، ولا علة⁽³⁾.

الثاني: معنى (إلى) الغائية:-

وضابط هذا المعنى لـ(أو) الذي يقدره الكوفيون بـ(حتى). أن ما قبلها ينقضي شيئاً فشيئاً، لا دفعة واحدة، ويتم انقضاؤه بمجرد وقوع ما بعدها، وتحقق معناه، فاذا وقع ما بعدها انقطع ما قبلها نهائياً، نحو: أقرأ الكتاب أو أتعب، أي: حتى أتعب، أو إلى أن أتعب، فقراءة الكتاب تتطلب وقتاً، ولا تتم دفعة واحدة، فاذا حصل التعب، وهو المعنى الذي بعد (أو) انتهت القراءة وأنقضت⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب 428/1 والمقتضب: 29/2 والايضاح العضدي: 314/1.

(2) ينظر: شرح التصريح: 236/2-237.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: 346/2 والدرر اللوامع: 7/2.

(4) ينظر: شرح ابن عقيل: 346/2 وحاشية العلامة يس العليمي على شرح التصريح: 237/2

والدرر اللوامع: 7/2.

ولم يذكر سيبويه هذا المعنى لـ(أو) والذي حمله على ذلك، كما يبدو، أنَّ معنى (إلا) الاستثنائية في (أو) وكما زعم بعضهم، أعم من المعنيين الآخرين⁽¹⁾، أو لأن معنى (إلا) يطرد في كل موضع وقعت فيه(أو)⁽²⁾، ويذهب الرضي إلى ان المعنيين: (إلا)، و(إلى) يرجعان إلى شيء واحد، والفرق بينهما: أنَّ من يقدر (إلا) فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف، أي (لألزمتك إلا وقت أن تُعطيني)، ومن يقدر (إلى) فما بعده بتأويل مصدر مجرور بـ(أو) التي بمعنى (إلى)، أي: لألزمتك إلى إعطائك حقي⁽³⁾.

ومن ورود (أو) بمعنى (إلى) في الشعر قول الشاعر:

لَأَسْتَسْهَلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أَدْرِكَ الْمُنَى فَمَا أَنْقَادَتِ الْأَمَالَ إِلَّا لَصَابِرٍ⁽⁴⁾

حيث نصب الفعل (أدرك) بعد (أو) بان المضمره وجوبا وتقدير المعنى: إلى أن أدرك المنى، فـ(أَنْ وَالْفِعْل) في البيت مؤولان بمصدر معطوف على مصدر متصّد من الفعل المتقدم، أي: ليكون أسسهالاً منى للصعب أو إدراك للمنى.

الثالث: معنى (كي) التعليلية :-

يقدر بعض النحاة هذا المعنى لـ(حتى) أيضا، لأنّ لـ(حتى) معنيين، كلاهما يصح تقديره، بعد (أو): الأول: الغاية، والآخر: التعليل مثل (كي)، وضابط (أو) في هذا المعنى: أن يكون ما قبلها علة لما بعدها، نحو: لأعبدن الله أو يعافيني، أي لكي يعافيني، و(أو) في هذا المثال لا يصح أن تكون للمعنيين السابقين:

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 446.

(2) ينظر: رصف المباني: 133-134.

(3) ينظر: شرح الكافية: 2/249.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم: 264 ومغني اللبيب: 1/66 وشرح التصريح: 2:236 ولم ينسب في

هذه المصادر الى قائل.

الأستثناء والغاية، لأن كلاً منهما يفيد أن العبادَةَ تقطع إذا حصلت المعافاة⁽¹⁾. وأبرز من ذكر هذا المعنى لـ(أو) الزجاجي (ت337هـ) إلى جانب معنى آخر وهو (إلى أن) ولم يشر إلى المعنى الذي ذكره سيبويه لـ(أو) وهو (إلاً)⁽²⁾.

لماذا تضر (أن) وجوبا ب (أو)؟

عند بحث النحاة في علّة اضمار (أن) بعد (أو) في حالة دلالتها على المعاني الثلاثة المتقدمة يذهبون إلى أنهم أضمروها ونصبوا المضارع بها ليفرقوا بين (أو) التي لمجرد العطف، المفيدة مساواة ما بعدها لما قبلها في الشك مثلاً، و(أو) التي تقتضي مخالفة ما بعدها لما قبلها في كون الفعل محققاً للوقوع، أو مرجحاً له، والثاني مشكوك فيه، فاذا قصدوا المساواة رفعوا بعد (أو) ليؤذن الرفع بأن ما قبل (أو) مثل ما بعدها في الشك، واذا قصدوا عدم المساواة نصبوا ما بعدا ليؤذن بأن ما قبلها ليس مثل ما بعدها في الشك، لكونه محقق الوقوع أو مرجّحه وللتمييز بين الأثنين احتاجوا إلى عامل النصب، وليست (أو) صالحة لعدم اختصاصها، فتعيّن أن يكون (أن) مضمرة لقوتها دون أخواتها⁽³⁾.

أما علّة لزوم الاضمار ووجوبه فأنهم يرونها في تجانس المتعاطفين في الصورة، يقول ابن الخشاب في شرح هذه العلة بأن (أو) حرف عطف «وحروف العطف في الأصل تعطف الأسماء على الأسماء والأفعال على الأفعال، وبالجملة: الشيء على ما هو من جنسه، فلا يقع بعدها فعل معطوف على آسم، ولا آسم معطوف على فعل، فالزموها (يعني أن) الاضمار بعد (أو) لتباشر لفظ الفعل، فتكون في ظاهر اللفظ قد كأنّها عطفت فعلا على فعل»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: هامش شرح شذور الذهب: 298.

(2) ينظر: الجمل / للزجاجي: 197 وشرح جمل الزجاجي: 156/2، وقد اشار الى هذا المعنى في (أو) ايضاً: رصف المبانى: 133-134 وارتشاف الضرب: ق446 وشرح الاشموني: 3/559.

(3) ينظر: شرح ابن الناظم: 365 وحاشية العلامة يس: 237/2 وحاشية الصبان: 3/299.

(4) المرتجل: 207.

المبحث الرابع

مذاهب النحاة في عامل نصب المضارع بعد: الفاء والواو وأو

تكاد تكون مسألة الخلاف في ناصب الفعل الواقع بعد: الفاء المفيدة للسببية، والواو المفيدة للجمعيّة والمصاحبة، والواو المفيدة لمعاني: الاستثناء والغاية والتعليل، من أبرز المسائل التي اختلفت فيها مذاهب النحاة وتعددت فيها آراؤهم وحججهم، ويمكن حصر هذه الآراء في خمسة مذاهب:

الأول: مذهب البصريين:

يذهب البصريون إلى أنّ حروف الفاء، والواو، وأو، حروف عطف، والفعل بعدها منصوب ب(أنّ) مضمرة وجوبا، وهي في ذلك تعطف مصدرا مقدراً متوهم، ففي نحو: أَكْرَمَنِي فَأَحْسِنَ إِلَيْكَ، يكون التقدير: ليكن منك إكراماً فأحساناً متي، نص على ذلك إمامهم سيبويه في حديثه عن الفاء، فقال: «اعلم أنّ ما أنتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار (أنّ)»⁽¹⁾ وفي حديثه عن الواو قال: "اعلم أنّ الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث أنتصب ما بعد الفاء"⁽²⁾ وعن (أو) قال: «اعلم أنّ ما أنتصب بعد (أو) على (إلا أنّ) كما كان معنى ما أنتصب بعد الفاء»⁽³⁾.

ويذكر صاحب الأنصاف من حجج البصريين لمذهبهم بأنّ الفاء والواو وأو حروف عطف، والأصل في هذه الحروف أن لا تعمل لأنّها تختصّ، فهي تدخل تارة على الأسم وتارة على الفعل⁽⁴⁾، وفي تعليلهم لتقدير (أنّ) يقولون: «لما قصدوا أنّ

(1) الكتاب: 418/1.

(2) المصدر نفسه: 424/1.

(3) المصدر السابق: 427/1.

(4) الأنصاف في مسائل الخلاف: 2/556 مسألة 75/.

يكون الثاني في غير حكم الأول، وحوّل المعنى إلى الأسم، فأستحال أن يُضَمَّ الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير (أن) لأن مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل⁽¹⁾.

ومعنى قولهم (وحوّل المعنى الى الأسم) أنهم يقدرّون الكلام في نحو قولهم: (لا تأكل السمك وتشرب اللبن): لا يكن منك أكلٌ للسمك وشرب للبن، وهذا التقدير يحتاج إلى أن يكون هناك مصدر في معنى الاسم صالح للعطف على ما قبله⁽²⁾، وهم بهذا التقدير يتخيّلون مصدرا متوهّمًا في صدر الجملة، ومن ثمّ فلا بدّ من تقدير (أن) المصدرية قبل الفعل المنصوب ليصار إلى تقدير مصدر مؤول صالح للعطف على المصدر المتوهّم الواقع في صدر الجملة، وكانت هذه حجة جميع من أنبرى للدفاع عن هذا المذهب⁽³⁾.

الثاني: مذهب الكوفيين:

قال بهذا المذهب الفرّاء وتبعه جمهور من الكوفيين، ويقوم على أساس أن الناصب للفعل المضارع الواقع بعد الفاء والواو وأو هو (الخلافاً)، ويريدون به: مخالفة الثاني للأول من حيث لم يكن شريكاً له في المعنى، ولا معطوفاً عليه، فأذا قيل: لا تظلمني فتتدّم، دخل النهي على الظلم ولم يدخل على الندم، فحين عطف فعل على فعل لا يشاكلة في معناه، ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله، أستحق النصب على الخلافاً⁽⁴⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: بحث (الاعراب على الخلافاً في الجملة العربية) للدكتور صاحب أبو جناح (مجلة المورد-المجلد الثالث عشر / العدد الثالث 1405 هـ -1984م) ص87.

(3) المقتصد: 1074/2 واصلاح الخلل:246-248 وشرح جمل الزجاجي: 144/2 والجنى الداني:187.

(4) ينظر: معاني القرآن /للفراء:1/34و235 والانصاف في مسائل الخلاف: 555/2-556 مسألة 75/76 وشرح المفصل: 21/7.

ويرادف معنى (الخلاف) عندهم مصطلح آخر هو (الصَّرف) وهما مصطلحان يلتقيان عند نقطة واحدة هي عدم مشاكلة ومماثلة اللفظ لما قبله، وقد عرّف الفراء الصرف بقوله: « أن تأتي بالواو معطوفة على كلام، في أول الكلام حادثة لا تستقيم إعادتها على ما عطف عليها، فإذا كان كذلك فهو الصرف»⁽¹⁾ وفي موضع آخر يحدّد الصرف بقوله: «والصرف أن يجتمع الفعلان بالواو، أو ثم أو الفاء، أو أو، أو في جحد أو أستفهام، ثم ترى ذلك الجحد أو الأستفهام ممتعا أن يكرّر في العطف، فذلك الصرف»⁽²⁾.

فالصرف، اذن، إخراج الفعل الثاني المعطوف مما وقع من حكم على الفعل المعطوف عليه، ولذلك سمي الكوفيون حروف: الفاء، والواو، وأو حروف الصرف، لا حروف العطف⁽³⁾.

ويُفهم من كلام الفراء في حدّه للصرف: أنّ الصرف أخصُّ من (الخلاف) والخلاف أعمُّ منه، إذ إنّ مجال تطبيق (الصرف) الفعل لا الأسم، والخلاف يُذكر في كل موضع من المواضيع التي يعمل فيها هذا العامل، ولا يذكر الصرف الا مع: واو الجمع، وفاء السببية، وأو الغائية والأستثنائية⁽⁴⁾، ولم يكن الصرف خاصا بالواو دون الحرفين الآخرين كما يفهم من كلام ابن هشام، حين عرض للواو المفردة التي ينتصب الفعل المضارع بعدها مسبوقه بنفي أو طلب، اذ قال: «وسمي الكوفيون هذه الواو واو الصرف»⁽⁵⁾. فقد كان كلام الفراء صريحا في نسبة هذه الحروف إلى الصرف كالواو، في حدّه المتقدم للصرف.

(1) معاني القرآن: 34/1.

(2) معاني القرآن: 235/1.

(3) ينظر: المصطلح النحوي: 188.

(4) ينظر: مدرسة الكوفة: 351 وفلسفة المنصوبات في النحو العربي /لعائد كريم الحريزي: 31
مكتوب على الالة الكاتبة -رسالة دكتوراه - كلية العلوم /جامعة القاهرة (1975م).

(5) مغني اللبيب: 361/2.

وأحتج الكوفيون لمذهبهم هذا بأن قالوا: «إنما قلنا منصوب على الصرف وذلك لأن الثاني مخالف للأول... فلما كان الثاني مخالفاً للأول – ومصرفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له، وصار هذا كما قلنا في الظروف نحو: زيدٌ عندك، وفي المفعول معه، نحو: لو تُرك زيدٌ والاسدُ لأكله، فكما كان الخلاف يوجب النصب هناك، فكذلك ها هنا»⁽¹⁾.

ولم يرفض البصريون هذا المذهب، وقالوا بفساده⁽²⁾ وبأنَّ (الخلاف) لا يصلح أن يكون موجبا للنصب، بل أنهم يرون أنَّ مخالفة الثاني للأول، وامتناعه من أن يدخل في حكم الأول هو الذي أوجب تقدير (أن) ونصب المضارع بها⁽³⁾، وقد قبل ابن جني والجرجاني وابن يعيش من المذهب: إفادته أنَّه لما لم يُرد فيه عطف الثاني على لفظ الأول، صرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، ولكنهم رفضوا من المذهب أن يكون الصرف نفسه الذي هو المعنى، عامل للنصب، لأنَّ المعاني، كما يعتقدون، لا تعمل في الأفعال النصب، إنما المعنى الذي يعمل فيها هو الرفع⁽⁴⁾، قال ابن جني: وقولهم «إننا نصب الجواب على الصرف، كلام فيه إجمال، بعضه صحيح، وبعضه فاسد، أما الصحيح فقولهم: الصرف، أي: ينصرف بالفعل الثاني عن معنى الأول، وهذا معنى قولنا: إنَّ الثاني يخالف الأول، فأما انتصابه بالصرف فخطأ، ولا بُد له من ناصب، مقتضى له، لان المعاني لا تنصب الأفعال وإنما ترفعها»⁽⁵⁾.

(1) الانصاف في مسائل الخلاف: 556/2 مسألة 75/ وينظر: شرح الكافية: 241/2 والاشباه والنظائر: 238/1.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 143/2.

(3) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 557/2 مسألة: 75.

(4) ينظر: سر صناعة الاعراب: 276/1 والمقتصد: 1074/2 وشرح المفصل: 27/7.

(5) سر صناعة الاعراب: 276/1.

ومن محاجة البصريين لمذهب الكوفيين قولهم:

1- لو أوجب الخلاف الانتصاب لم يجز العطف في: ما مررتُ بزَيْدٍ لكن عَمَرُو، وجاءني زَيْدٌ لا عَمَرُو⁽¹⁾، إذ إنَّ المعطوف بـ(لكن) و(لا) مخالف للأول، ولم ينتصب على الخلاف⁽²⁾، يقول آبن عصفور «وهذا فاسد لانه لو كان الخلاف ناصبا لقلت: ما قام زيدٌ بل عَمَرًا، فتتصب لمخالفة الثاني للأول»⁽³⁾.

2- إن الخلاف يحصل بنصب الأول كما يحصل بنصب الثاني، فأختصاص أحدهما به ترجيح بلا مرجح، إذ ليس نصب الثاني لمخالفة الأول بأولى من نصب الأول لمخالفة الثاني، فلما آنتصب الثاني ولم ينتصب الأول دلَّ على فساد المذهب⁽⁴⁾.

ومن تعرض للحديث عن مذهب (الخلاف) عند الكوفيين من المحدثين، يذهب، وهو على حق، إلى أن جذور هذا المذهب تمتد إلى بداية النحو العربي، وأن الكوفيين تصيدوه من كلام الخليل وسيبويه، ووضعوا له مصطلحاته المعروفة⁽⁵⁾ فللخليل في الاستثناء كلام يشبه كلام الكوفيين في (الخلاف)، فقد فقد كان يقول: إنما نصب المستثنى «لأنه مخرج مما أدخلت فيه غيره»⁽⁶⁾ وسيبويه يعقد أبوابا كان يعلل لنصبها بما يشبه مصطلحات الكوفيين، كباب

(1) ينظر: شرح الكافية: 241/2.

(2) ينظر: جواهر الادب /للاربلي: 94 وحاشية الصبان: 309.

(3) شرح جمل الزجاجي: 143/2.

(4) شرح جمل الزجاجي: 1243/2.

(5) ينظر: مدرسة الكوفة: 337-341، وفي النحو العربي: نقد وتوجيه: 82-83 والمصطلح النحوي: 188، وبحث (الاعراب على الخلاف في الجملة العربية /للدكتور صاحب أبو جناح): 75 مجلة المورد م/ 13 ع/ 3-1984م.

(6) الكتاب: 369/1.

(ما ينتصب لأنه قبيحٌ أن يكون صفة)⁽¹⁾ وكباب (ما ينتصب لأنه ليس من آسم ما قبله ولا هو هو)⁽²⁾ وكباب (وهذا شيء ينتصب على أنه ليس من اسم الأول ولا هو هو)⁽³⁾ وفي ختام هذا الباب قال: «وأعلم أن جميع ما ينتصب في هذا الباب ينتصب على أنه ليس من آسم الأول، ولا هو هو»⁽⁴⁾.

وواضح ما تقدم أن مذهب (الخلاف) مذهب لم يأت به الكوفيون، إنمّا سبقهم الى القول به: الخليل وسيبويه، غير أن الكوفيين استطاعوا أن يوسّعوا دائرة الاستفادة منه إلى مسائل متعددة في النحو العربي في حين لم يستفد منه سيبويه كثيراً في تعليل كثير من الظواهر الاعرابية، إذ لم يمكن استخدام هذا المذهب في تفسير حركة (المستثنى المنقطع) ونصب الأسم بعد (ما أفعل) في التعجب، وبعد الصفة المشبهة، وكذلك في المنصوبات التي يتغير المعنى برفعها نحو: وعد الله حقاً، وسقياً لك ورعياً، وكذلك نصب تمييز (كم) الأستفهامية، وغيرها⁽⁵⁾. ويرجع بعض الباحثين سبب عدم استفادة سيبويه من هذا المذهب الى أنه كان يبحث عن عامل لفظي يرجع اليه أثر النصب ليتسق له، وهو أحد مؤسسي المدرسة البصرية، منهجه في دراسة النحو، ولتكون مقالته في العامل مطردة⁽⁶⁾.

(1) المصدر نفسه: 274/1.

(2) المصدر نفسه: 274/1.

(3) الكتاب: 275/1.

(4) المصدر نفسه: 275 /1.

(5) ينظر: اللغة العربية: معناها ومبناها: للدكتور تمام حسان: 200-201.

(6) ينظر: مدرسة الكوفة: 337-338.

المذهب الثالث: مذهب ثعلب

ذهب أحمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ) الى أنَّ ناصب الفعل المضارع بعد فاء السببية، وواو الجمع، ليس معنى (الخلاف) كما يراه الفرّاء ومن تابعه، ولا إضمار (أَنَّ) كما يراه البصريون، وإنما لأنَّ الفاء والواو، دلاً على شرط، لأنَّ معنى: هلاً تزورني فأحدتكَ: إنَّ تزورني أحدتكَ، فلما نابت عن الشرط ضارعت (كي)، فلزمت المستقبل، فعملت عمل (كي)⁽¹⁾.

المذهب الرابع: مذهب هشام بن معاوية:

يقوم هذا المذهب، الذي نسبه كل من أبي حيان والسيوطي الى هشام بن معاوية الضرير⁽²⁾، على أساس أنه لما لم يعطف على ما مثله لم يدخله الرفع ولا الجزم، لأنَّ ما قبله من الفعل لا يخلو من أحد هذين، ولما لم يستأنف بطل الرفع ايضاً، فلما لم يستقم رفع الفعل معها، ولا جزمه، لأنتفاء موجبها، لم يبق إلا النصب⁽³⁾.

المذهب الخامس: مذهب الكسائي والجرمي:

ذهب الكسائي ومن وافقه من الكوفيين، والجرمي من البصريين، الى أنَّ - ناصب الفعل المضارع بعد حروف: الفاء والواو وأو هو الحروف نفسها، لانها خرجت من باب العطف، وحجتها «أَنَّه وَجَدَ الفعل بعدها منصوباً، ولم يبق دليل على أنَّ النصب بأضمار (أَنَّ) فجعل النصب بها»⁽⁴⁾.

(1) ارتشاف الضرب: ق 442 وينظر: همع الهوامع: 130/4.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 442 وهمع الهوامع: 131-130/4.

(3) المصدر نفسه.

(4) شرح جمل الزجاجي: 143/2 وينظر، ارتشاف الضرب: ق 442 وشرح الاشموني: 559/3.

ولم يلق مذهب الكسائي والجرمي القبول من البصريين خاصة، لأنه يتعارض مع واحد من أهم مبادئ نحوهم، وهو مبدأ اختصاص الأدوات، لأن «شرط العامل الاختصاص بأحد القبيلين»⁽¹⁾ وتصدى المبرّد للرد على هذا المذهب بأنه لو كانت هذه الحروف ناصبة بأنفسها لدخلت عليها حروف العطف، كما تدخل على (أَنْ)⁽²⁾، ورد ابن عصفور على حجتهما القائلة بأن هذه الحروف خرجت من باب العطف بقوله: «وهذا فاسد، لأنّ الفاء قد ثبت لها العطف في غير هذا الموضع فينبغي أن تُحمل على ما ثبت لها من من العطفية، وإذا كانت حرف عطف، فالنصب بعدها لا يجوز بإضمار (أَنْ) لأنّ حروف العطف لا تنصب»⁽³⁾.

وقد رفض الرضي ما اعترض على الجرمي بوجوب اختصاص العامل، لأن الجرمي، كما يفهم من ردّ الرضي، لم يرفض مبدأ الاختصاص، وإنما قال: «إن هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة مختصة بالمضارع»⁽⁴⁾، فلا تعارض في المسألة.

أما النحاة المحدثون فقد كانت لهم مواقفهم المتباينة أيضا من مسألة عامل النصب في المضارع الواقع بعد الفاء والواو وأو، وهم في آرائهم لا يخرجون كثيرا عن مذاهب النحاة القدامى، إلا بالقدر الذي يحاول فيه بعضهم التخفيف من أثر العامل في مسائل النحو، فقد ذهب الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى، والدكتور مهدي المخزومي إلى أنّ الفعل المضارع ينصب إذا تمحّض المعنى للمستقبل⁽⁵⁾ و«أنّ نصبه ليس بتأثير أن، أو لن، أو اذن، أو كي، وغيرها، لأنها

(1) شرح الكافية: 240/2.

(2) ينظر: المقتصد: 240/2 وشرح المفصل: 21/7 والانصاف: 556- 557.

(3) شرح جمل الزجاجي: 143/2.

(4) شرح الكافية: 241/2.

(5) ينظر: نحو التيسير / للدكتور أحمد عبد الستار الجوارى: 85.

أدوات آخضت فعملت فيه كما يزعم النحاة... وإنما كان ذلك من أجل تمييز زمن الفعل المضار وتخصيصه»⁽¹⁾.

وقد أنكر باحث آخر أن يدلّ النصب على أيّ معنى خاص، وذهب إلى أنّ المتكلم يلتجئ إليه ميلاً للخفة وفراراً من الثقل الذي تحدّثه الأداة⁽²⁾، وهو رأي مستفاد من رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في أنّ الفتحة ليست بعلم إعراب وإنما هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، التي يستعان بها في الوصل ودرج الكلام⁽³⁾.

ومن إمعان النظر في مذاهب النحاة القدامى والمحدثين في نصب المضارع بعد الحروف: الفاء والواو وأو يمكن أن نخلص إلى ما يأتي:

1- من متابعة أحكام نصب المضارع وشروطه بعد هذه الحروف، التي يقول بها البصريون، ومن مراجعة حججهم لمذهبهم، وردّهم على المذاهب الأخرى، لا يستطيع الدارس أن يخفي دهشته وأستغرابه لكلّ هذه التأويلات.... والتخرجات، ومن هذا الخوض في الأدلة المنطقية والقياسات الفلسفية البعيدة في أحيان كثيرة عن الطبيعة اللغوية التي نطق بها العرب، يتكفون كل ذلك من أجل أن تأتي أقوالهم متطابقة لمقاييسهم وقواعدهم التي لا يخرجون عليها مهما كلّفهم ذلك من مشقة وعسر، ومن ابرز مقاييسهم التي كانت وراء مذهبهم في إضمار (أن) بعد حروف الفاء والواو وأو، ونصب المضارع بها، ورفضهم للمذاهب الأخرى:

أ-نظرية الاختصاص في الأدوات: وهي نظرية مضطربة لا تطرد في

(1) في النحو العربي: نقد وتوجيه / الدكتور: مهدي المخزومي: 33-134.

(2) ينظر: فلسفة المنصوبات في النحو العربي / لعائد كريم الحريزي: 213.

(3) ينظر: احياء النحو /لابراهيم مصطفى: 178.

كثير من الأحيان، إذ إنَّ هناك حروفاً مختَّصة غير عاملة، مثل (قد والسين، وسوف) وحروفاً غير مختَّصة عاملة مثل (اذن، وما، ولا).

ب-نظرية: المعنى يرفع ولا ينصب: وهي نظرية رفضوا بها مذهب الفراء في (الخلاف) لأنهم سبقوا أن رفعوا الفعل المضارع لوقوعه موقع الأسم، وهو عامل معنوي، وكما أنَّ الأسماء لا تنتصب الا بناصب لفظي، فكذلك الأفعال لا تنتصب الا بناصب لفظي⁽¹⁾، وفي هذه النظرية يبدو الاستسلام لقوانين المنطق من أجل صورته.

2-على الرغم من ان الكوفيين لا يختلفون كثيرا عن البصريين في خضوعهم لسلطان المنطق والقياس النحوي، فإنَّهم في نصبهم المضارع بعد حروف العطف على معنى (الخلاف) يبتعدون عن التأويل والتقدير، ويضعون أساسا مهما لدراسة النحو على أساس معنى، غير أنَّ ما يؤخذ على هذا المذهب عدم تكامله وعدم اطراده وحصره في أبواب معدودة.

3-إنَّ مَنْ ذهب من النحاة إلى أنَّ زمن المستقبل هو الذي يحدد النصب في الفعل المضارع يصطدم مذهبه بأنَّه قد يأتي المضارع مرفوعا ومجزوما بعد أدوات تخلصه للاستقبال، كالسين وسوف وأدوات الشرط⁽²⁾، كما أنَّ أصحاب هذا المذهب لم يأتوا بجديد، فدلالة النصب على المستقبل نصَّ عليها النحاة القدامى حتى قالوا: «فإذا رأيت الفعل منصوبا كان مستقبلا أو في حكم المستقبل»⁽³⁾ وهذا آبن الخشاب يعلّل عدم تأثير (أن) المصدرية النصب في الفعل الماضي، الذي توصل به، في نحو: يعجيني أنَّ فعلتَ، كما أثّرت (إن)

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب: 276/1-277.

(2) ينظر: فلسفة المنصوبات في النحو العربي: 218.

(3) شرح المفصل: 30/7.

الشرطية الجزم فيه، بأنَّ الماضي هنا ليس «بواقع موقع المستقبل فيحكم عليه بأنه في وضع نصب»⁽¹⁾.

4- أمّا من ذهب إلى أنّ نصب المضارع في مواضع الفاء والواو وأو وقد جاء أنسجاماً مع حركة هذه الأحرف وميلاً إلى الخفة في النطق، لا للدلالة على معنى ما، دون آخر، فإنَّ مسألة الأنسجام بين الأصوات حقيقية واقعة لا يمكن نكرانها، وقد سبق للنحاة أن آلتفتوا إليها غير أنّ مسألة الأنسجام بين الأصوات لا يمكن أن تكون بديلاً لوظيفة الاعراب في الدلالة على معاني الألفاظ ومواقعها من الكلام، كما أنّ هذا الزعم لن يصمد أمام حقيقة أنّ الاعراب قواعد مطردة، آستتبطن من كلام العرب، ومن نصوصه الموثوق بها، التي لا يتطرق إليها آتهم.

وبناء على ما تقدّم فأنا أميل إلى مذهب الكسائي والجرمي الذي يقول بأنَّ الناصب للفاعل المضارع بعد حروف: الفاء والواو وأو هي الناصبة بأنفسها، بعد خروجها من باب العطف وافادتها معاني مختصة بالمضارع، فهو أسلم المذاهب وأقربها إلى روح اللغة، ولأنَّه لا يحوج إلى تقدير، كما أنّ المذهب ينظر إلى الصيغ العربية نظرة موضوعية، بعيدة عن الفروض والتأويلات، فضلاً عن أنّ القائلين بهذا المذهب أحدهما كوفي، وهو الكسائي، مؤسس المدرسة الكوفية في النحو، والآخر بصري، وهو الجرمي، وهو أمر يؤكد قوة هذا المذهب لالتقاءهما في خط واحد في هذه المسألة.

إنَّ دراسة هذه الحروف كما جاءت في بنية اللغة، وكما تواضع الناطقون بالضاد عليها في أنّ تكون حروفاً موضوعية لمعانٍ مختصة بالمضارع تخفف كثيراً من العنت الذي شاب مسائل النحو جراء الأخذ بنظرية العامل في النحو، وتعدّد مسالكها.

(1) المرتجل: 201.

المبحث الخامس

إضمار (أن) وجوباً بعد (لام الجحود)

الجحد والجحود لغةً: نقيض الإقرار، كالإنكار والمعرفة، والجحود: الإنكار مع العلم، جَحَدَهُ يَجْحُدُهُ جَحْداً وَجُحُوداً⁽¹⁾.

والجحد اصطلاحاً: ما انجزم بلم لنفي الماضي، وهو عبارة عن الأخبار عن ترك الفعل في الماضي، فيكون النفي أعمّ منه⁽²⁾، وهو مصطلح كوفي يعنون به ما يعنيه البصريون من كلمة (النفي)⁽³⁾، وينسب في وضعه هو ومصطلح (الإقرار) إلى الفراء، وضعهما في مقابل مصطلحي (النفي والاثبات) عند البصريين الذين اقتبسوهما من ألفاظ المتكلمين، وكلامهم في الثبوت والثابت والنفي والنفي، كما يذهب إلى ذلك الدكتور المخزومي⁽⁴⁾.

ومن استخدام الفراء، والكوفيين عامة لمصطلح (الجحد) دون مصطلح (النفي) يذهب المتحمسون للمذهب الكوفي إلى أن الكوفيين أقرب إلى الطريقة اللغوية من البصريين وأن مصطلحاتهم تساير روح اللغة، أكثر من مصطلحات البصريين التي تساير روح الفلسفة⁽⁵⁾.

وشاع مصطلح (الجحود) في المسائل النحوية مرتبطاً بـ (اللام) الداخلة على الفعل المضارع المنصوب والمسبوق بكون ماضٍ منفي، نحو: (ما كَانَ زَيْدٌ لِيَفْعَلْ)، وسميت بـ (لام الجحود) ويقصد بها (لام النفي) ولم يسمّها سيبويه وكذلك المبرد، عندما أشارا إليهما وهما يتحدثان عن اللامات التي تضمّر بعدها

(1) لسان العرب: (جحد) 106/3.

(2) التعريفات: للشريف الجرجاني: 77،

(3) مدرسة الكوفة: 354.

(4) المصدر السابق: 354.

(5) ينظر: المصدر السابق، والفراء ومنهجه في نحو واللغة: 442.

(أن) يقول سيبويه: « وأعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيها الإظهار، وذلك: (ما كان ليفعل)»⁽¹⁾. وسمّاها الرماني (لام الجر)⁽²⁾، ثم درج أكثر النحاة على تسميتها بـ (لام الجحود)⁽³⁾ لملازمتها للجحد، أي (النفى)⁽⁴⁾. أمّا ابو جعفر النحاس فقد سمّاها (لام النفي) وقال في تعلييل هذه التسمية: « والصواب تسميتها (لام النفي) لأنّ الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه، لا مطلق الإنكار»⁽⁵⁾ ولدلالة (الجحود) على إنكار الحق، لا عن مطلق النفي، الذي يقصده النحاة، فإنّ تسمية هذه اللام (لام الجحود) تكون من تسمية العام بالخاص⁽⁶⁾، لأنّ النفي اهم من الإنكار، وعلى هذا الأساس تكون تسمية أبي جعفر النحاس لهذه اللام بـ (لام النفي) في محلها، لأنها أدلّ من (لام الجحود) على مطلق النفي⁽⁷⁾.

وحركة (لام الجحود) الكسر، نصّ على ذلك المبرّد عندما نعتها بـ (اللام المكسورة)⁽⁸⁾، وأنّ كسرتها في ذاتها⁽⁹⁾، غير أنّ ابا جعفر النحاس ينقل أنّ الأخفش والكسائي والفراء حكوا « أنّ لام الأمر، ولام كي، ولام الجحود يُفتحن»⁽¹⁰⁾ وهي حكاية نفاها أبو اسحاق الزجاج وقال: « فإنّ الذي سمعت منه

(1) الكتاب: 98/1، وينظر: المقتضب: 2/6-7.

(2) ينظر: معاني الحروف: 56.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 1/211.

(4) ينظر: ينظر: اللامات، للهروي: 128 والامالي الشجرية: 1/374 وشرح المفصل: 7/28-29

وشرح جمل الزجاجي: 2/141 وشرح عمدة الحافظ: 335 وشرح الكافية: 2/24.

(5) مغني اللبيب: 1/211 وشرح الاشموني: 3/556.

(6) ينظر: شرح التصريح: 2/236.

(7) ينظر: حاشية الصبان: 3/296.

(8) ينظر: المقتضب: 2/6.

(9) ينظر: اللامات / لأبي جعفر النحاس: 145 (مجلة المورد م / 1ع / لسنة 971م) وينظر:

اللامات / للهروي: 129.

(10) اعراب القرآن / للنحاس: 1/450.

مخطئ⁽¹⁾ كما ينقل ابن خالويه (ت370هـ) في مختصره قراءة بفتح لام الجحود في قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ مُعَذِّبَهُمْ وَهُمْ يَسْتَغْفِرُونَ ﴾⁽²⁾ وينسبها الى أبي السَّمَال، كما ينقل حكاية عن ابي زيد « أَنْ مِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَفْتَحُ كُلَّ لَامٍ إِلَّا فِي قَوْلِهِمْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ »⁽³⁾،

أحكام أسلوب (لام الجحود)

يعرّف النحاة البصريون (لام الجحود) بأنها الداخلة في اللفظ على الفعل، مسبوقة بـ (ما كان، أو: لم يكن) ناقصتين، مسندتين لما أسند إليه الفعل - المقرون باللام، وهم بهذا التعريف يؤشرون جملة أحكام، لا بدّ من تفصيل الحديث فيها:

1- اشترط النحاة أن تسبق (لام الجحود) بالفعل الناسخ (كان) وما تصرّف منها دون غيرها من الأفعال⁽⁴⁾، وأشترط أن يكون زمنها ماضياً ماضياً لفظاً، نحو قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ ﴾⁽⁵⁾، أو ماضياً معنياً، نحول قوله تعالى ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾⁽⁶⁾، ولا يأتي مستقبلاً، فلا يقال: (ما أكون لأزورك)⁽⁷⁾، كما أشترط فيه أن يكون ناقصاً لا تاماً، ومن النحاة من أجاز مجيء أخوات

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 450/1.

(2) الأنفال: 33.

(3) مختصر في شواذ القرآن: 49.

(4) ينظر: اللامات للهروي: 128 وشرح المفصل: 28/7 وتسهيل الفوائد: 230 وشرح الكافية:

244/2 ووصف المباني: 225.

(5) الأنفال: 33.

(6) النساء: 137.

(7) ينظر بدائع الفوائد: 99/1.

(كان) مع لام الجحود، قياساً عليها⁽¹⁾، فيقال مثلاً: ما أصبح زيدٌ ليضربَ عمراً، ولم يصبح زيدٌ ليذهبَ، بل أن بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك، فجوّز مجيء لام الجحود مع (ظَنَّ) قياساً على (كان)، فيقال: ما ظننت زيداً ليضربَ عمراً، ولم أظنّ زيداً ليضربَ عمراً، ووسّع بعضهم الدائرة فأجاز مجيء لام الجحود مع كل فعل تقدّمه نفي، نحو: ما جاء زيدٌ ليفعلَ كذا،⁽²⁾ وقد منع ابو حيان هذه الاساليب لعدم سماعها، وقال: «وهذا كَلَّه تركيب لم يسمع فوجب منعه»⁽³⁾ وردّ على على مَنْ جَوّز مجيء لام الجحود من كل فعل تقدّمه نفي بقوله: «وهذا فاسد، لأن هذه لام كي، والفرق بينهما من وجوه كثيرة»⁽⁴⁾.

وقد تحذف (كان) قبل لام الجحود، ومنه قول الشاعر:

فَمَا جَمَعَ لِيغْلَبَ جَمَعَ قَوْمِي مُقَاوَمَةً، وَلَا فَرَدُّ لِفَرْدٍ⁽⁵⁾

2- وأشترط النحاة للام الجحود أن يكون مسبوقة بنفي، وخصّوا من أدوات النفي ما ينفي الماضي لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، وهما: (ما) و(لم)، قال ابو حيان: «ولا يكون النفي هنا بـ(إن) ولا بلا، ولا بلمّا ولا بلن»⁽⁶⁾ وقد عدّ بعضهم (إن) حرفاً ثالثاً تسبق لام الجحود وفسّروا اللام في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرَهُمْ لِنَزُولِ مِنْهُ الْجِبَالِ﴾⁽⁷⁾ في قراءة غير

(1) ينظر: ارتشاف الضرب ق:438 وشرح التصريح:236/2 وهمع الهوامع: 110/4.

(2) ينظر: المصادر السابقة.

(3) همع الهوامع: 110/4.

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 212/1 وشرح الاشموني: 557/3 وللم ينسب الى قائل، ينظر: معجم

شواهد العربية:122.

(6) ارتشاف الضرب: ق 439.

(7) [إبراهيم: 46]

الكسائي⁽¹⁾، بأنّها لام الجحود⁽²⁾، وقد تأتي (أين) وهي تفيد معنى الجحد، مكان أداة من أدوات النفي التي تسبق لام الجحود، قال الفراء « وقال الكسائي: سمعت العرب تقول (أين كنت لتتجو مني)، لأنّ المعنى: ما كنت لتتجو منّي، فأدخل اللام في (أين) لأنّ معناها جحد: ما كنت لتتجو منّي »⁽³⁾.

ومما يميز النفي في أسلوب لام الجحود عن غيره من الأساليب أنّه مع أسلوب لام الجحود مسلّط على الكلام بتمامه⁽⁴⁾، أي: أنّه يدخل على ما قبلها وما بعدها معاً، فهو منصبّ على الكلام كله، لأن ما قبلها كون عام منفي، وخبره المحذوف أمر عام أيضاً، ومنفي تبعاً له، ومتعلّق به الجار والمجرور، فهما متعلقان بأمر عام منفي، فيتسرب إليهما النفي منه حتماً، لدخولهما فيما يشتمل عليه⁽⁵⁾، وبناء على ذلك اشترط النحاة ألاّ ينتقض النفي ب (إلاّ) الاستثنائية، أو إحدى أخواتها، فلا يقال: (ما كان زيداً إلاّ ليضرب عمرا)⁽⁶⁾ أمّا النفي مع (لام التعليل) فإنّه مسلّط على ما بعدها فقط، نحو، (ما جاء زيدٌ ليضربَ عمرا، فينتفي الضرب خاصة، ولا ينتفي المجيء إلاّ بقرينة تدلّ على انتقائه⁽⁷⁾).

3- ومن أحكام هذه اللام أن يكون الفعل الناسخ الناقص مسنداً لما أسند

(1) قرأ الكسائي (لتزول) بفتح اللام الأولى ورفع الثانية، وقرأ الباقون بكسر الأولى ونصب الثانية، ينظر: التيسير: 135 والنشر: 2/300 والاتحاف: 166.

(2) ينظر: معاني القرآن / للفراء: 2/79 واللامات، للهروي: 129 وشكل اعراب القرآن: 1/407 والكشاف: 2/565-566.

(3) معاني القرآن: 1/164 ويحث (الظئريات) / للدكتور عبد الأمير الورد (المورد م / 13 العدد م2 لسنة 1984م).

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ق439 وحاشية الصبّان: 3/295.

(5) ينظر: النحو الواجب: 4/245.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: ق439.

(7) ينظر، حاشية الصبّان: 3/295.

اليه الفعل الواقع بعد (لام الجحود) ومعنى ذلك أنّ فاعل فعل الجحود لا يكون غير مرفوع (كان)، لأن الفعل في موضع الخبر، فلا يقال: ما كان زيدٌ ليذهب عمرو⁽¹⁾، وتأسيساً على ذلك فإن فاعل الفعل المضارع لا يكون آسماً ظاهراً، بل يكون ضميراً مستتراً جوازا يعود الى آسم الناسخ⁽²⁾.

4- لا يكون الكلام الذي يسبق لام الجحود قائماً بنفسه، فهي « تقع بعد ما لا يستقلّ كلاماً »⁽³⁾ كما أنّها لا تقع بعد مفرد، بل بعد جملة⁽⁴⁾، وما وما جاء مفرداً فهو على تقدير محذوف، ومنه قول الشاعر:
فَمَا جَمَعَ لِيغْلِبَ جَمَعَ قَوْمِي مَقَاوِمَةً، وَلَا فَرَدُّ لِفَرْدٍ⁽⁵⁾

فقد جاء على تقدير: فما قوم يجتمعون⁽⁶⁾، وهي بهذا الشرط تخالف (لام التعليل) التي يشترط فيها أنّ الكلام قبلها لا يكون الا قائماً بنفسه، نحو: زيدٌ قائمٌ ليحسنَ اليك، وزيدٌ قامَ ليحسنَ إليك⁽⁷⁾.

لماذا تضر (أن) وجوباً بعد (لام الجحود)

نصّ نحاة البصرة على ان الفعل المضارع بعد (لام الجحود) منصوب بـ(أن) مضمرة، لا يجوز اظهارها، نصّ على ذلك سيبويه بقوله: « واعلم أنّ اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الاظهار، وذلك: ما كان ليفعل، فصارت (أن) ههنا

(1) ينظر، بدائع الفوائد: 1/99 وارتشاف ضرب: ق439 وحاشية الدسوقي: 1/223.

(2) ينظر: النحو الوافي: 4/242.

(3) ارتشاف الضرب: ق439 وينظر: رصف المباني: 224.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب ق438-439.

(5) سبقت الاشارة اليه.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: ق439.

(7) ينظر، رصف المباني: 224.

بمنزلة الفعل في قولك: إياك وزيداً⁽¹⁾ وتبعه في النص على وجوب اضمارها جمهور النحاة⁽²⁾، وقد ذهبوا في تعليل وجوب هذا الاضمار مذاهب متعددة، منها:

1- علل سيبويه، وتبعه المبرد، عدم جواز اظهار (أَنْ) بعد لام الجحود بانها صارت بدلا من اللفظ بها، فلام عوض عنها، ودالة عليها⁽³⁾.

وقريب مما ذهب اليه سيبويه والمبرد، ما علل به أبو حيان وتبعه السيوطي الصبان، فقد ذهبوا إلى أن اللام في مقابلة السين في قولنا: كان زيدٌ سيقوم، فكما لا يجوز ان يُجمع بين (أَنْ) الناصبة والسين، فكذلك كرهوا أن يجمعوا بين اللام وأَنْ في اللفظ⁽⁴⁾، وفي ضوء هذا التعليل فسّر الرضي قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى ﴾⁽⁵⁾ بأنَّ (أَنْ) هنا كالتائبية عن (اللام)⁽⁶⁾، وظاهر الآية يعضد رأيه، والله اعلم.

2- علل الرماني، وتبعه من النحاة مكّي بن أبي طالب وخالد الأزهري⁽⁷⁾، عدم جواز اظهار (أَنْ) بعد لام الجحود بأنّ لام الجحود مع الفعل، كالسين مع الفعل في: سيقوم زيد، فكما لا يحسن أن يفرق بين السين والفعل، كذلك لا يحسن ان يفرق بين اللام والفعل، يقول الرماني: « ولا يجوز اظهار (أَنْ) هاهنا، لأنّ المعنى ينقلب، ولأنّ جواب من قال: سيقوم زيد، فكما لا يجوز أن يفرق بين السين والفعل، فكذلك لا يجوز أن يفرق بين اللام والفعل»⁽⁸⁾.

(1) المتاب: 408.

(2) ينظر: معاني الحروف / للرماني: 56 ومشكل اعراب القرآن: 407/1 والامالي الشجرية: 375/ والمرتجل: 206 وشرح المفصل: 28 / 7 والجنى الداني: 158.

(3) ينظر: الكتاب: 408/1 والمقتضب: 6/2.

(4) ينظر: الاشباه والنظائر في النحو: 238/2 وهمع الهوامع: 108/4 وحاشية الصبان: 296/3.

(5) ليونس: 37.

(6) ينظر: شرح الكافية: 244/2.

(7) ينظر: معاني الحروف: 56 ومشكل اعراب القرآن: 407/1 وشرح التصريح: 236/2.

(8) معاني الحروف: 56.

3-وعلل آبن الخشّاب عدم جواز اظهار (أَنْ) بأن لام الجحود هي اللام في قولنا: جئت لتعطيني، والتي أجازوا معها اظهار (أَنْ) فلما دخلها النفي طال الكلام شيئاً، فلزم الاضمار⁽¹⁾.

ووافق آبن الخشّاب في مذهبه آبن يعيش وأضاف إلى حجة إطالة الكلام حجة أخرى، اذ يرى أَنْ قولنا: ما كان زيدٌ ليفعلَ، هو جواب نفي قولنا: سيفعلُ زيدٌ، وسوف يفعلُ زيدٌ، ولما كان الفعل في جملة الإيجاب قد باشر حرفاً غير عامل وهو السين وسوف فقد وجب أن يباشر الفعل في حالة النفي حرفاً غير عامل أيضاً، وهو اللام، لذا وجب إضمار (أَنْ)⁽²⁾.

أما رأي الكوفيين في مسألة اظهار (أَنْ) بعد لام الجحود فقد اختلف فيما نقل عنهم⁽³⁾، فأبو بكر محمد بن القاسم الانباري (ت328هـ)⁽⁴⁾ نقل عنهم عدم جواز اظهارها، فقد قال «ولا يجوز: ما كان عبدُ الله لأن يزوركَ، باظهار (أَنْ) بعد اللام عند كوفي ولا بصري»⁽⁵⁾. أما صاحب (الانصاف) فقد ذكر أَنَّ الكوفيين يجيزون إظهار (أَنْ) بعد لام الجحود للتأكيد، نحو: (ما كان زيدٌ لأن يدخل دارك) و(ما كان عمروٌ لأن يأكلَ طعامك)⁽⁶⁾، اما حجتهم في هذا التجويز التجويز فهي الحجة نفسها التي جوزوا بها إظهار (أَنْ) بعد (لام كي) والتي تعتمد على النقل والقياس، ولم أعثر على شاهد نقله الكوفيون، فيما توفر لدى من مصادر نحوية، اما القياس فقد ذكروا أن(أَنْ) جاءت للتوكيد، والتوكيد من

(1) ينظر: المرتجل: 206.

(2) ينظر: شرح المفصل: 29/7.

(3) ينظر: الجنى الداني: 159.

(4) هو محمد بن القاسم بن بشار الانباري، من مصنفاته: الاضداد، والمقصور، والممدود، والمذكر والمؤنث. ينظر: طبقات الزبيدي: 171 والبغية: 212/1.

(5) ارتشاف الضرب: ق 438.

(6) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 2/ 593.

كلام العرب، فدخلت (أَنْ) توكيدا لها، لاتفاقها في المعنى، وان اختلفتا في اللفظ⁽¹⁾.

والذي أراه في هذه المسألة: أنَّ عدم ورود (أَنْ) بعد لام الجحود في الكلام العربي المأثور يكفي أن يكون علّة عدم الاظهار، ولا حاجة بعد ذلك إلى البحث عن العلل الكثيرة التي صرف اليها كثير من النحاة جل عنايتهم وآهتمامهم.

الخلاف في عامل النصب بعد (لام الجحود)

اختلف النحاة في عامل نصب المضارع الواقع بعد (لام الجحود) فمما قيل في نصبه:

1- ذهب جمهور البصريين الى أنَّ (لام الجحود) حرف جر، والفعل بعده منصوب بد(أَنْ) مضمرة وجوبا، وَأَنْ والفعل في تأويل مصدر، والمصدر المؤول مجرور باللام، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف، تقديره في نحو قولنا (ما كان زيدٌ ليفعل): ما كان زيدٌ مريداً للفعل⁽²⁾، وآحتجوا لما ذهبوا إليه بأن قالوا: «إنما قلنا: إنَّ الناصب للفعل (أَنْ) المقدر، دون اللام وذلك لان اللام من عوامل الاسماء، وعوامل الاسماء لا يجوز أن تكون عوامل الافعال، فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير (أَنْ)، وانما وجب تقدير (أَنْ) دون غيرها، لأنَّ (أَنْ) يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الباب، وكان تقديرها أولى من غيرها»⁽³⁾.

(1) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 582-581/2 مسألة: 80.

(2) ينظر: الكتاب: 408/1 والمقتضب: 7-6/2 ومعاني الحروف / للرماني: 56 واللامات / للهوري: 128 والامالي الشجرية: 375-374/1 والمرتجل: 206 والانصاف: 593/2 مسألة 82/ وشرح المفصل: 29-28/7.

(3) الانصاف: 576/2 مسألة / 79 و 593/2 مسألة 82.

وعلى هذا المذهب تكون اللام حرف جر أصليا، يفيد تأكيد معنى النفي وتحقيقه، قبلها وبعدها⁽¹⁾، ولهذا سماها بعضهم (المؤكدة)⁽²⁾، لصحة الكلام بدونها وجعل الزركشي ضابطها «أنَّها لو سقطت تم الكلام بدونها»⁽³⁾.
ووجه التوكيد بها عند اصحاب هذا المذهب أنَّ الاصل في نحو:

ما كان زيدٌ ليفعل: ما كان قاصداً للفعل، ونفي القصد أبلغ من نفي الفعل، ولهذا كان قول الشاعر:

يا عاذلاتي، لا تُردن ملامتي إنَّ العواذل لسُنَّ لي بأَميرٍ

أبلغ من (لا تلمني) لأنه نهي عن السب⁽⁴⁾.

واحتج البصريون لحذف بآئه قد جاء مصرحا به في بعض كلامهم ومنه

قول الشاعر:

سَموتٌ ولم تكن أهلاً لتسمو ولكنَّ المضَّيع قد يُصاب⁽⁵⁾

فصرَّح بالخبر الذي هو (أهلا) مع وجود اللام والفعل بعدها، وقد اشار أبو

حيان الى أنَّ التصريح بالخبر في غاية الندور⁽⁶⁾.

وقد منع الكوفيون مذهب البصريين، وردوا عليهم بقولهم: بأنه لو كانت

اللام ناصبة باضمار (أن) لظهرت (أن) في بعض المواضع⁽⁷⁾، وردت هذه الحجة بأن

(1) ينظر: اللامات / لأحمد بن فارس: 780-781 (ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الرابع / المجلد الثامن والاربعون 1973م).

(2) ينظر: همع العوامع: 109/4.

(3) البرهان: 344/4.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 211/1.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 438 وهمع الهوامع: 110/4، ولم ينسب الى قائل، ينظر: معجم شواهد العربية، ص 48.

(6) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 438 والجنى الداني: 159.

(7) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 142/2.

بأن « من المضمرات ما لا يظهر مثل: الفعل المضمر في باب الآشتغال، وأنَّ لام الجحود جارةٌ، ولم يثبت لها النصب، فالأولى أن تبقى على بابها»⁽¹⁾.

2- ذهب الكوفيون الى أنَّ (لام الجحود) لام زائدة لتوكيد النفي، والفعل مضارع منصوب بها، وخبر (كان) الجملة الفعلية بعد اللام، ولو ظهرت (أن) بعدها جوازاً فهي توكيد لها، والتقدير عنده في قوله تعالى ((وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ)): ما كان الله يعذبهم، أي: معذباً لهم⁽²⁾. فاللام عندهم حرف زائد، غير أن زيادتها غير محضة، إذ لا يمكن الاستغناء عنها، لأنَّها تفيد تقوية النفي الذي قبلها وبعدها، ومع زيادتها فهي الناصبة للمضارع بنفسها.

ومع اتفاقهم مع البصريين في أنَّها تفيد توكيد النفي، غير أنَّهم يختلفون في توجيه هذا التوكيد، فهم يرون أنَّ أصل: ما كان زيداً ليفعل، ما كان زيداً يفعل، ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي، كما أدخلت الباء في نحو (ما زيداً بقائم) لذلك فهي عندهم حرف زائد، غير جار، ولكنه ناصب⁽³⁾.

واحتجوا لمذهبهم بأنَّ اللام نصبت لأنَّها قامت مقام (كي) لاتفاقهما في المعنى، فنصبت الفعل كما نصبته (كي)⁽⁴⁾، وذهب بعضهم الى أنَّ اللام نصبت «لأنَّها تفيد معنى الشرط، فأشبهت (إن) المخففة الشرطية، إلا أنَّ (إن) لما كانت أم الجزء أرادوا ان يفرقوا بينهما، فجزموا بـ(إن) ونصبوا باللام للفرق بينهما»⁽⁵⁾ وقالوا ايضاً: إنَّ اللام « وان سلَّمتنا أنَّها من عوامل الاسماء، إلا أنَّها عامل من

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: املاء مامن به الرحمن: 159/1 وشرح المفصل: 29/7 وشرح جمل الزجاجي: 141/2 وشرح الكافية: 240/2 والجنى الداني: 156 ومغني اللبيب: 211/1.

(3) ينظر، مغني اللبيب: 211 / 2.

(4) الانصاف في مسائل الخلاف، 575/2، مسألة 79.

(5) المصدر نفسه.

عوامل الافعال في بعض أحوالها ، والدليل على هذا أنها تجزم الافعال... في الامر والثناء ، نحو: ليُقيم زيدٌ، وليُغفرَ اللهُ لعمرو، فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل جزماً ، جاز أيضاً أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصباً»⁽¹⁾ وفي ردهم على مذهب البصريين قالوا بأنه لو كان النصب باضمار (أن) لم يجز تقديم معمول الفعل على اللام ، لأن ما في حيز (أن) لا يعمل فيما قبلها ، وقد سُمع تقديم معمولها عليها في قول الشاعر:

لَقَدْ عَدَلْتَنِي أُمُّ عَمْرُو، وَلَمْ أَكُنْ مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْمَعَا⁽²⁾

كأنه قال: ولم أكن لأسمع مقالتها ما دمتُ حياً ، ف(مقالتها) معمول (لأسمع) فلو أضمرت (أن) لآمتنع التقديم لأن «ما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه»⁽³⁾.

ولا يرى ابن يعيش في شاهد الكوفيين هذا دليلاً على مذهبهم، لأنه واصحابه يقولون بأنه منصوب باضمار فعل ، ويقدرّون هذا الفعل بنحو: ولم أكن لأسمع مقالتها ، ثم بيّن الشاعر ما أضمر بقوله: لأسمعاً⁽⁴⁾ ، كما رُدّت حجّتهم التي حملوا فيها (اللام) على (كي) بأنّ (كي) تنصب تارة بتقدير (أن) لأنها حرف جر ، وتارة تنصب بنفسها ، وليس حملها على إحدى الحالين أولى من الأخرى⁽⁵⁾.

(1) المصدر نفسه: 576/2 ، مسألة 75/.

(2) ينظر: شرح المفصل: 29/7 وشرح جمل الزجاجي: 141/2 وشرح التصريح: 235 /2 ولم ينسب في هذه المصادر الى قائل.

(3) الانصاف: 594/2.

(4) ينظر: شرح المفصل: 29/7.

(5) ينظر: الانصاف: 577/2 مسألة 79/.

3- المذهب الثالث: مذهب يكاد يكون وسطا بين المذهبين السابقين قال به ابن مالك، وتابعه فيه المالقي والجامي⁽¹⁾، ويتلخص بأن (أن) لازمة الاضمار بعد (لام الجحود) وأنّ النصب بها، وهو جانب مما يراه البصريون، وأنّ الفعل بعد اللام هو (خبر كان) وأنّ اللام مؤكدة لنفي الخبر، وهو جانب مما يراه الكوفيون⁽²⁾، يقول ابن مالك: «ينصب الفعل ب (أن) لازمة الأضمار بعد اللام المؤكدة لنفي في خبر (كان) ماضية لفظاً ومعنى»⁽³⁾ وإذا ما اعترض على هذا المذهب من أنّ الفعل بعد اللام اذا كان هو الخبر، فإن هذا يعني الأخبار بالمصدر عن الجثة، وهو لا يجوز، أجابوا: بأنهم يقدرّون محذوفا مضافا من أسم (كان) أو من خبرها ففي مثل قوله تعالى ﴿ وَمَا كَانِ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ ﴾⁽⁴⁾ يكون تقدير المحذوف: ما كان صفة الله تعذيبهم، أو: ما كان الله ذا تعذيبهم، أو على تأويل المصدر بأسم الفاعل، أي: ما كان الله معذبهم⁽⁵⁾.

وقد أنكر أبو حيان مذهب ابن مالك، لأنّه لم يقل به بصري ولا كوفي، قال: «ويتركب من قول ابن مالك مذهب لم يقل به أحد، وذلك أنّه زعم أنّ (أن) لازمة الأضمار، وأنّ النصب بها، وزعم أنّ الفعل بعد اللام هو الخبر لـ (كان) وليس هذا بقول بصري ولا كوفي»⁽⁶⁾ لأن الكوفيين يذهبون إلى أنّ الفعل الواقع

(1) ينظر: تسهيل الفوائد: 230 وشرح عمدة الحافظ: 335 و342 وورصف النباني: 225 والفوائد الضيائية: 247/2.

(2) ينظر: ابو حيان النحوي: 357-358.

(3) تسهيل الفوائد: 230.

(4) الأنفال: 33.

(5) ينظر: الفوائد الضيائية: 247/2.

(6) ارتشاف الضرب: ق 438 وينظر: شرح الاشموني: 557/3، و ابو حيان النحوي: 357.

بعد لام الجحود هو خبر كان واللام للتوكيد ، ويذهب البصريون الى أنَّ الخبر محذوف ، واللام متعلقة بذلك الخبر المحذوف.

4- مذهب ثعلب: يرى ثعلب أنَّ الفعل المضارع بعد (لام الجحود) منصوب باللام لقيامها مقام (أَنْ) وليس اصالةً ، كما يرى ذلك قومه الكوفيون⁽¹⁾ ، ورد عليه الرضي وعلى أصحابه الذين قالوا: إنّما نصبت (اللام) لأنّها تشتمل على معنى (كي) بأن (لام الجحود) ليست بمعنى (كي) ولا بمعنى (أَنْ) ، فكيف تحمل على النصب في ما ليست بمعناه.

وإذا كان لا بدّ من أن نختار مذهباً من بين هذه المذاهب فأننا نجد أنفسنا أميل إلى المذهب الذي يقول بأنّ الناصب للمضارع بعد اللام هو اللام نفسها ، اذ لا مسوّغ لأضمار شيء لا وجود له في تركيب الكلام ، وغير منطوق به ، فضلاً عن عمله وهو محذوف.

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 438 وهمع الهوامع: 108/4 والموفي في النحو الكوفي: 114.

المبحث الخامس

إضمار (أَنْ) وجوباً بعد (حَتَّى)

(حَتَّى) حرف رباعي محض⁽¹⁾، وهي الحاء والألف المحضة لغة قريش وجميع العرب إلا هذيلًا وثقيفاً، فأَنَّهُمْ يَقُولُونَ (عَنْي)⁽²⁾، وتأتي في الكلام العربي على ثلاثة أضرَب:-

- 1- حرف جار بمنزلة (إلى) في المعنى والعمل.
- 2- عاطفة بمنزلة الواو.
- 3- حرف ابتداء⁽³⁾، ومن النحاة من يضيف ضرباً رابعاً وهو أَنْ تكون ناصبة للفعل المستقبل بأضمار (أَنْ)⁽⁴⁾، وهو ضرب لا حاجة له مع التنصيص على إضمار (أَنْ) بعدها، إذ إنها مع (أَنْ والفعل) حرف جار للمصدر المؤول.

و(حَتَّى) التي تضمّر بعدها (أَنْ) عند البصريين حرف جر⁽⁵⁾، وحرف الجر يدخل على الأسماء، كما في قوله تعالى ﴿سَلِّهُنَّ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾⁽⁶⁾ وهو لا يعمل في الفعل شيئاً، فإذا جاء الفعل بعده منصوباً، نحو قوله تعالى ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾⁽⁷⁾ قدروا (أَنْ) بعده، لأنَّ «عوامل الأسماء لا تباشر الأفعال،

(1) ينظر، جواهر الأدب: 236.

(2) ينظر: حاشية الدماميني على المغني: 253 وصرف العناية / للبيتوشي: 458.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 1/122.

(4) ينظر: اللمع: 76-77 والأزهية: 224 وكشف المشكل في النحو: 218.

(5) ينظر: الإيضاح العضدي: 1/315 والمقتصد: 2/1079.

(6) القدر: 5.

(7) آل عمران: 92.

فضلا عن أن تعمل فيها»⁽¹⁾، و(حتى) وهي داخلة على الفعل المضارع المنصوب بد(أن) المضمرة وجوبا تفيد ثلاثة معان، هي:

1-إنتهاء الغاية:

في هذا المعنى تكون (حتى) مرادفة لـ(الى أن)، ويراد بالغاية هنا « أن يكون ما قبلها من الفعل متصلا بها، حتى يقع الفعل الذي بعدها في منتهاه، كقولك: سرتُ حتى أدخلها، فيكون السير والدخول جميعا قد وقعا، كأنك قلت: سرت الى دخولها، فالدخول غاية سيرك، والسير هو الذي يؤدي الى الدخول»⁽²⁾ وعلامتها في هذا المعنى ان يصلح في موضعها (الى)، نحو قوله تعالى: ﴿ قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾⁽³⁾ أي: الى أن يرجع، وقد ذكر هذا المعنى لـ(حتى) سيبويه⁽⁴⁾، وتبعه في ذكره معظم النحاة⁽⁵⁾، وجعله السيوطي والاشموني غالبا فيها⁽⁶⁾، ومن وروده في الشعر قول النابغة الجعدي:

وَتَبْكُرُ يَوْمَ الرَّوْعِ أَلْوَانَ خَيْلِنَا مِنْ الطَّعْنِ حَتَّىٰ تَحْسِبَ الْجَوْنَ أَشْقَرًا⁽⁷⁾

أراد: الى أن تحسب الجون أشقرا.

(1) الخصائص: 204/1.

(2) شرح المفصل: 20/7.

(3) لطه: 91.

(4) ينظر: الكتاب: 413/1.

(5) ينظر: المقتضب: 38-39/2 والاصول في النحو: 156/2 والجمل: 201 والايضاح العضدي:

316/1 واللمع: 77 والازهية: 224.

(6) ينظر: المطالع السعيدة: 42/2 وشرح الاشموني: 559/3-560.

(7) ينظر: الازهية: 224 والديوان: 68.

2-التعليل:

وهي في هذا المعنى مرادفة لـ(كي) وذلك عندما يكون ما قبلها علة لما بعدها، والمراد بالعلة هنا الامر الذي يُفْضِي ويؤدي الى آخر⁽¹⁾، أي: أن يكون الفعل الاول سببا للثاني، وزمانه غير متصل بزمان الثاني⁽²⁾، وعلامة كونها للتعليل أن يحسن في موضعها (كي)، نحو: (أطلع الله حتى يدخلك الجنة) أي: كي يدخلك الجنة⁽³⁾، ولا يلزم في هذا المعنى امتداد السبب الى وجود المسبب⁽⁴⁾، المسبب⁽⁴⁾، وقد ذكر سيبويه هذا المعنى لـ(حتى) بقوله: «وذلك اذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأمر لي بشيء»⁽⁵⁾ ومن ذكر المعنى الأول من النحاة ذكر المعنى الثاني، ومثل ابن هشام لهذا المعنى بقوله تعالى ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُقِنُّونَكُمْ حَتَّى يَأْمُرَ بِكُمْ﴾⁽⁶⁾، ويرى الرضي، وتبعه الجامي، أن هذا المعنى هو الغالب في (حتى)⁽⁷⁾، وقد تأتي (حتى) وهي تحتمل المعنيين المتقدمين: الغاية والتعليل، في موضع واحد، كما في قوله تعالى ﴿فَقَنَلُوا آلِي بَغِيٍّ حَتَّى تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ﴾⁽⁸⁾، يقول ابن هشام: «يحتمل أن يكون المعنى: كي تفيء، أو: إلى أن تفيء»⁽⁹⁾ وذهب الاندلسي (ت661هـ)⁽¹⁰⁾ إلى أنه لم يثبت (حتى)

(1) ينظر: شذور الذهب:296.

(2) ينظر: سرح المفصل: 20/7.

(3) ينظر: الامالي الشجرية: 373/1.

(4) ينظر: شرح المفصل: 30 / 7.

(5) الكتاب: 413/1.

(6) البقرة: 217.

(7) ينظر: شرح الكافية: 250/2 والفوائد الضيائية: 253/2.

(8) الحجرات: 9.

(9) شرح قطر الندى: 68 وينظر: شرح شذور الذهب: 296 ومغني اللبيب: 125/1.

(10) هو القاسم بن احمد بن الموفق اللورقي، من علماء الاندلس، شرح المقدمة الجزولية، ينظر:

البغية: 250/2.

بمعنى (كي) بل لا يأتي إلا للانتهاء، وردّ عليه الرضي بأنّ ما ذكره لا يطرد في كل الأمثلة⁽¹⁾.

3-الاستثناء:-

وتكون (حتّى) في هذا المعنى مرادفة لـ (إلاّ) الاستثنائية، ولم يذكر هذا المعنى لـ(حتّى) معظم النحاة، إلاّ ابن هشام الخضراوي (ت646هـ)⁽²⁾ وابن ملك⁽³⁾، وقد يكونان قد فهما هذا المعنى من قول سيبويه في تفسير قولهم: (والله والله لا أفعل إلاّ أنّ تفعل): «فأنّ تفعل في موضع نصب، والمعنى: حتى تفعل»⁽⁴⁾. وردّ عليهما أبو حيان بأنّ قول سيبويه هذا ليس بنصّ على أنّ (حتّى) إذا أنتصب ما بعدها تكون بمعنى: (إلاّ أنّ) لأنّ قوله ذلك تفسير معنى⁽⁵⁾، وحمل ابن هشام الخضراوي على معنى (إلاّ) الاستثنائية، (حتّى) في الحديث النبوي الشريف: (كلّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه)⁽⁶⁾ ينصرانه)⁽⁶⁾ فقال "عندي أنّه يجوز أن يكون (حتّى) بمعنى: (إلاّ أنّ) المنقطعة، كأنّه قال: إلاّ أنّ يكون أبواه"⁽⁷⁾ وأنشد ابن مالك في هذا المعنى قول المقنع الكندي (محمد بن صفر بن عمير):

(1) ينظر: شرح الكافية:2/243.

(2) هو ابو عبدالله محمد بن يحيى الخزرجي الاندلسي، تلميذ ابن خروف، له شرح على الايضاح العضدي. ينظر: البغية:115 والمدارس النحوية:303.

(3) ينظر: تسهيل الفوائد:230 وارتشاف الضرب:ق440 ومغني اللبيب:1/125 وهمع الهوامع:4/113 وشرح الاشموني:3/56.

(4) الكتاب:1/374.

(5) ارتشاف الضرب:440.

(6) ينظر: صحيح مسلم: القدر 207/16 وفيه (ابواه يهودانه...) ومغني اللبيب:1/125.

(7) همع الهوامع:4/113.

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ سَمَاحَةً حَتَّى تَجُودَ، وَمَا لَدَيْكَ قَلِيلٌ⁽¹⁾

أي: إلا أن تجود، لأن ما بعد (حتى) ليس غاية لما قبلها، فتكون بمعنى (الى)، ولا مسبباً عنه فتكون بمعنى (كي)⁽²⁾، وهذا المعنى في (حتى) نادر، والمراد يراه غريباً⁽³⁾.

متى يُنصب الفعل المضارع بإضمار (أن) بعد (حتى) ؟

امتازت (حتى) من بين حروف المعاني بتعدد عناصر الكلام التي تدخل عليها، فهي تدخل على الأسم المفرد، كما تدخلن على الجملة الاسمية، وتدخل على الفعل الماضي والمضارع، وتبعاً لذلك تعددت احكامها، ودقت معانيها، وكثرت صورها، ولهذا قال الفراء قولته: (أموت وفي نفسي من حتى شيء)⁽⁴⁾.

وعند دخول (حتى) على الفعل المضارع، ذكر النحاة لها ثلاث حالات: حالة يجب فيها نصب الفعل، وحالة يجب رفعه، وحالة يجوز فيها الرفع والنصب، أما حالة وجوب النصب وهو موضوع كلامنا، فقد آشرت النحاة لتحقيقها الشروط الآتية:

أولاً:- أن يكون الفعل الواقع بعد (حتى) مستقبلاً، أو ماضياً في حكم المستقبل⁽⁵⁾، وأن يكون الآستقبال حقيقياً، بأن يكون بالنسبة إلى زمن المتكلم، المتكلم، لا بالنسبة إلى ما قبل الفاء، نحو: سرت حتى أدخل المدينة، اذا كان

(1) ينظر: حماسة ابي تمام / شرح التبريزي: 343/22 والجنى الداني: 506 ومغني اللبيب: 1/125

ومعجم شواهد العربية: 29 (والفضول: جمع فضل وهو الزيادة في المال ومالا يحتاج إليه منه)

(2) ينظر: الجنى الداني: 506.

(3) المصدر نفسه.

(4) ينظر: صرف العناية: 462.

(5) ينظر: تسهيل الفوائد: 2345 ومغني اللبيب: 1/126.

الدخول غير واقع زمن المتكلم، ومنه أيضاً: (أسلمتُ حتى أدخل الجنة) (1)، فالإسلام قد وجد، والدخول إلى الجنة لم يوجد، وإلى هذه الحالة أشار سيبويه بقوله: «أَنْ يَكُونَ السَّيْرُ قَدْ كَانَ، وَالدَّخُولُ لَمْ يَكُنْ» (2) ومنه قوله تعالى ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ (3) فرجوع موسى (عليه السلام) مستقبل بالنظر لملازمتهم العكوف على عبادة العجل (4).

أمّا مثال الحالة التي يكون فيها الفعل ماضياً مؤولاً بالمستقبل، فنحو: سرتُ حتى ادخلها، إذا كان كل من السير والدخول قد تَقَضَّى (5)، وإمّا جاء لفظ المستقبل وأُريد به الماضي، لأنَّ المتكلم قد ذكر الحال التي مرَّ بها، وكان الدخول فيها مستقبلاً.

وفي حالة كون الفعل بعد (حتى) مستقبلاً بالنظر إلى ما قبلها، أين أن يكون مضمون الفعل الواقع بعد (حتى) مستقبلاً بالنظر إلى مضمون الفعل قبلها كالدخول بالنظر إلى السير، فأثمه يجوز النصب، سواء أكان الدخول وقت الأخبار ماضياً أم حالاً، أم مستقبلاً (6)، ومنه قراءة النصب في قوله تعالى ﴿وَزُلْزِلُوا زُلُزْلًا هَآءَ حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (7)، فهذا مؤول بالمستقبل (8)، لأنَّ (قولهم) إمّا هو مستقبل بالنظر إلى الزلزال، لا بالنظر إلى زمن قصّ الخبر علينا (9)، ولأنَّ قول

(1) ينظر: شرح شذور الذهب: 295.

(2) الكتاب ب: 413/1.

(3) طه: 91

(4) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 356/2 وشرح شذور الذهب: 295-296.

(5) ينظر: المقتصد: 1083/2.

(6) ينظر: شرح الكافية: 240-241/2.

(7) البقرة: 214، قرأ نافع بالرفع والباقون والنصب، ينظر: التيسير في القراءات السبع: 80

والتفسير الكبير للرازي 21/6.

(8) ينظر: الجنى الداني: 507.

(9) ينظر: مغني اللبيب: 126/1.

الرسول وإنْ كن ماضياً بالنسبة إلى زمن الأخبار إلاَّ أنه مستقبل بالنسبة إلى زلزالم⁽¹⁾.

ويُشترط لجواز النصب في هذه الحالة، إذا ما كان ما قبل (حتى) فعلاً ماضياً أن يكون هذا الفعل متطاول المدة، كما هي الحال في الآية المتقدمة، إذ إنَّ (الزلزامة) كانت هنا فعلاً متطاولاً، وهي في هذا الموضع بمعنى (الخوف من العدو) لا زلزلة الأرض⁽²⁾، ولهذا عدت قراءة النصب في (يقول) أفصح وأصحَّ من قراءة الرفع⁽³⁾، ومنه أيضاً قول الشاعر:

مَطُوتٌ بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد ما يُقدن بأرسان⁽⁴⁾

فنصب (نكل) لأنَّ الذي قبل (حتى) من (المطو) متطاول⁽⁵⁾. أما إذا كان الماضي الذي قبل (حتى) غير متطاول، فالفصح من كلام العرب حينئذ الرفع، وابطال عمل (حتى)، وذلك نحو قول القائل:

(قمتُ إليه حتى أضربُه) إذا كان القيام غير متطاول المدة⁽⁶⁾.

وشرط التطاول الذي يقصده الطبري فيما تقدم هو ضابط وضعه الفراء يفرق به بين ما يرفع بعد (حتى) وما ينصب، ويقوم هذا الضابط على أساس الفعل الذي قبل (حتى)، فإذا كان مما يتطاول، أي فيه امتداد، نصب ما بعد (حتى)، والا رفع، ويمثل لحالة النصب فيقول: «فأما الفعل الذي يتطاول وهو ماض فقولك: جعل فلان يديم النظر حتى يعرفك، ألا ترى أنَّ إدامة النظر تطول، فإذا

(1) شرح قطر الندى: 68.

(2) ينظر: تفسير الطبري: 291/4 والتفسير الكبير / للرازي: 21/6.

(3) ينظر: تفسير الطبري: 291/4.

(4) ينظر: المصدر السابق: 291/4 (والمطو: الجد في السير) اللسان (مطا) 284/15.

(5) ينظر: المصدر السابق: 291-290/4.

(6) المصدر نفسه.

طال ما قبل (حتى) ذهب بما بعدها الى النصب، إن كان ماضياً بتطاوله»⁽¹⁾ ومثال ما لا يتطاول من الافعال قولهم (وَتُبْتُ حَتَّى أَخَذُ بِحَلْقِهِ) فلا يجوز هنا عنده النصب⁽²⁾، لأن هذا الفعل لا يمتد، اذ ليس بين الوثوب والأخذ مدة طويلة⁽³⁾.

أما موقف البصريين من هذا الضابط فقد قالوا بفساده، والمضارع عندهم في نحو (وَتُبْتُ حَتَّى أَخَذُ بِحَلْقِهِ) منصوب على معنى (كي) كأنه قال: قمت حتى أخذ بحلقه⁽⁴⁾.

أما اذا لم يكن الفعل الذي بعد (حتى) مستقبلاً باحدى الحالتين المتقدمتين، فإنَّ اضمار (أَنْ) يمتنع، ويتعين الرفع، لأنَّ العوامل لا تعمل في الفعل الحاضر⁽⁵⁾، ويكون ذلك في حالتين أيضاً:

الأولى: أَنْ يكون الفعل المضارع بعد(حتى) دالاً على الحال في زمن الأخبار، نحو: سرتُ حتى أدخلها، كأنه قال: سرتُ أنا أدخلها الآن، وتكون (حتى) هنا بمنزلة (واو الحال)⁽⁶⁾، ومن ذلك قولهم: (مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ) كأنه قيل:مرض حتى الحال هذه، فالمرض حاصل فيما مضى، وانقطاع الرجاء الان⁽⁷⁾.

الأخرى: أن يكون الفعل مؤولاً بالحال، ويراد به ان يكون الفعل قد وقع، فيقدر آتصافه بالدخول فيه، لأنَّه حال بالنسبة إلى تلك الحال، نحو: سرتُ حتى أدخلها، أي: أكنتُ سرت فدخلت⁽⁸⁾.

(1) معاني القرآن: 132/1-134.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 167/2 وارتشاف الضرب: ق 441.

(3) ينظر: كشف المشكل في النحو: 218.

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر: الامالي الشجرية: 373/1.

(6) ينظر: المقتصد: 1085/2.

(7) المصدر نفسه.

(8) ينظر: اعراب القرآن /للنحاس: 256/1 والبحر المحيط: 140/2 وشرح شذور الذهب: 296.

ففي هاتين الحالتين يمتنع النصب ويجب الرفع، و(حتى) فيهما حرف ابتداء، وعلامتها صلاحية الفاء في موضعها⁽¹⁾.

ثانياً:- أن يقع قبل (حتى) كلام غير واجب، كأن يكون نفيًا أو استفهامًا، يقول سيبويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا كَانَ غَيْرَ وَاجِبٍ إِلَّا النَّصْبَ»⁽²⁾ فمثال فمثال النفي: ما سرتُ حتى أدخلَ المدينة، وأجرى سيبويه التقليل في نحو: فلما سرتُ حتى أدخلها، مجرى النفي، فأوجب النصب ومنع الرفع، كما منع الرفع بعد الحصر ب(أئما) في نحو: إنما سرتُ حتى أدخلها⁽³⁾، وقد أجاز أبو الحسن الاخفش الرفع مع النفي قياسًا، لا سماعًا، إذ نصَّ على أنَّ العرب لم ترفعه⁽⁴⁾، وردَّ عليه ابن السيد البطليموسي بقوله «وإذا كان معترفًا بأنَّ العرب لم تستعمله لم يجب أن يلتفت إليه، لأنَّنا نتكلم فيما تكلمت به العرب، ولسنا نُحدث لغةً ثانيةً»⁽⁵⁾.

ومثال الاستفهام: أسرتَ حتى تدخلَ المدينة ؟ بالنصب فقط، فقال سيبويه: «وتقول: أسرتَ حتى تدخلها ؟، نصبٌ، لأنك لم تثبت سيرًا، تزعم أنه قد كان معه دخولٌ»⁽⁶⁾. ويشترط في هذه الاستفهام أن يكون منصَّبًا على الفعل دون الفاعل، فإن كان الاستفهام عن فاعل الفعل، ولم يكن عن الفعل نفسه جاز

(1) ينظر: الجنى الداني: 507.

(2) الكتاب: 416/1 وينظر في هذه المسألة: الجمل: 201 واصلاح الخلل: 249 وتسهيل الفوائد: 234 والمقرب ايضا: 270 وشرح الكافية: 242/2.

(3) ينظر: الكتاب: 415/1 وينظر ايضا: ارتشاف الضرب: ق 440.

(4) ينظر: اصلاح الخلل: 251 وشرح جمل الزجاجي: 165 /2 والجنى الداني: 508 وارتشاف الضرب: ق 440.

(5) اصلاح الخلل: 251.

(6) اكتاب: 416/1 وينظر في هذه المسألة: المفتصد: 1087/2 وشرح المفصل: 32/7.

الرفع، نحو: أيُّهم سار حتَّى يدخلها ؟ فالسؤال هنا عن فاعل السير، فأما السير فمتحقق، فجاز أن يكون سبباً⁽¹⁾.

وعلة وجوب النصب ومنع الرفع بعد (حتَّى) إذا سُبقت بنفي، أو آستفهام، تعود إلى أن الرفع لا يصح إلا في الإيجاب⁽²⁾، وأنَّ الرفع بعد (حتي) يوجب أن يكون ما قبلها سبباً لما بعدها وموجباً له⁽³⁾، وفي النفي لم يقع الفعل، والدخول لا يتسبب عن عدم السير، وفي الاستفهام: والمُسبَّب لم يستثبت، والسبب لا يثبت من غير ثبات السبب⁽⁴⁾، يقول المرادي معللاً امتناع الرفع: «لأنَّه لو رفع لزم أن يكون مستأنفاً مقطوعاً بوقوعه، وما قبلها سبب له، وذلك لا يصح، لأنَّ ما قبلها منفي في نحو: ما سرتُ، ومشكوك في وقوعه في نحو: أسرت:؟»⁽⁵⁾.

ثالثاً:- أن تقع (حتَّى) وما بعدها جزءاً من الجملة، لا فضلة، فيجب النصب في نحو: كان سيري حتَّى أدخلها⁽⁶⁾، لأنَّه لو رفع لكانت (حتَّى) حرف ابتداء، وبقيت (كان) الناقصة بلا خبر، فيفسد المعنى، ولهذا وجب النصب بإضمار (أن) لتكون (حتَّى) حرف جر متعلقاً بفعل يكون خبراً لكان⁽⁷⁾، كما يقال: كان زيدٌ من الكرام⁽⁸⁾، فإنَّ كانت (كان) التامة جاز الرفع، لأنَّ لأنَّ المعنى يكون: ثَبَتَ سيري فأنا أدخلُ الآن⁽⁹⁾. كما يجب النصب في نحو: سيري

(1) ينظر: المقتصد: 1087/2 واصلاح الخلل: 250 وشرح المفصل: 32/7.

(2) ينظر: اصلاح الخلل: 249-250.

(3) ينظر: شرح المفصل: 32/7.

(4) ينظر: المقتصد: 1087/2.

(5) ينظر: الجنى الداني: 507-508.

(6) ينظر: الكتاب: 415/1 والمقتصد: 1088/2-1089 وشرح المفصل: 32/7.

(7) ينظر: المقتصد: 1089/2.

(8) ينظر: شرح المفصل: 32/7.

(9) ينظر: الفوائد الضيائية: 246/2.

سيرى حتى أدخلها، فسيري:مبتدأ، وحتى أدخلها: خبره، ولو رفع الفعل لصار
المبتدأ بلا خبر⁽¹⁾.

رابعاً:- أن لا يكون الفعل الأول سبباً للثاني، وتكون (حتى) بتقدير:
(إلى أن)، نحو: سرتُ حتى تطلع الشمسُ، فطلع الشمس غير مسبب عن
السير⁽²⁾، قال سيبويه: « وتقول: سرتُ حتى أسمع الأذان، هذا وجهه، وحده
النصب، لأن سيرك ليس يؤدي سمعك الأذان، إنما يؤديه الصبحُ، ولكنك تقول:
سرتُ حتى أكُلُّ، لأن الكلال يؤديه سيرك »⁽³⁾ ونقل السيوطي أن الكسائي
أجاز رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل، نحو: سرتُ حتى تطلع الشمس،
ورُدَّ بعدم السماع⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من الضوابط والشروط التي وضعها النحاة للتفريق بين ما يرفع
بعد (حتى) وما ينصب، فإن الأمر يبقى من مواضع الأشتباه التي يصعب الإحاطة
بها إحاطة دقيقة، وبناء على ما تقدم فالذي نراه أن الأحتكام إلى مبدأ الرضي
الذي يقوم على أساس الرجوع إلى قصد المتكلم في تبين متى يرفع المضارع بعد (حتى)
ومتى ينصب، هو الاسلم والأصوب، « فإن قصد المتكلم الحكم بحصول
مصدر الفعل الذي سيحصل بعد زمان الأخبار وجب النصب، وكذا يجب إن لم
يقصد لا حصوله في أحد الأزمنة الثلاثة، ولا عدم حصوله فيها، بل قصد كونه
مترقباً مستقبلاً وقت الشروع في مضمون الفعل المتقدم »⁽⁵⁾.

(1) ينظر: شرح التصريح: 238/2.

(2) ينظر: الكتاب: 416/1 والجمل: 202 والأزهية: 224 وشرح المقدمة المحسبة: 233/1.

(3) الكتاب: 417/1.

(4) ينظر: همع الهوامع: 114/4-115.

(5) شرح الكافية: 242/2-243.

خلاف النحاة في عامل نصب المضارع بعد (حتى)

اختلف النحاة في عامل نصب المضارع الواقع بعد (حتى) كما اختلفوا فيه في حالة وقوعه بعد حروف العطف، ولام الجحود، التي مرّت، فالبصريون يذهبون إلى أنّ (حتى) إذا وليها فعل مضارع منصوب، حرف جر، وهو نفسه الجار للاسم في نحو قوله تعالى ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطَلَعِ الْفَجْرِ (5)﴾⁽¹⁾ والفعل بعدها منصوب بإضمار (أنّ)، وأنّ الفعل مصدر مجرور بـ (حتى)⁽²⁾، واحتجوا لمذهبهم بأنّ (حتى) قد ثبتت عندهم أنها تخفض الاسماء، وما يعمل في الأسماء لا يعمل في الأفعال، لذلك ويجب أن يكون نصب الفعل بتقدير (أنّ) دون غيرها، لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر⁽³⁾.

ومن حججهم أيضاً أنّ (حتى) « لوعملت في الأفعال النصب لزم أن يكون لنا عامل يعمل تارة في الأسماء، وتارة في الأفعال وهذا لا نظير له في العربية»⁽⁴⁾.

ويستدلون على ما ذهبوا إليه بقول الشاعر:

دَاوَيْتُ غَيْبَنَ أَبِي الدَّهَيْقِ بِمَطْلَعِهِ حَتَّى المَصْرِيفِ وَتَغْلُو القَعْدَانِ

فالمصيف: مجرور بـ (حتى)، ويغلو: عطف عليه، فلو كانت (حتى) هي الناصبة لوجب أن لا يجيء الفعل هاهنا منصوباً بعد مجيء الجر⁽⁶⁾ لأنه لا يجوز

(1) [القدر: 5]

(2) ينظر: الكتاب: 413/1 ومعاني القرآن / للاخفش الاوسط: 120/1 والمقتضب: 38/2 والاصول في النحو: 519/1 و 156/2 والايضاح العضدي: 315/1. ومعاني الحروف / للرماني: 119 واللمع: 76-77.

(3) ينظر: الايضاح العضدي: 315/1 ومعاني الحروف للرماني: 119، والانصاف: 598/2 مسألة 83/ ومغني اللبيب: 125/1.

(4) شرح قطر الندى: 68.

(5) ينظر: المقتصد: 1080/2 والانصاف: 599/2، ولم ينسب إلى قائل.

(6) ينظر: الانصاف: 599/2.

عندهم أن تأتي ناصبة وجارة في موضع واحد ، لذلك توجب نصب (ويغلو) بـ (أن) مضمرة مع عطفها على ما قبلها.

أمَّا الكوفيون، فالكسائي والفرّاء يذهبان إلى أن (حتّى) حرف ينصب الفعل المضارع بنفسه من غير تقدير (أن) ⁽¹⁾، ومن حججهم أن (حتّى) إمّا أن تكون بمعنى (كي) أو بمعنى (الى أن). «فإن كانت بمعنى (كي) فقد قامت مقام (كي) وكي تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وإن كانت بمعنى (الى أن) فقد قامت مقام (أن) وأن تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وصار هذا بمنزلة واو القسم، فأنها لما قامت مقام الباء عملت عملها» ⁽²⁾.

ورد البصريون على حجج الكوفيين بأنّها كلام فاسد ⁽³⁾، وأبطلوا حجتهم في قيام (حتّى) مقام (كي) بمثل ما أبطلوها في (لام الجحود)، أمّا قيام (حتّى) مقام (أن) اذا جاءت بمعنى (الى أن) فقد قالوا بفسادها أيضاً، لأنّه يجوز عند الكوفيين ظهور (أن) بعد (حتّى)، ولو كانت بدلا عنها لما جاز ظهورها بعدها، لأنّه لا يجوز أنء يُجمع بين البديل والمبدل منه ⁽⁴⁾.

وترتب على خلافهم في عامل نصب المضارع بعد (حتّى) مسألة خلافية أخرى هي مسألة إظهار (أن) بعد (حتّى)، فالكوفيون يجيزون إظهارها، ولذلك يصح عندهم أن يقال: لأسيرنّ حتى أن أصبح القادسية، فد(حتّى) هي الناصبة، و (أن) توكيد ⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الانصاف: 597/2- 598 وشرح المفصل: 17: 8 ووصف المباني: 182.

(2) ينظر: الانصاف: 598/2.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 600/2.

(4) المصدر نفسه.

(5) ينظر: الانصاف: 2م 579 مسألة 80/ وهمع الهوامع: 4/112. وشرح الاشموني: 3/560.

أما البصريون فقد منعوا إظهارها⁽¹⁾، غير أنّها قد تظهر عندهم في المعطوف على منصوبها، لأنّ الثواني تحتمل ما لا تحتمله الأوائل، كما يقولون، ومنه قول الشاعر⁽²⁾:

حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً مِنْ نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارٌ

وأميل في مسألة عامل النصب في المضارع بعد (حتى) إلى رأي من قال بأن (حتى) هي الناصبة له، لأنّها، كما يرى من ذهب هذا المذهب، وجُدت هكذا في كلام العرب، إذا ما دلّ الفعل الذي بعدها على الاستقبال حقيقةً أو تأويلاً جاء منصوباً.

(1) المصدر نفسه.

(2) ينسب في حماسة أبي تمام / شرح التبريزي (108/1) إلى يزيد بن حمار السكوّني.

المبحث السادس

إضمار (أن) جوازاً

ذكر النحاة لإضمار (أن) جوازاً موضعين:

الموضع الأول: بعد لام الجر:-

ينصب الفعل المضارع الواقع بعد لام الجر غير الجحودية بإضمار (أن) ، ويجوز إظهارها ، وأشترط لجواز الأظهار أن تتصل اللام مباشرة بالفعل المضارع من غير أن يفصل بينهما ب (لا) النافية ، أو (لا) الزائدة ، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝١﴾ لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ﴿١﴾⁽¹⁾ ، فإن قرن الفعل بلا النافية نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ ۝٢﴾⁽²⁾ أو بلا زائدة نحو قوله تعالى ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ ۝٣﴾⁽³⁾ وجب إظهارها ، كراهية اجتماع المثليين ، وهما: (لام كي) و (لام لا) من غير إدغام - ولأن في اجتماعهما قلقاً في اللفظ ، ونبوة في النطق ، فأجتنبوه بإظهار (أن)⁽⁴⁾ ، وتأتي لام الجر هذه على ثلاثة معان ، هي:-

(1) لام التعليل:-

وتسمى (لام كي) لأنها للسبب⁽⁵⁾ ، وينتصب الفعل بعدها بإضمار (أن) جوازاً ، نحو: جئتُ لأكرمك .، ويجوز إظهارها ، فيقال: جئتُ لأن أكرمك ، ومنه

(1) الفتح: 1 - 2

(2) البقرة: 150

(3) الحديد: 29

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ق439 ومغني اللبيب: 1/210 وشرح التصريح: 2/243 وهمع الهوامع: 4/141.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: ق439 وهمع الهوامع: 4/140.

قوله تعالى ﴿وَأَمْرٌ لِّأَنَّ أَكُونَ أَوْلَ الْمَسْلُومِينَ﴾⁽¹⁾ وقد تجتمع اللام وكى كما في قوله تعالى ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾⁽²⁾ وكى معها للتأكيد⁽³⁾.

(2) لام العاقبة :-

وتسمّى أيضاً (لام الصيرورة) و (لام المآل) وهي التي يكون ما بعدها نقيضاً لمقتضى ما قبلها⁽⁴⁾، نحو: أكرمته ليشتمني، وأعطيته ليحرمني⁽⁵⁾، ومنه ومنه قوله تعالى ﴿فَالنَّقْطَةُءِآلِ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾⁽⁶⁾، وقد سماها ابو جعفر النحاس ((لام الفاء)) وقدّر معناها في الآية الكريمة بـ(فكان لهم)⁽⁷⁾ ومثل لها بقول الشاعر:

هُم سَمَنُوا كَلْبًا لِيَأْكُلَ بَعْضُهُمْ
وَلَوْ أَخَذُوا بِالْحَزْمِ مَا سَمَنُوا

وقدّر المعنى: هم سمّنوا كلبا فأكل بعضهم⁽⁹⁾.

ويرى ابن تيميّة (ت652هـ) أن (لام العاقبة) لا تدخل الا في كلام آثنين: جاهل لعاقبة فعله، وعاجز عن رفع العاقبة، ولهذا يستحيل وجودها في كلام الله، فيقول: «يستحيل دخول لام العاقبة في فعل الله، فأنها حيث وردت في الكلام فهي لجهل الفاعل لعاقبة فعله، كالتقاط آل فرعون لموسى، فأنهم لم

(1) الزمر: 12

(2) الحديد: 23

(3) ينظر: اللامات / للهروى: 126.

(4) ينظر: شرح شذور الذهب: 296-297.

(5) رصف المبانى: 225.

(6) القصص: 8

(7) ينظر: رسالة في اللامات / لأبي جعفر النحاس: 148 (مجلة المورد م/، 1 ع / 1-1971م).

(8) ينظر: رسالة في اللامات / للنحاس: 148 واللامات / للهيروي: 137، ولم ينسب الى قائل.

(9) ينظر: رسالة في اللامات / للنحاس: 148.

يعلموا عاقبته أو لعجز الفاعل عن دفع العاقبة، نحو: (لدوا للموت وآبنوا للخراب)⁽¹⁾.

وقد اضطرب النحاة المتأخرون في نسبة هذه اللام الى من قال بها، فأبو الحسن الهروي يسميها (لام العاقبة) وينسب تسميتها بالصيروة إلى الكوفيين⁽²⁾، وأبو حيان ينسبها في الأرتشاف الى الكوفيين والاحفش⁽³⁾، وفي البحر يقول: «واكثر اصحابنا لا يثبتون هذا المعنى، أعني: أن تكون اللام للعاقبة والمآل، وينسبون هذا المذهب للأخفش»⁽⁴⁾ وابن هشام يذكر أن البصريين ومن تابعهم انكروا (لام العاقبة) وأنهم يعدونها (لام كي) التي تفيد التعليل، إلا أن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة⁽⁵⁾، وهو ما أميل إليه.

(3) اللام الواقعة بعد فعلي: الإرادة والأمر:-

وهي اللام الواقعة بين فعل متعدٍ ومفعوله، نحو: أريد لأسلم على زيد، والمعنى: أريد أن أسلم⁽⁶⁾، ولا تقع هذه اللام إلا بعد فعلي: الإرادة والأمر (أردت وأمرت)، لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان في الماضي⁽⁷⁾، ومن ورودها في كتاب الله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ﴾⁽⁸⁾ و﴿وَأْمُرْنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁹⁾ ومن الشعر قول كثير عزة:-

(1) بدائع الفوائد: 1/100.

(2) ينظر: اللامات / للهروي: 135.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ق439.

(4) البحر المحيط: 3/95.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 1/214.

(6) ينظر: اللامات / للهروي: 131.

(7) ينظر: المصدر السابق: 134.

(8) النساء: 26

(9) الأنعام: 71

أريد لأنسى ذكرها، فكأنما تمثّل لي ليالي بكلّ سبيل⁽¹⁾

وقد اختلف النحاة في أمر هذه اللام، فجمهور البصريين يذهبون إلى أنّها (لام كي)⁽²⁾، وأنقسموا في تقدير معناها، فقد ذهب الخليل وسيبويه ومن تابعهما إلى أنّ اللام هنا باقية على حالها، وأنّ مضمره بعدها، لكنّ الفعل قبلها مقدرّ بمصدر كأنّه قال: الإرادة للتبيين، وإرادتي لهذا⁽³⁾.

وذهب فريق ثانٍ إلى أنّ مفعول فعلي الأمر والإرادة محذوف، واللام للتعليل، وقدروا المفعول في قوله تعالى ((يُريد الله لبيّن لكم)): يريد الله ذلك لبيّن⁽⁴⁾، أو: يريد الله إنزال هذه الآيات لبيّن لكم دينكم⁽⁵⁾، وقدروا المعن في بيت كثير مرة أريد السلو لأنسى ذكرها⁽⁶⁾.

ويرى فريق ثالث من النحاة أنّ هذه اللام بمعنى (أنّ) وسمّاها أبو جعفر النحاس بـ (لام أنّ الخفيفة)⁽⁷⁾ وتأتي في مواضع (أنّ) وآستدلوا على ذلك بتعاقبها هي و (أنّ) في مواضع متشابهة، كقوله تعالى ﴿يُرِيدُ اللَّهُ لِيُكَيِّنَ لَكُمْ﴾⁽⁸⁾ ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ﴾⁽⁹⁾ و﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾⁽¹⁰⁾

(1) ينظر: اللامات / للهروي: 131 والبحر المحيط: 42/2 والديوان: 108.

(2) ينظر: اللامات / لأحمد بن فارس: 779 (ضمن مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الرابع م/48 لسنة 1973م).

(3) ينظر: الكتاب: 479/1 والبحر المحيط: 43/3 والجنى الداني: 161.

(4) ينظر: الجنى الداني: 161.

(5) ينظر: التفسير الكبير / للرازي: 66/10.

(6) ينظر: الجنى الداني: 161.

(7) ينظر: اعراب القرآن: 408/1 ورسالة في اللامات: 149.

(8) [النساء: 26]

(9) [الصف: 8]

(1) فاللام في هذه المواضع من الآيات في معنى (أَنْ) بدليل قوله تعالى ﴿ يُرِيدُونَ ﴾ ﴿ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ ﴾ (2) و ﴿ يُرِيدُونَ أَنْ يَبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ ﴾ (3).

ومن النحاة من قال بأن هذه اللام زائدة، و (أَنْ) مضمرة بعدها قال الرضي: « الظاهر أَنْ (أَنْ) تقدّر أيضاً بعد اللام الزائدة التي تجيء بد فعل الأمر والإرادة، نحو (وَأَمْرٌ لِأَعْمَلٍ) (4) و (يَرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ) (5) (6)، وقال الزمخشري الزمخشري في قوله تعالى ((يَرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ)): « يريد الله أن يبين لكم، فزيدت اللام مؤكدة لإرادة التبيين كما زيدت في: لا أبالك، لتأكيد إضافة وآخر ما قيل في هذا اللام، وهو ما نقله أو حيان، أنها تكون بمعنى (الباء) وعقب عليه بقوله: « اللام بمعنى الباء قول غريب » (7).

الخلافاً في عامل نصب المضارع بعد لام الجر

نصب المضارع بعد لام الجر بإضمار (أَنْ) هو مذهب البصريين (8)، واحتجوا لمذهبهم بأن اللام هذه هي الخافضة للأسماء، ولا تعمل في الأفعال، لأنه لا يكون حرف واحد خافضاً للأسم، ناصباً للفعل، فكان لابد من تقدير (أَنْ)

(1) المائدة: 6

(2) التوبة: 32

(3) الفتح: 15

(4) سورة الشورى: 15.

(5) سورة الاحزاب: 33.

(6) شرح الكافية: 2/244.

(7) ينظر: البحر المحيط: 4/158-59.

(8) ينظر: الكتاب: 1/407 ومعاني القرآن / للأخفش الاوسط: 1/119 واللمع: 191 واللامات /

للهروي: 125 والانصاف: 2/575 مسألة 79 / والمقرب: 1/262 وارتشاف الضرب: 439 ومغني

الليبي: 1/210.

بعدها، وآنْتَصاب الفعل بها⁽¹⁾، قال سيبويه: «اللام التي في قولك: جئْتُكَ لِتَفْعَلَ... فَإِنَّمَا آنْتَصاب هذا بَأَنْ، وَأَنْ ههنا مضمرة، ولو لم تُضمَرها لكان - الكلام محالاً»⁽²⁾ ويعلّل استحالة الكلام بغير (أن) بَأَنْ (اللام) إِنَّمَا تعمل في الأسماء فتجر، وليست من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمَرت (أن) حسن الكلام، لأنَّ (أَنْ والفعل) بمنزلة آسم واحد⁽³⁾.

أما مسألة جواز الإضمار بعد اللام فيقول فيها: «وَأَمَّا اللام في: (جئْتُكَ لِتَفْعَلَ) فيمنزلة (أن) في قولك: إِنْ خيراً فخير، وإِنْ شراً فشر، إِنْ شئتَ أظهرتَ الفعل ههنا، وَأَنْ شئتَ خزلته وأضمَرتَه، وكذلك (أن) بعد اللام، إِنْ شئتَ أظهرتَه، وإِنْ شئتَ أضمَرنه»⁽⁴⁾.

ويؤكد جمهور البصريين على أَنَّ النصب بعد اللام بإضمار (أَنْ) وحدها، لا بها أو ب (كي) المصدرية، خلافاً لأبن كيسان والسيرافي، اللذين ذهبا إلى أَنَّ الناصب للفعل بعد اللام مضمَر بعدها، ولكن لا يشترط أن يكون (أَنْ)، فقد يكون (كي)⁽⁵⁾، والذي حملهما على ذلك أَنَّ العرب أظهرت بعد لام التعليل (أَنْ) تارة، و(كي) تارة أخرى، وُردَّ عليهما بأنَّهُ إِنْ جاز إضمار (كي) بعد اللام في نحو (جئْتُكَ لأكرمك) فأنَّها، أي (كي) لم يثبت إضمارها في غير هذا الموضع، وانه ثبت إضمار (أَنْ) فلزم أن يكون المضمَر هنا (أَنْ)⁽⁶⁾.

(1) ينظر: اللامات / للهروي: 125 والانصاف: 576/2 مسألة 79.

(2) الكتاب: 407/1.

(3) المصدر نفسه: 407/1.

(4) المصدر نفسه: 408/1.

(5) ينظر: ارشاف الضرب: ق439 والجنى الداني: 157 ومغني اللبيب: 210/1 وشرح التصريح: 243/2.

(6) ينظر: همع الهوامع: 140/4.

وذهب أكثر الكوفيين إلى أنَّ النصب باللام بطريق الأصلية⁽¹⁾، وأنَّ ما يظهر بعدها من (أن) أو (كي) إنّما هو مؤكّد لها⁽²⁾، وإنّما جعلوا النصب بها لأنّها قامت مقام (كي) واشتمالها على معناها، وكما أنّ (كي) تنصب الفعل، فكذلك ما قام مقامها⁽³⁾.

ومن الكوفيين من ذهب إلى أنّ اللام نصبت الفعل لأنّها تفيد معنى الشرط، فأشبهت (إن) الشرطية، ولمّا أرادوا التفريق جزموا الفعل بعد (إن) ونصبوه بعد اللام، ولم يحصل العكس، لأنّ (إن) أمّ الجزاء، فكانت أولى باستحقاق الجزم، ولأنّ الشرط معها يطول فاستحق الجزم، لأنّ لجزم حذف، والحذف تخفيف⁽⁴⁾.

وذهب ثعلب إلى موافقة أصحابه في كون اللام هي الناصبة، ولكن بنيابتها مناب (أن)⁵ لا باللام أصالة، وردّ عليه بأنّه لا مسوّغ لحمل اللام على (أن) لعدم اتفاقهما في المعنى، وأنّ الذي يقرب من معناها هو (كي) وليست (أن)⁽⁶⁾. وما رأيت في ناصب الفعل بعد لام الجحود أراه بعد لام الجر، وهو أنّ الناصب للفعل هو اللام نفسها، لأنّها في الأسلوبين هي لام واحدة، غير أنّ الذي تغير هو المعنى الذي يحدده سياق الكلام وتركيبه مع هذه اللام.

(1) ينظر: اللامات / لهروي: 125 والانصاف: 575/2 واللباب في علل البناء والأعمار: 461 وارتشاف الضرب: ق 439 ومغني اللبيب: 210/1.

(2) ينظر: البحر المحيط: 273/1.

(3) ينظر: الانصاف: 575/2 واللباب في علل البناء والاعراب: 461.

(4) ينظر: الانصاف: 575/2.

(7) ينظر: مجالس ثعلب: 317/1 وشرح المفصل: 20/7.

(6) ينظر: اللامات للزجاجي: 53 وشرح الكافية: 240/2.

الموضع الآخر لإضمار (أن) جوازاً بعد عاطف مسبوق باسم خالص

يجوز إضمار (أن) وإظهارها بعد حرف العطف من الحروف الأربعة: الفاء والواو، واو، وثم،⁽¹⁾ ولا يجوز ذلك في غير هذه الحروف⁽²⁾، لأنه لم يسمع في غيرها⁽³⁾، ويشترط في هذه الحروف أن لا تشوبها معاني السببية، والجمعية، والانتهاه، وهي المعاني التي يجب معها إضمار (أن)⁽⁴⁾، كما اشترط في المعطوف المعطوف عليه أن يكون اسماً خالصاً، آحترازاً من: المصدر المتوهم في نحو: (ما تأتينا فتحدثنا)، فإنَّ العطف فيه وان كان على اسم متقدّم، لكن الاسم ليس بصريح، وآحترازاً من الآسم الذي يكون في تأويل الفعل⁽⁵⁾، ويراد به الوصف الصريح المقترن بآل، نحو: (الحاضر فيحصل لي السرور أخي)، (فيحصل) واجب الرفع، لأنَّ (الحاضر) في تأويل: الذي يحضر.⁽⁶⁾

ويشمل الآسم الخالص: المصدر الصريح، نحو ك يعجبني ضربُ زيد ويفضب⁽⁷⁾، والآسم الجامد، كآسم العلم، نحو: لولا زيدٌ ويحسن إليَّ لهلكت⁽⁸⁾. لهلكت⁽⁸⁾.

ويرجع معظم النحاة علّة إضمار (أن) بعد هذه الحروف إلى أن (أن) مع الفعل، بمنزلة المصدر، فإذا أضمّرت ونصب الفعل بعدها، جاز العطف بها على

(1) ينظر: الكتاب:1/408 والاصول في النحو:2/154 وشرح جمل - الزجاجي:2/104 وشرح الكافية:2/250.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب:ق449 وأوضح المسالك:589 وشرح الصريح:2/244.

(3) ينظر: شرح الاشموني:3/571.

(4) ينظر: شرح الكافية:2/250.

(5) ينظر: حاشية الصبان:3/317.

(6) ينظر: اوضح المسالك:589 وشرح الاشموني:3/531.

(7) ينظر: الاصول في النحو:2/154.

(8) المصدر نفسه.

الآسم، لأنها تكون حينئذٍ من باب عطف الآسم على الآسم، وفي غير الإضمار لا يجوز العطف، لأن الأفعال لا تعطف على الأسماء، ولا العكس، لأن العطف نظير التشبية، فكما لا يجتمع الفعل والاسم في التشبية، كذلك لا يجتمعان في العطف⁽¹⁾.

ويوضح الجرجاني الحاجة إلى إضمار (أن) في هذا الأسلوب بأن (أن) مع صلتها في تأويل المصدر، فإذا قيل: يُعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبُ، بالنصب على تقدير: وأن يُغضبُ، كان المعنى: يعجبني ضرب زيد وغضبه، و(غضبه) داخل تحت الإعجاب، ولو رفع فقيل: (يعجبني ضربُ زيدٍ ويغضبُ) كان (يغضبُ) معطوفاً على (يعجبني) ولم يكن داخلاً تحت الإعجاب⁽²⁾.

أمّا لماذا يؤتى بالآسم الخالص قبل هذه الحروف، ثم يتوجب إضمار (أن) بعدها؟ ولماذا لا يُستغنى بمجرد لفظ الفعل عن ذكر الآسم، وإضمار (أن)، فيقال مثلاً في قول الشاعر:

لبس عباءة وتقر عيني.....البيت.

ألبسُ عباءةً وتقرّ عيني؟ وقد أجاب النحاة عن هذا السؤال بأنّ الأول لو جعل فعلاً مضارعاً لكان مرفوعاً، فإذا عطف عليه الثاني شاركه في إعرابه، وعامله رافع المضارع ضعيف لا يقوى على العمل في الفعلين، فان العامل في المطوف والمعطوف عليه واحد⁽³⁾.

وضَعَفَ ابن قيم الجوزية هذا الجواب، ورأى أنّ المانع الحقيقي من ذلك هو الحاجة إلى معنى الثبوت في المصدر، وعدم تقييد الحدث بزمان دون زمان، يقول في ذلك: «الجواب الصحيح أن يُقال: المراد ما في المصدر من الدلالة على ثبوت

(1) المصدر السابق: 154/2 وينظر: المقتصد: 1058/2-1059.

(2) ينظر: المقتصد: 154/2.

(3) ينظر: بدائع الفوائد: 49-50.

نفس الحدث، وتعليق الحكم به دون تقييد، بزمان دون زمان، فلو أتى بالفعل المقيد بالزمان لفات الغرض.⁽¹⁾

ومن الشواهد المسموعة التي يذكرها النحاة لحالات جوزا إضمار (أن) بعد حروف: الفاء، والواو، وأو، وثم، ما يأتي:

1- بعد الفاء: قول الشاعر⁽²⁾:-

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرِفٍ أَرْضِيهِ مَا كُنْتُ أَوْثَرَ إِثْرَاباً عَلَى تَرَبٍ⁽³⁾

بنصب (فأرضيه) بأن مضمرة جوازاً، والمصدر المؤول معطوف على (توقع) والتقدير: لولا توقع معترفاً رضائي إياه، و (توقع) ليس في تأويل المصدر.

2- بعد الواو: قول ميسون بنت بجدل:-

لَلْبُسِّ عِبَاءٌ وَتَقَرُّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ⁽⁴⁾

ف (تقر) منصوب بأن مضمرة جوازاً، وهي والفعل في تأويل مصدر معطوف على (لبس)، قال سيبويه فيه: «لَمَّا لَمْ يَسْتَقِمْ أَنْ تَحْمَلَ (وَتَقَرُّ) وَهُوَ فَعْلٌ عَلَى (لُبْسٍ) وَهُوَ آسَمٌ، لَمَّا ضَمَمْتَهُ إِلَى الْأَسَمِ، وَجَعَلْتَ (أَحَبُّ) لِهَمَا، وَلَمْ تَرُدْ قِطْعَهُ، لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ إِضْمَارِ (أَنْ)»⁽⁵⁾.

ويستشهد للعطف بالواو ببيت آخر هو قول كعب الغنوي:

(1) ينظر: المصدر نفسه: 50/2.

(2) لم ينسب إلى قائل.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ق449 وأوضح المسالك: 589 وشرح التصريح: 244/2 وهمع الهوامع: 141/4 (والمعتر: الذي يتعرض لك من ذوي الحاجة لتراه من غير أن يسألك بلسانه، والاتراب: مصدر: أترب الرجل اذا استغنى وصارت أمواله كالتراب، وترب: الفقر).

(4) ينظر: الكتاب: 1/426 والاصول في النحو: 2/154 ومعاني الحروف / للرماني: 62.

(5) الكتاب: 1/426.

وَمَا أَنَا لِشَيْءٍ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي وَيَغْضَبَ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوْلٍ⁽¹⁾

وفيه (يغضب) معطوف على الشيء، وهو منصوب حملاً على معنى: ولأن يغضب⁽²⁾.

وانتفت الجرجاني إلى أن الواو في هذا الأسلوب ليست للعطف فقط، بل هي متضمنة لمعنى (مع) ففي بيت ميسون بنت بجدل، كأنها قالت: لبس عباءة مع قرة العين أحب إلي، أي: أنهما مجتمعان خير من لبس الشفوف، ولم ترد أن كل واحد من لبس العباءة وقررة العين خير من لبس الشفوف⁽³⁾. وهي التفاتة تنم على قدرة الجرجاني على فهم أسرار اللغة، وتلمس معانيها الدقيقة، وعلى حسه البلاغي.

3- بعد أو:

قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ﴾⁽⁴⁾ بنصب (أو يرسل) وهي قراءة أكثر القراء⁽⁵⁾، بإضمار (أن) بعد (أو) والتقدير: أو أن يرسل، والمصدر المؤول من أن والفعل، منصوب ومعطوف على (وحياً) والتقدير: إلا وحياً أو إرسالاً، و(وحياً) مصدر ليس في تأويل الفعل⁽⁶⁾.

(1) المصدر نفسه: 426/1.

(2) ينظر: الاعلم على سيبويه: 427/1.

(3) ينظر: المقتصد: 1059/2.

(4) الشورى: 51.

(5) قرأ نافع بالرفع والباقون بالنصب. ينظر: الحجة في القراءات السبع: 319. واعراب القرآن /

للنحاس: 71/3-72 والكشاف: 233/4.

(6) ينظر هذا التقدير في: الكتاب: 428/1 ومعاني الحروف للرماني: 62 وارتشاف

الضرب: 449 وأوضح المسالك: 589.

ومن الشعر قول الحُصَيْن بن حُمَام المرِّي:
ولولا رجالٌ من رزامٍ أَعَزَّةٌ وألُّ سُبَيْعٍ أو أسُوْكَ عَلَمًا⁽¹⁾

ينصب (أسوك) قال سيبويه فيه « يضم (أن) وذلك لأنه أمتنع أن يجعل الفعل على (لولا) فأضمر (أن) كأنه قال: لولا ذاك أو لولا أن أسوك »⁽²⁾.

4- بعد ثم :-

قول أنس بن مدركة الخشعمي:
إني وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر⁽³⁾

أراد: ثم أن أعقله، ف (أعقله) منصوب بأن مضمرة جوازاً، وهو مع (أن) في تأويل مصدر معطوف على (قتلي)، والتقدير: وقتلي سليكاً ثم عقلي إياه. وقد أشار أكثر من نحوي إلى أن إظهار (أن) بعد هذه الحروف: الفاء، والواو، وثم، وأو، أحسن من إضمارها، منهم ابن السراج، إذ قال: « فأمّا الضرب الأول، وهو أن تعطف الفعل على المصدر، فنحو قولك: يعجبني ضرب زيد وتغضب، تريد: وأن تغضب، فهذا إظهار (أن) فيه أحسن، ويجوز إضمارها »⁽⁴⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 429/1 واعراب القرآن / للنحاس: 72/3 وشرح التصريح: 244/2.

(2) الكتاب: 429/1.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب ق: 449 وأوضح المسالك: 590 وشرح التصريح: 244/2 (و أعقله: ادفع ديته، وسميت الدية عقلاً لأنها عندهم كانت من الأبل، وكانوا يعقلونها بجوار بيت القتيل، أي: يربطونها، و (عافت): كرهت وامتعت، أراد: أن البقر إذا امتعت عن ورود الماء لم يضربها راعيها لأنها ذات لبن، وإنما يضرب الثور لتفزع هي فتشرب).

(4) الأصول في النحو: 154/2 وينظر: شرح شذور الذهب: 317.

المبحث السابع

إضمار (أن) في مواضع سماعية

ذكرت فيما تقدم المواضع القياسية لإضمار (أن) وجوباً وجوازاً، وهي عشرة مواضع، خمسة منها في وجوب إضمارها، وخمسة في جوازها، وقد سُمع عن العرب مواضع أضمرت فيها (أن) في غير المواضع القياسية التي تقدم كرها، وقد كانت مسألة القياس عليها أو عدم القياس مسألة خلاف بين لنحاة، وقبل الحديث عن هذا الخلاف نذكر بعض ما ورد من هذه المواضع:

أ- في كتاب الله الكريم:-

وردت في كتاب الله تعالى آيات عديدة، ذهب بعض المفسرين والنحاة إلى أن فيها (أن) محذوفة، وقد خُصص في الكتاب المنسوب إلى الزجاج باب سُمي بـ(باب ما جاء في التنزيل من حذف (أن)، وعُدَّ هذا الباب من لطائف الصناعة لأنه يخالف قواعد النحاة التي تقول بأن (أن) موصول، وحذف الموصول وبقاء صلته، منكر، ومع ذلك فقد جاء بالتنزيل⁽¹⁾.

من هذه الآيات التي حملت على إضمار (أن) في مواضع غير قياسية:

(1) قوله تعالى ﴿ قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ ﴾⁽²⁾.

والتقدير: أن أعبد، ثم حذفت (أن) فرفع الفعل، قال بهذا التقدير الكسائي⁽³⁾ وهو واحد من قولين في الآية نقلهما سيبويه عن الخليل⁽⁴⁾، أما

(1) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب إلى الزجاج: 630/2.

(2) الزمر: 64.

(3) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 828/2.

(4) ينظر: الكتاب: 452/1.

القول الآخر فعلى أن (تأمروني) اعتراض⁽¹⁾ ، ويكون التقدير: أفغير الله اعبد بأمركم ، ويكون تأخير الفعل لغرض بلاغي⁽²⁾ .

(2) قوله تعالى ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾⁽³⁾ .

من الوجوه التي قيلت في هذه الآية: أن (أن) محذوفة ، والتقدير ، ومن آياته أن يريكم ، فلما حذفت (أن) ارتفع الفعل⁽⁴⁾ .

ب: في كلام العرب:-

وردت في كلام العرب: في شعرهم ونثرهم ، شواهد حذفت فيها (أن) وقد بقي لها عملها في بعضها ، ولم يبق في البعض الآخر ، من شواهد الشعر ، قول طرفة بن العبد:

الأأي هذا الزأجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي⁽⁵⁾

ينصب (أحضر) بأن مضمرة ، ويؤيده قوله (وأن أشهد) على رواية الكوفيين ، ورواه البصريون بالرفع⁽⁶⁾ ، قال الأعلام الشنتمري: «الشاهد في رفع (أحضر) لحذف الناصب وتعريه منه ، والمعنى: لأن أحضر الوغى ، وقد يجوز

(1) المصدر نفسه.

(2) ينظر: التفسير الكبير / للرازي: 168/12 و 12/27.

(3) [الروم: 24]

(4) ينظر: معاني القرآن / للأخفش الاوسط: 437/2 والكشاف: 474/ والتفسير الكبير / للرازي: 115/25 والبحر المحيط: 167/7.

(5) سبقت الاشارة اليه.

(6) ينظر: خزانة الادب: 594/3.

النصب باضمار (أن) ضرورة، وهو مذهب الكوفيين⁽¹⁾ وقد تابع أحمد بن فارس (ت395هـ) الكوفيين في مذهبهم فجوز اضمار (أن) في بيت طرفة بن العبد⁽²⁾.

ومنه أيضا قول عامر بن جوين الطائي
فَلَمْ أَرْ مِثْلَهَا حَبَاسَةً وَاحِدٍ وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ⁽³⁾

يريد: أن أفعله، قال سيبويه: «حمله على (أن) لأن الشعراء قد يستعملون (أن) ههنا مضطرين كثيرا»⁽⁴⁾.

وقد جاء في نثرهم المثل المعروف (تَسْمَعُ بِالْمَعِيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ)⁽⁵⁾ ومن نادر كلامهم قولهم (خُذِ اللَّصَّ قَبْلَ يَأْخُذَكَ)⁽⁶⁾ و(مُرُهُ يَحْضُرْهَا)⁽⁷⁾ و(لَا بَدَّ مِنْ تَتَّبِعْهَا)⁽⁸⁾.

وذكر الطبري أنه روى عن العرب سماعا قولهم: ((فتصنع ماذا)) إذا أرادوا أن يقولوا: (فتريد أن تصنع ماذا) فينصبونه بنية (أن) وإذا لم ينووا (أن) ولم يريدوها قالوا: (فتريد ماذا)، فيرفعون (تريد) لأنه جالب ل(أن) قبله، كما كان

(1) الاعلم على سيبويه: 452/1.

(2) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 104 والدرس النحوي في بغداد / للدكتور مهدي المخزومي: 149.

(3) ينظر: الكتاب: 155/1 والمقرب: 270/1 وشرح ابن الناظم: 270 ومغني اللبيب: 640/2 وقد ورد الشاهد في موضع آخر من الرسالة.

(4) الكتاب: 155/1.

(5) سبقت الاشارة اليه.

(6) ينظر: ضرائر الشعر: 1512 وشرح ابن الناظم: 270 ومغني اللبيب: 640/2.

(7) ينظر: الكتاب: 452/1 والمقرب: 270/1 ومغني اللبيب: 640/2.

(8) ينظر: المقرب: 270/1 ومغني اللبيب: 640/2.

له جالب قبل (تصنع)⁽¹⁾، وهذا الذي ذكره الطبري يعلق عليه ابن عصفور بقوله: «وهذا شيء لا أعلم أن أحدا حكاه غيره»⁽²⁾.

أما خلاف النجاة في مسألة القياس على هذه المواضع أو عدم القياس عليها، فقد ذهب جماعة من البصريين إلى أنه لا يجوز أن تحذف (أن) ويبقى عملها إلا في المواضع القياسية، أمّا ما سمع في غير تلك المواضع فشاذ لا يقاس عليه، ولا يقبل منه إلا ما نقله عدل⁽³⁾، وجوّزت جماعة أخرى حذفها في غير تلك المواضع على أن يرفع الفعل بعدها، ومن هذه الجماعة أبو الحسن الاخفش⁽⁴⁾، وحجة منعهم لعملها وهي محذوفة: أن (أن) حرف نصب مختص بالأفعال، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل⁽⁵⁾ وقد استدلوا على ذلك بأن (أن) إنما عملت النصب لأنها أشبهت (أن) المشددة وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع المحذوف المشبه أولى أن لا ينصب مع الحذف⁽⁶⁾.

وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز أن تعمل (أن) النصب في الفعل المضارع مع الحذف من غير بدل، وحجتهم الشواهد التي سُمعت وقد جاءت فيها - (أن) محذوفة، وعملها باق، ومنها أيضاً قراءة عبد الله بن مسعود: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾⁽⁷⁾ فنصب (لا تعبدوا) بأن مقدره، لأن التقدير التقدير فيه: أن لا تعبدوا إلا الله، فحذف (أن) وأعملها مع الحذف، فدل على

(1) تفسير الطبري: 48-47/5.

(2) ضرائر الشعر: 152.

(3) ينظر: المقرب: 270/1 ومغني اللبيب: 640/2 وأوضح المسالك: 59 وشرح التصريح: 245/2.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 449 وشرح التصريح: 245/2 وهمع الهوامع: 142/4.

(5) ينظر: الانصاف: 562/2 وشرح الكافية: 25/2.

(6) ينظر: الانصاف: 563/2.

(7) سورة البقرة: 83 وينظر مختصر في شواذ القرآن: 7.

أنها تعمل النصب مع الحذف، وقال الفراء في قراءة من قرأ (لا تعبدون) من الآية الكريمة: «رفعت (تعبدون) لأن دخول (أن) يصلح فيها، فلما حذف الناصب رفعت، كما قال الله (أفغير الله تأمروني أعبد)»⁽¹⁾.

وعدَّ أبو علي الفارسي حذف (أن) وبقاء عملها قبيحا، «لأن (أن) لا تكاد تعمل مضمرة حتى تثبت عنها عوضا، نحو: الفاء أو الواو، تعطف على اسم، أمَّا إعمالها على هذا الحد فغير موجود»⁽²⁾.

وفي هذه المسألة أتفق مع أبي حيان في أنَّ المذهب الصحيح هو قصر حذف (أن) على السماع، لأنه لم يرد منه إلا نزرٌ، فلا ينبغي أن يجعل ذلك قانونا يقاس عليه⁽³⁾.

(1) معاني القرآن: 53/1.

(2) المسائل العسكرية: 131.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 449.

الفصل الثالث
أثر الخف من التصيلة

3

الفصل الثالث

(أن) المخففة من الثقيلة

المبحث الأول

أصل (أن) المخففة من الثقيلة

(أن) هذه ثلاثية الوضع⁽¹⁾، إذ هي مخففة من الثقيلة (أن) أحد الحروف المشبهة بالفعل، وهي بخلاف (أن) الخفيفة الناصبة للمضارع الشائئة الوضع، وإنما يعمد العرب إلى تخفيف المثقل من الحروف لضرب من التخفيف، وآستثقالاً للتضعيف فيما اكثر استعماله⁽²⁾، ومن أغراض التخفيف أيضاً:

1- توسيع دائرة الآستعمال، فبعد أن كان الحرف المثقل منحصراً في قسم من الجمل الآسمية، فإن في تخفيفه آتساعاً لآستعماله، ليشمل الجمل الفعلية والآسمية⁽³⁾.

2- تخفيف معنى التوكيد في (إن) و(أن)، او تخفيف التشبيه في (كأن) والآستدراك في (لكن) ونظيرتها في ذلك نون التوكيد، فإن الثقيلة أكد من الخفيفة كما يذكر النحاة⁽⁴⁾.

ويؤخى من تخفيف (أن) الثقيلة المفتوحة الأغراض الآتية:

1- إيقاع الجملة موقع المصدر، سواء أكانت اسمية أم فعلية، وهذا فارق

(1) ينظر: الجنى الداني: 236 ومغني اللبيب: 31/1 وحاشية الدماميني على مغني اللبيب: 65.

(2) ينظر: شرح المفصل: 77/8 وشرح شذور الذهب: 281.

(3) ينظر: بحث (ما يخفف من الاحرف المشبهة بالفعل) للدكتور فاضل السامرائي: 115، مجلة كلية الاداب - جامعة بغداد - الجزء 18 لسنة 1974م.

(4) ينظر: المرجع السابق.

رئيس بين الثقيلة والخفيفة ، فأن الثقيلة مختصة بإيقاع الجملة الاسمية موقع المصدر، اما الخفيفة فأنها توقع الجملة الاسمية والفعلية موقع المصدر⁽¹⁾.

2- أنَّ المخففة تؤكد الجملة الفعلية والاسمية، بخلاف الثقيلة، فأنها مختصة بتأكيد الجملة الاسمية فقط⁽²⁾.

ولا يصح هذان الغرضان إلا إذا أُلغي عمل (أَنَّ) وعوملت (إِنَّ) المكسورة، لأنها وهي عاملة مختصة بالدخول على الجمل الاسمية ابداءً، بدليل أنها لا تدخل على الجمل الفعلية الا بالفصل بأحد الفواصل التي ذكرها النحاة.

3- أنَّ (أَنَّ) الثقيلة آكد من المخففة⁽³⁾.

أما معناها فقد نص جمهور النحاة على أن المعنى الذي تفيده (أَنَّ) - وغرضها (أَنَّ) المفتوحة - على الرأي المشهور⁽⁴⁾ - هو التوكيد، أي تمكين المعنى في نفس المخاطب وازالة الغلط في التأويل، فإن قيل: إنَّ زياداً قائمٌ، ناب هذا التركيب مناب تكرر الجملة مرتين⁽⁵⁾، وفي النص على معنى التوكيد في (أَنَّ) قال ابن يعيش: «(أَنَّ) المفتوحة.. معناها التأكيد والتحقيق، مجراها في ذلك مجرى المكسورة»⁽⁶⁾ وفي اللسان: «(وَأَنَّ) ك(إِنَّ) في التوكيد»⁽⁷⁾.

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) ينظر: بحث (ما يخفف من الاحرف المشبهة بالفعل/ للدكتور فاضل السامرائي: 115.

(4) قال بفرعية (أَنَّ) سيبويه في الكتاب: 1/279-280 والمبرد في المقتضب: 4/107 وأبن السراج في الاصول: 1/277.

(5) ينظر: شرح المفصل: 3/40 و 8/59.

(6) ينظر: المصدر السابق: 8/77.

(7) اللسان: (أئن) 13/31.

وإذا ما حُفِّضت (أَنْ) فَإِنَّ حَكْمَ (أَنْ) فِي التَّأْكِيدِ وَالتَّحْقِيقِ يَبْقَى كحكْمها وهي ثقيلة، ولذلك لا يدخل عليها من الأفعال إلا ما يدخل على الثقيلة، قال ابن عصفور: «وَأَنْ» لم يلبها أفعال الشك، لأن (أَنْ) هنا هي (أَنْ) فهي هنا تؤكد، ولا يؤكد إلا ما ثبت وآستقر، وأفعال الشك لم تثبت فلم تؤكد»⁽¹⁾.
والذي يطرأ على معنى التوكيد من تغيير في الأدوات، أَنْ (أَنْ) الثقيلة أبلغ في التوكيد من (أَنْ) المخففة، تشبهها لهما بنوني التوكيد الثقيلة والمخففة، فالنحاة يعدون الثقيلة منهما أشد توكيدا من المخففة لتكرير النون فيها⁽²⁾، أو تطبيقاً للقاعدة التي تقول بأن كثرة الحروف تدل على كثرة المعنى، وأن قوة اللفظ مشعرة بقوة المعنى⁽³⁾.

ومن العلماء من أنكروا معنى التوكيد في (أَنْ) الثقيلة ومخففتها (أَنْ) وحجتهم في ذلك أنه لو صرح بالمصدر المنسب لهما لم يفد توكيدا، وأن (إِنَّ) المكسورة أفادت التوكيد لأنه فيها للاسناد، ولا اسناد في المفتوحة، لأنها مع صلتها في موقع المفرد⁽⁴⁾، وصاح (الصحاح) يخص معنى التوكيد ب(إِنَّ) المكسورة دون المفتوحة، فيقول فيهما: «(وإِنَّ) و(أَنْ) حرفان ينصبان الاسماء ويرفعان الاخبار، فالمكسورة منهما يؤكد بها الخبر، والمفتوحة وما بعدها في تأويل المصدر»⁽⁵⁾.

ويفهم من حجة من أنكروا معنى التوكيد في (أَنْ) المفتوحة أنه لا يمكن الجمع بين افادة معنى التوكيد وافادة معنى المصدر، ورد على هذا المعنى بأنه لا ينافي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر، وهو لا يفيد التوكيد، لأن

(1) شرح جمل الزجاجي: 174/2.

(2) ينظر: شرح المفصل: 37/9 ووصف المباني: 332.

(3) ينظر: الاشباه والنظائر: 141/1.

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 407/2.

(5) الصحاح (أنن): 2073/5.

كون الشيء - بمعنى شيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيد⁽¹⁾، ويذهب آبن يعيش في تحقيق معنى التوكيد في (أَنَّ) الى ابعده من ذلك، فيرى أَنَّ الذي يسوِّغ الاتيان بالمصدر المؤول من (أَنَّ) ومعمولها هو ارادة التوكيد، ولولا ارادة هذا المعنى لكان المصدر الصريح أحق بالاتيان، ولكان القول: بلغني قيامُ زيدٍ، أصحَّ من القول: بلغني أَنَّ زيدا قائمٌ⁽²⁾.

ومهما يكن من أمر فأنَّ القول بافادة (أَنَّ) المفتوحة الثقيلة ومخففتها (أَنْ) معنى التوكيد تعضده، جملة أمور، منها:

1- أَنَّ الأساليب العربية الفصيحة جرت على أن يسبق (أَنَّ) و(أَنْ) من الأفعال ما دل على العلم واليقين، وهو معنى يتناسب ومعنى التوكيد في الأداة (أَنَّ)، ولا تقع قبلها أفعال الطمع والاشفاق والرجاء التي لم يتحقق وقوعها، لئلا يحصل التناقض بين العامل والمعمول، ولأنه لا يؤكد الا ما ثبت وأستقر، كما يقول آبن عصفور⁽³⁾، اما ما وقع قبلها من أفعال الظن، فأنَّ المسوِّغ لهذا الوقوع، أَنَّ هذه الأفعال إما أن تكون مؤولة بالعلم، أو أَنَّ العلم فيها أرجح من الشك، ومنه قول تعالى ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُلَاقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾⁽⁴⁾.

2- أَنَّ (أَنَّ) قد تدخل على الجملة الاسمية وهي لا تفيد التأويل بالمصدر إلا عن طريق توهم التأويل وافتراضه من الناحية المعنوية، وذلك عندما يكون خبرها أسما محضا، نحو: (علمت أَنَّ الليث الاسد)⁽⁵⁾ فهي هنا مع معمولها غير مشعرة بالمصدر، وانما أفادت توكيد النسبة بين

(1) ينظر: حاشية الصبان: 270/1.

(2) ينظر: شرح المفصل: 59/8.

(3) ينظر: شرح جل الزجاجي: 174/2.

(4) البقرة: 46

(5) ينظر: مغني اللبيب: 40/1.

الاسم والخبر، وهي بهذا تناظر (إن) – المكسورة وظيفة وعملاً⁽¹⁾، وبهذه الحجة يردّ على من قال بأنّ لا معنى لـ (أنّ) غير التأويل بالمصدر. 3- من الممكن الرد على حجة من قال بأنّ (أنّ) لو صّرح بالمصدر المنسب منها ومن معموليها لما أفادت التوكيد، بأنّ معنى الأداة – في الرأي المشهور – لا يفهم إلا من خلال وجودها في سياق الكلام، وبناء على ذلك، فإنّ اختلاف التركيب يفضي، بالضرورة، إلى اختلاف في المعنى، فضلاً عن أنّ الأداة موجودة في التركيب، ظاهرة في الأسلوب، غيها وهي مقدّرة.

4- مما يدل على أنّ الأدوات: (إنّ) و (أنّ) تفيضان معنى واحداً هو التوكيد، أنّ النحاة لم يجوزوا اجتماعها في موضع واحد، فكما لا يجوز أن يجمع بين لام التوكيد و (إنّ) المكسورة، في نحو (لئن زيداً منطلقاً)، ولا في نحو (إنّ لزيداً منطلقاً)، حتى يفصل بينهما، لأن اللام في معنى (إنّ) وهو التوكيد، فكذلك لا يجوز أن يقال: (إنّ أنّ زيداً منطلقاً بلغني) حتى يفصل بينهما فيقال: (إنّ في الدار أنّك منطلقاً)⁽²⁾، يقول سيبويه: «وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَيْسَ بِحَسَنٍ أَنْ تَلِي (إِنَّ) (أَنَّ) وَلَا (أَنَّ) (إِنَّ)، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: إِنَّ أُنْكَ ذَاهِبٌ فِي الْكِتَابِ، وَلَا تَقُولُ: قَدْ عَرَفْتُ أَنَّ إِنَّكَ مِنْطَلِقٌ فِي الْكِتَابِ»⁽³⁾.

ويمكن أن نخلص إلى القول بأنّ (أنّ) تؤدي وظيفتين:

(1) بحث (دراسة تحليلية في همزتي (إنّ وأنّ)، لعبد الوهاب العدواني: 367 (وضمن مجلة آداب الرافدين / كلية الآداب – جامعة الموصل / العدد 6 سنة 1975).

(2) ينظر: الكتاب: 436/1 والمقتضب: 343/2.

(3) الكتاب: 463/1.

الأولى: أنَّها أداة توكيد ك (إِنَّ) المكسورة، معنى ووظيفة، والذي يميز بين الاثنين كما يقول الزمخشري: « أَنَّ ما كان مضنةً للجملة وقعت فيه المكسورة، كقولك مفتتحاً: إِنَّ زيداً منطلقاً، وما كان مظنةً للمفرد، وقعت فيه المفتوحة نحو مكان الفاعل، ومن المواضع ما يحتمل المفرد والجملة، فيجوز فيه إيقاع أيهما شئت⁽¹⁾ .

والأخرى: أنَّها موصول حريفة يؤتى به ليؤول ما بعده بالمصدر ولا تتألف بين الوظيفتين.

(1) الفصل: 293-294 (طبعة بيروت: 1323هـ).

المبحث الثاني

ما يسبق (أن) من الأفعال

لما كانت (أن) المخففة من الثقيلة تفيد معنى التوكيد والتحقيق، فإن من المناسب أن تكون الأفعال التي تسبقها من الأفعال الدالة على اليقين والعلم ونحوهما مما معناه الثبوت والاستقرار، لكي يحصل التطابق بين العامل والمعمول⁽¹⁾، قال سيبويه في باب عنوانه (هذا باب آخر أن فيه مخففة): « وذلك قولك: قد علمت أن لا يقول ذلك، وقد تيقنت أن لا تفعل ذلك، كأنه قال: أنه لا يقول وأنت لا تفعل، ونظير ذلك قوله عز وجل ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾⁽²⁾ وقوله ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ صَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾⁽³⁾... وليست (أن) التي تنصب الأفعال تقع في هذا الموضع، لأن ذا موضع يقين وإيجاب»⁽⁴⁾.

ولهذا السبب آشرت النحاة لوقوع (أن) المخففة من الثقيلة في الكلام أن تسبق بفعل من أفعال اليقين أو ما نزل منزلته⁽⁵⁾، ويريدون بأفعال اليقين، نحو: علمت، وأيقنت، وما أشبه ذلك، ومن ورودها في الشعر العربي، قول الأعشى:-
سَائِلُ بَنِي أَسَدٍ عَنَّا فَقَدْ عَلِمُوا أَنْ سَوْفَ يَأْتِيكَ مِنْ أبنَائِنَا شَكْلٌ⁽⁶⁾

(1) ينظر: شرح المفصل: 77/8.

(2) المزمّل: 20.

(3) لطه: 89.

(4) الكتاب: 481/.

(5) ينظر: الايضاح العضدي: 132/1 ومعاني الحروف، للرماني: 72-73 وشرح جمل

الزجاجي: 174/2 ومغني اللبيب: 30/1 والبرهان في علوم القرآن: 225/4.

(6) الديوان: 61 وشرح القصائد التسع المشهورات / للنحاس: 720/2 (وَشَكْلُ اَزْوَاجِ، خَبْرُ ثَمَّ

خَبْرٍ، وَالشَّكْلُ: المَثَلُ).

وقول عنتره:-

أَيَقْنْتُ أَنْ سَيَكُونُ عِنْدَ لِقَائِهِمْ
ضَرْبٌ يَطِيرُ عَنِ الْفِرَاحِ الْجُثْمِ⁽¹⁾

أما ما نزل منزلة اليقين فأنَّ المقصود به أفعال الظن والحسبان إذا أُريد بها العلم، لأنَّ الظنَّ في كلام العرب قد يكون بمعنى العلم⁽²⁾، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْقُرْآنَ بِأَرْسَالِنَا وَمَا كُنْتُمْ لَهُ قَانِئِينَ﴾⁽³⁾، معناه: وعلموا⁽⁴⁾، ومنه أيضاً قوله تعالى ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ الْقُرْآنَ بِأَرْسَالِنَا وَمَا كُنْتُمْ لَهُ قَانِئِينَ﴾⁽⁵⁾ في قراءة من رفع (تكون)⁽⁶⁾، إذ أنزل الفعل (حسبوا) (حسبوا) لقوته في صدورهم منزلة العلم واليقين⁽⁷⁾، وقد علل سيبويه وقوع (أن) المخففة بعد هذه الأفعال بقوله: «وإنما حسنتُ (أنه) ههنا لأنك قد أثبتت هذا في ظنك كما أثبتته في علمك، وأنتك أدخلته في ظنك على أنه ثابت الآن كما كان في العلم.... فجرى الظن ههنا مجرى اليقين»⁽⁸⁾.

(1) ينظر: شرح القوائد التسع المشهورات: 527/2 (والمعنى: يُطير الهامَ عن الفراح الجثم).

(2) الجمل: 207.

(3) التوبة: 118

(4) ينظر: الجمل: 208.

(5) المائدة: 71

(6) قرأ البصريان وحمزة والكسائي وخلف برفع النون، وقرأ الباقر بنصبها، ينظر: النشر: 255/2.

(7) ينظر: حاشية الدماميني على مغني اللبيب: 65.

(8) الكتاب: 481/1.

المبحث الثالث

عمل (أَنْ) المخففة من الثقيلة

(أَنْ) المفتوحة الثقيلة من أخوات (إِنَّ) المشبهات بالأفعال، تدخل على المبتدأ والخبر، فتتصب المبتدأ وترفع الخبر، والذي أوجب لها العمل، كما يرى النحاة، «شبهها بالأفعال في الاختصاص، ذلك أَنْ هذه الحروف تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها، كما أَنَّ الفعل تختص بالأسماء ولا تدخل على غيرها»⁽¹⁾.

ويذكرون من وجوه الشبه الأخرى أَنَّ هذه الحروف على ثلاثة أحرف فصاعداً، مثل الفعال، وأَنَّها مفتوحة الأواخر كالفعل الماضي، وَأَنَّ معانيها معاني الأفعال⁽²⁾ وإذا خُفِّت (أَنَّ) إلى (أَنْ) فللنحاة في أعمالها مذهبان:

الأول: يذهب جمهور النحاة إلى أَنَّ (أَنَّ) إذا خُفِّت بقي لها عملها لبقائها على اختصاصها بالأسماء، إلا أَنَّ أَسْمَهَا لا يكون إلا ضمير شأن محذوفاً⁽³⁾، وقال سيبويه: «وتقول (قد علمتُ أَنَّ مَنْ يَأْتِينِي آتِهِ)، من قبل أَنَّ (أَنَّ) ها هنا فيها إضمار الهاء، ولا تجيء مخففة ها هنا على ذلك»⁽⁴⁾ وقال الفراء: «وقد خُفِّت العرب النون من (أَنَّ) الناصبة، ثم أُنْفَذُوا لها نصبها»⁽⁵⁾، وحجة من أجاز إعمالها وهي مخففة أَنَّها بمنزلة الفعل، فإذا خُفِّت كانت كالفعل، فالفعل يعمل عمله وأنَّ حذف منه شيء، فيقال: لم يك زيدٌ منطلقاً، «لأنَّ الحرف بمنزلة الفعل، فلماً

(1) شرح جمل الزجاجي: 422/1.

(2) ينظر: المصدر السابق: 423/1.

(3) ينظر: الكتاب: 440/1 ومعاني القرآن / للفراء: 90/2 والاصول في النحو: 287/1 وشرح

المفصل: 72/8 وشرح جمل الزجاجي: 436/1 ووصف المباني: 114 ومغني اللبيب: 31/1.

(4) الكتاب: 440-439/1.

(5) معاني القرآن: 90/2.

حُذِفَ من نفسه شيءٌ لم يغير عمله، كما لم يغير عملُ (لَمْ يَكْ).... حين حُذِفَ⁽¹⁾.

وقد أجاز المبرد ووافق الهروي وابن عصفور أن تعمل (أَنْ) كحالها وهي ثقيلة دون إضمار اسمها، قياساً على «أَنَّ الفعل يعمل محذوفاً عمله تاماً»⁽²⁾. فيقال مثلاً: يعجبني أَنْ زيداً قائمٌ، وعلمت أَنْ زيداً قائمٌ، وعلى هذا التجويز - خرج رواية النصب في (ظبية) من قول ابن صريم اليشكري:

وَيَوْمًا ثَوَافِينَا بِوَجْهِ مُقْسَمٍ كَأَنَّ ظَبِيَّةً تُعْطَوُ إِلَى وِرَاقِ السَّلْمِ⁽³⁾

فقال: «ومن نصب فعلى غير ضمير، وعملها مخففة عملها مثقلة، لأنها تعمل لشبهها بالفعل، فاذا خففت عملت عمل الفعل المحذوف، كقولك: لم يك زيدٌ منطلقاً، فالفعل اذا حذف يعمل عمله تاماً»⁽⁴⁾. كما خرج قراءة النصب في قوله تعالى ﴿وَأَجْرُ دَعْوَتِهِمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁵⁾ التخريج نفسه، قال ابو جعفر النحاس: «قال محمد بن يزيد: ويجوز: أَنْ الحمد لله، يعملها خفيفة عملها ثقيلة»⁽⁶⁾، ويعزز هذا الرأي ما نقله صاحب (الانصاف) من أنه قد صحَّ عن العرب أنهم يقولون: (إِلَّا أَنْ أَخَاكَ ذَاهِبٌ) بمعنى (أَنْ) المشددة⁽⁷⁾. ومع تجويز

(1) الكتاب: 283/1 وينظر في هذه المسألة: المقتضب: 364/2.

(2) المقتضب: 364/2 وينظر أيضاً: الأزهية: 54-57، وشرح جمل الزجاجي: 436/1.

(3) ينظر: الكتاب: 281/1 والمقتضب: 364/2 والاصول في النحو: 186/1 (والموافاة: المجازاة الحسنة، والمقسم: المحسن من القسام وهو الحسن، وقيل: من القسمات وهي اعالي الوجه، وتعطو: تمديدها إلى أغصان الشجر فتميلها / والسلم: شجر معروف).

(4) الكامل في اللغة والادب: 50/1.

(5) ليونس: 10

(6) اعراب القرآن: 51/2.

(7) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 196/1.

المبرّد لهذا الوجه من الأعمال فأنّه يرى أنّ الأقيس الرفع فيما بعدها لأنّها إنّما أشبهت الفعل لفظاً لا معنى، فاذا نقص اللفظ ذهب الشبه⁽¹⁾.

وهذا الذي رآه المبرّد من جواز عمل (أن) في الاسم الظاهر منعه المألقي، لأنّ عملها هذا يتعارض مع مبدأ التخفيف، ولأنّ تخفيفها هو الذي أوجب حذف آسمها، ويقول: «ولا يجوز أن تعمل في الاسم عمل المثقلة بدون أمر أو شان، فيبرز ظاهراً أو مضمراً إلاّ في الضرورة، ... لأن تخفيفها أوجب حذفه، لأنه بالتخفيف زال الاختصاص بالأسماء لفظاً»⁽²⁾.

أما لماذا أعمل النحاة (أن) المخففة من الثقيلة المفتوحة، ولم يعملوا (إن) المخففة من الثقيلة المكسورة، مع أنّ القياس يقتضي عدم التفرقة بينهما، لأنّ المشددتين عملتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى، كما تقدم، وقد زال بتخفيفها شبههما اللفظي؟ فقد أجاب المبرّد عن هذا التساؤل بقوله: «المفتوحة وما بعدها مصدر، فلا منى لها في الابتداء، والمكسورة إنّما دخلت على الابتداء وخبره، فلما نقصت عن وزن الفعل رجع الكلام إلى أصله»⁽³⁾، ويوضح ابن جني هذا التعليل بقوله: «وسبب ذلك أنّ اتصال المكسورة بآسمها وخبرها اتصال بالمفعول به واتصال المفتوحة باسمها وخبرها اتصالان: أحدهما: اتصال العامل بالمعمول، والآخر اتصال الصلة بالموصول، ... فلما قوي مع الفتح اتصال (أن) بما بعدها لم يكن بدّ من اسم مقدّر محذوف تعمل فيه، ولمّا ضعف اتصال المكسورة بما بعدها جاز إذا خففت أنّ تفارق العمل وتخلص حرف ابتداء»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المقتضب: 264/2 واعراب القرآن / للنحاس: 51/2.

(2) رصف المباني: 115-116.

(3) المقتضب: 364/2.

(4) المقتضب: 103-102/2 وينظر أيضاً: شرح المفصل: 72/8، وحاشية الدماميني على مغني

الليبي: 66.

ويرجع الاشموني السبب إلى ضعف شبه (إن) المكسورة بالفعل، وأنَّ المفتوحة أشبه منها بالفعل، لأن لفظ المفتوحة كلفظ (عض) مقصوداً به الماضي أو الأمر، أما المكسورة فأنها لا تشبه إلا الأمر، كالفعل (جد) فلذلك أوثرت المفتوحة المخففة ببقاء علمها دون المكسورة⁽¹⁾.

المذهب الآخر: إهمال (أن)، فهي لا تعمل شيئاً، لا في ظاهر ولا في مضمّر، ويبقى لها من أصلها أنّها حرف مصدري كسائر الحروف المصدرية غير العاملة، ويزول اختصاصها بالأسماء، فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية.

وتنسب كتب النحو هذا المذهب إلى الكوفيين غير الفراء⁽²⁾، وينقل صاحب الانصاف من حجج القائلين به قولهم: «إنّما قلنا إنّها لا تعمل لأن المشددة إنّما عملت لأنّها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ، لأنها على ثلاثة أحرف، كما أنّه على ثلاثة أحرف، وأنّها مبنية على الفتح، كما أنّه مبني على الفتح، فإذا خفّفت فقد زال شبهها به، فوجب أن يبطل عملها»⁽³⁾.

وحق لعدد من النحاة المحدثين أن يختاروا مذهب الكوفيين في مسألة إعمال (أن) المخففة من الثقيلة، لأنه ينأى بهم عن التأويل والتقدير، وهي عندهم «نظيرة (إن) المخففة المكسورة، ولا موجب لتقدير ضمير الشأن، فكما أنّ (إن) إذا خففت وقعت بعدها الجمل الفعلية والاسمية فهذه نظيرتها»⁽⁴⁾. وهم ينظرون إلى تقدير النحاة لآسمها بضمير الشأن على أنّه من باب حرصهم على مسألة

(1) ينظر: شرح الاشموني: 515/1، وحاشية الخضري: 139/1.

(2) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف: 195/1 مسألة 24 / وارتشاف الضرب: 317 وحاشية الدماميني على مغني اللبيب: 65 وهمع الهوامع: 184/2 والمؤيد في النحو الكوفي: 149.

(3) الانصاف في مسائل الخلاف: 95/1 مسألة 24/.

(4) بحث (ما يخفف من الاحرف المشبهة بالفعل) للدكتور فاضل السامرائي: 124 وينظر ايضاً: النحو العربي: نقد وبناء / للدكتور ابراهيم السامرائي: 88 وتجيد النحو / للدكتور شوقي ضيف: 147 وأصول التفكير النحوي / للدكتور علي ابو المكارم: 328.

(العامل)⁽¹⁾. ويعزز اختيار المحدثين لهذا المذهب أن من نحاة البصرة من أجاز مع إعمالها وهي مخففة وجهاً آخر هو الغاؤها لفظاً وتقديراً، كالمكسورة، شأنها شأن (ما) المصدرية، تكون مع صلتها في تقدير المفرد بدون رابط لفظي بينهما، منهم سيبويه، إذ قال: «ولو أنهم إذ حذفوا جعلوه بمنزلة (إنما) كما جعلوا (إن) بمنزلة (لكن) لكان وجهاً قوياً»⁽²⁾. وهو مذهب لم يستبعده الرضي⁽³⁾، كما قال بالوجهين: الإعمال والاهمال، من أصحاب اللغة الأزهري، إذ قال: «و(إن) و(أن) حرفان ينصبان الأسماء ويرفعان الأخبار،... وقد يخففان، فإذا خففتا، فإن شئت أعملت وإن شئت لم تعمل»⁽⁴⁾.

وتجوز سيبويه لوجه الاهمال في (أن) المخففة هو الذي حمل السيوطي، وتبعه الغلاييني من المحدثين، على أن ينسب إلى سيبويه القول بإهمال (أن) المخففة⁽⁵⁾، وهو وهم، يؤكد النص الذي أثبتناه لسيبويه نفسه، وأن قوله بالاهمال عنده وجه لو جاز لكان قوياً، ولم يكن هو الوجه الذي اختاره.

(1) ينظر: النحو العربي: نقد وبناء: 88.

(2) الكتاب: 481/1.

(3) ينظر: شرح الكافية: 29/2.

(4) الصحاح: (أنن) 2073/5.

(5) ينظر: مع الهوامع: 184/2، وجامع الدروس العربية/ لمصطفى الغلاييني: 327/2.

المبحث الرابع

أحكام أسم (أن) المخففة وخبرها

رتب النحاة على إعمال (أن) وهي مخففة أحكاماً خاصة باسمها وخبرها ،
فيما يلي تفصيلها :

1- اسم (أن) المخففة :-

اشتراط النحاة لتخفيف (أن) وإعمالها أن يكون آسمها ضميراً محذوفاً ،
نحو : علمت أن زيداً قائمٌ ، وعلمت أن سيقومُ زيدٌ ، والتقدير : أنه زيدٌ قائمٌ ، وأنه
سيقومُ زيدٌ ، ولم يقيّد جمهور النحاة الضمير المحذوف بضمير معين ، فسيبويه
قدّره مرة بضمير الشأن⁽¹⁾ ، ويراد به ضمير الغائب الذي لا يعود على شيء متقدم
عليه في الذكر ، وانما يعود على الجملة التالية له ، ويتصدر الجملة الخبرية دالاً
«على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه»⁽²⁾ وهو الذي يسميه الكوفيون
(ضمير المجهول)⁽³⁾ وقد مثل له سيبويه بقول الاعشى :

في فتية كسيوف الهند قد علموا أن هنالك كل من يحفى ويتعجل⁽⁴⁾

وعلق عليه بقوله : «فهذا يريد معنى الهاء ، ولا تخفف (أن) الا عليه»⁽⁵⁾ وقدره
وقدره في موضع آخر كافا للخطاب في قوله تعالى ﴿ وَنَدَيْنَهُ أَنْ يَتَّزِهُمُ ﴾^(١٠٤) قد

(1) ينظر : الكتاب: 1/439-440.

(2) همع الهوامع: 1/232.

(3) ينظر: همع الهوامع: 1/232 ومدرسة الكوفة: 356.

(4) ينظر: الكتاب: 1/440 وينظر منه ايضاً: 1/282 و 480 والمحتسب: 1/308 وشرح قصائد
الشعر / للتبريزي: 429 وشرح المفصل: 8/74 والديوان: 109 ط1 دار النهضة العربية 1974
والعجز فيه (أن ليس يدفع عن ذي الحيلة - الحيل).

(5) الكتاب: 1/440.

صَدَقَتِ الرَّؤْيَا إِنَّا كَذَلِكَ نَجْزِي الْمُحْسِنِينَ ﴿١﴾ ، فقال: «كأنه قال: ناديناك أنك قد صدقت الرؤيا يا إبراهيم»⁽²⁾.

وحذا جمهور النحاة حذو سيبويه في عدم الزام أن يكون الضمير المحذوف، ضمير الشأن، وحجتهم في ذلك أن ضمير الشأن مخالف للقياس⁽³⁾، فلا يحمل عليه ما وجد له وجه آخر⁽⁴⁾، ولذلك لم يقيده ابن مالك في ألفيته بضمير معين، اذ قال (وان تخفف (أن) فأسمها استكن.....)⁽⁵⁾.

ونقل عنه أنه قال: «ولا يلزم كونه ضمير الشأن، كما زعم بعضهم، بل اذا أمكن عوده على حاضر أو غائب معلوم فهو أولى»⁽⁶⁾ ووافقه أبو حيان⁽⁷⁾، كما كما اختاره ابن هشام في تقديره لآسم (أن) في نحو (أما أن جزاك الله خيراً) وفي قوله تعالى ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا (9)﴾⁽⁸⁾ فقال: «على أنا لا نسلم أن آسم آسم (أن) المخففة يتعين كونه ضمير شأن، اذ يجوز هنا ان يقدر المخاطب في الأول، والمخاطب في الثاني»⁽⁹⁾.

(1) الصافات: 104 - 105

(2) الكتاب: 480/1.

(3) ذكر صاحب المغني خمسة فروق افترق فيها ضمير الشأن عن سائر الضمائر، واصلها السيوطي الى عشرين فرقاً، ينظر: مغني اللبيب: 490/2-491 والاشباه والنظائر: 165/2 وينظر في ضمير الشأن: شرح المفصل: 114/3 وشرح الكافية: 27/2 والطراز /للبيهقي: 142/2 والبرهان: 410/2 وهمع الهوامع: 232-235 ومدرسة الكوفة: 356.

(4) ينظر: حاشية الخضري: 139/1.

(5) شرح ابن عقيل: 1 / 383.

(6) الفتوحات الالهية: 435/1 وينظر: همع الهوامع: 185/2 وخزانة الادب: 4 / 352.

(7) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 317.

(8) النور: 9. في قراءة نافع بتخفيف (أن) وجعله (غضب) فعلا ماضيا، الحجة: 260.

(9) مغني اللبيب: 307/1.

أما من خالف جمهور النحاة وذهب إلى لزوم أن يكون المحذوف ضمير الشأن فهو آبن الحاجب⁽¹⁾، وتبعه آبن عصفور⁽²⁾، وآبن عقيل (ت769هـ)⁽³⁾.

ولا خلاف بين النحاة في مسألة لزوم حذف آسم (أن) سواء أكان المحذوف ضمير شأن أم غيره، وإنما لزم الحذف لأن الاسم مضمّر، والمضمّر يرد الأشياء إلى أصولها، فلو ظهر لوجب رد (أن) إلى أصلها من التشديد⁽⁴⁾، ومعنى هذا أن التخفيف لا يجتمع مع إظهار الآسم، «لأنه لا يحذف التثقيب إلا مع الاضمار»⁽⁵⁾ حتى صار التخفيف علما لاضمار الآسم⁽⁶⁾. أما ورد منه مذكورا في قول الشاعر الذي أنشده القراء ولم يعزه الى قائل معين:

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي طَلَّاقَكَ، لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتَ صَدِيقٌ⁽⁷⁾

وقول جنوب أخت عمر ذي الكلب:

بَأَنَّكَ رَيْعٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا⁽⁸⁾

وما آشهد به آبن الشجري من قال المتبى:

(1) ينظر: الكافية في النحو / لآبن الحاجب: 125، وشرح التصريح: 1/232 وآبن الحاجب النحوي / لطارق عبد عون: 248 (مكتوب على الآلة الكاتبة رسالة ماجستير - جامعة بغداد 1972).

(2) ينظر: المقرب: 1/110.

(3) ينظر: شرح آبن عقيل: 1/383.

(4) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 1/436.

(5) المقتضب: 2/31.

(6) ينظر: المقتصد: 1/484.

(7) ينظر: معاني القرآن: 1/90 والازهية: 54 والانصاف: 1/205.

(8) ينظر: معاني القرآن / للفرأء: 2/90 و الازهية: 55 (نسبه الى كعب ابن زهير) مغني اللبيب: 31/1 (والمريع: الكثير النبات والشمال: الغيآث).

وَأَنْتَ بِالْأَمْسِ كُنْتَ مُحْتَلِمًا شَيْخٌ مَعَدٌّ، وَأَنْتَ أَمْرُدَهَا⁽¹⁾

فأنه مختص بالضرورة، ولا يستعمل في سعة الكلام⁽²⁾، أمّا ما حُكي من ورودها في - كلامهم، نحو قولهم (أظنُّ أنكَ قائمٌ) و (أحسبُ أنه ذاهبٌ)⁽³⁾ فقد وصفها الرضي وغيره "رواية شاذة غير معروفة"⁽⁴⁾.

إن كون هذه الشواهد نادرة وشاذة يقتضي ترك القول بأعمال (أن) في الضمير المتصل، والآكتفاء بما شاع في مآثور اللغة وكتب النحاة من حذف آسمها، منعا للاضطراب.

وقد ارجع النحاة تقدير الضمير آسما لـ(أن) المفتوحة المخففة دون المكسورة إلى أمور ثلاثة:

الأول: أن المفتوحة موصولة، والموصولة تقتضي صلتها، فصارت لاقتضائها الصلة أشد اتصالا بما بعدها من المكسورة، فجيء بالضمير المقدّر، ليحصل بينها وبين - الجملة التي تليها ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم⁽⁵⁾.

الثاني: إذا خففت (أن) فقد تدخل على أفعال غير ناسخة، فخشي أن تخرج عن أصل وضعها، وهو الدخول على الجملة الاسمية، فأوجبوا اعمالها في ضمير شأن مقدّر، لتكون داخلة على جملة اسمية، فلو لم يقدر الضمير لخرجت عن

(1) ينظر: ما لم ينشر من الأمالي الشجرية: 189 وشرح ديوان المتنبي /لعبد- الرحمن البرقوقي: 34/2.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 183/2 وشرح الكافية: 359/2 والجنى الداني: 236 ومغني اللبيب: 31/1.

(3) ينظر: شرح المفصل: 76-75/8 وشرح الكافية: 359/2 والفوائد الضيائية: 348/2.

(4) شرح الكافية: 359/2 وينظر ايضا: الفوائد الضيائية: 348 /2.

(5) ينظر: المحتسب: 103-102/2 وشرح المفصل: 73-72 /8 وشرح الكافية: 29/2.

اصلها، بخلاف المكسورة، فإنها إن دخلت على الأفعال فإنها لا تدخل إلا على الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر⁽¹⁾.

الثالث: وجد النحاة بعد تخفيف (إن) المكسورة أنها عاملة في المفعول في نحو قوله تعالى ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لِيُوفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾⁽²⁾ في قراءة من خفف⁽³⁾ ولم يجدوا (أن) المفتوحة المخففة عاملة في المفعول، مع أن (أن) المفتوحة أقوى شبهاً بالفعل من المكسورة، فهي أجدر بالعمل، ولهذا قدرّوا عملها في ضمير محذوف لتلا يزيد المكسورة عليها عملاً هي أجدر به⁽⁴⁾، أو لأن مجيء القراءة بعمل (إن) المكسورة حال دون إضمار أسمها، لتلا يكون لها منصوبان، فوجب أن لا يقدر لها أسم آخره كما قدر لـ(أن) المخففة المفتوحة⁽⁵⁾.

2- خبر (أن) المخففة من الثقيلة :-

من أحكام خبر (أن) المخففة التي ذكرها النحاة: أن يكون جملة اسمية، كانت أو فعلية، نحو: علمت أن زيداً قائماً، وعلمت أن سيقومُ زيدٌ، فـ (أن) في المثاليين مخففة من الثقيلة، وأسمها ضمير محذوف تقديره: (أنه)، وجملة الخبر في الأول: (زيدٌ قائماً) وفي الثاني (سيقومُ زيدٌ)، وجيء بخبرها جملة، لآشتمالها على المسند والمسند إليه، محافظة على الاصل، وجبراً لما فاتها من ذكر الاسم⁽⁶⁾، أو لأن أسمها المحذوف، وهو ضمير الشأن، كما يقدره بعضهم، لا يُفسَّر إلا

(1) ينظر: حاشية الدماميني على مغني اللبيب: 66.

(2) لهود: 111

(3) هي قراءة نافع وآبن كثير وأبي بكر: ينظر: الحجة في القراءات السبع: 190 وتفسير القرطبي: 104/9-106.

(4) ينظر: الفوائد الضيائية: 92/2.

(5) ينظر: حاشية الدماميني على مغني اللبيب: 66.

(6) ينظر: شرح التصريح 1: 232.

بجملة⁽¹⁾، ولم يجوزوا وقوع خبرها مفرداً إلا في حالة إظهار آسمها، فإذا ظهر جاز أن يقع الخبر مفرداً أو جملة، وقد اجتمعا في قول الشاعر:

بَأْنُكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيحٌ وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثَّمَالَا⁽²⁾

فقد جاء خبر (أن) المخففة المذكور آسمها مفرداً تارة، وهو (ربيع) وتارة جملة، وهو (تكون الثمالة)، قال ابن هشام: «وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز افراده إلا إذا ذكر الاسم، فيجوز الامران»⁽³⁾.

ولكل من جمليتي الخبر: الاسمية والفعلية أحكام خاصة بهما، فيما يلي تفصيلها:

أ- الجملة الاسمية خبراً لـ(أن) المخففة:

تأتي الجملة الاسمية خبراً لـ(أن) المخففة في صورتين:

الأولى: الجملة الاسمية مجردة، صدرها المبتدأ⁽⁴⁾ نحو قوله تعالى ﴿وَأَخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ (10)﴾⁽⁵⁾ والتقدير: أنه الحمد لله، أو صدرها الخبر، نحو قول الأعشى:

فِي فُتْيَةٍ كَسُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هُنَالِكَ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ⁽⁶⁾

تقدير جملة الخبر: كل من يحفى وينتعل هالك، والذي سوغ تقديم الخبر هنا كون ضمير الشأن مقدراً، وكون الجملة واقعة خبراً لـ(أن).

(1) ينظر: مغني اللبيب: 490/2 والاشباه والنظائر في النحو: 164/2.

(2) سبقت الإشارة إليه.

(3) مغني اللبيب: 31/1.

(4) ينظر: الامالي الشجرية: 2/2 وتسهيل الفوائد: 65 وارتشاف الضرب: ق 317.

(5) ليونس: 10.

(6) سبقت الإشارة إليه.

الأخرى: الجملة الاسمية مصدرية بـ(لا) نحو قوله تعالى ﴿فَنَادَى فِي الظُّلُمَاتِ
أَنْ لَّا إِلَهَ إِلَّا أَنَا أَنْتَ سُبْحَانَكَ﴾⁽¹⁾ أو بأداة شرط نحو قول الشاعر:
فَعَلِمْتُ أَنْ مَنْ تَتَّقُوهُ فَإِنَّهُ جَزْرٌ لِحَامِعَةٍ وَفِرْحٌ عِقَابٍ⁽²⁾

أو بـ(رب) نحو قول الشاعر:
تَيَقَّنْتُ أَنْ رَبِّ أَمْرِي خَيْلٌ خَائِتًا أَمِينٌ وَحَقٌّ أَنْ يُقَالَ أَمِينًا⁽³⁾

ب- الجملة الفعلية خبراً لـ(أَنْ) المخففة:

يقسم النحاة الجملة الفعلية التي تقع خبراً لـ(أَنْ) المخففة قسمين:

1- جمل يفصل بينها وبين (أَنْ) بفاصل: ويندرج تحت هذا القسم الجمل الفعلية التي أفعالها متصرفة، غير دعاء، فأن وقع من هذه الجمل خبراً لـ(أَنْ) المخففة لوم الفصل بينهما وبين الجملة الفعلية بواحد من أربعة فواصل ذكرها النحاة هي:

أ- قد: نحو: علمت أن قد خرج زيدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ أَنْ قَدْ

صَدَقْتَنَا﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ

رَبِّهِمْ...﴾⁽⁵⁾ (28) ومنه أيضاً قول أبي صخر الهذلي:

فَتَعَلَّمِي أَنْ قَدْ كَفَلْتُ بِكُمْ ثُمَّ أَفْعَلِي مَا شِئْتُ مِنْ عِلْمٍ⁽⁶⁾

(1) [الأنبياء: 87]

(2) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 317 والبحر المحيط: 3:374 (والخامعة الضبع، لأنها تخمع (أي تعرج) إذا مشت، اللسان: (خمع) 79/8).

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 317 وهمع الهوامع: 2/ 186 وفيه (وخوان يخال أميناً) ولن ينسب الى قائل.

(4) [المائدة: 113]

(5) [الجن: 28]

(6) ينظر: شرح المفصل: 76/8.

ب- حرف النفي: سُمع الفصل بـ(لا) و(لن) و (لم)⁽¹⁾ فمثال الفصل بـ(لا) قوله تعالى ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾⁽²⁾ ، ومثال (لن) قوله تعالى ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَلَّنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ﴾⁽³⁾ ومثال (لم) قوله تعالى ﴿أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ﴾⁽⁴⁾ ، وقد أضاف أبو حيان إلى هذه الحروف (ما) ومثّل له بقوله: (علمت أن ما قام زيد)⁽⁵⁾ دون أن يدعمه بشاهد من كلام العرب، أمّا ابن مالك فإنه لم يقيد النفي بحرف⁽⁶⁾.

ج- حرف تنفيس: وهما: السين وسوف فمثال السين قوله تعالى ﴿.....عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى.....﴾⁽⁷⁾ ومن الشعر قول

جرير:

رَعِمَ الْفَرَزْدَقُ أَنْ سَيَقْتُلُ مَرْبِعًا أَبْشَرَ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبِعُ⁽⁸⁾

(1) ينظر: شذور الذهب: 283.

(2) لطه: 89

(3) القيامة: 3

(4) البلد: 7

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 318.

(6) ينظر: تسهيل الفوائد: 65.

(7) المزمّل: 20

(8) ديوان جرير: 272.

ومثال (سوف) قول الشاعر:
وَأَعْلَمُ فِعْلَهُمُ الْمَرْءَ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قَدِرَا⁽¹⁾

د- لو: ومنه قوله تعالى ((أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصْبَأَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ))⁽²⁾

2- جمل لا يفصل بينها وبين (أن) بفواصل:

ويندرج تحت هذا القسم نوعان من الجمل الفعلية:

الأول: جمل فعلية فعلها متصرف يفيد الدعاء، والدعاء إما أن يكون بخير نحو قوله تعالى ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا...﴾⁽³⁾، أو بشر نحو قوله تعالى ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾⁽⁴⁾ وفي قراءة من خفض (أن) وكسر الضاد من (غضب)⁽⁵⁾.

الآخر: جمل فعلية فعلها جامد⁽⁶⁾، ومنه قوله تعالى ﴿...وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدْرًا اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ...﴾⁽⁷⁾ وقوله تعالى ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾⁽⁸⁾ ومنه في الشعر قول زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان:
أَنْ نَعْمَ مُعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا حَبَّ السَّفِيرِ وَمَسَائِيِ الْخَمْرِ⁽⁹⁾

(9) ينظر: مغني اللبيب: 398/2 وشرح الاشموني: 518/1 وشرح ابن عقيل 387/1 ولم ينسب الى قائل.

(10) سورة الاعراف: 185.

(3) النمل: 8

(4) النور: 9

(5) هي قراءة نافع: ينظر: التيسير: 161/2 والنشر: 330/2.

(6) ينظر: المقرب: 111/1 وارتشاف الضرب: ق 317 وجمع الهوامع: 186/2.

(7) الاعراف: 185

(8) النجم: 39

(9) ينظر: جمع الهوامع: 2/ 186 و الدرر: 119/1 والديوان: 28 (والمعترك المزدهم الذي يجتمع

فيه الناس، وسابئ الخمر: المشتري، وخب السفير: اسرع ورق الشجر تحت الريح، وسباء الخمر في شدة الزمان دليل على الكرم).

لماذا الفصل بين (أَنْ) المخففة والفعل غير الدعاء، وغير الجامد

يتبين من ملاحظة الصور التي تأتي فيها جملة خبر (أَنْ) المخففة، أَنَّ العرب يفصلون بين (أَنْ) وجملة الخبر إن كانت فعلية، فعلها متصرف غير دعاء، ولم يفصلوا بينها وبين خبرها إن وقع هذا الخبر جملة اسمية، أو فعلية فعلها جامد أو دعاء، وقد ذكر النحاة في تعليل هذه الظاهرة آراء منها:

1- قيل: إنَّما يفصل بين (أَنْ) والجملة الفعلية ليكون عوضاً مما حذف من (أَنْ) عند التخفيف، وهو التشديد، والاسم، حتى سمى بعض النحاة هذه الفواصل بـ(حروف التعويض)⁽¹⁾ وظاهرة التعويض معروفة في اللغة العربية، خصص لها ابن جني باباً سماه (باب زيادة حرف عوضاً عن آخر محذوف)⁽²⁾.

وأحصى لها السيوطي اثنين وأربعين وجهاً⁽³⁾، ويمثل هذا الرأي مذهب جمهور النحاة، منهم سيبويه والمبرد والهروي والجرجاني وآبن يعيش⁽⁴⁾، قال سيبويه «اعلم أنه ضعيف في الكلام أن تقول: قد علمتُ أَنْ تفعلُ ذلك، وقد علمتُ أَنْ فَعَلَ ذلك، حتى تقول: سَيَفْعَلُ، أو قد فَعَلَ، أو تنفي فتدخل (لا)، وذلك لأنهم جعلوا ذلك عوضاً من (أَنَّهُ)⁽⁵⁾» وقال المبرد:

«وانما امتنع الفعل أن يقع بعدها بغير عوض، لأن الفعل لم يكن ليقع بعدها لو ثقلت، وأعلمت كما يكون الاسم، فلم يكونوا ليجمعوا عليها الحذف

(1) ينظر: شرح الكافية: 232/.

(2) ينظر: الخصائص: 285/2-306.

(3) الاشباه والنظائر في النحو: 121/1-130.

(4) ينظر: الكتاب: 482/1 والمقتضب: 3/5-6 والازهية: 57-58 والمقتصد: 484/1-485

وشرح المفصل: 76/8.

(5) الكتاب: 482/1.

بغير عوض، وأن يوقعوا بعدها ما لا تقع عليه لو ثقلت وأعلمت، ولأنها بمنزلة الفعل، ولا يقع فعل على فعل»⁽¹⁾.

ومن قال بهذا الرأي علل عدم الفصل مع الجملة الاسمية، والجملة الفعلية التي فعلها دعاء أو جامد، بأنَّ (أَنْ) مع الجملة الاسمية لم يلحقها سوى ضرب واحد من التغيير وهو الحذف، في حين لحقها مع الجمل الفعلية ضربان: أحدهما الحذف والآخر: وقوع الفعل بعدها، أو لأنَّ (أَنْ) مع الجملة الاسمية قد جاءت على مقتضى القياس، قال سييويه: «وانما جاز: قد علمتُ أَنْ عمروٌ ذاهبٌ، لأنك قد جئت بعده بأسم وخبر كما كان يكون بعده لو ثقلته وأعلمته»⁽²⁾.

أما الحال مع الدعاء فإن أحرف الفصل التي تقدم ذكرها لا يصح دخولها على فعل الدعاء، فلو أُدخلت السين وسوف لتغيّر المعنى من الدعاء إلى الأخبار، ولو أُدخل حرف النفي لآتقلب المعنى من الدعاء له إلى الدعاء عليه، ولذلك ترك العوض⁽³⁾. قال الزمخشري في تعليل عدم الفصل مع الدعاء: «فان قلت: لم جاز ترك التعويض؟ قلت: لأنه دعاء وهذه الأحرف لا تطابق الدعاء لأنه في معنى الأمر، والأمر لا مدخل فيه»⁽⁴⁾.

وعلّلوا عدم الفصل مع الفعل الجامد بأنّه كالآسم، لا تصرف له، متمكّن في شبه الحرف، فلم يُعتدّ به، فصار كأنّه لم يقع بعدها فعل⁽⁵⁾.

2- وقال فريق آخر من النحاة: إنّ هذا الفصل يُستعان به للترقية بين (أَنْ)

(1) المقتضب: 10 / 3.

(2) الكتاب: 482/1.

(3) ينظر: المقتضب: 9/3 وحاشية السيرافي على الكتاب: 482/1 وشرح جمل الزجاجي: 436/1.

(4) المحاجة بالمسائل النحوية: 157.

(5) ينظر: المقتصد: 485/1 والمقرب: 111/1 ورفص المبانى: 114.

المخففة الثقيلة، وَأَنْ) الخفيفة الناصبة للمضارع⁽¹⁾، ولهذا السبب عللوا عدم الفصل مع الجملة الاسمية والفعل الجامد وفعل الدعاء بأنه لما كانت (أَنْ) الخفيفة لا تقع قبل الجملة الاسمية، ولا الجملة الفعلية التي فعلها جامد أو دعاء، فلم يحتج لفاصل معها يميزها عن (أَنْ) المخففة⁽²⁾، وينسب النحاة هذا الرأي إلى الفراء وأبي البركات الانباري، فهما لا يريان لـ(أَنْ) المخففة موضعاً خاصاً بها، لذلك أوجبا الفصل بينها وبين الجمل الفعلية التي فعلها غير رجاء ولا دعاء لتمييزها عن (أَنْ) الخفيفة المختصة بالدخول على الأفعال⁽³⁾.

وَأَسْتَشْكَلُ عَلَى أَصْحَابِ هَذَا الرَّأْيِ الْفَصْلَ بِ(لَا) لَا فَائِدَةَ فِيهَا لِلتَّمْيِيزِ بَيْنِ الْأَدَاتَيْنِ لَوُقُوعِهَا بَعْدَهُمَا، وَأَجِيبُ عَنْ هَذَا الْإِشْكَالِ بِأَنْ (لَا) الدَّاخِلَةَ بَعْدَ الْمَخْفُفَةِ نَافِيَةٌ لَا غَيْرَ، بِخِلَافِ الْوَاقِعَةِ بَعْدَ الْخَفِيفَةِ، فَأَنْهَا زَائِدَةٌ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿لَمَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ (29)﴾⁽⁴⁾ ف (لَا) فِيهَا زَائِدَةٌ⁽⁵⁾، وَقَدْ آسْتَشْعِرُ الْفِرَاءَ صَعُوبَةَ التَّمْيِيزِ بَيْنِ الْأَدَاتَيْنِ إِذَا مَا وَقَعَتْ بَعْدَهُمَا (لَا) فَوْضِعَ ضَاطِبًا يَحْتَكِمُ إِلَيْهِ عِنْدَمَا يَلْتَبَسُ الْمَعْنَى، فَقَالَ بَعْدَ أَنْ جَوَّزَ النَّصْبَ وَالرَّفْعَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿...قَالَ آيْتُكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ لَمَّا لِيَالٍ سَوِيًّا (10)﴾⁽⁶⁾: «وَإِذَا رَأَيْتَ (أَنْ) الْخَفِيفَةَ مَعَهَا (لَا) فَامْتَحَنَهَا بِالْأَسْمِ الْمَكْنِيِّ مِثْلَ الْهَاءِ وَالْكَافِ فَإِنْ صَلَحَا كَانَ فِي الْفِعْلِ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ، وَإِنْ لَمْ يَصْلُحَا لَمْ يَكُنْ فِي الْفِعْلِ إِلَّا النَّصْبُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ جَائِزٌ أَنْ

(1) ينظر: حاشية يس العليمي على شرح التصريح: 232/1 وحاشية الصبان: 300/1.

(2) ينظر: حاشية يس العليمي: 232/1 وحاشية الصبان: 299-300/1.

(3) ينظر: معاني القرآن: 162-163/2 والانصاف في مسائل الخلاف: 205/1.

(4) الحديد: 29.

(5) ينظر: حاشية يس العليمي: 233/1 وحاشية الصبان: 301/1.

(6) امرئ: 10.

تقول: آيتك أُنْكَ لا تَكَلِّمُ الناسَ، والذي لا يكون الا نصبا قوله ﴿يُرِيدُ اللهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِزْبًا﴾ (176) (1)، لان الهاء لا تصلح في (أَنْ) فقس على هذين (2).

ولم يجعل النحاة الفصل بأحد حروف التعويض لازما، بل أنه عندهم على الأكثر والأفصح (3)، وفي التسهيل جعله آبن مالك على الاغلب (4)، وقال في ألفيته: ألفيته:

وإن يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفَهُ مُمْتِعَاً
فالأَحْسَنُ الفَصْلُ بَقْدَ أو نَفْيِ أو تَنْفِيسِ أو لَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرَ لَوْ (5)

وعدوا ما جاء بلا فصل ضعيفا ونادرا (6)، وعدّ آبن عصفور ما جاء منه في الشعر من باب الضرورة، كقول الشاعر:

إِذَا كَانَ أَمْرُ النَّاسِ عِنْدَ عَجُوزِهِمْ فَلَا بَدَّ أَنْ يَلْقَوْنَ كُلَّ يَبَابٍ (7)

وقول حاتم الطائي:

وَأَيُّ لَأَخْتَارُ القَرَى طَاوَى الحِشَا محاذرةً من أَنْ يُقَالَ لئِيمٌ (8)

(1) آل عمران: 176

(2) معاني القرآن: 162/2 - 163.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 318.

(4) تسهيل الفوائد: 65.

(5) ينظر: شرح ابن عقيل: 385/1.

(6) ينظر: الكتاب: 482/1 ووضح المسالك: 185 والمطالع السعيدة: 321/1.

(7) ينظر: ضرائر الشعر: 164، ولم ينسب الى قائل.

(8) ينظر: المصدر السابق: 164 والديوان: 164 والرواية فيه:

لقد كنت اطوى البطن والزاد يشتهي مخافة يوما، أن يقال لئيم

بنصب (يقال) وعلى رواية الديوان لا شاهد فيه.

برفع (يلقون) و (يقال) في البيتين، اما ما حكاه المبرد عن البغداديين من أنهم يجوزون أن تكون مخففة من غير عوض، فيقولون: علمت أن تخرجُ، بالرفع بلا تعويض، فقد عده الرضي شاذاً⁽¹⁾.

(1) ينظر: شرح الكافية: 2 / 233.

المبحث الخامس

(أَنْ) المخففة حرفاً مصدرياً

(أَنْ) المفتوحة الثقيلة حرف مصدرى، يسبك منها ومن معموليها مصدر مؤول يقع موقع الاسم، دون الفعل، لأنها مصدر، والمصدر آسم⁽¹⁾ ويستدل آبن يعيش على مصدريتها، وأَنَّها تقع موقع المفردات بـ «أنها تفتقر في انعقادها جملة إلى شيء يكون معها، ويضم إليها، لأنها مع ما بعدها من منصوبها ومرفوعها بمنزلة الآسم الموصول، فلا يكون كلاماً مع الصلة إلا بشيء آخر من خبريأتي او نحو ذلك، فكذلك (أَنْ) المفتوحة، لأنها في مذهب الموصول»⁽²⁾.

ويبقى هذا الحكم لها بعد تخفيفها، فـ(أَنْ) المخففة حرف مصدرى أيضاً⁽³⁾، تشاركها في هذا الحكم (أَنْ) الخفيفة الناصبة للمضارع، فاذا قيل (أَنْ) المصدرية، فاللفظ يصلح لـ(أَنْ) الثنائية الناصبة للفعل، و(أَنْ) الثلاثية الوضع المخففة من (أَنْ)⁽⁴⁾.

المواقع الإعرابية للمصدر المؤول من (أَنْ) المخففة ومعموليها

يقع المصدر المؤول من (أَنْ) ومعموليها: آسمها المقدر، وجملة خبرها، في مواقع إعرابية عديدة⁽⁵⁾، منها:

(1) ينظر: المقتضب: 340/2.

(2) شرح المفصل: 59 / 8.

(3) ينظر: الجنى الدانى: 238 ومغنى اللبيب: 1 / 31 وحاشية الدماميني: 65.

(4) ينظر: الجنى الدانى: 238.

(5) ينظر: دراسات لاسلوب القرآن الكريم: 396-393/1.

- 1- خيراً للمبتدأ: منه قوله تعالى ﴿وَأَخْرَجُوا لَهُمُ الْغُفْرَانَ﴾ (10) ﴿(1)﴾.
- 2-فاعلاً: منه قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ يَهْدِي اللَّهُ لِلَّذِينَ يَرْتُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ شَاءَ أَسْبَغْنَا لَهُمْ بِدُؤَيْبِهِمْ﴾ (100) ﴿(2)﴾.
- 3-مفعولاً به: منه قوله تعالى ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ﴾ (140) ﴿(3)﴾.
- 4-سادا مسدّ المفعولين: منه قوله تعالى ﴿...ظَنُّوا أَنْ لَنَا مَلْجَأٌ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ..﴾ (118) ﴿(4)﴾.
- 5-بدل اشتمال: منه قوله تعالى ﴿... فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانَُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ (14) ﴿(5)﴾.
- 6-يطرد حذف حرف الجر مع (أن) المخففة كما يطرد مع (أن) الخفيفة: وقد تقدم الكلام فيه، ومثال حذفه مع (أن) المخففة قوله تعالى ﴿ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ﴾ (131) ﴿(6)﴾ ف(أن) في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: لأن لم يكن ربك، فلما حذف حرف الجر أنتصب المصدر المؤول (7).

(1) ليونس: 10 [وينظر الكتاب: 481/1 والبحر المحيط: 127/5].

(2) [الأعراف: 100]

(3) [النساء: 140] وينظر الكشاف: 305/1.

(4) [التوبة: 118]

(5) [سبأ: 14] وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 662/2.

(6) [الأنعام: 131]

(7) ينظر: البيان في غريب القرآن: 34/1، ومشكل اعراب القرآن: 27/1 والكشاف: 67/2.

المبحث السادس

(أن) المصدرية مع (لا) النافية

ل(أن) المصدرية مع (لا) النافية ثلاث حالات:

العالة الأولى: ادغام نون (أن) بلام (لا) النافية:

من المعروف ان النون الساكنة تدغم بستة من الحروف العربية، جمعها آبن مجاهد (ت324هـ) في كلمة (يرملون)⁽¹⁾، واللام احد هذه الحروف الستة، فاذا ما وليت لام (لا) نون (أن) أدغمت النون في اللام ونطقت: (ألاً) بحذف النون خطأ ولفظاً، غير أن ما ورد من اجتماع (أن) مع (لا) في الرسم القرآني، جاء مرة في حالة وصل، ومرة في حالة فصل، مما يشكل على الكثيرين معرفة متى يصح الوصل، ومتى يصح الفصل؟ فقد جاءت النون مفصولة عن اللام في الرسم القرآني في عشرة مواضع ذكرها آبن الجوزي⁽²⁾ (ت833هـ)، وفيما عدا هذه المواضع فقد جاءت (أن) موصولة ب(لا) لفظاً وخطاً، وللنحاة في أمر وضع ضابط يعرف به متى توصل (أن) ب(لا) خطأ، ومتى تفصل، ثلاثة أقوال:

الأول: قيل: تكتب (أن) متصلة اذا كانت ناصبة للفعل الداخلة عليه، ومنفصلة اذا لم تكن ناصبة له، قال آبن قتيبة (276هـ): «تكتب (أردتُ ألاً تفعلَ ذلك) و(أحبتُ ألاً تقولَ ذلك) ولا تظهر (أن) في الكتاب ما كانت عاملة في الفعل، فاذا لم تكن عاملة في الفعل أظهرت، نحو قولك: (علمتُ أن لا تقولُ

(1) ينظر: النشر: 23/2، 25.

(2) ينظر: المصدر السابق: 29/2 والمواضع العشرة هي الآيات: الاعراف: 105/7، 169، والتوبة:

11/9 وهود 14/11، 26 والحج 22/26 ويس: 60/36 والدخان: 19/44 والمنتحنة:

12/60 والقلم: 22/68 واختلفوا في الآية: الانبياء: 87/21.

ذلك) و (تَيَقَّنَتْ أَنْ لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ)⁽¹⁾ لأنها في المثالين هي المخففة من الثقيلة، وحذف الأسم المضمرة معها، إذ كان الاصل: علمت أنه لا تقول ذلك، وتيقنت أنه لا تفعل ذلك، فلو حذفت النون الباقية من الخط لكان ذلك إجحافاً⁽²⁾.

وقد اختار هذا الرأي من النحاة آبن السيد البطليوسي، وأبو البقاء العكبري وابن بابشاذ(ت649هـ)⁽³⁾، وعللوا هذا الاختيار بان اظهار نون (أن) اذا كانت مخففة من الثقيلة، وترك هذا الاظهار مع الناصبة للفعل يعود الى أن الادغام يستدعي الا يكون بين الحرفين المدغمين حاجزاً من حركة ولا حرف، لأنه اذا وجد هذا الحاجز بطل الادغام، ولذلك لزم أن لا يدغم شيء في مثله أو مقاربه حتى تسكت عنه حركته، فلما كان أسم (أن) المخففة من الثقيلة مضمراً بعدها صار حاجزاً بينها وبين (لا) فبطل ادغام النون من (أن) في لام (لا) لأجل ذلك، ولما كانت (أن) الناصبة للأفعال ليس بعدها شيء مضمراً، باشرت النون لام (لا) مباشرة المثل للمثل، فوجب ادغامها فيها، فانقلبت الى لفظها، فلم يجز لذلك ظهورها في الخط⁽⁴⁾.

ويبدو لي أن ذا التعليل غير مقنع، لأن الادغام في اللفظ حاصل سواء أكانت (أن) الناصبة للفعل، أم المخففة من الثقيلة، ومن يلفظ النون الساكنة متلوة باللام، لا يحسب للمضمرة حساباً، لأنه لا يدخل في اللفظ، إذ لا حاجز بينهما من حركة أو حرف، ولأن المضمرة في النية، لا في اللفظ.

(1) أدب الكتاب: 196.

(2) ينظر: تقييف اللسان وتلقيح الجنان /الأبن بكر الصقلي: 314-315.

(3) ينظر: الاقتضاب: 164 واللباب في علل البناء والاعراب: 781 وشرح المقدمة المحسبة: 456/2-457.

(4) المصادر السابقة.

الثاني: إن نون (أَنْ) تظهر إذا أدغمت في اللام بَعْنَةً، ولا تظهر إذا أدغمت بغير غُنَّة⁽¹⁾، وقد نقل أبو جعفر النحاس لصاحب للأخفش قوله: «من أدغم بَعْنَةً كتب (أَنْ) منفصلا، ومن ادغم بغير غنة كتب (أَلًا) متصلا»⁽²⁾ كما نسب ابن السيد هذا القول إلى الخليل⁽³⁾.

ويعتمد هذا الضابط على أساس أنَّ الادغام بَعْنَةً ليس إدغاما، بسبب الغنة الباقية معه، فيستدعي ذلك حذف النون، إنما هو (إخفاء) لا إدغام، وإنما يقال له ادغام مجازا⁽⁴⁾، والدليل على ذلك ان آبن الجوزي قيّد الادغام بغنة في القرآن الكريم بالآيات التي تكون فيها (أَنْ) منفصلة عن (لا)، قال: «وينبغي تقييده (يعني الادغام بغنة) بما اذا كان منفصلا رسما، نحو: (فَأَنْ لم تفعلوا، أن لا تفعلوا) وما كان مثله مما ثبتت النون فيه»⁽⁵⁾.

الثالث: إنَّ (أَنْ) تكتب منفصلة على كل حال⁽⁶⁾، وقد اختار هذا القول أبو أبو بكر الصولي (ت335هـ) اذ قال: «يكتبون: أَحَبُّ أَنْ لا تفعل كذا، بألف ونون، وتكون (لا) مقطوعة منها، وهو اجود، لأنَّ القارئ ربما احتاج أن يقف على النون»⁽⁷⁾ كما آختر هذا القول من المحدثين الدكتور مصطفى جواد (رحمه

(1) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 628/1، والغنة، كما يعرفها الخليل: "صوت فيه ترخيم نحو الخياشم، يغور من نحو الانف بعون من نفس الانف...والنون أشد الحروف غنة" العين: 349-348/4 وهي تحدث عند اطالة صوت النون، والزمن الذي يستغرقه النطق بها ضعف ما تحتاج اليه النون المظهرة، والغرض منها الحيلولة بين النون والغناء في غيرها.
ينظر: الاصوات اللغوية / لبراهيم أنيس: 70.

(2) اعراب القرآن: 382/1 وينظر ايضا: مشكل اعراب القرآن: 181/1.

(3) ينظر: الاقتضاب: 164.

(4) ينظر: النشر في القراءات العشر: 28-27/2.

(5) المصدر السابق: 28/2.

(6) ينظر: اعراب القرآن الكريم: للنحاس: 382/1 والاقتضاب: 164.

(7) أدب الكاتب: 258/1.

(رحمه الله) وذهب مع من يرى أن فصل (أَنْ) عن (لا) أدل على عملها من ادغامها، لأنها تظهر مستقلة، في حين أن ادغامها يخرجها حرفا بعيدا عن اصلها⁽¹⁾ وردَّ الدكتور جواد على من قال بالرأي الأول بأنه من باب تسهيل النحو على الأعاجم الذين يريدون صحة النطق من غير أن ينصبوا في فهم القواعد، وحاجتهم «بأن من المواضع ما يجوز فيه الوجهان: أعمال (أَنْ) وعدم اعمالها، فكيف نكتبها؟ ولماذا نرجح وجهها على وجهه؟»⁽²⁾.

والذي أميل إليه أن اختيار الدكتور مصطفى جواد في محله، لأن القياس في الحروف التي تدغم في غيرها لفظا أن لا تحذف رسما، وخروج نون (أَنْ) مع لام (لا) عن هذا القياس أمر يشكل على الكثيرين، فضلا عن أن التفريق بين (أَنْ) الناصبة للفعل، والمخففة من الثقيلة، قد وضع النحاة له ضوابط، تقدّم الكلام عليها.

الحالة الثانية: زيادة (لا) مع (أَنْ)

وردت (لا) مع (أَنْ) في مواضع عديدة من القرآن الكريم والشعر العربي وهي غير مرادة في المعنى، وقد حكم عليها المفسرون والنحاة بالزيادة، من هذه المواضع قوله تعالى ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ...﴾⁽³⁾ قال الفراء: «المعنى - والله اعلم - ما منعك أن تسجد، و(أَنْ) في هذا الموضع تصحبها (لا)، وتكون (لا) صلة»⁽⁴⁾ وقال الزمخشري في الآية نفسها: «(ألا تسجد): صلة، بدليل

(1) ينظر: دراسات في فلسفة النحو / للدكتور مصطفى جواد: 13.

(2) المرجع السابق: 14.

(3) [الأعراف: 12]

(4) معاني القرآن: 12/1.

قوله ﴿ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ ﴾ (75) ⁽¹⁾ ومثلها ﴿ لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ... ﴾ (29) ⁽²⁾ بمعنى: ليعلم ⁽³⁾.

أما فائدة زيادتها فالزمخشري يرى أنها تفيد التوكيد، توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه، ففي الآيتين المتقدمتين، كأنه قيل: ليتحقق علم هل الكتاب، و: ما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك ⁽⁴⁾ ومن ورودها في الشعر ما جاء في قول أبي النجم العجلي:

فَمَا أَلُومُ الْبَيْضِ أَنْ لَا تَسْخَرَا
لَمَّا رَأَيْنِ الشَّمْطَ الْقَفْنَدْرَا ⁽⁵⁾

قال الطبري في البيت: «وهو يريد: فما أَلُومُ الْبَيْضِ أَنْ تَسْخَرَا» ⁽⁶⁾.

ومنه أيضا قول الاحوص:

وَيَلْحِينِنِي فِي اللَّهِ أَنْ لَا أُحِبُّهُ
وَلِلَّهُو دَاعٍ دَائِبٌ غَيْرُ غَافِلٍ ⁽⁷⁾

يريد: ويلحينني في الله أن أحبه ⁽⁸⁾.

الحالة الثالثة: حذف (لا) مع (أن)

أسقطت (لا) مع (أن) في موضع القرآن الكريم والشعر العربي وهي مطلوبة في المعنى، ويكثر معها عندما تقع (أن) وصلتها في موضع المفعول له،

(1) لص: 75

(2) الحديد: 29

(3) الكشاف: 89/2.

(4) المصدر السابق.

(5) ينظر: تفسير الطبري: 190/1 والمحاسب: 180/1 والبيان في غريب اعراب القرآن: 356/1 والشمط: العجوز، أو الشيب، والقفنندر: القبيح المنظر).

(6) تفسير الطبري: 190/1.

(7) المصدر السابق: 190/1 وشعر الاحوص الانصاري: 173.

(8) المصدر السابق: 190/1.

حتى كادت (أن) في هذه الموضع تغني عن (لا) لدلالة الكلام عليها ، ومثله قوله تعالى ﴿...يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (176) (1) ومثله قوله تعالى ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ...﴾ (15) (2) قال الفراء في معنى الآية: "لئلا تميد بكم، و(أن) في هذا الموضع تكفي من (لا)" (3).

ومنه في قول عمرو بن كلثوم:

نَزَلْتُمْ مِنْزَلَ الْأَضْيَافِ مِنَّا فَعَجَّلْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتَمُونَا (4)

وقد قدر النحاس المعنى في البيت، على مذهب الكوفيين، لئلا تشتمونا، ثم حذف (لا) (5).

ومنه أيضا قول القطامي يصف ناقه:

رَأَيْنَا مَا يَرَى الْبُصْرَاءُ مِنْهَا فَأَلَيْنَا عَلَيْهَا أَنْ تُبَاعَا (6)

والمعنى المراد: أن لا تباع (7).

ويبدو أن حذف (لا) مع (أن) اسلوب لم يقتصر على القرآن الكريم والشعر العربي، بل أنه اسلوب قالت به العرب في نثرها، قال الطبري: «العرب تفعل ذلك، تقول: جئتك أن تلومني، بمعنى جئتك أن لا تلومني» (8).

(1) النساء: 176

(2) النحل: 15

(3) معاني القرآن: 327/2.

(4) سبقت الإشارة إليه.

(5) شرح القوائد التسع المشهورات: 674.

(6) ينظر: تفسير الطبري: 9/ 445-446، والديوان: 40.

(7) ينظر: تفسير الطبري: 9/ 445.

(8) ينظر: المصدر السابق.

الفصل الرابع
بإثباته

4

الفصل الرابع (أن) الزائدة

مقدمة في: مفهوم زيادة حروف المعاني؛

حروف المعاني لا تليق بها الزيادة، ذلك ما يقرره النحاة، ومنهم ابن جني⁽¹⁾، لأنها عندهم، انما وضعت للاختصار، فاذا زيدت في الكلام كان في ذلك تناقض للغرض الذي وضعت من أجله، لأن ما وضع للاختصار لا يسوغ الحكم بزيادته⁽²⁾، هذا هو القياس اللغوي، فما وجد من الحروف زائدا فهو خارج عن القياس، غير أن ما حفل به الكلام العربي، ومنه القرآن الكريم من الكثرة ما دعا أئمة اللغة الى الوقوف امام ظاهرة لا مفرَّ منها، فكانت لهم في تفسيرها وفوائدها ومصطلحاتها⁽³⁾ مواقف متباينة:

فمنهم من ذهب إلى ان معنى الزيادة ان يكون دخول الحرف الزائد كخروجه من غير احداث معنى، وهذا الفريق ينكر ان تقع حروف الزيادة في القرآن الكريم «لأنه اذ ذاك يكون كالعبث، والتزليل منزه عن ذلك»⁽⁴⁾ كما عدل هذا الفرق عن اطلاق مصطلح (الزيادة) على ما جاء من حروفها في القرآن الكريم إلى مصطلحات أخر مثل: (التأكيد) و(الصلة) و (المقحم) وغيرها، لأن الحرف الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزه عن ذلك⁽⁵⁾، وقد

(1) ينظر: سر صناعة الاعراب: 271/1 .

(2) ينظر: المصدر السابق: 271/1 والخصائص: 28/2 والاشباه والنظائر في النحو: 34/1 .

(3) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 70/3 والاشباه والنظائر في النحو: 204 / 1 .

(4) شرح المفصل: 128 / 8 .

(5) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 70/3 والاتقان في علوم القرآن: 268 / 2 .

تُكَلَّف في تخريج الآيات التي وردت فيها هذه الحروف تكلفاً لا يتفق في كثير من الأحيان مع روح العربية التي نزل بها القرآن الكريم⁽¹⁾.

ومن ابرز المتحمسين لهذا الرأي من النحاة: المبردّ وثعلب، فقد ذهبوا إلى أن لا صلة في القرآن⁽²⁾، ومن المفسرين الطبري الذي يقول: «إنه غير جائز أن يكون في كتاب الله شيء لا معنى له، وان لكل كلمة معنى صحيحاً»⁽³⁾.

ومن البلاغيين ابن الأثير (ت637هـ) الذي يقول: «فائدة وضع الالفاظ ان تكون دالة على المعاني، فاذا وردت لفظة من الالفاظ في كلام مشهود له... بالفصاحة والبلاغة فالأولى أن تحمل تلك اللفظة على معنى»⁽⁴⁾ ومن المحدثين: مصطفى صادق الرافعي الذي يقول: «ولما كان الاصل في نظم القرآن ان تعتبر الحروف بأصواتها وحركاتها ومواقعها من الدلالة المعنوية، أستحال ان يقع في تركيبه ما يسوغ الحكم في كلمة زائدة أو حرف مضطرب، أو ما يجري مجرى الحشو والاعتراض»⁽⁵⁾. ويرى في الحروف التي يراها غيره زائدة في القرآن الكريم الكريم «لونا من التصوير، لو حذف من الكلام لذهب بكثير من حسنه وروعته»⁽⁶⁾.

وُردَّ على هؤلاء بأن ما ورد منه في التنزيل والشعر ما لا يحصى، وأن القول بالحروف الزائدة، لا يعني أنها قد خلت من أي معنى، بل أنها تأتي لضرير من التأكيد، والتأكيد معنى صحيح⁽⁷⁾، كما نصّ على ذلك سيبويه⁽¹⁾، واطاف

(1) ينظر: ابو زكريا الفراء ومذهبه في النحو والغة: 465 .

(2) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 72 / 3 .

(3) تفسير الطبري: 12 / 326.

(4) المثل السائر: 14-13/3 .

(5) تاريخ اداب العرب: 224-225/2 .

(6) المصدر نفسه .

(7) ينظر: شرح المفصل: 128 / 8.

بعض النحاة إلى معنى التأكيد فائدة لفظية هي: تزيين اللفظ، وجعل الكلام أفصح، ومهيئاً لاستقامة وزن الشعر وحسن السجع⁽²⁾.

والذي لا يمكن انكاره أنّ حروف الزيادة وقعت في آيات كثيرة، لأنها قد وقعت في كلام العرب، والقرآن الكريم جاء على أساليب يعرفها العرب، كما انها لم تقع اعتباطاً، وانما زيدت لوظيفة اسلوبية جرى عليها القرآن الكريم على وفق الأساليب العربية الشائعة ولى هذا الاساس فان القول بوقوع حروف الزيادة في كتاب الله لا يخلّ ببلاغته، ولا يقلل من قدسيته.

_____ =

(1) ينظر: الكتاب: 1 / 92 .

(2) ينظر: شرح الكافية: 2 / 384 .

المبحث الاول

(أن) الزائدة: أصلها ومواضع زيادتها

(أن) الزائدة ثنائية الوضع، وما قيل من أنها مخففة من الثقيلة، وصارت مؤكدة، رأى رفضه النحاة⁽¹⁾، قال ابو حيان: «وأن الزائدة حرف بسيط، ثنائي الوضع، لا أن أصله ثلاثي، فهي المشددة حُفِّضَتْ، خلافا لبعضهم»⁽²⁾، اما مواضع زيادتها فالنحاة متفقون على اطراد زيادتها في موضعين⁽³⁾:

الأول: بعد (لما) التوقيتية⁽⁴⁾:

ووقوعها في هذا الموضع هو الاكثر، نحو: لما أن جاء زيدٌ ذهب⁽⁵⁾، ومنه قوله تعالى ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ... (33)﴾⁽⁶⁾ بدليل عدم وقوعها في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ... (77)﴾⁽⁷⁾، ومنه في الشعر قول ليلى الأخيلية:

(1) ينظر: الجنى الداني: 241 وارتشاف الضرب: ق 449 وهمع الهوامع: 144/4 .

(2) ارتشاف الضرب: ق 449.

(3) ينظر: شرح الكافية: 2 / 384 ووصف المباني: 116 وارتشاف الضرب: ق 449 والجنى الداني: 239-240 ومغني اللبيب: 33/1 .

(4) قيدت بالتوقيتية احترازاً من (لما) النافية الجازمة ، ومن (لما) الموجبة ، وهي التي بمعنى (الا) ينظر: البرهان في علوم القرآن: 381/4 .

(5) ينظر: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 1 / 114 والمقتضب: 1 / 49 ومعاني الحروف: 73 والازهية: 63-64 وشرح جمل الزجاجي: 2 / 482 ومغني اللبيب: 33 / 1 .

(6) العنكبوت: 33

(7) هود: 77

وَمَا أَنْ رَأَيْتُ الْخَيْلَ قُبْلًا تُبَارِي بِالْخُدُودِ شَبَابَ الْعَوَالِي⁽¹⁾

الآبيات.....

وقول الآخر:

وَلَمَّا أَنْ تَوَافَقْنَا قَلِيلًا أَحْنَا لِلْكَلَاكِلِ فَاثْمِينًا⁽²⁾

ويرجع الزركشي الحكم بزيادتها بعد (لَمَّا) إلى أَنْ (لَمَّا) ظرف زمان، وظروف الزمان لا تضاف إلى المفرد، فحكموا على (أَنْ) بعدها بالزيادة، لأن (أَنْ) – المفتوحة تجعل الفعل بعدها في تأويل المفرد⁽³⁾، اما لماذا تزداد بعد (لَمَّا) الظرفية دون سواها من الظروف، فأنَّ السبب يعود، كما يراه آبن قيم الجوزيه، إلى أَنْ (لَمَّا) تمتاز بأنها تدل على ارتباط الفعل الثاني بالأول، وأنَّ أحدهما كالعلة للآخر، بخلاف بقية الظروف، التي تجعل أحد الفعلين وقتاً للآخر، لذلك زادوا (أَنْ) بعد (لَمَّا) صيانةً لهذا المعنى⁽⁴⁾.

وهذا الذي يراه النحويون في (أَنْ) وزيادتها في هذا الموضع، لا يراه البلاغيون، فهذا آبن الاثير يلوم النحاة على قولهم بزيادتها في قوله تعالى ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾⁽⁵⁾ (96) ويصفهم بأنهم « لَأَفْتِيَا لَهُمْ فِي مَوَاضِعِ الْفَصَاحَةِ وَالْبَلَاغَةِ، وَلَا عِنْدَهُمْ مَعْرِفَةٌ بِأَسْرَارِهَا »⁽⁶⁾ ويوجّه وجودها في الآية بأنه « إذا وردت (لَمَّا) وورد الفعل بعدها بإسقاط (أَنْ) دل ذلك على الفور

(1) ينظر: الازهية: 64 واصلاح الخلل: 374 والديوان: 105 (والرواية فيه: ألما أَنْ رَأَيْتُ الْخَيْلَ تردى).

(2) ينظر: المقرب: 1/15 ووصف المباني: 116 ولم ينسب إلى قائل.

(3) ينظر: البرهان: 3/76.

(4) ينظر: بدائع الفوائد: 1/93.

(5) ليوسف: 96

(6) المثل السائر: 3/13.

وإذا لم تسقط لم يدلنا على أن الفعل كان على الفور، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء⁽¹⁾.

وإذا كان ابن الاثير قد وجد أن (أن) في هذا الموضع من الآية دالة على التراخي والابطاء، فإنّ الزمخشري، وتبعه الزركشي، قد وجد أنّها في قوله تعالى ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سَيِّئًا بِهِمْ﴾⁽²⁾ دالة على الاتصال واللتزم وعدم المهلة⁽³⁾.

ويبدو أنّ دَفْعَ القول بزيادة (أن) لغير معنى في القرآن الكريم كان وراء- محولتهم للبحث عن معان ل (أن) الزائدة، مهما كانت دقيقة وبعيدة، بدليل ما أوردوا لها من معان متضادة في موضع واحد من مواضع زيادتها.

الثاني: بين (لو) وفعل القسم:

تزداد (أن) في حالة وقوعها بين (لو) وفعل القسم، سواء أكان فعل القسم مذكوراً نحو قول الشاعر المسيّب بن علس:

فَأَقْسُمُ أَنْ التَّقِيْنَا وَأَنْتُمْ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُظْلِمٌ⁽⁴⁾

أم متروكاً كقول الآخر⁽⁵⁾:

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرّاً وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ⁽⁶⁾

(1) المصدر السابق: 13/3 وينظر: البرهان: 227/4.

(2) العنكبوت: 33.

(3) ينظر: الكشاف: 453/3 والبرهان: 385/4.

(4) ينظر: الكتاب: 455/1 والبحر المحيط: 11/7 ومغني اللبيب: 33/1.

(5) لم ينسب إلى قائل.

(6) ينظر: معاني القرآن / للفراء: 192/3 والانصاف: 200/1 وورصف المباني: 116 ومغني

اللبيب: 33/1.

فـ(أن) في الشاهدين جاءت توكيداً للقسم، وهي بمنزلة اللام في جواب القسم، ولذلك لم يجمع بينهما، قال سيبويه: «وأما (أن) فتكون بمنزلة لام القسم في قوله: أما والله أن لو فعلت فعلت... وتكون توكيداً أيضاً في قولك: لَمَّا أَنْ فَعَلَ، كما كانت توكيداً في القسم، وكما كانت (أن) مع (ما)»⁽¹⁾.

ومن ورود هذا الموضع في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿وَأَلُو اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْفَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا (16)﴾⁽²⁾ وقد خرَّج الفراء هذه الآية بقوله: «والعرب تدخل (أن) في هذا الموضع مع اليمين وتحذفها»⁽³⁾.

وأستشهد لحذفها في هذا الموضع بقول الشاعر:

فَأَقْسَمَ لَوْ شِئْتُ أَنَا رَسُولُهُ سِوَاكَ، وَلَكِنْ لَمْ نَجِدْ لَكَ مَدْفَعًا⁽⁴⁾

ومنه أيضا قوله تعالى ﴿...أَفَلَمْ يَبْأَسِ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهْدَى النَّاسَ جَمِيعًا... (31)﴾⁽⁵⁾ قال أبو حيان: «وان لو يشاء: جواب قسم محذوف، أي: وأقسموا وأقسموا لو شاء الله لهدى الناس جميعا، ويدل على إضمار هذا القسم وجود (أن) مع (لو)»⁽⁶⁾.

وقد فهم ابن عصفور من نص سيبويه المتقدم، حول مجيء (أن) مع (لو) وهي تفيد توكيد القسم، وقد أغنت عن لام الجواب، فهِمَّ أَنَّهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ حَرْفٌ رَابِطٌ لَجُمْلَةِ الْقَسْمِ بِجُمْلَةِ الْجَوَابِ، الَّتِي هِيَ: لَوْ وَمَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ⁽⁷⁾، ويبعد

(1) الكتاب: 306/2.

(2) [الجن: 16]

(3) معاني القرآن: 192/3.

(4) المصدر نفسه.

(5) [الرعد: 31]

(6) البحر المحيط: 392 /5 .

(7) ينظر: المقرب: 1 / 205 وارتشاف الضرب: ق 449 والبحر المحيط: 392/5-393 ومغني

الليبي: 1 / 33 وهمع الهوامع: 4 / 145 والمدرسة النحوية: 308 .

هذا الرأي أنَّ سيبويه نفسه قد نصَّ على زيادتها في هذا الموضع مع الموضع الأول عند ذكره لوجود (أن) المفتوحة، حين قال: «ووجه آخر تكون فيه لغواً، نحو قولك: لما أن جاءوا ذهب، وأما والله أن لو فعلت لأكرمته»⁽¹⁾ كما استبعده ابن هشام، وحجته أن «الأكثر تركها والحروف الرابطة ليست كذلك»⁽²⁾. ولأن الإتيان بحرف الربط لأمر لفظي، فلا يجوز حذفه⁽³⁾.

وللنحاة رأي آخر في (أن) هذه الواقعة مع (لو)، فقد ذهبوا إلى أنَّها المخففة من الثقيلة، وُصِلت بـ(لو) فاذا قيل: أقسم أن لو كان كذا لكان كذا، فمعناه: أنه لو كان كذا لكان كذا، ويكون فعل القسم قد وصل إلى (أن) على اسقاط حرف الجر، أي: أقسم على أنه لو كان، ويستدلون بصلاحيه (أن) الثقيلة مكانها على أنها المخففة منها⁽⁴⁾ وقد اختار الرضي هذا الرأي⁽⁵⁾ وهو الذي الذي أميل إليه لأمكان تقديرها بقولنا: أقسم بأنه لو كان كذا لكان كذا.

وهناك مواضع أخر لزيادة (أن) غير مطرودة، تزداد فيها لضرب من التأكيد، عدّها بعض النحاة نادرة، وعدّها البعض الآخر شاذة⁽⁶⁾، وهي مواضع تحفظ ولا يقاس عليها⁽⁷⁾، منها:

-
- (1) الكتاب: 1 / 475 .
 - (2) مغني اللبيب: 1 / 33.
 - (3) ينظر: جواهر الادب: 111 .
 - (4) ينظر: البحر المحيط: 5 / 329-393 وهمع الهوامع: 4 / 145-146 .
 - (5) ينظر: شرح الكافية: 2 / 384 .
 - (6) ينظر: تسهيل الفوائد: 233 ووصف المباني: 117 والجنى الداني: 240 ومغني اللبيب: 1 / 33 وهمع الهوامع: 4 / 146.
 - (7) ينظر: شرح جمل الزجاجي: 2 / 482 .

1- بعد (إذا) (1):

قال ابن مالك في هذا الموضع: "فلو وقع الفعل المضارع بعد (أن) التي وليت (إذا) لم يكن الا مرفوعا، لأنها زائدة" (2) ومن ورودها في هذا الموضع من الشعر قول أوس بن حجر:

فَأَمَّهُالَهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَأَنَّهُ مَعَاطِي يَدِي فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرٌ (3)

2- بين كاف التشبيه ومجرورها (4):

ومنه في الشعر قول ابن صريم اليشكري:
وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِهِ مُقْسَمٌ كَأَنَّ ظُبِيَّةً تَعْطُو أَلَى وَارِقِ السَّلْمِ (5)

على رواية الجريفي (ظبية)، قال المبرد في توجيه هذه الرواية: «ومن قال (كأن ظبية) جعل (أن) زائدة، واعمل الكاف، أراد (كظبية) وزاد (أن) كما تزيدها في قولك: لما أن جاء زيد كلمته، والله أن لو جئتني لأعطيتك» (6). وعدّ ابن عصفور هذا الموضع من المواضع التي لا تزداد (أن) فيه في فصيح الكلام (7).

(1) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 331 ومغني اللبيب: 1/ 34 وهمع الهوامع: 4/146 وصرف العناية / للبيتوشي .

(2) شرح عمدة الحافظ: 331 .

(3) ينظر: شرح عمدة الحافظ: 331 ومغني اللبيب: 1/ 34 والدرر اللوامع: 2/ 12 وديوان الشاعر: 71 ورواية الديوان: معاطي يد من جملة الماء غارف) .

(4) ينظر: الكامل في اللغة والأدب: 1/50 وشرح الابيات المشكلة الأعراب / للفارقي: 252 وشرح جمل الزجاجي: 2/ 482 وشرح عمدة الحافظ: 331-332 ووصف المباني: 116 وارتنشاف الضرب: ق 449 ومغني اللبيب: 1/ 33 .

(5) سبقت الاشارة اليه.

(6) الكامل في اللغة والأدب: 1/50 وينظر ايضا: شرح الابيات المشكلة الاعراب: 252 .

(7) ينظر: ضرائر الشعر: 59 .

3- بعد (مالنا) :

انفرد بالقول بزيادتها في هذا الموضع الاخفش⁽¹⁾ ، ومثّل لها بقوله تعالى ﴿...قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... (246)﴾⁽²⁾ فد(أَنْ) ههنا عنده زائدة ، كما زيدت مع (لما) و(لو) وهي ، كما يرى ، « تُزاد في هذا المعنى كثيرا ، ومعناه: مالنا لا نقاتل »⁽³⁾ .

وتوجيه زيادتها في هذا الموضع عند الاخفش أنّ (مالنا) ونحوه ك (مالك) لا يقع بعده الا الفعل الصريح ، نحو قوله تعالى ﴿...فَقَالَ مَا لِي لَأَأْرَى أَلَّا أَلْهَدُ... (20)﴾⁽⁴⁾ أو الأسم الصريح ، نحو: ((مَالِكٌ قَائِمًا)) على أنه حال ، فإن جاءت في هذا هذا الاسلوب (أَنْ) فالاولى حملها أيضا على الحالية ، ليكون الجميع على وتيرة واحدة ، ولا يتم ذلك الا بجعل (أَنْ) زائدة ، لأن (أَنْ) المصدرية تخلص المضارع للاستقبال ، وذلك يناه في الحالية⁽⁵⁾ .

وذهب الفراء ، وتابعه الطبري ، الى أنّ دخول (أَنْ) في هذا الاسلوب وحذفها منه لغتان فصيحتان للعرب ، تحذفها مرة ، وتشبثها أخرى⁽⁶⁾ ، قال في قوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا أَلَّا نُقَاتِلَ... (246)﴾⁽⁷⁾ : « جاءت (أَنْ) في موضع وأسقطت من آخر ، فقال في موضع آخر ﴿وَمَا لَكُمْ لَأَ تُوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالرُّسُولِ يَدْعُوكُمْ (8)﴾⁽⁸⁾ وقال في موضع آخر ﴿وَمَا

(1) ينظر: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 180/1 و 322/2 وتفسير الطبري: 302 /5 و 519/13 و اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 1 / 111 و اعراب القرآن / للنحاس: 675/1 والبيان في غريب اعراب القرآن: 165/1 و 69/2 و املاء مامن به الرحمن: 103/1 و شرح عمدة الحافظ: 332 و مغني اللبيب: 34/1 .

(2) البقرة: 246

(3) معني القرآن / للاخفش الاوسط: 1 / 180 وينظر منه ايضا: 322/2 .

(4) النمل: 20

(5) ينظر: حاشية الصبان: 290/3 و صرف العناية: 209 .

(6) ينظر: معاني القرآن: 1 / 163 و تفسير الطبري: 301-300/5 .

(7) البقرة: 246

(8) الحديد: 8

لَنَا أَلَّا نَتَّوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ (12)»⁽¹⁾، فمن القى (أَنْ) فالكلمة على جهة العربية التي لا علة فيها، والفعل في موضع نصب،..وأما اذا قال (أَنْ) فَأَنَّهُ مِمَّا ذَهَبَ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي يَحْتَمِلُ دُخُولَ (أَنْ) أَلَّا تَرَى أَنَّ قَوْلَكَ لِلرَّجُلِ: مَا لَكَ لَا تَصَلِّي فِي الْجَمَاعَةِ؟ بِمَعْنَى: مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَصَلِّي، فَأَدْخَلْتَ (أَنْ) فِي (مَا لَكَ) إِذْ وَافَقَ مَعْنَاهَا مَعْنَى الْمَنْعِ»⁽²⁾.

فـ(أَنْ) عند الفراء لدى دخولها هذا الاسلوب هي المصدرية الناصبة للمضارع، وهو ما اجمع عليه جمهور النحاة، غير أنَّهم اختلفوا في اعراب المصدر المؤول من (أَنْ) وما بعدها في هذا الاسلوب، فالفراء وقومه غير الكسائي يضمنون (مالنا) معنى (ما منعنا)، وحجتهم في ذلك قوله تعالى ﴿...مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ...﴾ (12)⁽³⁾ ويعربون المصدر المؤول مفعولا ثانيا للفعل (منع)⁽⁴⁾، ورد على هذا الاعراب بأنه لم يثبت اعمال الجار والمجرور في المفعول، ولأن الاصل أن لا تكون (لا) زائدة⁽⁵⁾.

وقال آخرون، منهم الكسائي⁽⁶⁾، وأبو علي الفارسي⁽⁷⁾، وأبو البركات الانباري⁽⁸⁾ والعكبري⁽⁹⁾، بأن الاصل في قوله تعالى ((ومالنا الا نقاتل في سبيل الله)):(مالنا في أن لا نقاتل)) أي: في ترك القتال، فحذف حرف الجر، وحذفه مع (أَنْ) مطرد⁽¹⁰⁾ واختار ابن هشام والأشموني هذا الاعراب⁽¹¹⁾، واعترض عليه

(1) إبراهيم: 12

(2) معاني القرآن: 163/1 .

(3) الأعراف: 12

(4) ينظر: معاني القرآن /الفراء: 163/1 واعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 110 /1 وشرح

الاشموني: 553/3 وحاشية الصبان: 290/3 وصرف العناية: 209 .

(5) ينظر: مغني اللبيب: 34/1 .

(6) ينظر: معاني القرآن /الفراء: 163/1 .

(7) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 110/1 .

(8) ينظر: البيان في غريب اعراب القرآن: 165/1 .

(9) ينظر: املاء مامن به الرحمن: 103 /1 .

(10) تنظر المصادر السابقة .

(11) ينظر: مغني اللبيب: 34/1 وشرح الاشموني: 553/3 .

الفراء لعدم دلالة المصدر المقدر بـ(في ترك القتال) على المستقبل وحده، وهو ما يتعارض مع دلالة اسلوب (مالك) الذي يدل على المستقبل⁽¹⁾.

ويبدو لي أنّ اعراب الفراء أسلم من الاعراب الآخر، لكونه أكثر دقة في الدلالة على معنى الاسلوب في (مالنا) من الاعراب الآخر الذي قد يحتمل معنى لا يتناسب ومعنى الآيات التي جاء فيها هذا الاسلوب، فهو قد يفيد معنى: ما حاجتي في هذا كما يقال: ما لنا في هذا ناقة ولا جمل، وهو معنى غير مناسب في الآية الكريمة المتقدمة، وقد افادني بهذا الرأي أستاذي أحمد نصيف الجنابي.

4-بعد (حتى):

يقال: قد كان ذلك حتى أن كان كذا، فجاءت (أنّ) زائدة بعد (حتى) لأنه يقال: حتى كان كذا وكذا، ذكر هذا الموضوع لزيادة (أنّ) الطبري: ونسب القول به إلى بعض أهل العربية من أهل الكوفة⁽²⁾.

5-بعد (كي):

ترداد (أنّ) في هذا الموضوع في نحو: جئت لكي أن أكرمك، والكوفيون هم أصحاب القول بهذا الموضوع، واحتجوا له بأنّ (أنّ) هنا لا موضع لها، لأنها مؤكدة للام، وأنّ النصب بـ(كي)⁽³⁾، وهي عند البصريين في هذا الموضوع زائدة للتوكيد ضرورة⁽⁴⁾، قال أبو حيان في هذا الموضوع: «والمحفوظ اظهار (أن) بعد (كي) المتصل بها (ما) وأما بغير (ما) فلا أحفظه»⁽⁵⁾.

وهناك مواضع أخر، نادرة وغريبة، جاء ذكرها في كتب النحاة⁽⁶⁾، عدّ ابن عصفور ما جاء منها في الشعر من باب الضرورة الشعرية⁽⁷⁾.

(1) ينظر: معاني القرآن: 1 / 163 .

(2) ينظر: تفسير الطبري: 63/13 وارتشاف الضرب: ق449.

(3) ينظر / همع الهوامع: 146/4.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 435 .

(5) المصدر السابق: ق 435 .

(6) ينظر: ضرائر الشعر: 59-60 وشح الكافية: 2/384 وجواهر الادب: 112 .

(7) ينظر: ضرائر الشعر: 59-60 .

المبحث الثاني

هل تعمل (أن) الزائدة؟

(أن) الزائدة لا تعمل عند جمهور النحاة، لأنها تفتقر لأهم شرط وضعوه لعمل الأداة، وهو الاختصاص، فد(أن) الزائدة غير مختصة، بدليل دخولها على الفعل الماضي في نحو قوله ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ (96)﴾⁽¹⁾ وعلى الاسم في نحو (كَأَنَّ ظَبِيَّةً) من البيت المتقدم، وعلى الحرف مع (لو)، ولا يعمل عندهم غير المختص.

أما من قال باعمالها وهي زائدة فهو الاخفش، فقد أجاز أن تعمل النصب في المضارع⁽²⁾، وأستدل على ذلك بالسمع والقياس، أما السماع فقوله تعالى ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ (246)﴾⁽³⁾ وقد تقدم الكلام في قوله بزيادة (أن) في هذا الاسلوب، أمّا القياس فهو أنّ الحرف الزائد قد عمل في نحو: ما جاءني من أحدٍ، وليس زيداً بقائمٍ، قال في قوله تعالى ((ومالنا أن نقاتل في سبيل الله)): «فأعمل (أن) وهي زائدة، كما قال: ما أتاني من أحدٍ، فأعمل (من) وهي زائدة»⁽⁴⁾.

وأنكر ذلك من قوله جمهور النحاة⁽⁵⁾، ولم يروا له حجة فيما أحتج له، فد(أن) في الآية الكريمة مصدرية، ناصبة للفعل المضارع، وردوا قياسه بوجود الفارق بين حرف الجر و(أن) فأنّ حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في

(1) ليوسف: 12/ 96

(2) ينظر: رأيه في: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 180/1 و 322/2 وتفسير الطبري: 13 / 519 و اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 111/1 ومشكل اعراب القرآن: 314/1 وشرح عمدة الحافظ: 332 وشرح الكافية: 235/2 والبرهان: 227/4.

(3) البقرة: 246

(4) معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 180/1 .

(5) ينظر: تفسير الطبري: 519/13 وشرح عمدة الحافظ: 331 والجنى الداني: 240-241 وارتشاف الضرب: ق 433 ومغني اللبيب: 34/1 وشرح الاشموني: 553/3 .

الآختصاص بما عمل فيه، بخلاف (أَنْ) الزائدة، فأثها غير مختصة، قال ابن مالك في رأي الاخفش هذا: «وليس رأيه هذا مرضيا، لأنَّ الباء الزائدة مختصة بالآسم، فجاز اعمالها، وَأَنْ) الزائدة غير مختصة بالفعل فلا يجوز اعمالها»⁽¹⁾ وهو الرأي الذي أميل إليه لاطرادہ وآنسجام القواعد العامة معه، منعا للآضطراب، وتعدد الوجوه الاعرابية.

(1) شرح عمدة الحافظ: 332 .

الفصل الخامس :
النفسية

5

الفصل الخامس

(أن) التفسيرية

المبحث الاول

من قال بـ(أن) التفسيرية

أضاف نحاة البصرة قسماً آخر الى اقسام (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون، هو أن تكون حرف تفسير بمعنى (أي) التفسيرية⁽¹⁾. نحو: دعوت الناس أن يجتمعوا، المعنى: أي اجتمعوا، اذا اريد لما بعدها أن يكون تفسيراً لما قبلها، ويمثلون لها من القرآن الكريم بمثل قوله تعالى ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَّوَحَيْنَا... (27)﴾⁽²⁾، ويكثر مجيئها بهذا المعنى مع الامر والنداء⁽³⁾ ويكون تفسيرها في الاكثر لمفعول مقدر لفعل غير صريح القول، ففي نحو: كتبت اليه أن آئت، يكون تقدير المعنى: كتبت اليه شيئاً هو (آئت)، ف (أن) هنا حرف دال على أن (آئت) تفسير للمفعول به المقدر وهو (شيئاً)، وفي الاقل يكون هذا المفعول المفسر ظاهراً كقوله تعالى ﴿إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ (38) أَنْ اقْرَأْ فِيهِ فِي التَّابُوتِ (39)﴾⁽⁴⁾ اذ جاءت (أن) وما بعدها تفسيراً لـ(ما) الذي هو المفعول الظاهر لـ(أوحينا)⁽⁵⁾.

(1) ينظر: الكتاب: 479/1 والمقتضب: 49/1 والصاحبي في فقه اللغة: 131 ومعاني الحروف /للرمانى: 73 والازهية: 63 وشرح المفصل: 141/8 وشرح الكافية: 385/2 ووصف المباني: 116 ومغني اللبيب: 31/1.

(2) المؤمنون: 27

(3) ينظر: كشف المشكل في النحو: 217 والبرهان: 225/4.

(4) لطله: 38 - 39

(5) ينظر: شرح الكافية: 385/2 والفوائد الضيائية: 374/2.

وقد خصص سيبويه لها باباً سماه (هذا باب ما تكون فيه (أن) بمنزلة: أي⁽¹⁾) قال فيه: «وذلك قوله عز وجل ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَكُ مِنْهُمْ أَنْ آمْسُوا وَاصْبِرُوا﴾ (6)⁽²⁾ زعم الخليل أنه بمنزلة (أي)، لأنك إذا قلت: أنطلق بنو فلان أن امشوا، فأنت لا تريد أن تخبر أنهم انطلقوا بالمشي، ... وهذا تفسير الخليل، ومثل هذا في القرآن كثير»⁽³⁾.

كما افرد لها صاحب اعراب القرآن باباً سماه (باب ما جاء في التنزيل (أن) فيه بمعنى: أي)⁽⁴⁾.

(1) ينظر: المتاب: 479/1.

(2) لص: 6.

(3) الكتاب: 1 / 479.

(4) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاجي: 795/3.

المبحث الثاني

شروط (أن) التفسيرية وأحكامها

اشتراط النجاة لـ (أن) التفسيرية الشروط الآتية:

أولاً: أن تقع بعد كلام تام⁽¹⁾، وان يكون هذا الكلام غير متعلق بما بعدها⁽²⁾، لأنها وما بعدها جملة تفسّر جملة قبلها⁽³⁾، ولكي يكون من الممكن تقدير مفعول محذوف تفسيره (أن)، ولأنها اذا ما سُبقت بمفرد فليس فيما بعدها من صلة ما قبلها، بل يجب أن يتم الكلام دونها وما بعدها⁽⁴⁾، ولذلك لم يعدوا (أن) مفسّرة في قوله تعالى

﴿وَأَخْرَجُوا لَهُمُ الْآيَاتِ الْكَافِرِينَ﴾ (10) بل هي مخفّفة من الثقيلة⁽⁶⁾، لأنها واقعة خبراً للمبتدأ، ولأنه ليس قبلها جملة تامة، قال سيبويه: «وأما قوله عز وجل ﴿وَأَخْرَجُوا لَهُمُ الْآيَاتِ الْكَافِرِينَ﴾ فعلى قوله..أنه الحمد لله... ولا تكون (أي) لأن (أي) إنما تجيء بعد كلام مستغنى»⁽⁷⁾.

ثانياً: أن لا يتصل بها شيء من صلة الفعل الذي تفسره، فلا تكون مفسّره في نحو: أوعزت إليه بأن قم، لأنها هنا معمولة لحرف الجر وحرف الجر متعلق بالفعل،

(1) ينظر: المقتضب: 49/1 والاصول في النحو: 217/2 والازهية: 64 وشرح المفصل: 141/8 ومغني اللبيب: 31/1 والبرهان: 225/4.

(2) ينظر: البرهان: 225/4.

(3) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 797/3.

(4) ينظر: حاشية الدماميني على المغني: 68 وحاشية الصبان: 285 /3.

(5) ليونس: 10

(6) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب إلى الزجاج: 797/3 وشرح المفصل: 141/ 8 وشرح الكافية: 386 /2

(7) الكتاب: 480/1 وينظر: الاصول في النحو: 217 /2

فهو من صلته، وفي حالة اتصاله بـ(أَنْ) تصبح (أَنْ) من جملته، وشرط المفسر أنه أن تكون من صدر جملة أخرى، و(أَنْ) في المثال مصدرية وصلت بفعل الأمر⁽¹⁾.

ثالثاً: أن يتأخر عنها جملة⁽²⁾، فلا يقال: مررت برجل، أن صالح، ولا: ذكرت عسجداً، أن ذهباً، ولا يصلح في المثالين سوى (أي) أو اترك حرف التفسير⁽³⁾، ولا فرق في أن تكون الجملة التي تتأخر عنها فعلية نحو قوله تعالى ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ... (27)﴾⁽⁴⁾ أو آسميه نحو قوله تعالى ﴿... وَتُؤَدُّوا أَنْ تُلَكِّمُ الْجِنَّةَ أَوْرِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ (43)﴾⁽⁵⁾.

رابعاً: أن يكون الفعل الذي تفسره فيه معنى القول، وليس بقول صريح⁽⁶⁾، نحو قوله تعالى ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنْ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا (68)﴾⁽⁷⁾ فد(أوحى) فعل فيه معنى القول لا حروفه، وإنما آمنتع أن تقع بعد صريح القول، فلا يقال: قلت له أن أفعل، لأن الذي يقع بعد القول وما صرف منه هو (إن) المكسورة على الحكاية⁽⁸⁾، ولأن فعل القول يحكى بعده الكلام من غير أن يتوسط بينهما حرف تفسير⁽⁹⁾، ولأن فعل القول «يؤتى بعده باللفظ الذي يجوز وقوعه في الابتداء، وما كان في معنى القول وليس بقول فهو يعمل، وما بعده ليس كالكلام المبتدأ»⁽¹⁰⁾.

(1) ينظر: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 797/3 وشرح المفصل: 217/8 وارتشاف الضرب: ق 449 وهمع الهوامع: 4 / 147 وجواهر الادب: 110.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 31/1 وحاشية الدماميني: 68 والاتقان: 171/2 وهمع الهوامع: 146/4.

(3) ينظر: مغني اللبيب: 31/1 وحاشية الدماميني: 68.

(4) المؤمنون: 27

(5) الأعراف: 43

(6) ينظر: شرح المتفصل: 141 / 8 وتسهيل الفوائد: 233 والجنى الداني: 239.

(7) النحل: 68

(8) ينظر: معاني القرآن / للفرأء: 471/1.

(9) ينظر: الكشاف: 1 / 695.

(10) اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 795/3.

وقد جوز الزمخشري وقوع (أن) المفسرة بعد صريح القول اذا أوّل بالامر وعليه جَوَزَ أَنْ تكون (أن) مفسرة في قوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ...﴾ (117) (1) فهو يرى أن معنى قوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾: ما أمرتهم الا بما أمرتني به (2)، وقد استحسّن هذا الرأي من النحاة ابن هشام، واعد صياغة هذا الشرط بحيث يقال فيه: «أَنْ لَا يكون فيها حروف القول، الا والقول مؤول بغيره» (3). كما استحسّن رأي الزمخشري أستاذي الدكتور احمد نصيف الجنابي، لأن معنى الآية يؤيد ما ذهب إليه (4).

أما العكبري فقد جَوَزَ وقوعها بعد القول وما معناه من غير تأويل، قال في قوله تعالى ﴿... وَعَهْدُنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهَّرَآ بَيْتِي...﴾ (125) (5): «يجوز أن تكون (أن) هنا بمعنى (أي) المفسرة، لأن (عهدنا) بمعنى: قلنا، والمفسرة ترد بعد القول، وما كان في معناه» (6).

ومن الأحكام التي ذكرها النحاة لـ(أن) التفسيرية:

1- أنها حرف مهمل، لا عمل له، يؤتى به لأفادة التبيين والتفسير، مثل (أي) فكلاهما حرف تفسير، غير أن (أي) أعمّ من (أن) فـ(أي) تدخل على الجملة والمفرد، وتقع بعد القول وغيره (7)، كما أنّها تفسّر كل مبهم من المفرد والجملة و(أن) لا تفسّر إلاّ مفعولا مقدّرا للفظ دالاّ على معنى القول (8).

(1) المائدة: 117

(2) ينظر: الكشاف: 1 / 696 وشرح المفصل: 8 / 141.

(3) مغني اللبيب: 1 / 64.

(4) من ملاحظاته على قراءته لفصول الرسالة.

(5) البقرة: 125

(6) املاء مامن به الرحمن: 1 / 62 وينظر رأيه في: شرح جمل الزجاجي: 483 وهمع الهوامع: 4 /

147 ومغني اللبيب: 1 / 32.

(7) ينظر: الجنى الداني: 250.

(8) ينظر: شرح الكافية: 2 / 385.

2- أنها وما دخلت عليه لا موضع له من الاعراب⁽¹⁾، لأنها لا تؤول بمفرد، ولهذا السبب اعترض ابو حيان على اختيار الزمخشري من كون (أَنْ) مفسرة في قوله تعالى ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ﴾ (117)⁽²⁾، لأنها جاءت بعد (إِلَّا) وكل ما كان بعد (إِلَّا) المستثنى بها فلا بد من أن يكون له موضع من الاعراب، و(أَنْ) التفسيرية لا موضع لها من الاعراب⁽³⁾.

وخالف النحاة في هذا الحكم الشلوبين، وتابعه الصبان في حاشيته فذهب إلى أن (أَنْ) التفسيرية محلاً من الاعراب لما فسرتة، وأن ما يناسبها من الاعراب أن تكون عطف بيان، أو بدلاً، لأنهما يناسبان التفسير، وردّه آبن هشام بأنه لم يثب الجمهور وقوع البدل وعطف البيان جملة مفسرة، وان حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان⁽⁴⁾.

3- أن معمول ما بعدها لا يجوز أن يتقدم على الجملة المفسرة لأن المفسر لا يتقدم المفسر⁽⁵⁾.

وكل الذي تقدم عن (أَنْ) المفسره أنكره الكوفيون، وذهبوا إلى أن التفسير ليس من معاني (أَنْ) وهي عندهم في هذه المواضع مصدرية، إن دخلت على فعل فهي الخفيفة الناصبة للفعل، وأن دخلت على اسم فهي المخففة من الثقلية⁽⁶⁾، قال صاحب (اعراب القرآن): «وهذا الوجه في (أَنْ) لم يعرفه الكوفيون ولم يذكره، وعرفه البصريون، وذكره وسموه (أَنْ) التي للعبارة»⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الازهية: 64 وشرح جمل الزجاجي: 483/2 ومغني اللبيب: 399/2.

(2) المائدة: 117

(3) ينظر: البحر المحيط: 61 / 4.

(4) ينظر: مغني اللبيب: 402-403، وحاشية الصبان: 285 / 3. والمدارس النحوية: 303.

(5) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 449 والاشباه والنظائر في النحو: 208 / 2.

(6) ينظر: رأي الكوفيين في: اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج 795 / 3 واصلاح الخلل: 383

والجنى الداني: 239 وارتشاف الضرب: ق 450 ومغني اللبيب: 31/1 وهمع الهوامع: 146 / 4

وجواهر الادب: 109.

(7) اعراب القرآن / المنسوب الى الزجاج: 795 / 3.

وقد كان رأي الكوفيين هذا عند ابن هشام متجهاً⁽¹⁾، لأنه إذا قيل: كتبت إليه أن قم، لم يكن (قم) نفس (كتبت) ولهذا لو جاء بـ(أي) مكان (أن) في المثال لم يكن مقبولاً في الطبع⁽²⁾.

ومهما يكن من شيء في أمر اختلاف النحاة في مسألة (أن) هذه، فإن تسمية (أن) تفسيرية في الأمثلة المتقدمة، يعني إضافة مصطلح نحوي آخر، قد يزيد الاعراب تعقيداً وعسراً، ولكن التفسير واحد من المعاني التي تتضمنها (أن) في هذه الاستعمالات، والقول بأنها مصدرية لا يمنع دلالتها عليه، وإن لم يصح ابدالها بـ(أي) والتفسيرية، فإن الأداة قد تتضمن معنى تشاركها فيه أداة أخرى، مع أن أحدهما لا تصلح في السياق محل الأخرى، لتداخل المعاني فيهما، وانفراد كل منهما بعد ذلك بدلالة خاصة.

إن الكوفيين وابن هشام منعوا أن تكون تفسيرية، لأنها لا تستبدل بـ(أي) ولكن هذا لا يكفي في فهم المعنى الذي تؤديه، أو القطع بواحد من المعاني، فأنها تدل على التفسير في كثير من الأمثلة وأن كانت غير مساوية لـ(أي) التفسيرية، وذلك حين يفسر ما بعدها ما قبلها، أو يوضح للسامع شيئاً منه، ولنا أن نقول بعد ذلك: إن (أن) هنا مصدرية تفسيرية، ولها بين الأدوات في الكلام العربي نظائر كثيرة، وأن نعرّبها حيثما وردت بهذا المعنى مصدرية تفيد التبيين والتفسير، إن دخلت على فعل فهي الخفيفة، على تقدير حرف جر محذوف، وأن دخلت على اسم فهي المخففة من الثقلة.

(1) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 31.

(2) المصدر نفسه.

الفصل السادس

معاني أفعال
الإنسان

6

الفصل السادس معانٍ آخر لـ (أَنْ)

المبحث الأول

(أَنْ) ضميراً

يذكر النحاة لـ (أَنْ) قسماً تأتي فيه ضميراً⁽¹⁾ وذلك في موضعين:

الأول: ضميراً للمتكلم، نحو قول العرب: أَنْ فعلتُ، بسكون النون، بمعنى (أنا)⁽²⁾، وهي لغة لبعض العرب في (أنا) من بين خمس لغات⁽³⁾، حكاها قطرب (ت206هـ) والاختش⁽⁴⁾ ومن ورود هذا اللغة في الشعر قول بعض النميريين: وَأَنْ أوردتُهُم حَوْضَ الْمَنَائِيَا وَجِئْتُ بِمَنْ بَقِيَ زُمْرًا قَطِيئًا⁽⁵⁾

أما اللغات الأربعة الباقية فهي:

1- (أنا فعلتُ) باسقاط الألف من اللفظ في الوصل، وإثباتها في الوقف وهي الأوضح⁽⁶⁾، وهي لغة الأكثرين من العرب عدا تميمًا⁽⁷⁾، وقرأ بها القراء في جميع القرآن عدا نافعا⁽⁸⁾، قال صاحب التهذيب: «للعرب في (أنا) لغات، وأجودها أنك

(1) ينظر: الجنى الداني: 235 ومغني اللبيب: 1، 27 وحاشية الدماميني على مغني اللبيب: 57.

(2) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 602 ومغني اللبيب: 1 / 27.

(3) ينظر: اللسان (أنن) 38/13 وشرح الابيات المشكلة الاعراب: 183.

(4) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 602 وحاشية الدماميني: 57.

(5) ينظر: شرح الابيات المشكلة الاعراب: 184.

(6) ينظر: المصدر السابق: 183 والتفسير الكبير للرازي: 7 / 26.

(7) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 27.

(8) ينظر: التفسير الكبير / للرازي: 7 / 26 وتفسير القرطبي: 3 / 287.

إذا وقفت عليها قلت: أنا، بوزن: عنا، وإذا مضيتَ عليها قلت: أن فعلتُ: بوزن: عنَ فعلتُ»⁽¹⁾.

2-(أنا فعلتُ): باثبات الألف وصلًا ووقفًا⁽²⁾، ونسب الفراء هذه اللغة إلى بعض بني قيس وربيعة⁽³⁾ وبها قرأ نافع قوله تعالى ((أنا أحيي))⁽⁴⁾ بإجراء الوصل مجرى الوقف⁽⁵⁾، ومن ورودها في الشعر قول حميد بن بحدل:
أنا سيفُ العشيرة فأعرفوني حميداً، قد تذرّيتُ السنّاماً⁽⁶⁾

3-(أن فعلتُ) بحذف الألف وفتح النون وصلًا ووقفًا، ومنه قول أحدهم: وأنّ الليثُ محمّيّ العرين⁽⁷⁾.

4-(أن فعلتُ) باسكان النون في الوقف فقط⁽⁸⁾.

وإزاء تعدد اللغات في (أنا) تعددت الآراء في أصل الضمير (أنا)، أهو أحادي، أم ثنائي، أم ثلاثي؟ فكان لكل من البصريين والكوفيين مذهب في أصله.

1-مذهب البصريين: أنّ ضمير المتكلم الآسم من (أنا) هو الهمزة والنون، فاذا قيل (أنا) أو (أنه) فالألف والهاء لبيان الحركة في الوقف، وقيل:

(1) اللسان (أنن) 13 / 37.

(2) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 601 وشرح الابيات المشكّلة الاعراب: 183.

(3) ينظر: اربع القرآن / للنحاس: 1 / 601.

(4) سورة البقرة: 258.

(5) ينظر: املاء مامن به الرحمن: 1 / 108 والتفسير الكبير / للرازي: 7 / 26 وتفسير القرطبي: 3 / 287.

(6) ينظر: الصحاح (أنن) 5 / 2075 واسباس البلاغة (ذرى) 298 وضرائر الشعر: 49.

(7) ينظر: شرح الابيات المشكّلة الاعراب: 184.

(8) ينظر: المصدر السابق: 184.

للتقوية⁽¹⁾، فإذا آتصلت الكلمة بشيء سقطتا، لأن الشيء الذي تتصل به الكلمة يقوم مقام الألف والهاء⁽²⁾، ومما يقوي مذهب البصريين، كما يقول ابن يعيش، مجيئها في لغة بعض العرب ساكنة النون في الوصل والموقف، فيقولون: (أَنْ فعلت)⁽³⁾ قال النحاس في قوله تعالى ((...أنا أحيي وأميت...))⁽⁴⁾: «الاسم (أَنْ) فإذا قلت (أنا) أو (أنه) فالالف والهاء لبيان الحركة، ولا يقال (أنا فعلت) باثبات الالف إلا شاذاً»⁽⁵⁾. ويرى الجوهري (ت400هـ) أن أصل الضمير من (أنا) هو (أَنْ) بالهمزة والنون الساكنة، وإنما بنيت على الفتح فرقاً بينها وبين (أَنْ) الحرف الناصب للمضارع، وزيدت الالف لبيان الحركة في الوقف، فأن توسطت الكلام سقطت الالف في لغة شاذة⁽⁶⁾.

2-مذهب الكوفيين: أَنْ (أنا) بكمالها هو الآسم⁽⁷⁾، واحتجوا بقول الشاعر حميد بن حدل الذي تقدم، وبقراءة نافع لقوله تعالى ((أنا أحيي))⁽⁸⁾ باثبات الالف في الوصل، ويرون في اثباتها في هذه القراءة دليلاً على صحة ما ذهبوا إليه، كما يرى ابن يعيش أن ما حكاه الفراء من أَنْ بعض العرب تقول: (أَنْ فعلت) بقلب الالف الى موضع العين، تقوية لمذهبهم⁽⁹⁾.

(1) ينظر: تفسير القرطبي: 3 / 287.

(2) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 284 و 60-602 واملاء مامن به الرحمن: 1 / 108 والتفسير الكبير / للرازي: 7 / 26 وتفسير لقرطبي: 3 / 287 وشرح المفصل: 3 / 93 وشرح الكافية: 2 / 10.

(3) ينظر: شرح المفصل: 3 / 93.

(4) سورة البقرة: 258.

(5) اعراب القرآن: 1 / 284 وينظر: ايضاً: 1 / 108.

(6) ينظر: الصحاح (أَنْ) 5 / 2074-2075.

(7) ينظر: شرا المفصل: 3 / 93 وشرح الكافية: 2 / 10 ومدرسة الكوفة: 225.

(8) سورة البقرة: 2 / 258.

(9) ينظر: شرح المفصل: 3 / 93.

ويرى الدكتور المخزومي أنّ هذا المذهب في (أنا) أقرب من مذهب البصريين الى ما أنتهى اليه الدرس الحديث، مستدلاً على ذلك بالجدول الذي وضعه (ولفنسون) لضمائر الرفع المنفصلة في اللغات السامية، وفي الجدول يثبت صاحبه أنّ ضمير المتكلم المنفصل في اللغات السامية تشترك فيه الهمزة والنون، وصوتٌ ثالث هو الالف في الحبشية والآرامية والسبئية والمعينية والبابلية والاشورية، والياء أو الواو في العربية، وهذه الاصول الثلاثة أصول الضمير العربي (أنا)⁽¹⁾

الموضع الثاني: ضمير المخاطب (أنت وأخواته)

مذهب جمهور النحاة فيه ان الضمير هو (أَنْ) والتاء للخطاب⁽²⁾ ولأزالة الابهام في الضمير (أَنْ)⁽³⁾، ونسب سيبويه القول بهذا الرأي الى الخليل⁽⁴⁾، وقال في موضع اخر: «وانما تاء (أنت) بمنزلة الكاف، ومما يدلّك على أنه ليس بأسم قول العرب: أَرَأَيْتُكَ فلاناً ما حاله، فالتاء علامة المضمّر المخاطب»⁽⁵⁾ وتابعهما فيه ابن جني الذي يقول: «إن التاء في (أنت) وان كانت بلفظ التاء في (قمت) فليست اسما مثلها، بل الاسم قبلها هو (أَنْ) وهي بعده للخطاب»⁽⁶⁾ وفي اللسان: «وأنت: ضمير المخاطب، الاسم (أَنْ) والتاء علامة المخاطب»⁽⁷⁾.

(1) ينظر: مدرسة الكوفة: 225-226.

(2) ينظر / المسائل المشككة (البغداديات): 28-29 (مكتوب على الالة الكاتبة دبلوم عال - آداب المستنصرية 1980) وسر صناعة الاعراب: 1 / 314.

(3) ينظر: الانصاف: 2 / 696.

(4) ينظر: الكتاب: 2 / 67.

(5) ينظر: الكتاب: 1 / 125.

(6) سر صناعة الاعراب: 1 / 314.

(7) اللسان (أنن) 13 / 38.

وينسب إلى الفراء القول بأن (أنت) بكماله اسم، والتاء من الكلمة نفسها، فهي عنده بسيطة، وليست مركبة⁽¹⁾، كما نُسب إلى ابن كيسان وبعض الكوفيين القول بأن الضمير المرفوع هو التاء المتّصرفة، كانت مرفوعة متصلة، فلما أرادوا انفصالها دعموها بـ(أَنْ) لتستقل لفظاً⁽²⁾، ولم ير الرضي هذا المذهب الأخير في (أنت) بعيداً عن الصواب⁽³⁾.

وقد قال برأي ابن كيسان وبعض الكوفيين المستشرق (برجشتراسر) في كتابه (التطور النحوي) وان لم ينسبه إلى اصحابه، وذلك عند دراسته للابنية، ومنها الضمائر اذ يقول: «الضمائر المنفصلة للمخاطب مركبة من المتصلة في الماضي، ومن مقطع (أَنْ) وهو يحتمل أن كون من أدوات الاشارة»⁽⁴⁾.

(1) ينظر: شرح المفصل: 3 / 95 وشرح الكافية: 10/2 وشرح الدماميني: 57.

(2) ينظر: شرح الكافية: 10/2.

(3) المصدر نفسه.

(4) التطور النحوي: 48.

المبحث الثاني

(أن) تفيد الجزاء

قال بهذا المعنى لـ(أن) الكوفيون، والفراء خاصة⁽¹⁾، وأستدلوا على ذلك بورود القراءتين في قوله تعالى ﴿...فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى... (282)﴾⁽²⁾ بكسر الهمزة وفتحها من (أن تضل)⁽³⁾، وقالوا: القراءتان بمعنى واحد هو الشرط⁽⁴⁾، ولذلك دخلت الفاء في قوله (فتذكر)⁽⁵⁾، كما أستدلوا من الشعر بقول الفرزدق:

أَتَغْضَبُ أَنْ أَدْنَا قَتِيْبَةً حُرًّا جَهَارًا ، وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ⁽⁶⁾

وحجتهم في البيت: صحة وقوع (أن) موقع (أن) وأمتناع ان تكون الناصبة لأنها لا يفصل بينها وبين الفعل، أو المخففة، لأنه لم يتقدم عليها فعل تحقيق ولا شك⁽⁷⁾.
ومن تخريج الفراء للآيات التي وقعت فيها (أن) وهي عنده تفيد الشرط، قوله (أن ينزل) من قوله تعالى ﴿بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ

(1) ينظر: معاني القرآن / للفراء: 1/58 و 78 وشرح الكافية: 1/ 253 وارتشاف الضرب: ق 295 ومغني اللبيب: 1/ 235 والبرهان: 4/227 والاتقان: 2/173 والموفي في النحو الكوفي: 241.

(2) البقرة: 282/2

(3) ينظر: التيسير: 2/85 والنشر: 2/236.

(4) ينظر: شرح الكافية: 1/253.

(5) ينظر: الجنى الداني: 241 والبرهان: 4/227.

(6) ينظر: الجنى الداني: 241 ومغني اللبيب: 1/ 36 وهمع الهوامع: 4/ 148 والديوان: 2/ 855 (ورواية العجز فيه: جهارا ولم تغضب ليوم ابن خازم).

(7) ينظر: همع الهوامع: 4/ 148.

بَعِيًّا أَنْ يُنَزَّلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ...»⁽¹⁾: «موضع (أَنْ) جزاء وكان الكسائي يقول في (أَنْ) هي في موضع خفض، وإنما هي جزاء»⁽²⁾.

وقوله في الآية الكريمة «وَلَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ...»⁽³⁾: «فتحت (أَنْ) بعد (إِلَّا) وهي في مذهب جزاء... ويدلك على انه جزاء أنك تجد المعنى: إن أغمضتم بعض الاغماض أخذتموه، ومثله: ((الا ان يخافا الا يقيما حدود الله) ومثله و((إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ))⁽⁴⁾ هذا كله جزاء»⁽⁵⁾.

وكما تعاورت (أَنْ) مع (إِنْ) الموضع الواحد وهما في معنى الشرط، فقد تعاورت (أَنْ) و(لو) الموضع الواحد ايضا وهما يفيدان الشرط، بدليل أن العرب تلقى الفعل (يود) و(وددت) مرة بـ(أَنْ) واخرى بـ(لو)، فيقولون: (وددتُ لو ذهبت عنا) و(وددت أن تذهبَ عنا)⁽⁶⁾.

وفي تفسيره لقوله تعالى «إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ (51)»⁽⁷⁾ قال الفراء: «(أَنْ كنا أول المؤمنين) وجه الكلام أن تفتح (أَنْ) لأنها ماضية، وهي في مذهب الجزاء، ولو كسرت ونوى ما بعدها الجزم كان صوابا»⁽⁸⁾.

فـ(أَنْ) و(إِنْ) عندهم يتعاوران الموضع الواحد من الكلام، مع افادتهما معنى الشرط، أما كيف يفرق بينهما في الاستعمال، فالفراء يجيب بأنه « (إذا

(1) البقرة: 90

(2) معاني القرآن: 58.

(3) البقرة: 267

(4) سورة البقرة: 237.

(5) معاني القرآن: 1 / 178.

(6) ينظر: المصدر السابق: 1 / 175 وتفسير الطبري: 5 / 550.

(7) الشعراء: 51

(8) معاني القرآن: 2 / 280.

كان الجزاء لم يقع شيء قبله، وكان ينوي بها الاستقبال كسرت (إن) وجزمت بها، فقلت: أكرمك أن تأتيني، فأن كانت ماضية، قلت: أكرمك أن تأتيني، وأبين من ذلك أن تقول: أكرمك أن أتيتني⁽¹⁾.

كما أنهم جوزوا ان تكون (أن) في (أماً) من قول العباس بن مرداس:
أَبَا حُرَاشَةَ أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَأَنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضُّبُعُ⁽²⁾

وفيما نقل العرب قولهم (أماً أنت منطلقاً انطلقتُ معك) شرطية⁽³⁾ أدغمت ب(ما) وجاز حذف الفعل بعدها للعلم بأن (أن) لا يقع بعدها الا الافعال⁽⁴⁾.

وقد استصوب الرضي قول الكوفيين بوقوع (أن) شرطية⁽⁵⁾، ورجحه ابن

هشام لثلاث أمور:

الاول: توارد (أن) المفتوحة والمكسورة الشرطية على المحل الواحد، ومنها صحة القراءتين في قوله تعالى ﴿... وَكَأَيُّ جَرْمٍ مِّنْكُمْ شَأْنٌ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا...﴾⁽²⁾ بفتح همزة (أن صدوكم) وكسرها⁽⁷⁾.

الثاني: مجيء الفاء بعدها كثيراً كقول العباس بن مرداس المتقدم.

الثالث: عطفها على (إن) المكسورة في قول الشاعر:

إِمَّا أَقَمْتَ وَأَمَّا أَنْتَ مَرْتَحِلاً فَاللَّهُ يَكْلَأُ مَا تُأْتِي وَمَا تَدْرُ⁽⁸⁾

(1) المصدر السابق: 1 / 58.

(2) سبقت الإشارة إليه.

(3) ينظر: الكتاب: 1 / 147-148.

(4) ينظر: ارتشاف الضرب: ق 295 والموي في النحو الكوفي: 135.

(5) ينظر: شرح الكافية: 1 / 253.

(6) للمائدة: 2

(7) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 129.

(8) ينظر: شرح المفصل: 2 / 98 واللسان: (أما) 14 / 47.

بكسر (اما) الاولى وفتح الثانية⁽¹⁾.

اما موقف البصريين من هذا المعنى لـ (أَنْ) فإنهم لم يعرفوه لها و(أَنْ) عندهم في شواهد الكوفيين مصدرية⁽²⁾، فقد منع سيبويه أن تكون (أَنْ) شرطية في قول الفرزدق:

وأنتم لهذا الناس كالمقبلِ التي بها أن يضلّ الناس يُهدى ضلالها⁽³⁾

اذ قال بعد ذكر البيت: «فلا يكون الآخر الرفعاً (يعني يهدي) لأن (أَنْ) لا يجازى بها، وإنما هي مع الفعل اسم فكأنه قال: لأن يضلّ الناس يُهدى»⁽⁴⁾ يريد: (أَنْ) المفتوحة الخفيفة ليست بجزء⁽⁵⁾.

(1) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 35-36.

(2) ينظر: الجنى الداني: 241.

(3) الديوان: 623 وفيه (وأنتم لهذا الدين...).

(4) الكتاب: 1 / 445.

(5) ينظر: شرح ابیات سيبويه / للسيراية: 2 / 81.

المبحث الثالث

(أَنْ) بمعنى (إِذ) التعليلية

ينسب القول بهذا المعنى لـ(أَنْ) الى بعض النحويين⁽¹⁾، دون ان يسمّى هذا البعض، ونسبه الاربلي إلى الكوفيين⁽²⁾، ويكثر مجيئها بهذا المعنى عندهم مع الماضي، نحو: أعجبتني أَنْ حَرَجْتُ، وفرحت أَنْ دَخَلْتَ الدار، وغضب زيد أَنْ ضربته⁽³⁾ ويمثلون له من القرآن الكريم بمثل قوله تعالى ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ..(4)﴾⁽⁴⁾ وقوله تعالى ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى (1) أَنْ جَاءَهُ الْأَعْمَى (2)﴾⁽⁵⁾، أي: اذ جاءهم، واذ جاءه، وقد تأتي مع المضارع كقوله تعالى ﴿...يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ (1)﴾⁽⁶⁾ وأستشهد الهروي بقول جميل بن معمر: أحبُّكَ أَنْ سَكَنْتَ جِبَالَ جِسْمِي وَأَنْ نَاسَبْتَ بَثِيئَةَ مَنْ قَرِيبٍ

يريد: اذ سكنت، واذ ناسبت⁽⁷⁾

كما حملوا معنى (أَنْ) على (اذ) في قول الشاعر:

أَتَغْضَبُ أَنْ أُوذِنَا قَتِيْبَةً حُرْنَا جَهَاراً، ولم تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ⁽⁸⁾

(1) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 626 /3 والصاحبي في فقه اللغة: 131 والازهية: 67 واللسان

(أنن) 35/13 ومغني اللبيب: 1/ 36 والبرهان: 4/ 227.

(2) ينظر: جواهر الادب: 112.

(3) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة: 131 واصلاح الخلل: 374.

(4) لص: 4

(5) لعبس: 1 - 2

(6) الممتحنة: 1

(7) ينظر: الازهية: 69.

(8) سبقت الاشارة اليه.

أي: اذ أذنا قتيبة⁽¹⁾.

ولم يقل جمهور النحاة بهذا المعنى، وهي عندهم في هذه المواضع مصدرية بمعنى: من أجل، أو: لأن⁽²⁾، قال ابن هشام: «والصواب أنَّها في ذلك مصدرية، وقبلها لام العلة المقدر»⁽³⁾.

-
- (1) ينظر: الازهية: 69 واصلاح الخلل: 375 ومغني اللبيب: 1 / 36 وخزانة الادب: 3 / 656.
(2) ينظر: الجنى الداني: 242 ومغني اللبيب: 1 / 36 والبرهان في علوم القرآن: 4 / 227 وهمع الهوامع: 4 / 149 والاتقان في علوم القرآن: 2 / 173.
(3) مغني اللبيب: 1 / 36.

المبحث الرابع

(أن) بمعنى (لا) النافية

من قال بهذا المعنى خرَّج عليه قوله تعالى ﴿...قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ...﴾ (73)⁽¹⁾ أي: لا يؤتي أحد⁽²⁾. قال الفراء في الآية الكريمة: «...وصلحت (أحد) لأن المعنى (أَنْ) معنى (لا) كما قال تبارك وتعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا﴾ (176)⁽³⁾ معناه: لا تضلون»⁽⁴⁾.

وقد أنكر جمهور النحاة هذا المعنى لـ(أَنْ) وهي في الآية الكريمة مصدرية، والمعنى: بأن يؤتي أحد⁽⁵⁾، قال المرادي: «والصحيح أنها لا تفيد النفي، و(أَنْ) في الآية مصدرية»⁽⁶⁾.

(1) آل عمران: 73

(2) ينظر: الازهية: 70 والجنى الداني: 241 والبحر المحيط: 2 / 495 ومغني اللبيب: 36/1 وهمع الهوامع: 4 / 148.

(3) النساء: 176

(4) معاني القرآن: 1 / 222-223 وينظر: ايضا: البحر المحيط: 2 / 495.

(5) ينظر: مغني اللبيب: 1 / 36.

(6) الجنى الداني: 242.

المبحث الخامس

(أَنْ) بِمَعْنَى (لئلا)

من قال بهذا المعنى من النجاة يمثل له بنحو قولهم: (ربطت الفرس أَنْ تنفلت) يريدون به: لئلا تنفلت⁽¹⁾، وعلى هذا المعنى وجهوا معنى عدد من الآيات، منها قوله تعالى ﴿يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ أَنْ تَضِلُّوا (176)﴾⁽²⁾ معناه: لئلا تضلوا، وقوله تعالى ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ... (15)﴾⁽³⁾، ومعناه: لئلا تميد بكم⁽⁴⁾، ومن الشعر استشهدوا لهذا المعنى بقول عمرو بن كلثوم: نَزَلْتُمْ مِنْزَلَ الْأَضْيَافِ مِنْنَا فَعَجَّأْنَا الْقَرَى أَنْ تَشْتَمُونَا⁽⁵⁾

معناه: لئلا تشتمونا.

وينسب القول بهذا المعنى إلى الكوفيين⁽⁶⁾، في حين يعدها البصريون في هذه المواضع مصدرية، على حذف مضاف، تقديره في الآية الأولى: كراهة أن تضلوا، وفي البيت: مخافة أن تشتمونا⁽⁷⁾.

(1) ينظر: الازهية: 64 واصلاح الخلل: 374 والجنى الداني: 242 ومغني اللبيب: 36/1 وهمع الهوامع: 148 /4.

(2) [النساء: 176]

(3) [النحل: 15]

(4) ينظر: الازهية: 64-65.

(5) ينظر: الازهية 65 واصلاح الخلل: 374 ومغني اللبيب: 36 /1.

(6) ينظر: املاء مامن به الرحمن: 205/1.

(7) ينظر: الجنى الداني: 242 ومغني اللبيب: 36/1 وهمع الهوامع: 148 /4.

المبحث السادس

(أن) بمعنى (حتى)

ذكر هذا المعنى لـ(أن) القرطبي، ونسب القول به إلى كباراء... النحويين وخرّج عليه قوله تعالى ﴿...فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِينٍ﴾⁽¹⁾ فقال: «(أن) بمعنى (حتى) قال كباراء النحويين، حكاة ابن العربي، التقدير: فما لبث حتى جاء»⁽²⁾.

صلة (أن) الخفيفة:

تقدّم في قسم النحو أنّ (أن) الخفيفة موصولة حريفة، تؤول مع ما بعدها بمصدر مؤول، وأنّها تمتاز من بين الحروف الموصولة بأنها توصل بالفعل المضارع، والماضي، والأمر، وقد وردت في القرآن الكريم موصولة بالأفعال الثلاثة، وفيما يلي الآيات التي وردت فيها (أن) الخفيفة موصولة بهذه الأفعال حسب الترتيب التالي:

أ. (أن) الخفيفة موصولة بالفعل المضارع.

ب. (أن) الخفيفة موصولة بالفعل الماضي.

ج. (أن) الخفيفة موصولة بالفعل الأمر.

(1) هود: 11 / 69

(2) تفسير القرطبي: 63/9.

أ- (أَنْ) الخفيفة موصولة بالفعل المضارع:

(سورة البقرة)

1- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَأَ يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا﴾ من الآية / 26.

قال أبو البركات الأنباري: « (أَنْ يضرب) في موضع نصب بـ (يستحي) لأن تقديره: لا يستحي من أَنْ يضرب، فلما حذف حرف الجر تعدى الفعل إليه»⁽¹⁾.

2- ﴿... وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَن يُوصَلَ...﴾ من الآية / 27.

قال أبو حيان: «وَأَنْ يوصل. في موضع جر بدل من الضمير في (به). تقديره: به وصله، أي: ما أمرهم الله بوصله»⁽²⁾.

3- ﴿...إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً...﴾ من الآية 67.

قال النحاس: «أن تذبحوا: في موضع نصب بياؤمركم، أي: بأن تذبحوا»⁽³⁾.

4- ﴿...أَفَقَطَّمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ...﴾ من الآية / 75.

قال الانباري: «أن يؤمنوا لكم: في موضع نصب، لأن التقدير فيه: في أن يؤمنوا لكم، فلما حذف حرف الجر، اتصل الفعل به فنصبه»⁽⁴⁾.

5- ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَن يُنَزَلَ اللَّهُ مِنْ

فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ...﴾ من الآية / 90.

(1) البيان في غريب أعراب القرآن: 65/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 153/1، املاء ما من به الرحمن: 26/1، تفسير القرطبي: 242/1.

(2) البحر المحيط: 128/1، وينظر: معاني القرآن / للأخفش: 54/1، املاء ما من به الرحمن: 27/1، تفسير القرطبي: 247/1.

(3) اعراب القرآن / للنحاس: 184/1، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 42/1، تفسير القرطبي: 444/1، البحر المحيط: 249/1.

(4) البيان في غريب اعراب القرآن، 97/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 189/1، املاء ما من به الرحمن: 45/1، تفسير القرطبي: 1/2، البحر المحيط: 271/1.

قال الأنباري: «قيل: أن يكفروا: في موضع جر، لأنه بدل من الهاء في (به) والرفع أوجه، ... و (أن ينزل الله) في موضع نصب لأنه مفعول له.. وتقديره: أن ينزل الله، أي: لا نزال الله»⁽¹⁾.

6- «... يَوَدُّ أَحَدَهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْحَزِحِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ...» من الآية/96.

قال العكبري: «(أن يعمر) في موضع رفع بمزحزحه»⁽²⁾.

7- « مَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِنْ رَبِّكُمْ...» من الآية / 105.

قال الطبري: «وأما (أن) في قوله (أن ينزل) فنصب بقوله (يود)»⁽³⁾.

8- « أَمْ تُرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَى مِنْ قَبْلُ » من الآية /108.

قال النحاس: « (أن تسألوا رسولكم) في موضع نصب بتريدون»⁽⁴⁾.

9- « وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ... » من الآية / 114.

في الآية موضعان لـ (أن).

الأول: (أن يذكر).

قال الزمخشري: «(أن يذكر): ثاني مفعولي منع، لأنك تقول: منعه

كذا، ... ويجوز أن يحذف حرف الجر مع (أن)»⁽⁵⁾.

(1) البيان: 109/1، وينظر: الكتاب: 476/1، تفسير الطبري: 338-340 اعراب القرآن / للنحاس: 197/1.

(2) املاء ما من به الرحمن: 93/1، وينظر: تفسير القرطبي: 34/2، البحر المحيط: 316/1.

(3) تفسير الطبري: 470/2، وينظر: البيان: 116/1، البحر المحيط: 340/1.

(4) اعراب القرآن / للنحاس: 206/1، وينظر: تفسير القرطبي: 69/2، الجمل: 93/.

(5) الكشاف: 179/1، التفسير الكبير / للرازي: 11/4، البجر المحيط: 358/1.

الثاني: (أن يدخلوها).

قال الأنباري: « (أن يدخلوها) في موضع رفع لأنه أسم (كان) و (لهم) الخبر»⁽¹⁾.

10- ﴿ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا... ﴾ من الآية /
158.

قال العكبري: «التقدير: فلا جناح عليه في أن يطوف، فلما حذف (في) جعلت (أن) في موضع نصب»⁽²⁾.

11- ﴿ إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ بِالسُّوءِ وَالْفَحْشَاءِ وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾
الآية / 169.

قال العكبري: « (و أن تقولوا) في موضع جر عطفاً على السوء، أي: بأن تقولوا»⁽³⁾.

12- ﴿ لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ... ﴾ من الآية /
177.

قال العكبري: «قوله (ليس البر) يقرأ برفع الراء فيكون (أن تولوا) خبر ليس، و (أن تولوا) أسمها، وقوى ذلك عند من قرأ به لأن (أن تولوا) أعرف من البر»⁽⁴⁾.

13- ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ من الآية / 184.

(1) البيان: 119/1.

(2) املاء ما من به الرحمن: 70/1، وينظر: البحر المحيط: 457/1.

(3) املاء ما من به الرحمن: 75/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 229/1، تفسير القرطبي: 210/2.

(4) املاء ما من به الرحمن / للعكبري: 77/1، وينظر: معاني القرآن / للزراء: 103/1، اعراب القرآن / للنحاس: 230/1، مشكل اعراب القرآن: 117/1، الكشاف: 217/1.

قال النحاس: «(وأن تصوموا خير لكم) ابتداء وخبر، أي: فالصوم خير لكم»⁽¹⁾.

14- «... وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا...» من الآية / 189.

قال العكبري: «ولا اختلاف في رفع (البر) هنا، لأن خبر ليس (بأن تأتوا)، ولزم ذلك بدخول الباء فيه»⁽²⁾.

15- «لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلًا مِنْ رَبِّكُمْ...» من الآية / 198.

قال الرازي: «في الآية حذف، والتقدير: ليس عليكم جناح في أن تبتغوا فضلاً»⁽³⁾.

16- «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ...» من الآية / 210.

قال الطبرسي: «أن يأتهم الله: في موضع نصب بينظرون»⁽⁴⁾.

وينظرون: هنا معناه: ينتظرون، تقول العرب: نظرت فلانا انتظره⁽⁵⁾.

17- «أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ...» من الآية / 214.

قال الأنباري: «وأن تدخلوا: أن وصلتها في موضع المفعولين بحسب»⁽⁶⁾.

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 237/1.

(2) املاء ما من به الرحمن: 84/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 242/1، البحر المحيط: 64/2.

(3) التفسير الكبير: 116/5، ينظر: اعراب القرآن / للنحاس / 246/1، املاء ما من به الرحمن: 87-86/1.

(4) مجمع البيان: 179/2، وينظر: البحر المحيط: 142/2.

(5) ينظر: البحر المحيط: 124/2.

(6) البيان: 150/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 255/1، مشكل اعراب القرآن: 126/1، البحر المحيط: 140/2.

وعند الأخصس: المفعول الثاني محذوف⁽¹⁾.

18- «... وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ...» من الآية /216.

قال أبو حيان: «فقوله أَنْ تَكْرَهُوا: في موضع رفع بعسى»⁽²⁾.
ومثله قوله (أَنْ تحبوا).

19- «وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ أَنْ تَبَرُّوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ» من الآية /224.

قال العكبري: «قوله تعالى (أَنْ تبروا) في موضع نصب مفعول من أجله: أي مخافة ان تبروا، وعند الكوفيين، لئلا تبروا»⁽³⁾.

وقد ذكرت لهذا الموضع وجوه اعرابية أخرى⁽⁴⁾.

20- «.... وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ...» من الآية /228.

21- «.... وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ...» من الآية /229.

لـ (أَنْ) الخفيفة في الآية ثلاثة مواضع:
الأول: (أَنْ تأخذوا)

قال القرطبي: «(أَنْ تأخذوا) في موضع رفع بـ (يحل)»⁽⁵⁾.

(1) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 91/1.

(2) البحر المحيط: 143/2، وينظر: الجمل: 171/1.

(3) املاء ما من به الرحمن / وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 262/1، الكشاف: 267/1-268، البحر المحيط: 177/2.

(4) ينظر: تفسير القرطبي: 98/3، والمصادر السابقة.

(5) تفسير القرطبي: 136/3.

الثاني: (الأن يخافا)، والثالث (الأيقيما).

قال الأنباري: «أن وصلتها في موضع نصب على الاستثناء من غير الجنس. وأن لا يقيما: في موضع نصب، لأن تقديره: من أن لا يقيما فلما حذف حرف الجر تعدى الفعل إليه»⁽¹⁾.

22- ﴿... فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ...﴾ من الآية
230 /

في الآية موضعان لـ (أن) الخفيفة.

الأول: (أن يتراجعا)، والثاني: (أن يقيما).

قال الفراء: «يريد: فلا جناح عليهما في أن يتراجعا، (أن) في موضع نصب إذا نزع الصفة (يريد بها حرف الجر).

وقوله (ان ظنا أن يقيما) (أن) في موضع نصب لوقوع الظن عليها»⁽²⁾.

وقد ضعف الرازي القول بأن معنى (ان ظنا): ان علما وايقنا أنهما يقيمان حدود الله، فتكون (أن) مخففة من الثقيلة، وذلك من وجوه: «أحدها أنك لا تقول: علمت أن يقوم زيد، ولكن علمت أنه يقوم زيد، والثاني: أن الإنسان لا يعلم ما في القدر، وإنما يظنه»⁽³⁾.

23- ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ...﴾
من الآية 232/.

(1) البيان: 157/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 264/1، ومشكل اعراب القرآن: 130/1.

(2) معاني القرآن: 148/1 وينظر: تفسير الطبري: 599/4، التفسير الكبير: 114/6، البحر المحيط: 202/2.

(3) التفسير الكبير / للرازي: 114 / 6.

قال الطبري: «و(أَنْ) التي في قوله (أَنْ يَنْكحْنَ) في موضع نصب بقوله (تعضلوهن)⁽¹⁾». وقد كل من الرازي والعكبري الآية ب: من أَنْ يَنْكحْنَ، على حذف حرف الجر⁽²⁾.

24- ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ..... وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُم بِالْمَعْرُوفِ...﴾ من الآية / 233.

في الآية موضعان لـ(أَنْ):

الأولى: (أَنْ يتم الرضاعة)

قال أبو حيان: «وقرئ (أَنْ يتم) برفع الميم ونسبها النحويون الى مجاهد³ الثاني (أَنْ تسترجعوا).

25- ﴿.... وَلَكِنْ لَّا تُؤَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا....﴾ من الآية / 235.

قال النحاس: «(الْأَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا) استثناء ليس من الاول⁽⁴⁾.

26- ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنَصَفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى...﴾ من الآية / 237.

في الآية ثلاثة مواضع لـ(أَنْ) الخفيفة

الأول: (أَنْ تمسوهن)

(1) تفسير الطبري: 25/5، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 130/1.

(2) ينظر: تفسير الرازي: 121/6، املاء ما من به الرحمن: 97/1.

(3) البحر المحيط: 212/2، وينظر: الكشاف: 278/1.

(4) اعراب القرآن: 270/1، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 132/1. تفسير القرطبي: 192/3.

الثاني: (الأن تعفون)

قال القرطبي: «(الأن يعفون): استثناء منقطع، ولم تسقط مع (أن) لأن جمع المؤنث في المضارع على حالة واحدة في الرفع والنصب والجرم»⁽¹⁾

الثالث: (وأن تعفو)

قال الرازي: «موضع (أن) رفع بالابتداء، والتقدير: والعفو أقرب للتقوى»⁽²⁾.
27- «... قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ...» من الآية / 246.

في الآية موضعان لـ(أن) الخفيفة:

الاول: (الا تقاتلوا)

قال العكبري: «(أن لا تقاتلوا) خبر عسى»⁽³⁾

الثاني: (وما لنا ألا نقاتل)

قال الانباري: «تقديره: أي شيء لنا في ألا نقاتل، فحذف حرف الجر»⁽⁴⁾
ويرى الاخفش أن (أن) هنا زائدة، قال: «ف(أن) هنا زائدة، كما زيدت بعد (فلما) و (لما) و (لو)...»⁽⁵⁾.

28- «وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ..» من الآية / 248.

(1) تفسير القرطبي: 295/3، وينظر: مشكل اعراب القرآن / للنحاس: 271/1، البحر المحيط: 235/2.

(2) التفسير الكبير: 6: 125، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 271/1.

(3) املاء ما من به الرحمن: 103/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 277/1. البيان: 165/1، تفسير القرطبي: 3/ 244.

(4) البيان: 165/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 277/1، املاء ما من به الرحمن: 1/ 103، تفسير القرطبي: 3/ 244.

(5) معاني القرآن / للأخفش: 180/1، وينظر المصادلا السابقة.

قال الطبرسي: «موضع (أَنْ يَأْتِيَكُمْ) رفع، المعنى: ان آية ملكه اتيان التابوت اياكم»⁽¹⁾.

29- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ... ﴾ من الآية / 254.

قال الطبري: «يعني: من قبل مجيء يوم لا بيع فيه»⁽²⁾.

30- ﴿ ... أَيُّودٌ أَحَدُكُمْ أَنْ تَكُونَ لَهُ جَنَّةٌ... ﴾ من الآية / 266.

31- ﴿ ... وَلَسْتُمْ بِأَخَذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ... ﴾ من الآية / 267.

قال الانباري: «أَنْ وصلتها: في موضع نصب بأخذه، لأن التقدير: بَأَنْ تغمضوا، فلما حذف الباء اتصل بأخذه»⁽³⁾ ويرى الفراء أن (أَنْ) في هذا الموضع تفيد الجزاء، ودليله على ذلك أن المعنى: «ان أغمضتم بعض الأغماض أخذتموه»⁽⁴⁾.

32- ﴿... وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ من الآية / 280.

قال القرطبي: «(وَأَنْ تَصَدَّقُوا) ابتداء، وخبره: خير»⁽⁵⁾.

33- ﴿... بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ... فَإِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ

(1) مجمع البيان: 2/ 282.

(2) تفسير الطبري: 382/5، وينظر: الجمل: 206/1.

(3) البيان: 176/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 289/1، الكشاف: 315 / 1، تفسير القرطبي: 328/3.

(4) معاني القرآن / للفراء: 178 / 1.

(5) تفسير القرطبي: 373/3، وينظر: معاني القرآن / للأخفش: 188/1، اعراب القرآن / للنحاس: 296/1، البيان: 181/1.

وَأَمْرَاتَانِ مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكَّرَ إِحْدَاهُمَا
الْأُخْرَى.... وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ.... ذَلِكَمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ.... وَأَدْنَىٰ أَلَّا
تُرْتَابُوا إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ
جُنَاحٌ أَلَّا تَكْتُبُوهَا....» من الآية / 282.

في الآية سبعة مواضع لـ (أن):

الأول: (أن يكتب).

قال أبو حيان: « أن يكتب: مفعول (ولا ياب) »⁽¹⁾.

الثاني: (أن يمل)

الثالث: (أن تضل)

قال العكبري: « (أن تضل) يقرأ بفتح الهمزة على أنها المصدرية الناصبة
للفعل وهو مفعول له، وتقديره: لأن تضل احداهما»⁽²⁾.

الرابع: (أن تكتبوه)

قال الرازي: « (أن) في محل نصب لوجهين، ان شئت جعلته مع الفعل
مصدراً، فتقديره: ولا تسأموا كتابته، وان شئت بنزع الخافض، تقديره: ولا
تسأموا من أن تكتبوه إلى أجله »⁽³⁾.

الخامس: (ألا ترتابوا)

قال الأنباري: « أن وصلتها: في موضع نصب بأدنى وتقديره: وأدنى من ألا
ترتابوا، فحذف حرف الجر فاتصل به »⁽⁴⁾.

(1) البحر المحيط: 344/2.

(2) املاء ما من به الرحمن: 119/1، وينظر: الكشاف 326/1، التفسير الكبير: 122/7،
تفسير القرطبي: 397 /3.

(3) التفسير الكبير: 124/7، وينظر: تفسير القرطبي: 401/3.

(4) البيان: 183/1، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 145/1.

السادس: (الا أن تكون)

قال مكّي بن أبي طالب: « قوله (الا أن تكون) قي موضع نصب على الاستثناء المنقطع »⁽¹⁾.

السابع: (الا تكتبوها)

قال مكّي بن أبي طالب: « (أن) في موضع نصب تقديره: فليس عليكم جناح في أن لا تكتبوها »⁽²⁾.

(سورة آل عمران)

34- «... وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً...» من الآية / 28.

قال العكبري: « وموضع (أن تتقوا) نصب لأنه مفعول من أجله »⁽³⁾.

35- «... قَالَ أَيُّكَ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ إِلَّا رَمَزًا...» من الآية / 41.

قال النحاس: « (آيتك) ابتداء (الا تكلم الناس) خبره، ويجوز رفع (تكلم) بمعنى: أنك لا تكلم الناس »⁽⁴⁾.

36- « قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ...» من الآية / 64.

قال الفراء: « ف (أن) في موضع خفض، على معنى: تعالوا إلى الاتعبد الا الله »⁽⁵⁾ وثمة وجوه اعرابية أخرى⁽¹⁾.

(1) مشكل اعراب القرآن: 145/1، وينظر: البيان: 183/1، تفسير القرطبي: 401/3.

(2) مشكل اعراب القرآن: 145/1.

(3) املاء ما من به الرحمن: 130/1، وينظر: البحر المحيط: 423/2.

(4) اعراب القرآن / للنحاس: 330-329/1، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 133/1.

(5) معاني القرآن / للفراء: 220/1، وينظر: تفسري الطبري: 488/6، املاء ما من به الرحمن:

37- ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ... ﴾ من الآية /73.

يقول الأنباري: « أن يؤتى: في موضع نصب لأنه مفعول (تؤمنوا) وتقدير الكلام: ولا تؤمنوا أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم الا من تبع دينكم »⁽²⁾.

38- ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ... ﴾ من الآية /79.

قال الجمل: « وأن يؤتية: اسم كان، ولبشر خبرها متقدم »⁽³⁾.

39- ﴿ وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا الْمَلَائِكَةَ وَالنَّبِيِّينَ أَرْبَابًا... ﴾ من الآية /70.ز.
قال النحاس: « (أن تتخذوا) أي بأن تتخذوا »⁽⁴⁾.

40- ﴿ كُلُّ الطَّعَامِ كَانَ حَلًا لِبَنِي إِسْرَائِيلَ إِلَّا مَا حَرَّمَ إِسْرَائِيلُ عَلَىٰ نَفْسِهِ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُنَزَّلَ التَّوْرَةُ... ﴾ من الآية / 93.

41- ﴿ إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا... ﴾ من الآية /122.

قال أبو حيان: « وَهَمَّ يَتَعَدَّى بِالْبَاءِ، فَالتقدير: بأن تفسلا »⁽⁵⁾.

42- ﴿ إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُعِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنَزَّلِينَ ﴾ من الآية / 124.

قال الأنباري: « أن وصلتها في تقدير المصدر في موضع رفع بأن فاعل وتقديره: أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ امداد ربكم اياكم بثلاثة آلاف »⁽⁶⁾.

=

(1) تنظر: المصادر السابقة

(2) البيان: 207/1، وينظر: معاني القرآن / للفراء: 222/1، تفسير القرطبي: 4/112.

(3) الجمل: 291/1، وينظر: تفسير القرطبي: 4/131.

(4) اعراب القرآن / للنحاس: 348/1، وينظر: تفسير القرطبي: 4/121.

(5) البحر المحيط: 46/3، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 363/1، الجمل: 1/311.

(6) البيان: 219/1، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/173.

43- ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ ﴾ من الآية / 142.

قال النحاس: « (أَنْ) وصلتها يقومان مقام المفعولين »⁽¹⁾.

44- ﴿ وَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ ﴾ من الآية / 143.

قال الأنباري: « (أَنْ تَلْقَوْهُ) في موضع جر بإضافة (قبل) إليه »⁽²⁾.
وهناك وجه اعرابي آخر⁽³⁾

45- ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تَمُوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ... ﴾ من الآية / 145.

قال الأنباري: « (أَنْ تَمُوتَ) أن وصلتها في تقدير مصدر في موضع رفع لأنه آسم كان »⁽⁴⁾.

46- ﴿ وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَغُلَّ... ﴾ من الآية / 161.

قال الأنباري: « (أَنْ يَغُلَّ) في موضع رفع لأن آسم كان، و (لنبي) خبر كان »⁽⁵⁾.

47- ﴿ ... يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حِزًّا فِي الْآخِرَةِ... ﴾ من الآية / 176.

48- ﴿ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ عَهِدَ إِلَيْنَا أَلَّا نُؤْمِنَ لِرَسُولٍ حَتَّى يَأْتِيَنَا بَقْرَبَانٍ... ﴾ من الآية / 183.

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 367/1، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 150/1، البحر المحيط: 66/3، الجمل: 318 / 1.

(2) البيان: 223/1، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 151/1.

(3) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 367/1.

(4) البيان: 223/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 368/1، املاء ما من به الرحمن: 151/1، البحر المحيط: 70/3.

(5) البيان: 230/1.

قال: مكّي بن ابي طالب: « (الا نؤمن) أن: في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: بأن لا نؤمن»⁽¹⁾.

49- «... وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا...» من الآية /188.

(سورة النساء)

50- « وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا» من الآية /3.

في الآية ثلاثة مواضع لـ (أن) الخفيفة:

الأول: (ألا تقسطوا)

الثاني: (ألا تعولوا)

قال النحاس: « (الاتعدلوا) في موضع نصب بخفتم»⁽²⁾

الثالث: (ألا تعدلوا)

قال أبو حيان: « وهي في موضع نصب أو جر على الخلاف، إذ التقدير:

أدنى إلى أن تعدلوا»⁽³⁾

51- «... وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبُرُوا...» من الآية /6.

قال الفراء: « (أن) في موضع نصب، يقول: لا تبادروا كبرهم»⁽⁴⁾.

52- « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرْتُوا النِّسَاءَ كَرِهًا وَلَا تَعْضُلُوهُنَّ

(1) مشكل اعراب القرآن: 181/1، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 161/1.

(2) اعراب القرآن / للنحاس: 394/1.

(3) البحر المحيط: 166/3.

(4) معاني القرآن للفراء: 257/1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 197/1، تفسير الطبري:

581/7، البحر المحيط: 172/3.

لَتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبِينَةٍ.... فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ﴿ من الآية /19.

في الآية ثلاثة مواضع لـ (أَنْ) الخفيفة

الأول: (أَنْ تَرْتُوا)

قال القرطبي: « (أَنْ تَرْتُوا): أَنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بِ (يَحِلُّ) أَي: لَا يَحِلُّ لَكُمْ وِرَاثَةَ النِّسَاءِ»⁽¹⁾.

الثاني: (الْأَنْ يَأْتِيَنَّ) والثالث: (أَنْ تَكْرَهُوا)

قال الانباري: «أَنْ يَأْتِيَنَّ: فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مَنْقُوعٌ، وَ (فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا): أَنْ وَصَلَتْهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ بَعْسَى، لِأَنَّ مَعْنَاهُ: قَرِيبٌ كَرَاهَتِكُمْ لَشَيْءٍ»⁽²⁾.

53- ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ.... وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ... ﴾ من الآية 23/

قال الفراء: «أَنْ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، كَقَوْلِكَ وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَخْتَيْنِ»⁽³⁾.

54- ﴿.... وَأَحْلَلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾ من الآية / 24.

قال الزمخشري: «أَنْ تَبْتَغُوا: مَفْعُولٌ لَهُ بِمَعْنَى: بَيَّنَّ لَكُمْ مَا يَحِلُّ مِمَّا يَحْرَمُ ارَادَةَ أَنْ يَكُونَ ابْتِغَاؤُكُمْ، ... وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (أَنْ تَبْتَغُوا) بَدَلًا مِنْ (مَا وَرَاءَ ذَلِكَ)»⁽⁴⁾.

55- ﴿ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ.... وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَكُمْ... ﴾ من الآية / 25.

(1) تفسير القرطبي: 94/5، وينظر: البيان: 247/1.

(2) البيان: 247 / 1، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 194/1.

(3) معاني القرآن / للفراء: 260/1، وينظر: تفسير القرطبي: 116/5، البحر المحيط: 213/3.

(4) الكشاف: 497/1، وينظر: معاني القرآن / للفراء: 261 / 1، البحر المحيط: 216 / 3.

في الآية موضعان لـ(أن) الخفيفة:

الأول: (أن ينكح)

قال الأخفش الأوسط: «يقول الى أن ينكح، لأن حرف الجر يضم مع (أن)»⁽¹⁾ وقيل في هذا الموضع وجوه اعرابية أخرى⁽²⁾.

الثاني: (ان تصبروا)

قال مكي بن أبي طالب: «قوله (وأن تصبروا) أن في موضع رفع بالابتداء (خير) خبره، تقديره: والصبر عن تزويج الاماء خير لكم»⁽³⁾.

56- ﴿ وَاللّٰهُ يُرِيدُ اَنْ يُّتُوْبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيْدُ الَّذِيْنَ يَتَّبِعُوْنَ الشَّهْوَاتِ اَنْ تَمِيْلُوْا مِيْلًا عَظِيْمًا ﴾ الآية / 27.

في الآية موضعان لـ(أن) الخفيفة:

الأول: (أن يتوب)

قال القرطبي: «وأن: في موضع نصب بـ(يريد).. والمعنى يريد توبتكم»⁽⁴⁾.

الثاني: (أن تميلوا).

57- ﴿ يُرِيْدُ اللّٰهُ اَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ... ﴾ من الآية / 28.

قال القرطبي: اذ (أن يخفف) في موضع نصب بـ(يريد).

58- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِيْنَ آمَنُوا لَّا تَأْكُلُوْا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ اِلَّا اَنْ تَكُوْنَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ... ﴾ من الآية / 29.

(1) معاني القرآن / للأخفش: 1 / 233 ، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 195/1.

(2) ينظر: الجمل / 1 / 373.

(3) مشكل اعراب القرآن: 1 / 196 ، وينظر: تفسير الطبري: 208/8.

(4) تفسير القرطبي: 5 / 148.

قال مكي بن أبي طالب: «(ألا أن) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع»⁽¹⁾.

59- ﴿.... وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾ من الآية / 44.

60- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ آمِنُوا بِمَا نَزَّلْنَا مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَطْمِسَ وُجُوهًا فَنَرُدَّهَا عَلَىٰ أَدْبَارِهَا...﴾ من الآية / 47.

61- ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...﴾ من الآية / 48.

قال الطبري: «فان قوله: (أن يشرك به) في موضع نصب بوقوع (يفغر) عليها»⁽²⁾، وان شئت بفقد الخافض الذي كان يخفضها»⁽³⁾.

62- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ...﴾ من الآية / 58.

في الآية موضعان لـ(أن) الخفيفة:

الأول: (أن تؤدوا)، والثاني: (أن تحكموا).

قال الانباري: «أن تؤدوا، وأن تحكموا: في موضع نصب لأن التقدير: بأن تؤدوا، وبأن تحكموا، فلما حذف حرف الجر اتصل الفعل به فأستحق النصب»⁽⁴⁾.

63- ﴿.... يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ من الآية / 60.

في الآية ثلاثة مواضع لأن الخفيفة:

(1) مشكل اعراب القرآن: 1 / 196، وينظر: البيان: 1 / 251، البحر المحيط: 3 / 231.

(2) الوقوع: تعدى الفعل الى مفعول.

(3) تفسير الطبري: 8 / 448، وينظر: معاني القرآن / للفراء: 1 / 272.

(4) البيان: 1 / 285، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 201، والجمل: 1 / 393.

الأول: (أن يتحاكموا)⁽¹⁾، والثاني (أن يكفروا)، والثالث (أن يضلهم).

64- «... عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا..» من الآية / 84.

65- «... أَتُرِيدُونَ أَنْ تَهْدُوا مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَنْ يُضِلِّ اللَّهُ...» من الآية / 88.

66- «... أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يُقَاتِلُوكُمْ..» من الآية / 90.

قال الزمخشري: « (أن يقاتلوكم): عن أن يقاتلوكم، أو كراهة أن يقاتلوكم»⁽²⁾.

67- « سَتَجِدُونَ آخَرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُوكُمْ...» من الآية / 91.

68- « وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً

فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ... إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا..» من الآية / 92.

في الآية موضعان لـ(أن) الخفيفة:

الأول: (أن يقتل)

قال الانباري: «أن يقتل: أن المصدرية وصلتها في موضع رفع لأنها اسم

كان»⁽³⁾.

الثاني: (الأن يصدقوا)

قال مكي بن أبي طالب: « (أن يصدقوا) استثناء منقطع»⁽⁴⁾.

69- « فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُوَ عَنْهُمْ...» من الآية / 99.

70- « وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ

(1) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 429.

(2) الكشاف: 1 / 547، وينظر: الطبري: 9 / 21، املاء ما من به الرحمن: 1 / 190، تفسير القرطبي: 5 / 310.

(3) البيان: 1 / 264، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 444، مشكل اعراب القرآن: 1 / 205.

(4) مشكل اعراب القرآن: 1 / 205، وينظر: البيان: 1 / 463، الجمل: 1 / 412.

خَفِئْتُمْ أَنْ يَفْتِتِكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا...» من الآية / 101.

في الآية موضعان لـ(أَنْ) الخفيفة:

الأول: (أَنْ تَقْصُرُوا)

قال القرطبي: «(أَنْ) في موضع نصب، أي في أَنْ تَقْصُرُوا»⁽¹⁾.

الثاني: (أَنْ يفتتكم).

71- ﴿... وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَدَىٰ مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ...» من الآية / 102.

قال النحاس: «(أَنْ تضعوا) في موضع نصب، أي في أَنْ تضعوا»⁽²⁾.

72- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضِلُّوكَ...» من الآية / 113.

قال الجمل: «وَأَنْ يضلوك: على حذف الباء، أي: بأن يضلوك»⁽³⁾.

73- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ...» من الآية / 116.

74- ﴿... وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ وَالْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الْوِلْدَانِ وَأَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَىٰ بِالْقِسْطِ...» من الآية / 127.

في الآية موضعان لـ(أَنْ) الخفيفة:

الأول: (وترغبون أن تنكحوهن)

قال القرطبي: «أي وترغبون عن أن تنكحوهن، ثم حذف (عن) وقيل:

وترغبون في أن تنكحوهن، ثم حذف (في)»⁽¹⁾.

(1) تفسير القرطبي: 5 / 360، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 449، مشكل اعراب القرآن: 1 / 207.

(2) اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 450، وينظر: مجمع البيان: 5 / 213، الجمل: 1 / 420.

(3) تفسير الجمل: 1 / 424.

الثاني: (وأن تقوموا)

قال الطبري: «يعني بذلك جل ثناؤه: وفي أن تقوموا لليتامى بالقسط»⁽²⁾.

75- «... فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا...» من الآية / 128.

قال مكي بن أبي طالب: «أي: في أن يصلحا»⁽³⁾

76- «وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ...» من الآية / 129.

77- «... فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا...» من الآية / 135.

قال الانباري: « (ان تعدلوا): أن في موضع نصب على تقدير حذف حرف

الجر وتقديره (لثلا تعدلوا) و (لا) مراده، أو تكون في موضع نصب على تقدير:

كراهة أن تعدلوا»⁽⁴⁾.

78- «... أَتُرِيدُونَ أَنْ تَجْعَلُوا لِلَّهِ عَلَيْكُمْ سُلْطَانًا مُبِينًا» من الآية / 144.

79- «... وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ... وَيُرِيدُونَ أَنْ يُتَّخَذُوا بَيْنَ ذَلِكَ

سَبِيلًا» من الآية / 150.

80- «يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِّلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِنَ السَّمَاءِ...» من الآية /

§153

81- «... إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ...» من الآية / 171.

قال الانباري: «أن المصدرية وصلتها في موضع نصب لحذف حرف الجر

وتقديره: سبحانه عن أن يكون له ولد، ومن أن يكون له ولد»⁽¹⁾.

(1) تفسير القرطبي: 5 / 402-403، وينظر: تفسير القرطبي: 9 / 262، مشكل اعراب القرآن:

1 / 209، البحر المحيط: 3 / 362.

(2) تفسير الطبري: 9 / 264، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 209، البحر المحيط: 3 / 362.

(3) مشكل اعراب القرآن: 1 / 209.

(4) البيان: 1 / 269، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 460، املاء ما من به الرحمن:

198/1، تفسير القرطبي: 5 / 413.

82- ﴿لَنْ يَسْتَنْكِفَ الْمَسِيحُ أَنْ يَكُونَ عَبْدًا لِلَّهِ...﴾ من الآية / 172.

قال النحاس: «في موضع نصب: أي من أن يكون عبداً لله»⁽²⁾.

83- ﴿... يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا...﴾ من الآية / 176.

قال الانباري: «تقديره: كراهة أن تضلوا، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه، وهو مفعول له، وقيل: تقديره: لئلا تضلوا، فحذف (اللام ولا) من الكلام.. والوجه الأول أوجه الوجهين»⁽³⁾.

وقال الطبري: «وفي قول بعضهم: خفض، بمعنى: يبين الله لكم بأن لا تضلوا»⁽⁴⁾.

(سورة المائدة)

84- ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا...﴾ من الآية / 2.

قوله تعالى: (أن تعتدوا)

قال النحاس: «(أن تعتدوا) في موضع نصب، لأنه مفعول به، أي: لا يكسبنكم شنان قوم الاعتداء»⁽⁵⁾.

85- ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ... وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ...﴾ من الآية / 3.

قال القرطبي: «(وأن تستقسموا بالأزلام): معطوف على ما قبله، و(أن) في محل رفع، أي: وحرّم عليكم الاستقسام»⁽⁶⁾.

(1) البيان: 1 / 280، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 215، تفسير القرطبي: 6 / 25.

(2) اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 476، وينظر: البيان: 1 / 280، تفسير القرطبي: 6 / 26.

(3) البيان: 1 / 281، وينظر اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 477، تفسير القرطبي: 6 / 44.

(4) تفسير الطبري: 9 / 445.

(5) اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 481، وينظر: تفسير القرطبي: 6 / 6، البحر المحيط: 3 / 422.

(6) تفسير القرطبي: 6 / 58، وينظر: البيان: 1 / 283.

- 86- ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا...﴾ من الآية / 8.
- قال النحاس: «(على أن لا تعدلوا) منصوب بأن، ولا تحول (لا) بين العامل والمعمول فيه، لأنها قد تقع زائدة»⁽¹⁾.
- 87- ﴿... قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ...﴾ من الآية / 17.
- 88- ﴿... إِذْ هَمَّ قَوْمٌ أَنْ يَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ...﴾ من الآية 11.
- 89- ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ عَلَىٰ فَتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ أَنْ تَقُولُوا مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ...﴾ من الآية 19.
- قال الانباري: «أن وصلتها في تأويل المصدر وهو في موضع نصب لأنه مفعول له»⁽²⁾.
- 90- ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ...﴾ من الآية 29. /
- 91- ﴿... قَالَ يَا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ...﴾ من الآية / 31.
- 92- ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا...﴾ من الآية/33.
- قال مكي بن أبي طالب: «(أن يقتلوا) أن في موضع رفع خبر (جزاء) لأن أن وما بعدها مصدر، فهو مصدر خبر عن مصدر»⁽³⁾.
- 93- ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْرُبُوا عَلَيْهِمْ...﴾ من الآية / 34.
- 94- ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ...﴾ من الآية / 37.

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 486 / 1.

(2) البيان: 288 / 1، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 489 / 1، تفسير القرطبي: 6 / 122، البحر المحيط: 452/3.

(3) مشكل اعراب القرآن: 224 / 1، وينظر: البيان: 290 / 1.

95- ﴿... أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ...﴾ من الآية / 41.

96- ﴿... وَاحْذَرُهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ

أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ...﴾ من الآية / 49.

في الآية موضعان لـ(أَنْ) الخفيفة:

الأول: (أَنْ يَفْتِنُوكَ)

قال العكبري: «(أَنْ يَفْتِنُوكَ) فيه وجهان: أحدهما هو بدل من ضمير المفعول، بدل آستمال، أي أحذركم فتنتهم، والثاني: أَنْ يكون مفعولاً من أجله، أي مخافة أَنْ يَفْتِنُوكَ»⁽¹⁾.

الثاني: (أَنْ يُصِيبَهُمْ)

97- ﴿... يَقُولُونَ نَحْشَى أَنْ تُصِيبَنَا دَائِرَةٌ فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ...﴾ من

الآية / 52.

في الآية موضعان لـ(أَنْ) الخفيفة:

الأول: (أَنْ تُصِيبَنَا)

الثاني: (أَنْ يَأْتِيَ)

قال الانباري: «(أَنْ يَأْتِيَ) في موضع نصب لأنه خبر عسى»⁽²⁾.

98- ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً...﴾ من الآية / 71.

قال أبو حيان: «قرأ الحرميان وعاصم وآبن عامر بنصب (تكون) بأن

الناصبة للمضارع لغير المتيقن»⁽³⁾.

99- ﴿... وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ الْقَوْمِ الصَّالِحِينَ﴾ من الآية / 84.

(1) املاء ما من به الرحمن: 1 / 217، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 501، والبحر المحيط: 3 / 504.

(2) البيان: 1 / 291، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 228.

(3) البحر المحيط: 3 / 533، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 233، والبيان: 1 / 301.

قال العكبري: «(أن يدخلنا) أي: في أن يدخلنا، فهو في موضع نصب أو جر على الخلاف بين الخليل وسيبويه»⁽¹⁾.

100- ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ...﴾ من الآية / 91.

101- ﴿ذَلِكَ أَدْنَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِالشَّهَادَةِ عَلَىٰ وَجْهِهَا أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ أَيْمَانِهِمْ...﴾ من الآية / 108.

في الآية موضعان لـ(أن) الخفيفة:

الأول: (أن يأتوا)

قال الانباري: «أن يأتوا: في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، وتقديره: أدنى بأن يأتوا»⁽²⁾.

الثاني: (أن ترد) قال النحاس: «في موضع نصب بيخافوا»⁽³⁾.

102- ﴿... هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ...﴾ من الآية / 112.

103- ﴿قَالُوا نُرِيدُ أَنْ نَأْكُلَ مِنْهَا وَتَطْمَئِنَّ قُلُوبُنَا...﴾ من الآية / 113.

104- ﴿... قَالَ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ...﴾ من الآية / 161.

قال الجمل: «قوله: أن أقول: في محل رفع، لأنه آسم يكون، والخبر في الجار قبله، أي: ما ينبغي لي قوله»⁽⁴⁾.

(1) املاء ما من به الرحمن: 1 / 224.

(2) البيان: 1 / 310، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 243، املاء ما من به الرحمن: 1 / 231.

(3) اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 527.

(4) تفسير الجمل: 1 / 545.

(سورة الأنعام)

105- ﴿... قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ..﴾ من الآية / 14.

106- ﴿... وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ...﴾ من الآية / 25.

قال النحاس: «(أن يفقهوه) في موضع نصب، أي كراهة أن يفقهوه»⁽¹⁾.

وقال الطبري: «بمعنى: أن لا يفقهوه، كما قال (يبين الله لكم أن تضلوا)

بمعنى: أن لا تضلوا، لأن (الكن) انما جعل على القلب لئلا يفقهه، لا ليفقهه»⁽²⁾.

107- ﴿وَأَنْ كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي

الْأَرْضِ..﴾ من الآية / 35.

108- ﴿... قُلْ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يُنَزِّلَ آيَةً...﴾ من الآية / 37.

109- ﴿وَأَنْذِرْ بِهِ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْ يُحْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ...﴾ من الآية / 51.

110- ﴿قُلْ إِنِّي نُهِيتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ...﴾ من الآية / 56.

قال مكي بن أبي طالب: «قوله: (أن اعبد) أن في موضع نصب على حذف

الخافض تقديره: نُهِيتُ عَنْ أَنْ أَعْبُدَ»⁽³⁾.

111- ﴿قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَىٰ أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ...﴾ من الآية / 65.

112- ﴿... وَذَكَرْ بِهِ أَنْ تُبْسَلَ نَفْسٌ بِمَا كَسَبَتْ...﴾ من الآية / 70.

قال الانباري: «(أن تبسل) في موضع نصب لأنه مفعول له، وتقديره لئلا

تبسل»⁽⁴⁾.

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 541، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 238، البحر المحيط: 4 / 97.

(2) تفسير الطبري: 11 / 307.

(3) مشكل اعراب القرآن: 1 / 255، وينظر: البيان: 1 / 324، الجمل: 2 / 36.

(4) البيان: 1 / 325، ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 256، البحر المحيط / 4 / 155.

113- ﴿... وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئاً...﴾ من الآية / 80.

قال أبو حيان: « (الا أن يشاء ربي) قال ابن عطية / استثناء ليس من الأول⁽¹⁾ .

114- ﴿... مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ...﴾ من الآية / 111.

قال العكبري: «(الا أن يشاء الله) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع،

وقيل هو متصل»⁽²⁾.

115- ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ...﴾ من الآية / 119.

قال الانباري: «أن: في موضع نصب بحذف حرف الجر»⁽³⁾.

116- ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ

صَدْرَهُ ضَيْقًا حَرَجًا...﴾ من الآية / 125.

في الآية موضعان ل(أن) الخفيفة:

الأول: (أن يهديه) والثاني (أن يضلّه).

117- ﴿قُلْ لَنَا أَجْدٌ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلاَّ أَنْ يَكُونَ

مَيْتَةً...﴾ من الآية / 145.

قال مكي بن أبي طالب: «(أن) في موضع نصب على الاستثناء المنقطع»⁽⁴⁾.

118- ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئاً...﴾ من

الآية / 151.

(1) البحر المحيط: 169 / 4 ، ينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 250.

(2) املاء ما من به الرحمن: 1 / 258 ، ينظر: البيان: 1 / 335.

(3) البيان: 1 / 337 ، وينظر: معاني القرآن / للأخفش الأوسط: 2 / 286 ، تفسير القرطبي: 7 /

73.

(4) مشكل اعراب القرآن: 1 / 276.

قال الفراء: «إِنْ شَتَّتْ جعلت (لا تشركوا) نهياً أدخلت عليه (أَنْ)، وان شَتَّتْ جعلته خبراً، و (تشركوا) في نصب نصب...»⁽¹⁾.

وفي موضع (أَنْ) وجوه اعرابية أخرى⁽²⁾.

119- ﴿أَنْ تَقُولُوا إِنَّمَا أُنزِلَ الْكِتَابُ عَلَيَّ طَائِفَتَيْنِ مِنْ قَبْلِنَا...﴾ الآية / 156.

قال أبو حيان: «(أَنْ تَقُولُوا) مفعول من أجله»⁽³⁾.

120- ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ...﴾ من الآية / 158.

(سورة الأعراف)

121- ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ...﴾ من الآية / 12.

قال مكي بن أبي طالب: «(أَنْ) في موضع نصب بـ(منعك) مفعول بها، و (لا) زائدة، والتقدير: أي شيء منعك من السجود»⁽⁴⁾.

122- ﴿قَالَ فَاهْبِطْ مِنْهَا فَمَا يَكُونُ لَكَ أَنْ تَتَكَبَّرَ فِيهَا...﴾ من الآية / 13.

123- ﴿... وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَينِ...﴾ من الآية / 20.

قال العكبري: «(الأن تكزنا) أي: الا مخافة أن تكونا، فهو مفعول من أجله»⁽⁵⁾.

124- ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ... وَأَنْ تَشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ

(1) معاني القرآن / للفراء: 1 / 364.

(2) ينظر: البيان: 1 / 349، الكشاف: 2 / 78، املاء ما من به الرحمن: 1 / 265.

(3) البحر المحيط: 4 / 256، وينظر: البيان: 1 / 350، املاء ما من به الرحمن: 1 / 266.

(4) مشكل اعراب القرآن: 1 / 284، وينظر: تفسير القرطبي: 7 / 170، البحر المحيط: 4 / 272.

(5) املاء ما من به الرحمن: 1 / 270، وينظر: معان القرآن / للأخفش الاوسط: 2 / 296،

البحر المحيط: 4 / 279.

سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ» من الآية / 33.

في الآية موضعان لـ(أن) الخفيفة:

الأول: (وأن تشركوا) والثاني: (وأن تقولوا).

قال الانباري: «(وان تشركوا) في موضع نصب بالعطف على الفواحش، وكذلك قوله: (وان تقولوا على الله)»⁽¹⁾.

125- «... وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا...» من الآية / 89.

في الآية موضعان لـ(أن) الخفيفة:

الأول: (أن نعود) والثاني: (الا أن يشاء).

قال الانباري: «أن وصلتها، في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقيل تقديره: وما يكون لنا أن نعود فيها الا بمشيئة الله»⁽²⁾.

126- «أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ» الآية / 97.

127- «أَوْأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا ضُحًى وَهُمْ يَلْعَبُونَ» الآية / 98.

128- «حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ...» من الآية / 105.

قال الانباري: «قوله تعالى (حقيق على أن لا أقول): قرئ بتشديد الياء وتخفيفها، فمن قرأ بالتشديد كان قوله: الا أقول: في موضع رفع بالابتداء، وما قبله خبره، ومن قرأ بالتخفيف كان (أن) في موضع جر (بعلى) بمعنى الباء، وتقديره: حقيق بأن لا أقول»⁽³⁾.

129- «يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ» الآية / 110.

(1) البيان: 1 / 360، وينظر: تفسير القرطبي: 7 / 201.

(2) البيان: 1 / 368، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 296، املاء ما من به الرحمن: 1 / 280.

(3) البيان: 1 / 369، وينظر: تفسير الطبري: 13 / 13، الكشاف: 2 / 136، املاء ما من به الرحمن: 1 / 281.

قال النحاس: «(أَنْ يَخْرُجْكُمْ) نصب بـيريد»⁽¹⁾.

130- «قَالُوا يَا مُوسَىٰ إِنَّمَا أَنَا رَسُولُ رَبِّكِ وَإِنَّمَا كُنَّا مِنَّا وَنَحْنُ الْمُلْتَمِينَ» الآية / 115.

قال الانباري: «أَنْ، فيهما، في موضع نصب على تقدير: إِنَّمَا أَن تَفْعَلِ الْاَلْقَاءَ، وَأَمَّا أَن نَفْعَلِ الْاَلْقَاءَ»⁽²⁾.

131- «قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ...» من الآية / 123.

132- «قَالُوا أُوذِينَا مِن قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا وَمِن بَعْدِ مَا جِئْتَنَا قَالَ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ...» من الآية / 129.

في الآية موضعان لـ(أَنْ) الخفيفة:

الأول: (أَنْ تَأْتِيَنَا) والثاني: (أَنْ يَهْلِكَ).

133- «...أَلَمْ يُوْخَذْ عَلَيْهِمْ مِيثَاقُ الْكِتَابِ أَنْ لَا يَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ...» من الآية 169.

قال أبو حيان: «وَأَنْ لَا يَقُولُوا: في موضع رفع على البدل من ميثاق الكتاب»⁽³⁾.

134- «...قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ» من الآية / 172.

قال الانباري: «أَنْ وصلتها في موضع نصب على المفعول له، تقديره: لئلا يقولوا، أو كراهة أن تقولوا»⁽⁴⁾.

(1) اعراب القرآن: 1 / 629.

(2) البيان: 1 / 370، وينظر: معاني القرآن / للفراء: 1 / 389، تفسير الطبري: 13 / 26.

(3) البحر المحيط: 4 / 417، وينظر: الكشاف: 2 / 174.

(4) البيان: 1 / 379، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 651، املاء ما من به الرحمن:

289/1

135- ﴿... عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ...﴾ من الآية / 185.

قال العكبري: «(أَنْ يَكُونَ) فاعل عسى»⁽¹⁾.

(سورة الانفال)

136- ﴿... وَيُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُحِقَّ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ...﴾ من الآية / 7.

137- ﴿... تَخَافُونَ أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ النَّاسُ...﴾ من الآية / 26.

قال القرطبي: «(أَنْ يَتَخَطَّفَكُمُ) في موضع نصب»⁽²⁾.

138- ﴿وَمَا لَهُمْ آلَا يُعَذِّبُهُمُ اللَّهُ وَهُمْ يَصُدُّونَ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ...﴾ من

الآية / 34.

قال الانباري: «(أَنْ) فيها وجهان: أحدهما: أَنْ تكون في موضع نصب

بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: من الَّا يعذبهم الله.

والثاني: أَنْ تكون زائدة. والأول أوجه الوجهين»⁽³⁾.

139- ﴿وَأِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ...﴾ من الآية / 62.

140- ﴿مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَسْرَى حَتَّى يُنْجِنَ فِي الْأَرْضِ...﴾ من الآية

/ 67.

(سورة التوبة)

141- ﴿... أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ...﴾ من الآية / 13.

(1) املاء ما من به الرحمن: 1 / 289، وينظر اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 654، الجمل: 2 / 215.

(2) تفسير القرطبي: 7 / 394، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 673.

(3) البيان: 1 / 386-387، وينظر: تفسير الطبري: 8 / 34، اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 675،

املاء ما من به الرحمن: 2 / 6، البحر المحيط: 4 / 490.

قال أبو حيان: «وَأَنْ تَخْشَوْهُ: بدل من (اللَّهِ) أي: وخشية الله أحق من خشيتهم، وَأَنْ تَخْشَوْهُ: في موضع رفع، ويجوز أن يكون في موضع نصب، أو جر، على الخلاف، إذا حذف حرف الجر، وتقديره: بِأَنْ تَخْشَوْهُ»⁽¹⁾.

142- ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُتْرَكُوا وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ...﴾ من الآية / 16.

قال الانباري: «أَنْ وصلتها في موضع نصب بحسب، وسدّت مع الصلة مسدّ المفعولين»⁽²⁾.

143- ﴿مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَنْ يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ...﴾ من الآية / 17.

قال القرطبي: «أَنْ يعمروا: في موضع رفع اسم كان»⁽³⁾.

144- ﴿... فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ من الآية / 18.

145- ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ الآية / 32.

في الآية موضعان لـ (أَنْ) الخفيفة:

الأول: (أَنْ يطفئوا) الثاني: (الآن أن يتم)

قال الاخفش الاوسط: «لأن (أن يتم) اسم، كأنه (يأبى الله الا إتمام نوره)»⁽⁴⁾.

146- ﴿لَا يَسْتَأْذِنُكَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالْمُتَّقِينَ﴾ الآية / 44.

(1) البحر المحيط: 5 / 16، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 325، البيان: 1 / 395.

(2) البيان: 1 / 396، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 8، مشكل اعراب القرآن: 1 / 325.

(3) تفسير القرطبي: 8 / 89.

(4) معاني القرآن: 2 / 330، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 328.

قال الزمخشري: «(أن يجاهدوا): في أن يجاهدوا، أو كراهة أن يجاهدوا»⁽¹⁾

147- ﴿... وَنَحْنُ نَتْرِيصُ بِكُمْ أَنْ يُصِيبَكُمُ اللَّهُ بِعَذَابٍ مِنْ عِنْدِهِ...﴾ من الآية /52.

قال النحاس: «(أن يصيبكم الله) في موضع نصب بتريص»⁽²⁾.
148- ﴿وَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقْبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ...﴾ من الآية / 54.

قال أبو حيان: «(وأن تقبل: مفعول ثان، إما لوصول (منع) اليه بنفسه، وإما على تقدير حذف حرف الجر، فوصل الفعل اليه»⁽³⁾.
149- ﴿... وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ...﴾ من الآية / 62.

قال الانباري: «تقديره: والله احق أن يرضوه ورسوله احق أن يرضوه، فحذف خبر الأول لدلالة خبر الثاني عليه، وهذا مذهب سيويه»⁽⁴⁾.
150- ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ...﴾ من الآية / 64.

قال الانباري: «(أن وصلتها في موضع تصب بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: من أن تنزل»⁽⁵⁾.

-
- (1) الكشاف: 2/ 275، وينظر: اعراب / للنحاس: 2/ 221، تفسير القرطبي: 8/ 155.
(2) اعراب القرآن: 2/ 24.
(3) البحر المحيط: 5/ 53، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2/ 25، املاء ما من به الرحمن: 2/ 16.
(4) البيان: 1/ 401، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2/ 27- 28، ومشكل اعراب القرآن: 1/ 331.
(5) البيان: 1/ 403، ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/ 333، تفسير القرطبي: 8/ 196.

- 151- ﴿... وَكَرِهُوا أَنْ يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ...﴾ من الآية / 81 .
152- ﴿... إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الدُّنْيَا...﴾ من الآية / 85 .
153- ﴿رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ...﴾ من الآية / 87 .
154- ﴿... تَوَلَّوْا وَأَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ حَزَنًا أَلَّا يَجِدُوا مَا يُنْفِقُونَ﴾ من الآية / 92 .

قال الزمخشري: «(ألا يجدوا) لئلا يجدوا، ومحلّه نصب على أنه مفعول له»⁽¹⁾.

- 155- ﴿... رَضُوا بِأَنْ يَكُونُوا مَعَ الْخَوَالِفِ...﴾ من الآية / 93 .
156- ﴿الْأَعْرَابُ أَشَدُّ كُفْرًا وَنِفَاقًا وَأَجْدَرُ أَلَّا يَعْلَمُوا حُدُودَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى رَسُولِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ الآية / 97 .
قال العكبري: «(ألا يعلموا) أي: بأن لا يعلموا»⁽²⁾.

- 157- ﴿... عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ...﴾ من الآية / 102 .
158- ﴿... لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ﴾ من الآية / 108 .
في الآية موضعان لـ(أَنْ) الخفيفة:

الأول: (أَنْ تقوم فيه).

- قال النحاس: «(أَنْ تقوم فيه) في موضع نصب، أي: بأن تقوم فيه»⁽³⁾.
159- ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ...﴾ من الآية / 110 .

(1) الكشاف: 301/2، وينظر: املاء ما من به الرحمن، 20 / 2.

(2) املاء ما من به الرحمن: 20 / 2، وينظر: البحر المحيط: 90 / 5، الجمل: 311/2.

(3) اعراب القرآن / للنحاس: 40 / 2، وينظر: تفسير القرطبي: 261 / 8.

قال الطبرسي: «موضع (أَنْ تَقَطَّعَ) نصب، تقديره: الا على تَقَطَّعَ قلوبهم، غير أَنَّ حرف الاضافة يحذف مع (أَنْ) ولا يحذف مع المصدر»⁽¹⁾.

160- ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ... ﴾ من الآية /
.113

قال الاخفش الاوسط: «يقول وما كان لهم آستغفاراً للمشركين»⁽²⁾.
161- ﴿ مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ
رَسُولِ اللَّهِ... ﴾ من الآية / 120.

قال القرطبي: «(أَنْ يَتَخَلَّفُوا) في موضع رفع آسم كان»⁽³⁾.
(سورة يونس)

162- ﴿... قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تَلَقَاءِ نَفْسِي... ﴾ من الآية / 15.
163- ﴿... أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَّا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَى... ﴾ من
الآية / 35.

في الآية موضعان لـ (أَنْ) الخفيفة:

الأول: (أَنْ يَتَّبَعَ).

قال الأنباري: « (أَنْ يَتَّبَعَ) في موضعه وجهان: النصب والرفع.

فالنصب على تقدير حذف الجر، والرفع على البديل من (من) وهو بدل
الاشتمال »⁽⁴⁾.

الثاني: (الا أَنْ يَهْدَى).

(1) مجمع البيان: 10 / 142.

(2) معاني القرآن: 2 / 338.

(3) تفسير القرطبي: 8 / 290.

(4) اعراب القرآن / للنحاس: 40/2، وينظر: تفسير القرطبي: 8 / 261.

- 164- ﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى مِنْ دُونِ اللَّهِ... ﴾ من الآية / 37.
- قال القرطبي: « (أَنْ) مع (يفتري) مصدر، والمعنى: وما كان هذا القرآن افتراءً »⁽¹⁾. وفي موضع (أَنْ) وجوه اعرابية أخرى⁽²⁾.
- 165- ﴿... وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ من الآية / 72.
- قال الطبرسي: « أي: أمرني الله بأن أكون من المسلمين »⁽³⁾.
- 166- ﴿ فَمَا أَمَّنْ لِمُوسَىٰ إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ عَلَىٰ خَوْفٍ مِنْ فِرْعَوْنَ وَمَلَئِهِمْ أَنْ يَفْتِنَهُمْ.. ﴾ من الآية / 83.
- قال مكِّي بن ابي طالب: « قوله (أَنْ يفتنهم) أَنْ في موضع خفض بدل من فرعون وهو بدل آشتمال »⁽⁴⁾.
- 167- ﴿ وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ... ﴾ من الآية / 100.
- 168- ﴿... وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ من الآية / 104.
- قال أبو حيان: « وأمرت أَنْ أَكون: أصله بأن أَكون، فحذف الجار »⁽⁵⁾.
- (سورة هود)
- 169- ﴿ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ... ﴾ من الآية / 2.
- 170- ﴿ وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ... ﴾ من الآية / 3.
- في الآيتين موضعان لـ (أَنْ) الخفيفة: هما (أَلَّا تَعْبُدُوا) (وَأَنْ اسْتَغْفِرُوا) - ربكم).

(1) تفسير القرطبي: 343/8.

(2) املاء ما من به الرحمن: 287/2.

(3) مجمع البيان: 77/11.

(4) مشكل اعراب القرآن: 1/353، وينظر: البيان: 1/420، تفسير القرطبي: 8/370.

(5) البحر المحيط: 5/195.

قال الفراء: « أي فصلت آياته ألاّ تعبدوا، وأن استغفروا، فأُن في موضع نصب، بالقائك الخافض »⁽¹⁾ وفي الموضعين وجوه اعرابية أخرى⁽²⁾.

171- «... وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ أَنْ يَقُولُوا...» من الآية / 12.

قال العكبري: « (أن يقولوا) أي: مخافة أن يقولوا، وقبل: لأن يقولوا »⁽³⁾.

172- « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ (25) أَنْ لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ » من الآيتين / 25-26.

قال الزمخشري: « (أن لا تعبدوا) بدل من (إنّي لكم نذير) أي: ارسلنا، بأن لا تعبدوا الا الله »⁽⁴⁾.

173- « وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ...» من الآية / 35.

في الآية موضعان لـ (أن) الخفيفة، هما: (أن أنصح) و (أن يغويكم).

174- «... إِنِّي أَعْظُكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ» من الآية / 46.

قال القرطبي: « (اني أعظك أن تكون) أي: احذرك لئلا تكون، او كراهية أن تكون من الجاهلين »⁽⁵⁾. وفي الجمل: « أي: من أن تكون »⁽⁶⁾.

175- « قَالَ رَبِّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَسْأَلَكَ مَا لَيْسَ لِي بِهِ عِلْمٌ...» من الآية / 47.

قال الجمل: « أي: من أن أسألك »⁽¹⁾.

(1) معاني القرآن / للفراء: 3/2.

(2) ينظر: الكشاف: 378/2، البيان: 7/2، املاء ما من به الرحمن: 234/2، البحر المحيط: 200/5.

(3) املاء ما من به الرحمن: 35/2، وينظر تفسير القرطبي: 9/12، البحر المحيط: 207/5.

(4) الكشاف: 388/2، وينظر: / تفسير القرطبي: 22/9، البحر المحيط: 214/5.

(5) تفسير القرطبي: 48/9.

(6) تفسير الجمل: 402/2.

176- ﴿... أَتْنَهَانَا أَنْ نَعْبُدَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا...﴾ من الآية /62.

قال القرطبي: « (أَنْ نَعْبُدَ) أي: عن أَنْ نَعْبُدَ »⁽²⁾.

177- ﴿... أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرِكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ...﴾ من الآية /87.

في الآية موضعان: لـ (أَنْ) الخفيفة:

الأول: (أَنْ نَتْرِكَ).

قال القرطبي: « (أَنْ نَتْرِكَ) في موضع نصب »⁽³⁾.

الثاني: (أَنْ نَفْعَلَ)

قال الأنباري: « أَنْ نَفْعَلَ: في موضع نصب، لأنه معطوف على ما قبله، وهو مفعول (نترك) وتقديره: أَنْ نَتْرِكَ عِبَادَةَ آبَائِنَا وَفَعَلْ مَا نَشَاءُ فِي أَمْوَالِنَا »⁽⁴⁾.

178- ﴿... وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَىٰ مَا أَنهَاكُمُ عَنْهُ...﴾ من الآية / 88.

قال القرطبي: « (وما أريد أَنْ اخالفكم) في موضع نصب بـ (أريد) »⁽⁵⁾.

179- ﴿ وَيَا قَوْمِ لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قَوْمَ نُوحٍ ﴾ من الآية /89.

قال العكبري: « (أَنْ يُصِيبَكُمْ) مفعول ثانٍ »⁽⁶⁾.

(سورة يوسف)

(1) المصدر السابق.

(2) تفسير القرطبي: 59/9.

(3) تفسير القرطبي: 86/9.

(4) البيان: 26/2، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 44/2.

(5) تفسير القرطبي: 89/9، وينظر: البحر المحيط: 254/5.

(6) املاء ما من به الرحمن: 44/2، وينظر: تفسير القرطبي: 90/9، والجمل: 418/2.

180- ﴿ قَالَ إِنِّي لِيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَنْ يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنْتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ﴾ من الآية /13.

قال الأنباري: « أَنْ الأولى وصلتها: في تأويل مصدر في موضع رفع لأنها فاعل (يحزنتني) وَأَنْ الثانية وصلتها فصي تأويل مصدر في موضع نصب لأنها مفعول – (أخاف)»⁽¹⁾.

181- ﴿... وَأَجْمَعُوا أَنْ يَجْعَلُوهُ فِي غِيَابَةِ الْجُبِّ... ﴾ من الآية /15.

قال القرطبي: « (أَنْ يجعلوه) (أَنْ) في موضع نصب، أي: على أن يجعلوه في غيابة الجب»⁽²⁾.

182- ﴿... أَكْرَمِي مَثْوَاهُ عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا... ﴾ من الآية / 21.

183- ﴿... قَالَتْ مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلَّا أَنْ يُسْجَنَ... ﴾ من الآية / 25.

قال القرطبي: « (الآن يسجن): ما جزاء: ابتداء، وخبره: أن يسجن، لان المعنى: الا السجن»⁽³⁾.

184- ﴿ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا... ﴾ من الآية / 37.

185- ﴿... مَا كَانَ لَنَا أَنْ نُشْرِكَ بِاللَّهِ مِنْ شَيْءٍ... ﴾ من الآية /38.

قال مكي بن ابي طالب: « (أَنْ) آسم كان و (لنا) خبر كان»⁽⁴⁾.

186- ﴿... أَمْرًا لَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ... ﴾ من الآية / 40.

(1) البيان: 35/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 381/1، تفسير القرطبي: 140/9.

(2) تفسير القرطبي: 141/9، وينظر تفسير الطبري: 573/15، الجمل: 439/2.

(3) تفسير القرطبي: 171/9، وينظر: تفسير الطبري: 52/16، الجمل: 447/2.

(4) مشكل اعراب القرآن: 387/1.

- 187- ﴿... لَتَأْتُنَّنِي بِهِ إِلَّا أَنْ يُحَاطَ بِكُمْ...﴾ من الآية / 66.
- قال القرطبي: « (الا أَنْ يحاط بكم) قال الزجاج / في موضع نصب »⁽¹⁾.
- 188- ﴿... مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ من الآية / 76.
- قال القرطبي: « (الا أَنْ يشاء الله) أي: الا أَنْ يشاء الله »⁽²⁾.
- 189- ﴿ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ نَأْخُذَ إِلَّا مَنْ وَجَدْنَا مَتَاعَنَا عِنْدَهُ...﴾ من الآية / 79.
- قال مكي بن أبي طالب: « (أَنْ نأخذ) أَنْ: في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: أعوذ بالله معاذاً من أَنْ نأخذ »⁽³⁾.
- 190- ﴿... عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعاً...﴾ من الآية / 83.
- 191- ﴿... قَالَ أَبُوهُمْ إِنِّي لَأَجِدُ رِيحَ يُوسُفَ لَوْلَا أَنْ تُفَنِّدُونِ﴾ من الآية / 94.
- قال الجمل: « تقدير الكلام: لولا تفنيديكم لي موجود لصدقتموني »⁽⁴⁾.
- 192- ﴿ أَفَأَمِنُوا أَنْ تَأْتِيَهُمْ غَاشِيَةٌ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ...﴾ من الآية / 107.
- (سورة الرعد)
- 193- ﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ...﴾ من الآية / 21.
- 194- ﴿... وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ...﴾ من الآية / 25.
- قال أبو حيان: « وَأَنْ يوصل: في موضع جر بدل من الضمير، أي بوصله »⁽⁵⁾.

(1) تفسير القرطبي: 225/9، وينظر: البحر المحيط: 254/5، الجمل: 467/2.

(2) تفسير القرطبي: 238/9، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 392/1.

(3) مشكل اعراب القرآن: 393/1، وينظر: تفسير الطبري: 203/16، تفسير القرطبي: 240/9.

(4) تفسير الجمل: 480 / 2.

(5) البحر المحيط: 385/5.

195- ﴿... بَعْضُهُ قُلٌّ إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ...﴾ من الآية / 36.

قال الجمل: « (أَنْ): أي: بأنْ اعبد الله »⁽¹⁾.

196- ﴿... وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾ من الآية / 38.

(سورة إبراهيم)

197- ﴿... مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ من الآية / 10.

198- ﴿... وَمَا كَانَ لَنَا أَنْ نَأْتِيَكُمْ بِسُلْطَانٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾ من الآية / 11.

قال الأنباري: « (أَنْ تَأْتِيَكُمْ) في موضع رفع لأنه اسم كان »⁽²⁾.

199- ﴿... وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ وَقَدْ هَدَانَا سُبُلَنَا...﴾ من الآية / 12.

قال الأنباري: « وَأَنْ: في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، وتقديره: وما لنا في ألا نتوكل على الله، وهو في موضع نصب على الحال، كقولك: ما لك قائماً »⁽³⁾.

200- ﴿... وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ...﴾ من الآية / 22/

قال مكي بن ابي طالب: « قوله (الا أَنْ دعوتكم) (أَنْ) في موضع نصب استثناء ليس من الأول »⁽⁴⁾.

201- ﴿... وَيُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خِلَالَ﴾ من الآية / 31.

202- ﴿... وَاجْتُنِبِي وَبِيِّ أَنْ تَعْبُدَ الْأَصْنَامَ﴾ من الآية / 35.

(1) تفسير الجمل: 508/2.

(2) البيان: 55/2، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 67/2.

(3) البيان: 55/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 401/1، املاء ما من به الرحمن: 67/2.

(4) مشكل اعراب القرآن: 404/1، وينظر: تفسير القرطبي: 356/9.

قال العكبري: «(أَنْ نَعْبُدُ) أي، عن أَنْ نَعْبُدُ»⁽¹⁾.

(سورة الحجر)

203- ﴿إِلَّا إِبْلِيسَ أَبِي أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ من الآية / 31.

204- ﴿قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ من الآية / 32.

قال القرطبي: «(أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ) أي: في أَلَّا تَكُونَ»⁽²⁾

(سورة النحل)

205- ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ...﴾ من الآية / 15.

قال النحاس: «(أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ) في موضع نصب، والتقدير عند البصريين:

كراهية أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ، وعند الكوفيين: لئلا تَمِيدَ بِكُمْ»⁽³⁾.

206- ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ...﴾ من الآية / 33.

قال النحاس: «(أَنْ) في موضع نصب بـ (ينظرون)، أي، هل ينتظرون الا

أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ بما وعدوا من العذاب»⁽⁴⁾.

207- ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ من الآية / 40.

208- ﴿أَفَأَمِنَ الَّذِينَ مَكَرُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ يَخْسِفَ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ...﴾ من

الآية / 45.

قال الجمل: فقوله: «(أَنْ يَخْسِفَ) بدل من السيئات»⁽⁵⁾.

(1) املاء ما من به الرحمن: 2 / 69، وينظر: الجمل: 2 / 527.

(2) تفسير القرطبي: 10 / 26، وينظر: البيان: 2 / 69.

(3) اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 207، وينظر: الكشاف: 2 / 598، والقرطبي: 10 / 90.

(4) اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 209.

(5) تفسير الجمل: 2 / 572.

209- «... تَتَّخِذُونَ أَيْمَانَكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ...»

من الآية /92.

قال الأنباري: «(أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ) في موضع نصب، على تقدير: كراهة أَنْ تكون أمة، أو لئلا تكون أمة»⁽¹⁾ وقدرها النحاس بقوله: «بأن تكون أمة»⁽²⁾.

(سورة الاسراء)

210- «وَأَتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِبَنِي إِسْرَائِيلَ آلَا تَتَّخِذُوا مِنْ دُونِي وَكَيْلًا» من الآية /2.

قال القرطبي: «قيل التقدير: لئلا تتخذوا»⁽³⁾ وقيلت فيه وجوه اعرابية أخرى⁽⁴⁾.

211- «عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُمُ...» من الآية /8.

قال مكي بن أبي طالب: «(أَنْ) في موضع نصب بعسى»⁽⁵⁾

212- «وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ...» من الآية /23.

قال العكبري: «ويجوز أن يكون قضي بمعنى أمر، ويكون التقدير: بأن لا تعبدوا»⁽⁶⁾.

213- «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا...» من الآية /16.

214- «وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ...» من الآية /46.

قال القرطبي: «(أَنْ يَفْقَهُوهُ) أي، لئلا يفقهوه، أو كراهية أَنْ يفقهوه»⁽⁷⁾

(1) البيان: 83/2، وينظر: تفسير الجمل: 595/2.

(2) اعراب القرآن / للنحاس: 222/2.

(3) تفسير القرطبي: 213/10.

(4) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 230/2، البيان: 86/2، املاء ما من به الرحمن: 82/2.

(5) مشكل اعراب القرآن: 430/1.

(6) املاء ما من به الرحمن: 90/2، وينظر: الكشاف: 657/2، تفسير الجمل: 621/2.

(7) تفسير القرطبي: 271/10، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 92/2.

- 215- ﴿... قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيبًا﴾ من الآية / 51.
- 216- ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ...﴾ من الآية / 59.
- قال الأنباري: « (أَنْ) ... في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: من أَنْ نرسل، فلما حذف حرف الجر انتصب بـ (منع)»⁽¹⁾.
- 217- ﴿أَفَأَمِنْتُمْ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ جَانِبَ الْبَرِّ...﴾ من الآية / 68.
- 218- ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ أَنْ يُعِيدَكُمْ فِيهِ تَارَةً أُخْرَى...﴾ من الآية / 69.
- 219- ﴿... عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ من الآية / 79.
- 220- ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَأِ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ...﴾ من الآية / 88.
- 221- ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى...﴾ من الآية / 94.
- قال النحاس: « (أَنْ) في موضع نصب والمعنى: من أَنْ يؤمنوا »⁽²⁾.
- 222- ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ...﴾ من الآية / 99.
- 223- ﴿فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفْرِهُمُ مِنَ الْأَرْضِ...﴾ من الآية / 103.
- (سورة الكهف)
- 224- ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا (23) إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ... وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَّ رَبِّي...﴾ من الآيتين / 23، 24.
- في الآية موضعان لـ (أَنْ) الخفيفة:
- الأول: (أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ)

(1) البيان: 93/2، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 93/2، تفسير القرطبي: 281/10.

(2) اعراب القرآن / للنحاس: 260/2، وينظر: تفسير القرطبي: 332/10، البحر المحيط:

قال الأنباري: «أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ: في موضع نصب بـ (فاعل) بتقدير حرف الجر، وتقديره: ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله، وَأَنْ وصلتها ففي تأويل المصدر، وتقديره: لمشيئة الله، إلا أنه حذف حرف الجر من (أَنْ) فاتصل الفعل به» (1).

الثاني: (أن يهديني).

225- «... قَالَ مَا أَظُنُّ أَنْ تَبِيدَ هَذِهِ أَبَدًا» من الآية / 35.

226- «فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ...» من الآية / 40.

227- «وَمَا مَعَ النَّاسِ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ...» من الآية / 55.

قال العكبري: «(أَنْ يَمْنُوا) مفعول منع (أَنْ تَأْتِيَهُمْ) فاعلة» (2).

228- «... إِنَّا جَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ...» من الآية / 57.

قال العكبري: «(أَنْ يَفْقَهُوهُ) أي كراهية أَنْ يَفْقَهُوهُ» (3).

229- «... وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ...» من الآية / 63.

قال الأنباري: «(أَنْ وصلتها: في موضع نصب على البدل من الهاء في... (إنسانيه) وتقديره: وما أنساني ذكره الا الشيطان» (4)

230- «قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَ مِنِّي مِمَّا عَلَّمْتَ رُسُلًا» من الآية / 66.

(1) البيان: 105/2، وينظر املاء ما من به الرحمن: 101/2.

(2) املاء ما من به الرحمن: 105/2، وينظر: معاني القرآن / للأخفش الاوسط: 397/2، اعراب القرآن / للنحاس: 281/2.

(3) املاء ما من به الرحمن: 105/2، وينظر: الجمل: 31/3.

(4) البيان: 113/2، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 284/2، املاء ما من به الرحمن: 106/2، البحر المحيط: 146/6.

قال العكبري: « (على أَنْ تعلمني) هو في موضع الحال ، أي: أتبعك باذلالٍ والكاف صاحب الحال »⁽¹⁾.

231- ﴿... فَأَبَوْا أَنْ يُضَيِّقُوهُمْ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَارًا يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ...﴾ من الآية
77 /

في الآية موضعان لـ (أَنْ) الخفيفة: الأول (أَنْ يَضَيِّقُوهُمْ) والثاني (أَنْ يَنْقَضَ) .

232- ﴿... فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا...﴾ من الآية / 79.

233- ﴿... فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا﴾ من الآية / 80.

234- ﴿... فَأَرَدْنَا أَنْ يُبَدِّلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾ من الآية
81 /

235- ﴿... فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا...﴾ من الآية / 82.

236- ﴿... قُلْنَا يَا ذَا الْقُرْنَيْنِ إِمَّا أَنْ تُعَذِّبَ وَإِمَّا أَنْ تَتَّخِذَ فِيهِمْ حُسْنًا﴾ من
الآية / 86.

قال الفراء: «موضع (أَنْ) كلتيهما نصب، ولو رفعت كان صواباً»⁽²⁾.

237- ﴿... فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجًا عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا﴾ من الآية /
94.

238- ﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ...﴾ من الآية / 97.

239- ﴿أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ...﴾ من
الآية / 102.

(1) املاء ما من به الرحمن: 106/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1م/445.

(2) معاني القرآن / 158/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/446، البيان: 2/115، املاء ما
من به الرحمن: 2/107.

قال الأنباري: «أن وصلتها: في موضع نصب، وسدّت مسدّ مفعولي... (حسب)»⁽¹⁾.

240- ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي...﴾ من الآية / 109.

(سورة مريم)

241- ﴿... قَالَ آيْتِكْ أَلَّا تُكَلِّمَ النَّاسَ ثَلَاثَ لَيَالٍ سَوِيًّا﴾ من الآية / 10.

قال الفراء: «(أن) في موضع رفع، أي: آيتك هذا، و(تكلم) منصوبة بأن»⁽²⁾.

242- ﴿فَنَادَاهَا مِنْ تَحْتِهَا أَلَّا تَحْزَنِي...﴾ من الآية / 24.

قال العكبري: «(أن لا) مصدرية، أو بمعنى أي»⁽³⁾.

243- ﴿مَا كَانَ لِلَّهِ أَنْ يَتَّخِذَ مِنْ وَلَدٍ سُبْحَانَهُ...﴾ من الآية / 35.

قال النحاس: «(أن) في موضع رفع اسم كان»⁽⁴⁾.

244- ﴿يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَنِ...﴾ من الآية / 45.

245- ﴿... وَأَدْعُو رَبِّي عَسَىٰ أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا﴾ من الآية / 48.

246- ﴿وَمَا يَنْبَغِي لِلرَّحْمَنِ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ الآية / 92.

قال مكي بن أبي طالب: «(أن): في موضع رفع بـ(ينبغي)»⁽⁵⁾.

(1) البيان: 118/2.

(2) معاني القرآن: 162/2، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 315/2، البحر المحيط: 176/6.

(3) املاء ما من به الرحمن: 112/2، وينظر: الجمل: 85/3.

(4) اعراب القرآن: 315 / 2، وينظر: معاني القرآن / للفراء: 168 / 2، تفسير القرطبي: 11 /

107.

(5) مشكل اعراب القرآن: 461 / 2.

(سورة طه)

- 247- ﴿ قَالَا رَبَّنَا إِنَّنَا نَخَافُ أَنْ يَفْرُطَ عَلَيْنَا أَوْ أَنْ يَطْغَى ﴾ الآية / 45 .
- 248- ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْنَةِ وَأَنْ يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى ﴾ الآية / 59 .
- قال النحاس: «(أَنْ) في موضع رفع...أي: موعدكم (أَنْ يحشر الناس)»⁽¹⁾ .
- 249- ﴿ ... يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا... ﴾ من الآية / 63 .
- 250- ﴿ قَالُوا يَا مُوسَى إِمَّا أَنْ تُلْقِيَ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى ﴾ من الآية / 65 .

قال الفراء: «(أَنْ) في موضع نصب، والمعنى: اختر احدى هاتين»⁽²⁾

- 251- ﴿ قَالَ أَمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ... ﴾ من الآية / 71 .
- 252- ﴿ ... أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ من الآية / 86 .
- 253- ﴿ قَالَ يَا هَارُونُ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتَهُمْ ضَلُّوا (92) أَلَّا تَتَّبِعَنِ... ﴾ من الآيتين / 92 - 93 .

قال القرطبي: «(لا) زائدة، أي: أن تتبع أمري ووصيتي، وقيل: ما منعك عن اتباعي في الانكار عليهم»⁽³⁾ .

- 254- ﴿ ... إِنِّي خَشِيتُ أَنْ تَقُولَ فَرَّقْتَ بَيْنَ بَنِي إِسْرَائِيلَ... ﴾ من الآية / 94 .
- قال الجمل: «(أَنْ تقول / مفعول خشيت»⁽⁴⁾ .
- 255- ﴿ قَالَ فَاذْهَبْ فَإِنَّ لَكَ فِي الْحَيَاةِ أَنْ تَقُولَ لَا مِسَاسَ... ﴾ من الآية / 97 .

(1) اعراب القرآن / للتحاس: 2 / 342، وينظر: البيان: 2 / 144، املاء ما من به الرحمن: 2 / 123، تفسير القرطبي: 11 / 213 .

(2) معاني القرآن / للفراء: 2 / 185، وينظر: الجمل: 3 / 99 .

(3) تفسير القرطبي: 11 / 237، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 126، الجمل: 3 / 108 .

(4) الجمل: 3 / 108 .

قال الحمل: «الجار والمجرور خبرها مقدم، وأن تقول: آسمها مؤخر، أي: فأن قولك المذكور ثابت لك في مدة حياتك»⁽¹⁾.

256- ﴿... وَكَأَنَّ تَعَجُّلَ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ...﴾ من الآية /

114.

257- ﴿إِنَّ لَكَ أَلًا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى﴾ الآية / 118.

قال الفراء: «(أن) فيها في موضع نصب، لأن (إن) وليت ولعل اذا ولين صفة، نصبت ما بعدها، ف(أن) من ذلك»⁽²⁾.

258- ﴿... رَبَّنَا لَوْلَا أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ آيَاتِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَذِلَّ وَنَخْزَى﴾

من الآية / 134.

(سورة الانبياء)

259- ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا...﴾ من الآية / 17.

260- ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيًا أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ...﴾ من الآية / 31.

قال الزمخشري: «(أن) تميد (أي: كراهة (أن تميد بكم)، أولئلا تميد بهم»⁽³⁾.

261- ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ الآية / 57.

(سورة الحج)

262- ﴿لَمَّا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا...﴾ من الآية / 22.

263- ﴿وَإِذْ بَوَّأْنَا لِإِبْرَاهِيمَ مَكَانَ الْبَيْتِ أَنْ لَا تُشْرِكْ بِي شَيْئًا...﴾ من الآية /

26.

(1) الحمل: 3 / 109.

(2) معاني القرآن: 2 / 194 ، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 473.

(3) الكشاف: 3 / 114 ، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 132 ، تفسير القرطبي: 11 / 285.

قال أبو حيان: «الأولى عندي أَنْ تكون (أَنْ) الناصبة للمضارع، اذ يليها الفعل المتصرف من ماضٍ ومضارع وأمر، والنهي كالأمر»⁽¹⁾.

264- ﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ...﴾ من الآية / 40.

قال النحاس: «(الْأَنْ يَقُولُوا) في موضع نصب، على مذهب سيبويه، استثناء ليس من الأول»⁽²⁾.

265- ﴿... وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ إِلَّا بِإِذْنِهِ...﴾ من الآية / 65.

قال الكعبري: «(ان تقع) مفعول له، أي كراهة أَنْ تقع، ويجوز لأن يكون في موضع جر، أي: من أَنْ تقع»⁽³⁾.

(سورة المؤمنين)

266- ﴿... مَا هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُرِيدُ أَنْ يَنْفَضِلَ عَلَيْكُمْ...﴾ من الآية / 24.

267- ﴿وَأِنَّا عَلَى أَنْ نُرِيكَ مَا نَعِدُهُمْ لِقَادِرُونَ﴾ من الآية / 95.

268- ﴿وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونَ﴾ الآية / 98.

(سورة النور)

269- ﴿وَيَدْرَأُ عَنْهَا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ...﴾ من الآية / 8.

قال الانباري: «أَنْ وصلتها في موضع رفع، وتقديره: ويدرأ عنها العذاب شهادتها»⁽⁴⁾.

(1) البحر المحيط: 363 / 6، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 398 / 2، تفسير القرطبي: 12 / 37.

(2) اعراب القرآن: 405 / 2، وينظر: تفسير القرطبي: 12 / 69.

(3) املاء ما من به الرحمن: 146 / 2، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 410 / 2، تفسير القرطبي: 12 / 93.

(4) البيان: 193 / 2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 510 / 2.

- 270- ﴿... مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا...﴾ من الآية / 16.
- 271- ﴿يَعْظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا...﴾ من الآية / 17.
- قال الزمخشري: «أي كراهة أَنْ تَعُودُوا، أو: فِي أَنْ تَعُودُوا»⁽¹⁾.
- 272- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ آمَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ...﴾ من الآية / 19.
- 273- ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَى...أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ...﴾ من الآية / 22.
- في الآية موضعان لـ (أَنْ يُؤْتُوا)
- قال الجمل: «(أَنْ يُؤْتُوا): أَنْ لَا يُؤْتُوا، على تقدير حرف الجر، أي: على أن لا يؤتوا»⁽²⁾.
- والثاني: (أَنْ يَغْفِرَ).
- 274- ﴿لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ مَسْكُوتَةٍ...﴾ من الآية / 29.
- 275- ﴿فِي بُيُوتِ أَدْنَى اللَّهِ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ...﴾ من الآية / 36.
- قال الجمل: «(وَأَنْ تُرْفَعَ): على حذف الجار، أي: فِي أَنْ تُرْفَعَ»⁽³⁾.
- 276- ﴿... يَخَافُونَ أَنْ يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ...﴾ من الآية / 50.
- 277- ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا...﴾ من الآية / 51.

(1) الكشاف: 221/3، وينظر: اعراب القرآن الكريم / للنحاس: 435/2، تفسير القرطبي: 205/12.

(2) الجمل: 214/3، وينظر: تفسير القرطبي: 209/12، البحر المحيط: 440/6.

(3) الجمل: 226/3.

قال القرطبي: « فالقول: نصب على خبر كان، وآسما في قوله (أَنْ يَقُولُوا)»⁽¹⁾.

278- ﴿... فَلَيْسَ عَلَيْهِنَّ جُنَاحٌ أَنْ يَضَعْنَ ثِيَابَهُنَّ غَيْرَ مُتَبَرِّجَاتٍ بِزِينَةٍ وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ...﴾ من الآية /60.

في الآية موضعان: الأول (أَنْ يَضَعْنَ) والثاني (وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ).

279- ﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرْجٌ...أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ... لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً أَوْ أَشْتَاتاً ﴾ من الآية /161.

في الآية موضعان: الأول (أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ) والثاني (أَنْ تَأْكُلُوا جَمِيعاً).

قال الجمل: قوله « أَنْ تَأْكُلُوا: أي في أَنْ تَأْكُلُوا»⁽²⁾.

280- ﴿... فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ...﴾ من الآية /63.

قال النحاس: «(أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ) (أَنْ) في موضع نصب بيحذر، ولا يجوز عند أكثر النحويين: حذر زيدا، وهو في (أَنْ) جائز، لأن حروف الخفض تحذف معها»⁽³⁾.

(سورة الفرقان)

281- ﴿... مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ...﴾ من الآية / 18.

282- ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَنْ شَاءَ أَنْ يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِ سَبِيلًا ﴾
الآية / 57.

(1) تفسير القرطبي: 295/12، وينظر الكشاف: 239/3، والجمل: 234/3.

(2) الجمل: 239/3.

(3) اعراب القرآن / للنحاس: 456/2، وينظر: تفسير القرطبي: 323/12، الجمل: 243/3.

قال مكي بن ابي طالب: «و(أن) في موضع نصب بـ(شاء) بمعنى، الا من شاء الاتخاذ⁽¹⁾».

283- ﴿ وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ.. ﴾ من الآية /
62.

(سورة الشعراء)

284- ﴿ لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلَّا يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ الآية / 3.

قال الانباري: «(أن) في موضع نصب على المفعول له⁽²⁾»
وللفراء فيها رأي آخر⁽³⁾.

285- ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُونِ ﴾ الآية / 12.

286- ﴿ وَلَهُمْ عَلَيَّ ذَنْبٌ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ ﴾ الآية / 14.

287- ﴿ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ... ﴾ من الآية / 35.

288- ﴿ قَالَ آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ... ﴾ من الآية / 49.

289- ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا... ﴾ من الآية / 51.

290- ﴿ وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ ﴾ الآية / 82.

291- ﴿ أَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ الآية / 197.

قال الاخفش الاوسط: (أن يعمله) اسم في موضع رفع، مثل (ما كان حجتهم الا أن قالوا)⁽⁴⁾.

(1) مشكل اعراب القرآن: 2 / 523.

(2) البيان: 2 / 211، ينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 527، تفسير القرطبي: 13 / 89.

(3) معاني القرآن: 2 / 275.

(4) معاني القرآن: 2 / 427، وينظر: تفسير القرطبي: 13 / 139، البحر المحيط: 7 / 41.

(سورة النمل)

292- ﴿ وَقَالَ رَبُّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ... ﴾ من الآية 19/.

في الآية موضعان: (الأول): (أَنْ أَشْكُرَ) والثاني (أَنْ أَعْمَلَ).
قال القرطبي: «(أَنْ) مصدرية»⁽¹⁾.

293- ﴿... فَهُمْ لَا يَهْتَدُونَ (24) أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ... ﴾ من الآيتين / 24 و 25.

قال مكي بن أبي طالب: «(أَلَّا يَسْجُدُوا) (أَنْ) في موضع نصب يهتدون و(لا) زائدة»⁽²⁾.

294- ﴿... إِنِّي أُقْضِي إِلَيْكَ كِتَابٌ كَرِيمٌ (29)..... (30) أَلَّا تَعْلَمُوا عَلَيَّ... ﴾ من الآية / 31.

قال الانباري: «قوله تعالى (أَلَّا تَعْلَمُوا): في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، أي: بألَّا تعلموا علي»⁽³⁾ وذكرت في موضعها وجوه اعرابية اخرى⁽⁴⁾.

295- ﴿ قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَنْ يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴾ الآية / 38.

296- ﴿... أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ تَقُومَ مِنْ مَقَامِكَ... ﴾ من الآية / 39.

297- ﴿... أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ... ﴾ من الآية / 40.

298- ﴿... مَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُشْبِثُوا شَجَرَهَا... ﴾ من الآية / 60.

(1) تفسير القرطبي: 13 / 176.

(2) مشكل اعراب القرآن: 2 / 533، وينظر: البيان: 2 / 221، تفسير القرطبي: 13 / 185.

(3) البيان: 2 / 221.

(4) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 521، البيان: 2 / 221، املاء ما من به الرحمن: 2 / 173.

- قال الجمل: «أن تثبتوا: اسم كان، ولكم خبر مقدم»⁽¹⁾.
- 299- ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ الآية / 72.
- 300- ﴿إِنَّمَا أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ... وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾ من الآية / 91.
- 301- ﴿وَأَنْ أَتْلُو الْقُرْآنَ...﴾ من الآية / 92.

(سورة القصص)

- 302- ﴿وَتُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ...﴾ من الآية / 5.
- 303- ﴿... عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا...﴾ من الآية / 9.
- 304- ﴿فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى أَتُرِيدُ أَنْ تَقْتُلَنِي كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًا بِالْأَمْسِ إِنْ تُرِيدُ إِلَّا أَنْ تَكُونَ جَبَّارًا فِي الْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْمُصْلِحِينَ﴾ الآية / 19.

ل(أن) الخفيفة الداخلة على المضارع اربعة مواضع في الآية:

الأول: (أن يبطش) والثاني: (أن تقتلني) والثالث: (أن تكون جبارا) والرابع: (أن تكون من المصلين).

- 305- ﴿.. قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾ من الآية / 22.
- 306- ﴿قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِيَ حِجَجٍ..... وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَ...﴾ من الآية / 27.

في الآية ثلاثة مواضع: الأول: (أن انكحك)، والثاني: (أن تأجرني) والثالث: (أن أشق).

- 307- ﴿... فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُون﴾ من الآية / 33.

(1) الجمل: 322 / 3.

- 308- ﴿... إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُكَذِّبُون﴾ من الآية / 34.
309- ﴿وَلَوْ لَأَنَّ نُصِيبَهُمْ مُصِيبَةً بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَهُمْ...﴾ من الآية / 47.
310- ﴿... فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ من الآية / 67.
311- ﴿وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ...﴾ من الآية / 86.

(سورة العنكبوت)

- 312- ﴿أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ الآية / 2.
قال الانباري: «أَنْ وصلتها: في موضع نصب بـ(حسب) وقد سدّت بصلتها مسدّ مفعولي حسب، وَأَنْ يقولوا: في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر وتقديره: بأن يقولوا»⁽¹⁾.

- 313- ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَنْ يَسْبِقُونَا...﴾ من الآية / 4.

(سورة الروم)

- 314- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَقُومَ السَّمَاءُ وَالْأَرْضُ بِأَمْرِهِ...﴾ من الآية / 25.
قال القرطبي: «(أَنْ تقوم): (أَنْ) في موضع رفع، أي: قيامها»⁽²⁾.
315- ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ...﴾ من الآية / 43.

- 316- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيَّاحَ مُبَشِّرَاتٍ...﴾ من الآية / 46.
317- ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يُنْزَلَ عَلَيْهِمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمُبْلِسِينَ﴾ من الآية / 49.

(سورة لقمان)

- 318- ﴿... وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ...﴾ من الآية / 10.

(1) البيان: 2/ 241، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2/ 561، البحر المحيط: 7/ 139.

(2) تفسير القرطبي: 14/ 19.

قال الفراء: «ثلاثا تميد بكم، و (أَنْ) في هذا الموضع من (لا)»⁽¹⁾.
319- «وَإِنْ جَاهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا...»
من الآية / 15.

(سورة السجدة)

320- «... كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا أُعِيدُوا فِيهَا...» من الآية / 20.

(سورة الأحزاب)

321- «... وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ
وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَىٰ أَوْلِيَائِكُمْ مَعْرُوفًا...» من الآية / 6.

قال مكي بن ابي طالب: «(الآن تفعلوا) أن: في موضع نصب على
الاستثناء الذي ليس من الأول»⁽²⁾.

322- «وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَىٰ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ
الْخَيْرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ...» من الآية / 36.

323- «... وَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ...» من الآية / 37.

قال مكي بن ابي طالب: «اللَّهُ: ابتداء، وأحق خبره، وأن في موضع نصب
على حذف الخافض»⁽³⁾.

324- «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ
تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا...» من الآية / 49.

325- «... إِنْ أَرَادَ النَّبِيُّ أَنْ يَسْتَنْكِحَهَا...» من الآية / 50.

(1) معاني القرآن: 327/2، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2600، تفسير القرطبي: 85/14.
(2) مشكل اعراب القرآن: 573/2، وينظر: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 442/2، البيان:
264/2.

(3) مشكل اعراب القرآن: 578-579/2، وينظر: البيان: 270/2.

326- ﴿... ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ تَقْرَأَ أَعْيُنُهُنَّ...﴾ من الآية م.51

327- ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ وَلَا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ...﴾ من الآية
52/.

قال النحاس: « (ولا أَنْ تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَاجٍ) : في موضع رفع عطفا على النساء ، أي : لا يحل لك النساء التبديل بهن»⁽¹⁾.

328- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ... وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تَنْكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا...﴾
من الآية / 53.

في الآية ثلاثة مواضع: الأول: (أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ).

قال النحاس: « (أَنْ) في موضع نصب على معنى: الا أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ ، ويكون استثناء ليس الأول»⁽²⁾.

الثاني: (ما كان لكم أَنْ تُؤْذُوا رسول الله) والثالث (ولا أَنْ تَنْكِحُوا).
قال الأنباري: « أَنْ وَصَلَتْهَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهَا آسَمَ (كان) ، وكذلك قوله تعالى (ولا أَنْ تَنْكِحُوا) »⁽³⁾.

329- ﴿... ذَلِكَ أَدْنَى أَنْ يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذِينَ...﴾ من الآية / 59.

330- ﴿... فَأَيُّنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا...﴾ من الآية / 72.

(سورة سبأ)

331- ﴿... إِذِ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ...﴾ من الآية / 33.

332- ﴿... قَالُوا مَا هَذَا إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَنْ يَصُدَّكُمْ...﴾ من الآية / 43.

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 644/2.

(2) اعراب القرآن / للنحاس: 644/2، وينظر: البحر المحيط: 246/7.

(3) البيان: 272/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 582/2.

333- ﴿ قُلْ إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ... ﴾ من الآية / 46.

قال الأنباري: «(أَنْ تَقُومُوا) يحتمل أَنْ يكون في موضع جر ورفع ونصب، فالجر على البدل من قوله (بواحدة)... والرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف... والنصب على تقدر حذف حرف الجر وهو اللام وتقديره: لأن تقوموا لله»⁽¹⁾.

(سورة فاطر)

334- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يُمِصُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَا... ﴾ من الآية / 41.

قال القرطبي: «(أَنْ تَزُولَا) : (أَنْ) في موضع نصب بمعنى: كراهة أَنْ تَزُولَا ، أو: لئلا تَزُولَا »⁽²⁾.

(سورة يس)

335- ﴿ لَأَ الشَّمْسُ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ تُدْرِكَ الْقَمَرَ... ﴾ من الآية / 40.

336- ﴿ أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ... ﴾ من الآية / 60.

قال مكي بن ابي طالب: «(أَنْ لَا تَعْبُدُوا) : أَنْ في موضع نصب على حذف الجار، أي: بأن لا»⁽³⁾.

337- ﴿ أَوَلَيْسَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ... ﴾

من الآية / 81.

338- ﴿ إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ من الآية / 82.

(1) البيان: 282-283، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 679/2، مشكل اعراب القرآن: 590/2.

(2) تفسير القرطبي: 356/14، وينظر: اعراب القرآن: للنحاس / 702/2، البحر المحيط: 318/7.

(3) مشكل اعراب القرآن: 608/2.

(سورة ص)

339- ﴿ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي... ﴾ من الآية /75.
قال القرطبي: (أن تسجد) : « أي: من أن تسجد »⁽¹⁾.

(سورة الزمر)

340- ﴿ لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا لَأَصْطَفَىٰ مِمَّا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ... ﴾ من الآية /
4.

341- ﴿ قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ ﴾ من الآية / 11.

342- ﴿ وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا... ﴾ من الآية / 17.

قال القرطبي: « (أن يعبدوها) (أن) في موضع نصب بدلا من الطاغوت،
تقديره والذين اجتنبوا عبادة الطاغوت»⁽²⁾.

344- ﴿ ... وَأَسْلِمُوا لَهُ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ... ﴾ من الآية / 54.

345- ﴿ وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ
الْعَذَابُ بَغْتَةً... ﴾ من الآية / 55.

346- ﴿ أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتًا عَلَىٰ مَا فَرَطْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ... ﴾ من الآية /
56.

قال الأنباري: « أن وصلتها في موضع نصب لأنه مفعول له »⁽³⁾

(سورة غافر)

347- ﴿ ... إِنِّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَنْ يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴾ من
الآية / 26.

(1) تفسير القرطبي: 228/15.

(2) تفسير القرطبي: 243/15-244، وينظر: البيان: 222/2-223، البحر المحيط: 421/7.

(3) البيان: 325/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 632/2، البحر المحيط: 435/7.

في الآية موضعان: الأول: (أن يبدل) والثاني: (أن يظهر).

348- «... أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ...» من الآية / 28.

قال القرطبي: «أي: لأن يقول، ومن أجل أن يقول ربي الله، ف (أن) في موضع نصب بنزع الخافض»⁽¹⁾.

349- « قُلْ إِنِّي نُهَيْتُ أَنْ أَعْبُدَ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ... وَأُمِرْتُ أَنْ أُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ » من الآية / 66.

في الآية موضعان: الأول (أن اعبد)، والثاني: (أن اسلم).

350- «... وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَنْ يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ...» من الآية / 78.

(سورة فصلت)

351- « إِذْ جَاءَهُمُ الرُّسُلُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ...» من الآية / 14.

قال القرطبي: « (ألا تعبدوا الا الله) موضع (أن) نصب باسقاط - الخافض، أي ب (الاتعبدوا)»⁽²⁾.

352- « وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ...» من الآية / 22.

قال الأنباري: « أن وصلتها في موضع نصب، بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره وما كنتم تستترون عن أن يشهد عليكم، فحذف (عن) فاتصل الفعل به»⁽³⁾.

353- «... تَنْزَلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا...» من الآية / 30.

(1) تفسير القرطبي: 307/15، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 9/3، البحر المحيط: 460/7.

(2) تفسير القرطبي: 346 / 15، وينظر: البحر المحيط: 489/7.

(3) البيان: 339/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 641/2، البحر المحيط: 493/7.

قال الاخفش الاوسط: «وقال (أَلَا تخافوا): بَأَلَا تخافوا»⁽¹⁾.

(سورة الشورى)

354- ﴿ اسْتَجِيبُوا لِرَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا مَرَدَّ لَهُ مِنَ اللَّهِ... ﴾ من الآية
47. /

355- ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ... ﴾ من
الآية / 51.

قال النحاس: «أَنْ: في موضع رفع اسم كان»⁽²⁾.

(سورة الزخرف)

356- ﴿ وَلَوْ لَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً... ﴾ من الآية / 33.

قال الفراء: «أَنْ في موضع رفع»⁽³⁾.

357- ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً... ﴾ من الآية / 66.

قال العكبري: «(أَنْ تَأْتِيَهُمْ) هو بدل من الساعة بدل الآشتمال»⁽⁴⁾.

(سورة الدخان)

358- ﴿ ... وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ (17)..... (18) وَأَنْ لَنَا تَعْلُوهَا عَلَى اللَّهِ... ﴾ من
الآية / 19.

وقال الأنباري: «في موضع نصب»⁽⁵⁾ بتقدير حذف حرف الجر.

359- ﴿ وَإِنِّي عِدْتُ بِرَبِّي وَرَبِّكُمْ أَنْ تَرْجُمُونِ ﴾ من الآية / 20.

(1) معاني القرآن: 466/2، وينظر: تفسير القرطبي: 359/15، البحر المحيط: 496/7.

(2) اعراب القرآن: 271/3، وينظر: البيان: 351/2.

(3) معاني القرآن: 31/3، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 88/3.

(4) املاء ما من به الرحمن: 228/2، وينظر البحر المحيط: 26/8.

(5) البيان: 358/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 656/2.

قال مكي بن ابي طالب: «(أنْ ترجمون) أنْ: في موضع نصب على حذف - الجار، أي: من أنْ ترجمون، أي: تشتموني»⁽¹⁾.

(سورة الجاثية)

360- ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا... ﴾ من الآية / 21.

قال الأنباري: «(أنْ وصلتها: سدّت مشدّد مفعول (حسب)»⁽²⁾.

(سورة الأحقاف)

361- ﴿ ... قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ... وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا ﴾ من الآية / 15.

قال القرطبي: «(أنْ أشكر) في وضع موضع نصب على المصدر، أي: شكر نعمتك»⁽³⁾.

والموضع الثاني: (وأنْ اعمل صالحاً).

362- ﴿ ... أَتَعِدَانِي أَنْ أُخْرَجَ وَقَدْ خَلَتِ الْقُرُونُ مِنْ قَبْلِي... ﴾ من الآية / 17.

قال العبكري: «(أنْ أخرج) أي: بأنْ أخرج»⁽⁴⁾.

363- ﴿ وَادْكُرْ أَخَا عَادٍ إِذْ أَنْذَرَ قَوْمَهُ بِالْأَحْقَافِ... أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ ﴾ من الآية / 21.

قال النحاس: «(أَلَّا تعبدوا الا الله) (أنْ) في موضع نصب، أي: بأنْ»⁽⁵⁾.

(1) مشكل اعراب القرآن: 2/656، وينظر: البيان: 2/359، املاء ما من به الرحمن: 2/230.

(2) البيان: 2/365، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 3/130.

(3) تفسير القرطبي: 16/194.

(4) املاء ما من به الرحمن: 2/234.

(5) اعراب القرآن / للنحاس: 3/156.

364- ﴿أَوْلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ... بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى...﴾ من الآية / 33.

(سورة محمد)

365- ﴿ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً... ﴾ من الآية / 18.

قال العكبري: « (أَنْ تَأْتِيَهُمْ) موضعه نصب، بدلاً من (الساعة) بدل الأشتمال»⁽¹⁾.

366- ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ... ﴾ من الآية / 21.

قال مكي بن ابي طالب: « (أَنْ تفسدوا) أَنْ: في موضع نصب خبر عسى»⁽²⁾.

(سورة الفتح)

367- ﴿... يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلَامَ اللَّهِ... ﴾ من الآية / 15.

368- ﴿ هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَالْهَدْيِ مَعْكُوفًا أَنْ يَبْلُغَ مَحَلَّهُ وَكَوْلًا رِجَالٍ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءً مُؤْمِنَاتٌ لَمْ تَعْلَمُوهُنَّ أَنْ تَطَّوَّهُنَّ فَتُصَيِّبِكُمْ مِنْهُنَّ مَعْرَةٌ بغير علم... ﴾ من الآية / 25.

في الآية موضعان: الأول: (أَنْ يبلغ) والثاني (أَنْ تطوؤهن).

قال النحاس: « (أَنْ يبلغ محله) (أَنْ) في موضع نصب، أي: عن أَنْ يبلغ محله، (أَنْ تطوؤهن) (أَنْ) في موضع رفع بدل، والمعنى: لولا أن تطوؤهن، أي تقتلوهم »⁽³⁾.

(1) املاء ما من به الرحمن: 237/2، وينظر: تفسير القرطبي: 241/16، البحر المحيط: 79/8.

(2) مشكل اعراب القرآن: 674/2، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 176/3.

(3) اعراب القرآن: 193/3، وينظر: البيان: 378/2، املاء ما من به الرحمن: 238/2.

(سورة الحجرات)

369- ﴿... وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَنْ تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ...﴾ من الآية / 2.

قال العكبري: «(أن تحبط) أي مخافة أن تحبط، أو لأن تحبط»⁽¹⁾.

370- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ..﴾ من الآية / 6.

قال القرطبي: «(أن تصيبوا) أي: لئلا تصيبوا، ف(أن) في محل نصب باسقاط الخافض»⁽²⁾.

371- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ...﴾ من الآية / 11.

372- ﴿... أَيُّجِبُ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ...﴾ من الآية / 12.

(سورة الذاريات)

373- ﴿... وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطْعَمُونَ﴾ من الآية م57.

(سورة النجم)

374- ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَى﴾ من الآية / 26.

(1) املاء ما من به الرحمن: 240/2، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 202/3، البيان: 382/2، القرطبي: 308/16.

(2) تفسير القرطبي: 312/6، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 681/2، البيان: 383/2.

(سورة الرحمن)

375- ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ الْمِيزَانَ (7) أَلَّا تَطْغَوْا فِي الْمِيزَانِ ﴾ من الآية /

.8

قال النحاس: « (أَنْ) في موضع نصب، والمعنى بَأَنْ لا تطغوا »⁽¹⁾.

376- ﴿ يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَاوَاتِ

وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا... ﴾ من الآية / 23.

(سورة الواقعة)

377- ﴿ نَحْنُ قَدَرْنَا بَيْنَكُمْ الْمَوْتَ وَمَا نَحْنُ بِمَسْبُوقِينَ (60) عَلَى أَنْ نُبَدِّلَ

أَمْثَالَكُمْ... ﴾ من الآية / 61.

(سورة الحديد)

378- ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ... ﴾ من الآية / 10.

قال الزمخشري: « (وما لكم ألا تنفقوا) : في أَنْ لا تنفقوا »⁽²⁾.

379- ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ... ﴾ من الآية / 16.

قال العبكري: « (أَنْ تخضع) فاعل بَأَنْ »⁽³⁾.

380- ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ

قَبْلِ أَنْ نُبْرَأَهَا.. ﴾ من الآية / 22.

381- ﴿ لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ... ﴾ من الآية / 29.

(1) اعراب القرآن: 302/3، وينظر: معاني القرآن / للفراء: 113/3، املاء ما من به الرحمن: 251/2.

(2) الكشف: 474/4، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 352/3، تفسير القرطبي: 239/17.

(3) املاء ما من به الرحمن: 256/2.

قال القرطبي: « قال الفراء: معناه: لأن يعلم، و (لا) صلة زائدة في كل كلام دخل عليه جحد »⁽¹⁾.

(سورة المجادلة)

382- ﴿ وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا... ﴾ من الآية / 3.

383- ﴿ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسًا... ﴾ من الآية / 4.

384- ﴿ أَأَشْفَقْتُمْ أَنْ تُقَدِّمُوا بَيْنَ يَدَيْ نَجْوَاكُمْ صَدَقَاتٍ... ﴾ من الآية / 2.

(سورة الحشر)

385- ﴿ ... مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا... ﴾ من الآية / 2.

قال النحاس: « (أَنْ) في موضع نصب لظننتم، وهي تقوم مع صلتها مقام المفعولين »⁽²⁾.

(سورة الممتحنة)

386- ﴿ ... يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ... ﴾ من الآية / 1.

قال الأنباري: « أَنْ وصلتها: في موضع نصب على المفعول له »⁽³⁾.

387- ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً... ﴾ من الآية / 7.

388- ﴿ ... وَلَمْ يُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ... ﴾ من الآية / 8.

(1) تفسير القرطبي: 17 / 267.

(2) اعراب القرآن / للنحاس: 385/3، وينظر: البيان: 428/2.

(3) البيان: 432/2، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 259/2، تفسير القرطبي: 53/18.

قال مكي بن ابي طالب: « قوله (أَنْ تَبْرُوهُمْ) أَنْ في موضع خفض على البديل من (الذين) وهو بدل الآشتمال »⁽¹⁾

389- ﴿ إِنَّمَا يَنْهَاكُمْ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ... أَنْ تَوْلَوْهُمْ... ﴾ من الآية/9.

قال القرطبي: « (أَنْ تَوْلَوْهُمْ) (أَنْ) في موضع جر على البديل على ما تقدم في (أَنْ تَبْرُوهُمْ) »⁽²⁾.

390- ﴿ ... وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ... ﴾ من الآية /10.

قال الأنباري: « قوله تعالى (أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ) : أَنْ في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر وتقديره: في أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ »⁽³⁾.

391- ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعُكَ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا... ﴾ من الآية/12.

(سورة الصف)

392- ﴿ كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ من الآية /3.

قال الفراء: « فَأَنْ في موضع رفع ، لَأَنَّ (كَبُرَ) بمنزلة قولك: بسئ رجلاً أخوك »⁽⁴⁾ وفي هذا الموضع وجهان اعرابيان آخران⁽⁵⁾.

(سورة المنافقون)

393- ﴿ وَأَنْفِقُوا مِنْ مَا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ أَحَدَكُمْ الْمَوْتُ... ﴾ من الآية /10.

(1) نشكل اعراب القرآن: 729/2، وينظر: البيان: 433/2، املاء ما من به الرحمن: 260/2.

(2) تفسير القرطبي: 60/18، وينظر: البيان: 433/2، املاء ما من به الرحمن: 260/2.

(3) البيان: 434/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 729/2.

(4) معاني القرآن / 153/3، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 260/2.

(5) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 730/2، البيان: 435/2، تفسير القرطبي: 18/18.

(سورة الطلاق)

394- ﴿... لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ...﴾

من الآية / 1.

395- ﴿... وَأَوْلَاتُ الْأَحْمَالِ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ...﴾ من الآية / 4.

قال الأنباري: «و (أجلهن) مبتدأ ثان، و (أن يضعن) خبر المبتدأ الثاني»⁽¹⁾.

(سورة التحريم)

396- ﴿عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ...﴾ من الآية / 5.

قال مكي بن ابي طالب: «قوله (أن يبدله): أن في موضع نصب خبر

عسى»⁽²⁾.

397- ﴿... عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ...﴾ من الآية / 8.

(سورة الملك)

398- ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يَخْسِفَ بِكُمْ الْأَرْضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ﴾ الآية

16. /

399- ﴿أَمْ أَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ أَنْ يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا...﴾ من الآية / 17.

قال مكي بن ابي طالب: «قوله (أن يخسف) و (أن يرسل): (أن) فيها في

موضع نصب على البديل من (من) وهو بدل الاشتمال»⁽³⁾.

(سورة القلم)

400- ﴿فَانطَلَقُوا وَهُمْ يَتَخَفَتُونَ (23) أَنْ لَا يَدْخُلَنَّهَا الْيَوْمَ عَلَيْكُمْ

مِسْكِينَ﴾ الآية / 24.

(1) البيان: 444/2، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 740/2.

(2) مشكل اعراب القرآن: 743/2.

(3) مشكل اعراب القرآن: 746 / 2، وينظر: 45 / 2.

401- ﴿عَسَىٰ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا...﴾ من الآية / 32.

(سورة المعارج)

402- ﴿أَيَطْمَعُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُدْخَلَ جَنَّةَ نَعِيمٍ﴾ الآية / 38.

403- ﴿... إِنَّا لَقَادِرُونَ (40) عَلَىٰ أَنْ نُبَدِّلَ خَيْرًا مِنْهُمْ...﴾ من الآية / 41.

(سورة المدثر)

404- ﴿ثُمَّ يَطْمَعُ أَنْ أَزِيدَ﴾ الآية / 15.

405- ﴿لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ﴾ الآية / 37.

406- ﴿بَلْ يُرِيدُ كُلُّ امْرِئٍ مِنْهُمْ أَنْ يُؤْتَىٰ صُحُفًا مُنشَرَّةً﴾ الآية / 52.

407- ﴿وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ..﴾ من الآية / 56.

قال مكي بن أبي طالب: « مفعول يذكرون محذوف، أي يذكرون شيئاً و(أَنْ) في موضع نصب على الاستثناء، أو في موضع خفض على إضممار الخافض»⁽¹⁾.

(سورة القيامة)

408- ﴿بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾ الآية / 4.

409- ﴿تَظُنُّ أَنْ يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ﴾ الآية / 25.

قال النحاس: «ولا يجوز رفع (نفعل)»⁽²⁾.

410- ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتْرَكَ سُدًى﴾ الآية / 36.

قال الانباري: « أَنْ يُتْرَكَ: سدّ مسدّ مفعولي (يَحْسَبُ)»⁽³⁾.

411- ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَىٰ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَىٰ﴾ الآية / 40.

(1) مشكل اعراب القرآن: 2 / 775.

(2) اعراب القرآن: 3 / 568.

(3) البيان: 2 / 478، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 780.

(سورة الانسان)

412- ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ... ﴾ من الآية / 30.

قال النحاس: « حذفت الباء فصارت (أَنْ) في موضع نصب، ومن النحويين من يقول: هي في موضع خفض ⁽¹⁾ ».

(سورة النازعات)

413- ﴿ فَقُلْ هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ﴾ الآية / 18.

(سورة عبس)

414- ﴿ وَمَا عَلَيْكَ أَلَّا يَزَكَّى ﴾ الآية / 7.

(سورة التكوير)

415- ﴿ لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ ﴾ الآية / 28.

416- ﴿ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ الآية / 29.

قال مكي بن أبي طالب: « أَنْ: في موضع خفض باضمار الباء، أو في موضع نصب بحذف الخافض ⁽²⁾ ».

(سورة البروج)

417- ﴿ وَمَا تَقْمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ﴾ الآية / 8.

ب- (أن) الخفيفة موصولة بالفعل الماضي:

(سورة البقرة)

1- ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ... ﴾ من الآية / 258.

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 3/ 586، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2/ 788.

(2) مشكل اعراب القرآن: 2/ 803.

قال الانباري: « (أَنْ آتاه) في موضع نصب لأنه مفعول له، وتقديره: لأن آتاه الله، فحذف اللام فأتصل الفعل به»⁽¹⁾.

(سورة آل عمران)

2- ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا... ﴾ من الآية / 147.

قال الاخفش الاوسط: « (فَأَنْ قَالُوا) هو الأسم الذي يرفع بـ(كان) لأن (أَنْ) الخفيفة، وجاء عمله فيه بمنزلة أسم»⁽²⁾.

(سورة المائدة)

3- ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاَنُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا ﴾ من الآية / 2.

قال القرطبي: « (أَنْ صدوكم) مفعول من أجله، أي: لأن صدوكم»⁽³⁾.

4- ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَتَّقُمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ أَمَنَّا بِاللَّهِ... ﴾ من الآية / 59.

قال النحاس: « (الْأَنْ أَمَنَّا بِاللَّهِ) في موضع نصب، أي هل تتقون منا الا إيماننا به»⁽⁴⁾.

5- ﴿... لَيْسَ مَا قَدَمْتَ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَنْ سَخِطَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ... ﴾ من الآية / 80.

قال العكبري: « (أَنْ سَخِطَ عَلَيْهِمْ) أَنْ والفعل في تقدير مصدر مرفوع خبر ابتداء محذوف هو سخط الله»⁽⁵⁾.

(سورة الأنعام)

(1) البيان: 169 / 1، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 137 / 1، البحر المحيط: 287 / 2.

(2) معاني القرآن: 217 / 1، وينظر: معاني القرآن / للفراء: 237 / 1.

(3) تفسير القرطبي: 6 / 46، وينظر: البيان: 1 / 283، املاء ما من به الرحمن: 1 / 206.

(4) اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 506، وينظر: البيان: 1 / 298، تفسير القرطبي: 6 / 234.

(5) املاء ما من به الرحمن: 1 / 223، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 540، البيان،

6- ﴿ ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتِنُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ من الآية/23.

قال مكّي بن ابي طالب: « من قرأ تكن بالتاء أنت لتأنيث لفظ الفتنة وجعل الفتنة آسم كان و (أن قالوا) خبر كان ، ومن قرأ يكن بالياء ونصب الفتنة جعلها خبر كان و (أن قالوا) آسم كان »⁽¹⁾.

(سورة الاعراف)

7- ﴿ فَمَا كَانَ دَعْوَاهُمْ إِذْ جَاءَهُمْ بِأَسْنًا إِلَّا أَنْ قَالُوا إِنَّا كُنَّا ظَالِمِينَ ﴾ من الآية / 5.

قال الفراء: « الدعوى في موضع نصب لكان ، ومرفوع كان قوله (الا أن - قالوا) فأن في موضع رفع ، وهو الوجه في أكثر القرآن »⁽²⁾.

8- ﴿ ... وَقَالُوا الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَانَا اللَّهُ... ﴾ من الآية/43.

قال الأنباري: « أن وصلتها: في موضع رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ، أي: لولا هداية الله موجودة لهلكنا »⁽³⁾.

9- ﴿ أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ... ﴾ من الآية / 63.

10- ﴿ أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ... ﴾ من الآية / 69.

11- ﴿ وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا... ﴾ من الآية / 82.

قال النحاس: « (وما كان جواب قومه) ويكون الخبر (أن قالوا) فاذا نصبت فالآسم (أن قالوا) أي: إلا قولهم »⁽⁴⁾.

(1) مشكل اعراب القرآن: 1/248، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1/540، البيان: 1/316.

(2) معاني القرآن: للفراء: 1/372، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/282، البحر المحيط: 269/4.

(3) البيان: 1/361، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1/612، املاء ما من به الرحمن 1/274.

(4) اعراب القرآن: 1/625، وينظر املاء ما من به الرحمن: 1/279.

12- ﴿ وَمَا تَنْقِمُ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا... ﴾ من الآية /126.

قال ابو حيان: «يكون قوله (الا أَنْ آمنا) مفعولاً من أجله وآستثناء مفرغاً»⁽¹⁾.

(سورة التوبة)

13- ﴿ وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ... ﴾ من الآية / 74.

قال العكبري: «أَنْ وما عملت فيه مفعول (نقموا) أي: وما كرهوا الا اغناء الله اياهم، وقيل هو مفعول من أجله»⁽²⁾.

(سورة يونس)

14- ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ... ﴾ من الآية /2.

قال الطبري: «(أَنْ أوحينا) : اكان عجباً للناس إِيحائنا القرآن على رجل منهم»⁽³⁾.

(سورة هود)

15- ﴿ ... فَمَا لَبِثَ أَنْ جَاءَ بِعِجْلٍ حَنِينٍ ﴾ من الآية /69.

قال مكي بن ابي طالب: «(فما لبث أن جاء) (أَنْ) في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، تقديره: فما لبث عن أَنْ جاء، واجاز الفراء أن تكون في موضع رفع بلبث تقديره عنده: فما لبث مجيئه...»⁽⁴⁾.

(سورة يوسف)

16- ﴿ وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ... ﴾ من الآية / 24.

(1) البحر المحيط: 366/4.

(2) املاء ما من به الرحمن: 18/2، وينظر اعراب القرآن / للنحاس: 23/2.

(3) تفسير القرطبي: 12/15، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 49/2، تفسير القرطبي: 306/8.

(4) مشكل اعراب القرآن: 369/1، وينظر: البيان: 21/2.

قال الأنباري: «وَأَنْ رَأَى: فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ»⁽¹⁾.

17- ﴿... وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبُدُوِّ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَعَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي...﴾
من الآية/100.

(سورة الحجر)

18- ﴿قَالَ أَبَشَرْتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ...﴾ من الآية/54.

قال القرطبي: «(أَنْ مَسَّنِيَ): (أَنْ) مصدرية، على مس الكبرايي وزوجتي»⁽²⁾.

(سورة الإسراء)

19- ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ...﴾ من الآية / 59.
قوله تعال (الْأَنْ كَذَبَ).

قال الأنباري: «(أَنْ) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهُ فَاعِلٌ (مَنَعَ) وَتَقْدِيرُهُ: وَمَا مَنَعَنَا
الارسال بالآيات الا تكذيب الأولين بمثلها»⁽³⁾.

20- ﴿وَلَوْ لَأَنَّ تَبَتُّكَ لَقَدْ تَرَكْنَا إِلَيْهِمْ شَيْئًا قَلِيلًا﴾ من الآية/74.

قال الزمخشري: «(لَوْلَا أَنْ تَبَتُّكَ): لَوْ تَبَتُّكَ وَعَصَمْتَنَا»⁽⁴⁾.

21- ﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَىٰ إِلَّا أَنْ قَالُوا...﴾ من
الآية/94.

قوله تعالی (الْأَنْ قَالُوا).

(1) البيان: 38/2، مشكل اعراب: 384/1.

(2) تفسير القرطبي: 35/10.

(3) البيان: 93/2، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 93/2، تفسير القرطبي: 332/10.

(4) الكشاف: 684/2، وينظر: البحر المحيط: 56/6.

قال النحاس: « في موضع رفع، أي: إِلَّا قَوْلَهُمْ »⁽¹⁾.

(سورة مريم)

22- ﴿ تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ... (90) أَنْ دَعَوْا لِلرَّحْمَنِ وَلَدًا ﴾ من الآية
90/.

قال الفراء: « (أَنْ دَعَوْا): لأن دعوا، ومن أَنْ دعوا، وموضع (أَنْ) نصب
لاتصالها »⁽²⁾.

(سورة الفرقان)

23- ﴿ إِنْ كَادَ لِيُضِلَّنَا عَنْ آلِهَتِنَا لَوْلَا أَنْ صَبَرْنَا عَلَيْهَا... ﴾ من الآية / 22.

قال مكّي بن ابي طالب: « (لولا أَنْ صبرنا): أَنْ في موضع رفع »⁽³⁾.

(سورة الشعراء)

24- ﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ من الآية / 22.

قال الزمخشري: « (أَنْ هببت) الرفع عطف لبيان بتلك »⁽⁴⁾.

25- ﴿ إِنَّا نَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لَنَا رَبُّنَا خَطَايَانَا أَنْ كُنَّا أَوَّلَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ من الآية /
51.

قوله تعالى (أَنْ كُنَّا).

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 260/2، وينظر: تفسير القرطبي: 332/10.

(2) معاني القرآن / للفراء: 173/2، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 328/2، تفسير
القرطبي: 157/11.

(3) مشكل اعراب القرآن: 523/2.

(4) الكشاف: 306/3، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 485/2، املاء ما من به الرحمن:
167/1.

قال النحاس: « (أَنْ) في موضع نصب، والمعنى: لأن كنا»⁽¹⁾.

(سورة النمل)

26- ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا ﴾ من الآية/56.

قال الجمل: « (جواب قومه) خبر مقدم، و (الا أَنْ قالوا) في موضع

الاسم»⁽²⁾.

(سورة القصص)

27- ﴿ ... إِنْ كَادَتْ لَتُبْدِي بِهِ لَوْلَا أَنْ رَبَطْنَا عَلَى قَلْبِهَا... ﴾ من الآية / 10.

قال مكي بن ابي طالب: « (لولا أَنْ ربطنا على قلبها) أَنْ في موضع رفع

والجواب محذوف »⁽³⁾.

28- ﴿ ... لَوْلَا أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا... ﴾ من الآية / 82.

(سورة العنكبوت)

29- ﴿ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا... ﴾ من الآية / 24.

قال النحاس: « (فما كان جواب قومه) خبر كان وآسما (الا أَنْ

قالوا)»⁽⁴⁾.

30- ﴿ ... فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا... ﴾ من الآية/29.

(سورة الروم)

31- ﴿ ثُمَّ كَانَ عَاقِبَةَ الَّذِينَ أَسَاءُوا السُّؤَى أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ... ﴾ من

الآية / 10.

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 488/2، وينظر: الكشاف: 313/3، املاء ما من به لرحمن: 167/2.

(2) الجمل: 321/3.

(3) مشكل اعراب القرآن: 542/2.

(4) اعراب القرآن: 568/2.

قال الزمخشري: « (أَنْ كذبوا) : بمعنى لأن كذبوا »⁽¹⁾.

32- « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ... » من الآية / 20.

قال الأنباري: «أَنْ وصلتها في موضع رفع على الابتداء، والجار والمجرور قبلها خبرها وتقديره: وخلقكم من تراب من آياته »⁽²⁾.

33- « وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا... » من الآية / 21.

(سورة ص)

34- « وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ... » من الآية / 4.

قال القرطبي: « (أَنْ جَاءَهُمْ منذر) : (أَنْ) في موضع نصب والمعنى: من أَنْ جَاءَهُمْ »⁽³⁾.

(سورة الزخرف)

35- « أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ » من الآية / 5.

قال العكبري: « (أَنْ) بفتح الهمزة بمعنى: لأن كنتم »⁽⁴⁾.

(سورة الجاثية)

36- « مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا... » من الآية / 25.

قال النحاس: « ما كان حجتهم) خبر كان ، (إلا أَنْ قالوا) آسمها »⁽⁵⁾.

(1) الكشاف: 470/3، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 582/2، املاء ما من به الرحمن: 185/2.

(2) البيان: 249/2.

(3) تفسير القرطبي: 149/15.

(4) املاء ما من به الرحمن: 227/2، وينظر: البيان: 352/2، اعراب القرآن / للنحاس: 77/3-78.

(5) اعراب القرآن: 134/3، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 633/2.

(سورة الفتح)

37- ﴿ وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ بَعْدِ أَنْ أَظْفَرَكُمْ عَلَيْهِمْ... ﴾ من الآية / 24.

(سورة الحجرات)

38- ﴿ يَمْئُونُ عَلَيْكَ أَنْ أَنْسَلَمُوا... بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَاكُمْ لِلْإِيمَانِ... ﴾ من الآية/17.

قال القرطبي: « (أَنْ أَنْسَلَمُوا) أَنْ: في موضع نصب على تقدير: لأنَّ أَنْسَلَمُوا، (أَنْ هَدَاكُمْ) أَنْ: موضع نصب، تقديره: بأنَّ، وقيل: لأنَّ»⁽¹⁾.

(سورة ق)

39- ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ مِنْهُمْ... ﴾ من الآية/2.

قال القرطبي: « (أَنْ جَاءَهُمْ) : أَنْ: في موضع نصب على تقدير: لأنَّ جَاءَهُمْ منذر منهم»⁽²⁾.

(سورة الحشر)

40- ﴿ وَكُلُّوْا أَنْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الْجَلَاءَ لَعَذَابُهُمْ فِي الدُّنْيَا... ﴾ من الآية / 3.

(سور القلم)

41- ﴿ أَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَيْنَ ﴾ من الآية ، 14.

قال الأنباري: « (أَنْ كَانَ) مفعول له ، تقديره: لأن كان ذا مال وبينين»⁽³⁾.

42- ﴿ لَوْلَا أَنْ تَدَارَكَهُ نِعْمَةٌ مِنْ رَبِّهِ لَنُبِذَ بِالْعَرَاءِ وَهُوَ مَذْمُومٌ ﴾ من الآية / 49.

(1) اعراب القرآن: 134/3 ، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 663/2.

(2) تفسير القرطبي: 3/17.

(3) البيان: 453/2 ، وينظر: معاني القرآن / للفراء: 173/3- 174 ، الكشاف: 588/4.

قال مكي بن ابي طالب: « (لولا أَنْ تداركه) أَنْ: في موضع رفع ابتداء والخبر محذوف، والتقدير: لولا مداركة الله اياه... »⁽¹⁾.

(سورة عبس)

43- ﴿ عَبَسَ وَتَوَلَّى (1) أَنْ جَاءَهُ النَّاعِمَى ﴾ من الآية 2/.

قال الأنباري: « أَنْ جاءه: في موضع نصب لأنه مفعول له، وتقديره: لأَنْ - جاءه، فحذف الكلام فاتصل الفعل به »⁽²⁾.

(سورة العلق)

44- ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ (6) أَنْ رَأَهُ اسْتَعْتَفَى ﴾ من الآية 7 /.

قال الأنباري: « (أَنْ رآه) في موضع نصب على أنه مفعول له، وتقديره: لأن رآه»⁽³⁾.

ج- (أَنْ) الخفيفة موصولة بفعل الأمر:

(سورة البقرة)

1- ﴿ ... وَعَهْدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ... ﴾ من الآية 125/.

قال الطبري: « معنى الآية: وأمرنا إبراهيم وإسماعيل بتطهير بيتي للطائفين»⁽⁴⁾.

(1) مشكل اعراب القرآن: 751/2-752.

(2) البيان: 494/2، وينظر: تفسير القرطبي: 211/19.

(3) البيان: 522/2، وينظر، تفسير القرطبي: 123/20.

(4) تفسير الطبري: 38/3، وينظر: الكشاف: 185/1، تفسير القرطبي: 113/2-114.

(سورة آل عمران)

2- ﴿ رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا يُنَادِي لِلْإِيمَانِ أَنْ آمِنُوا بِرَبِّكُمْ فَآمَنَّا... ﴾ من الآية
193 /

قال القرطبي: «(أن آمنوا) في موضع نصب على حذف حرف الخفض، أي:
بأن آمنوا»⁽¹⁾.

(سورة النساء)

3- ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ... ﴾ من الآية /66.

قال الزمخشري في معنى الآية: «أي: من قتلهم أنفسهم»⁽²⁾.

4- ﴿ ... وَتَقَدَّ وَصِيئًا الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ وَإِيَّاكُمْ أَنْ اتَّقُوا
اللَّهَ... ﴾ من الآية / 131.

قال الانباري: «التقدير: بأن اتقوا الله، وحذف حرف الجر من أن) لطول
(أن) المصدرية بصلتها، ولجعلت مع صلتها مصدرا لما جاز حذف حرف الجر»⁽³⁾.

(سورة المائدة)

5- ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ... (48) وَأَنْ أَحْكُمَ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ ﴾
من الآية / 49.

قال الزمخشري: « كأنه قيل: وأنزلنا أن أحكم، على أن (أن) وصلت
بالامر، لانه فعل كسائر الأفعال»⁽⁴⁾.

(1) تفسير القرطبي: 4 / 317، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 184، البيان: 1 / 236.
(2) الكشف: 1 / 530، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 184، البحر المحيط: 3 / 236.
(3) البيان، 1 / 268، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 1 / 209، البحر المحيط: 3 / 366.
(4) الكشف: 1 / 1 / 640، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / لا 217، تفسير القرطبي:
212/6

6- ﴿وَإِذْ أَوْحَيْتُ إِلَى الْحَوَارِيِّينَ أَنْ آمِنُوا بِي وَبِرَسُولِي...﴾ من الآية / 111.
قال العكبري: «(أَنْ آمِنُوا) يجوز أن تكون (أَنْ) مصدرية فتكون في موضع نصب بأوحييت»⁽¹⁾.
7- ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ..﴾ من الآية / 117.

قال العكبري: «(أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ) يجوز أن تكون (أَنْ) مصدرية، والامر صلة لها.. ولا يجوز أن تكون بمعنى (أي) المفسرة، لان القول قد صرّح به وأي لا تكون مع التصريح بالقول»⁽²⁾.

(سورة الانعام)

8- ﴿... وَأَمْرُنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (71) وَأَنْ أَقِيمُوا الصَّلَاةَ...﴾ من الآية / 72.
قال الانباري: «أَنْ: في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر وتقديره: وبأن أقيموا»⁽³⁾.

(سورة الاعراف)

9- ﴿وَبَادِيَ أَصْحَابِ النَّارِ أَصْحَابِ الْجَنَّةِ أَنْ أَفِيضُوا عَلَيْنَا مِنَ الْمَاءِ...﴾ من الآية / 50.

قال العكبري: «(أَنْ أَفِيضُوا) يجوز أن تكون (أَنْ) مصدرية وتفسيرية»⁽⁴⁾.

10- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ...﴾ من الآية / 117.

(1) املاء ما من به الرحمن: 1 / 232، وينظر: البحر المحيط: 4 / 52.

(2) املاء ما من به الرحمن: 1 / 232، وينظر: البيان: 1 / 311، تفسير القرطبي: 6 / 376.

(3) البيان: 1، 326، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 247، البحر المحيط: 4 / 159.

(4) املاء ما من به الرحمن: 1 / 275، وينظر: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 2 / 299،

البحر المحيط: 4 / 305.

قال مكي بن أبي طالب: « (أَنْ أَلْقَى) أَنْ: في موضع نصب، أي: بأنْ أَلْقَى⁽¹⁾.
11- «... وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ..»
من الآية / 160.
قال العكبري: « (أَنْ اَضْرِبْ) يجوز أَنْ تكون مصدرية وَأَنْ تكون بمعنى
(أي)⁽²⁾».

(سورة التوبة)

12- « وَإِذَا أَنْزَلْتُمْ سُورَةَ أَنْ آمِنُوا بِاللَّهِ...» من الآية / 86.
قال القرطبي: (أَنْ آمِنُوا) يجوز أَنْ تكون مصدرية وَأَنْ في موضع نصب،
أي: بأنْ آمِنُوا⁽³⁾.
(سورة يونس)

13- « أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَى رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ...» من
الآية / 2.
قوله تعالى: (أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ).

قال القرطبي: « (أَنْ أَنْذِرِ النَّاسَ) في موضع نصب باسقاط الخافض، أي
بأنْ انذر الناس⁽⁴⁾».

14- « وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى وَأَخِيهِ أَنْ تَبَوَّأَ لِقَوْمِكُمْ مَا بَمَعْرَ بِيُوتًا...» من الآية
/ 87.

(1) مشكل اعراب القرآن: 1 / 299، وينظر: البيان: 1 / 370، املاء ما من به الرحمن: 1 / 282.

(2) املاء ما من به الرحمن: 1 / 287.

(3) تفسير القرطبي: 8 / 223، الجمل: 2 / 307.

(4) تفسير القرطبي: 8 / 306، وينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 49.

قال العكبري: « (أَنْ تَبَّؤا): يجوز أن تكون مصدرية فتكون في موضع نصب بأوحيانا⁽¹⁾ .

15- «... وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ (104) وَأَنْ أَقِمَّ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا..» من الآية / 105.

قال أبو حيان: « (وَأَنْ أَقِم) يحتمل أن تكون معمولة لقوله (أموت، مراعي فيها المعنى، فتكون (أَنْ) مصدرية صلتها الأمر⁽²⁾ .

(سورة ابراهيم)

16- « وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مُوسَىٰ بِآيَاتِنَا أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ..» من الآية / 5.

قال مكي بن أبي طالب: « (أَنْ أَخْرِجْ قَوْمَكَ) (أَنْ) في موضع نصب تقديره: بِأَنْ أَخْرِجْ⁽³⁾ .

(سورة النحل)

17- « يُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ بِالرُّوحِ مِنْ أَمْرِهِ عَلَىٰ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ أَنْ أَنْذِرُوا أَنَّهُ لَأِ إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاتَّقُونِ» الآية / 2.

قال أبو حيان: «(أَنْ أَنْذِرُوا) وَأَنْ مصدرية، وهي التي من شأنها أَنْ تتصب المضارع وصلت بالأمر، كما وصلت في قولهم: كتبت اليه بأن قم، وهو بدل من الروح، أو على اسقاط الخافض: بِأَنْ أَنْذِرُوا⁽⁴⁾ .

18- « وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أُعْبُدُوا اللَّهَ...» من الآية / 36.

(1) املاء ما من به الرحمن: 2 / 32، وينظر: الجمل: 2 / 368.

(2) البحر المحيط: 5 / 196، وينظر: الكشف: 2 / 374، تفسير القرطبي: 8 / 387.

(3) مشكل اعراب القرآن: 1 / 400، وينظر البيان: 2 / 55.

(4) البحر المحيط: 5 / 473، وينظر: البيان: 2 / 75، تفسير القرطبي: 10 / 67.

- قال القرطبي: (أن آعبدوا الله) أي: بأن آعبدوا الله ووحده⁽¹⁾.
- 19- ﴿ وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا... ﴾ من الآية / 68.
- قال العكبري: « (أن آتخذي) أي اتخذي، أو تكون مصدرية⁽²⁾ ».
- 20- ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا... ﴾ من الآية / 123.
- قال أبو حيان: « (أن آتبع) أن: في موضع المفعول⁽³⁾ ».
- (سورة مريم)
- 21- ﴿ ... فَأَوْحَىٰ إِلَيْهِمْ أَنْ سَبِّحُوا بُكْرَةً وَعَشِيًّا ﴾ من الآية / 11.
- قال العكبري: « (أن سبحوا) يجوز أن تكون مصدرية، وأن تكون بمعنى: أي⁽⁴⁾ ».
- (سورة طه)
- 22- ﴿ إِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّكَ مَا يُوحَىٰ (38) أَنْ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ... ﴾ من الآية / 39.
- قال الانباري: « (أن آقذفيه): في موضع نصب على البدل من (ما) »⁽⁵⁾.
- 23- ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي... ﴾ من الآية / 77.
- قال أبو حيان: « (أن أسر بعبادي): ويحتمل أن (أن) تكون مفسرة، وأن تكون ناصبة للمضارع⁽⁶⁾ ».

(1) تفسير القرطبي: 10 / 103، الجمل: 2 / 570.

(2) املاء ما من به الرحمن: 2 / 83، وينظر: البحر المحيط: 5 / 511.

(3) البحر المحيط: 5 / 547، وينظر: الجمل: 2 / 604.

(4) املاء ما من به الرحمن: 2 / 111، وينظر: البحر المحيط: 6 / 176.

(5) البيان: 2 / 142، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 121.

(6) البحر المحيط: 6 / 263.

(سورة المؤمنون)

24- ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا... ﴾ من الآية / 27.

25- ﴿ فَأَرْسَلْنَا فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ... ﴾ من الآية / 32.

قال الجمل: « (أَنْ آعبدوا الله) يجوز أن تكون مصدرية، أي: ارسلناه بأن آعبدوا»⁽¹⁾.

(سورة الشعراء)

26- ﴿ وَإِذْ نَادَى رَبُّكَ مُوسَى أَنْ آتتِ الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴾ الآية / 10.

قال العكبري: « (أَنْ آتت): مصدرية، أو بمعنى: أي »⁽²⁾.

27- ﴿ فَأَتِيَا فِرْعَوْنَ فَقُولَا إِنَّا رَسُولُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (16) أَنْ أَرْسِلْ مَعَنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ الآية / 17.

قال الانباري: « أي: بأن أرسل معنا، فحذف حرف الجر، وهي تحذف معها كثيرا»⁽³⁾.

28- ﴿ وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي... ﴾ من الآية / 52.

قال الانباري: « (أَنْ أَسْرِ) في موضع نصب بـ(أوحينا) وتقديره: الى موسى بأن أسر، فحذفت الباء فآتصل الفعل به »⁽⁴⁾.

29- ﴿ فَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْبَحْرَ... ﴾ من الآية / 63.

(1) تفسير الجمل: 3 / 190.

(2) املاء ما من به الرحمن: 2 / 166، البحر المحيط: 7 / 7.

(3) البيان: 2 / 212، ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 484، البحر المحيط: 7 / 8.

(4) البيان: 2 / 214.

(سورة النمل)

30- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَىٰ ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ...﴾ من الآية / 45.

قال الانباري: « (أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ) في موضع نصب على تقدير حذف حرف الجر، وتقديره: بِأَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ»⁽¹⁾.

(سورة القصص)

31- ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ...﴾ من الآية / 7.

قال العكبري: « (أَنْ أَرْضِعِيهِ) يجوز أن تكون (أَنْ) مصدرية، وأن تكون بمعنى (أي) »⁽²⁾.

32- ﴿وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ...﴾ من الآية / 31.

قال الانباري: « (أَنْ أَلْقِ عَصَاكَ): معطوف على قوله (أَنْ يَا مُوسَى) »⁽³⁾.

(سورة لقمان)

33- ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ...﴾ من الآية / 12.

قال الاخفش الاوسط: « (أَنْ أَشْكُرَ اللَّهَ) هي: بِأَنْ أَشْكُرَ اللَّهَ»⁽⁴⁾.

34- ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ﴾ الآية / 14.

قال الانباري: « (أَنْ أَشْكُرَ لِي) أَنْ: في موضع نصب على حذف حرف الجر وتقديره: بِأَنْ أَشْكُرَ»⁽⁵⁾.

(1) البيان: 2 / 223، مشكل اعراب القرآن: 2 / 535، الجمل: 3 / 318.

(2) املاء ما من به الرحمن: 2 / 176، وينظر: البحر المحيط: 7 / 105.

(3) البيان: 2 / 232، وينظر: تفسير القرطبي: 13 / 283.

(4) معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 2 / 439، تفسير القرطبي: 14 / 61.

(5) البيان: 2 / 255، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 565.

(سورة سبأ)

35- ﴿... وَاللَّئِن لَّهُ الْحَدِيدَ (10) أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ...﴾ من الآية: 11.

قال مكي بن أبي طالب: « (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) قبل: هي في موضع نصب على حذف الخافض تقديره: لَأَنْ أَعْمَلَ، أي: وألنا له الحديد لهذا الأمر»⁽¹⁾.

(سورة ص)

36- ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ آمَشُوا وَأَصْبَرُوا عَلَىٰ آلِهَتِكُمْ...﴾ من الآية / 6.

قال النحاس: « (أَنْ) في موضع نصب، والمعنى بَأَنْ آمَشُوا»⁽²⁾.

(سورة الشورى)

37- ﴿... وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا

الدين...﴾ من الآية / 13.

قال مكي بن أبي طالب: « (أَنْ أَقِيمُوا الدين) أَنْ: في موضع نصب على البدل من (ما) في قوله (ما وصّى)، أو في موضع رفع على اضمار مبتدأ، أي: هو أَنْ أَقِيمُوا»⁽³⁾.

(سورة الدخان)

38- ﴿... وَجَاءَهُمْ رَسُولٌ كَرِيمٌ (17) أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ...﴾ من الآية / 18.

قال الانباري: «أَنْ: في موضع نصب بتقدير حذف حرف الجر، وتقديره: وجاءهم رسول بَأَنْ أَدُّوا»⁽⁴⁾.

(1) مشكل اعراب القرآن: 2 / 584، وينظر البيان: 2 / 276.

(2) اعراب القرآن: للنحاس: 2 / 785، وينظر: تفسير القرطبي: 15 / 151.

(3) مشكل اعراب القرآن: 2 / 645، ينظر: البيان: 2 / 346، تفسير القرطبي: 16 / 10.

(4) البيان: 2 / 358، وينظر: مشكل اعراب القرآن: 2 / 655.

(سورة القلم)

39- ﴿فَتَنَادُوا مُصِيبِينَ (21) أَنْ اغْدُوا عَلَيَّ حَرْثِكُمْ...﴾ من الآية / 22.

قال النحاس: « (أن) في موضع نصب، أي: بأن »⁽¹⁾.

(سورة نوح)

40- ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ أَنْ أَنْذِرْ قَوْمَكَ...﴾ من الآية / 1.

قال القرطبي: « (أن أنذر قَوْمَكَ) أي: بأن أنذر قومك، فموضع (أن) نصب

باسقاط الخافض»⁽²⁾.

41- ﴿قَالَ يَا قَوْمِ إِنِّي لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ (2) أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ...﴾ من الآية / 3.

قال مكي بن أبي طالب: « هي في موضع نصب على حذف حرف الجر»⁽³⁾.

(أن) الخفيفة مع (عسى) في القرآن الكريم

للمصدر المؤول من (أن) الخفيفة وصلتها مع (عسى) أسلوبان :-

أ- الأسلوب الأول: أن تُسند إلى اسم صريح، أو ضمير رفع، ويؤتى بعده ب (أن) والفعل، نحو: عسى زيد أن يقوم، وفي هذا الأسلوب تُعرب - (عسى) فعلاً ناقصاً، ويعرب الاسم الصريح، أو ضمير الرفع اسماً لها، والمصدر المؤول من (أن والفعل)، في الرأي المشهور، في محل نصب خبرها.

ب- الأسلوب الثاني: أن تُسند (عسى) إلى (أن والفعل) نحو: عسى أن يقوم زيد و (عسى) في هذا الأسلوب، على رأى جمهور النحاة، فعل تام بمعنى (قرب)، والمصدر المؤول من (أن والفعل) بعدها في محل رفع فاعل (عسى).

(1) اعراب القرآن / للنحاس: 3 / 487.

(2) تفسير القرطبي: 18 / 298، وينظر: البيان: 2 / 464.

(3) مشكل اعراب القرآن: 2 / 760.

وقد ورد الأسلوبان في القرآن الكريم وفيما يأتي الآيات التي ورد فيها الأسلوبان:-

أ- الأسلوب الأول: (أَنْ والفعل) خبراً لـ (عسى):

(سورة البقرة)

1- ﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا... ﴾⁽¹⁾ من الآية / 246.

(سورة النساء)

2- ﴿ ...عَسَى اللَّهُ أَنْ يَكُفَّ بَأْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا... ﴾ من الآية / 84.

3- ﴿ فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْفُو عَنْهُمْ... ﴾ من الآية / 99.

(سورة المائدة)

4- ﴿ ... فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ... ﴾⁽²⁾ من الآية / 52.

(سورة الأعراف)

5- ﴿ ... قَالَ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُهْلِكَ عَدُوَّكُمْ... ﴾ من الآية / 129.

(سورة التوبة)

6- ﴿ ... فَعَسَى أُولَئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ من الآية / 18.

7- ﴿ ...عَسَى اللَّهُ أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ... ﴾ من الآية / 102.

(سورة يوسف)

8- ﴿ ... عَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا... ﴾ من الآية / 83.

9- ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يَرْحَمَكُم... ﴾ من الآية / 8.

(1) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/134 ، البيان: 1/165 ، املاء ما من به الرحمن: 1/103.

(2) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 1/228 ، البيان: 1/296.

(سورة الكهف)

10- ﴿ فَعَسَى رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ... ﴾ من الآية / 40.

(سورة القصص)

11- ﴿...قَالَ عَسَى رَبِّي أَنْ يَهْدِيَنِي سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ من الآية / 22.

(سورة محمد)

12- ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ... ﴾⁽¹⁾ من الآية / 22.

(سورة المتحنة)

13- ﴿ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ الَّذِينَ عَادَيْتُمْ مِنْهُمْ مَوْدَّةً... ﴾ من

الآية / 7.

(سورة مريم)

14- ﴿ عَسَى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُنَّ... ﴾⁽²⁾ من الآية / 5.

15- ﴿ ... عَسَى رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ... ﴾⁽³⁾ من الآية / 8.

(سورة القلم)

16- ﴿ عَسَى رَبَّنَا أَنْ يُبَدِّلَنَا خَيْرًا مِنْهَا إِنَّا إِلَى رَبِّنَا رَاغِبُونَ ﴾ من الآية / 32.

ب- الأسلوب الثاني: (أن والفعل) فاعلاً لـ (عسى) :

(سورة البقرة)

1- ﴿... وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ

شَرٌّ لَكُمْ... ﴾ من الآية / 216⁽⁴⁾.

(1) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 176/3.

(2) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 463/3، مشكل اعراب القرآن: 743/2.

(3) ينظر: مشكل اعراب القرآن: 743/2.

(4) ينظر: البحر المحيط: 143/2، الجمل: 171/1.

في الآية موضعان جاء فيهما المصدر المؤول من (أَنْ) والفعل فاعلاً لـ
(عسى) هما: الأول: (أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً) والثاني: (أَنْ تَحِبُّوا شَيْئاً).

(سورة الاعراف)

2- ﴿... وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ...﴾ من الآية / 185.

قال الجمل: « (أَنْ يَكُونَ) فاعل عسى ، وهي حينئذٍ تامة ، لأنها متى رفعت
أَنْ وما في حيزها كانت تامة »⁽¹⁾.

(سورة يوسف)

3- ﴿... عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا...﴾ من الآية / 21.

(سورة الإسراء)

4- ﴿... قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَرِيباً﴾ من الآية / 51.

5- ﴿... عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَحْمُوداً﴾ من الآية / 79.

(سورة الكهف)

6- ﴿... وَقُلْ عَسَى أَنْ يَهْدِيَنَا رَبِّي لِقُرْبٍ مِنْ هَذَا رَشِداً﴾ من الآية / 24.

(سورة مريم)

7- ﴿... عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيماً﴾ من الآية / 48.

(سورة النمل)

8- ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾ من الآية / 72.

(سورة القصص)

9- ﴿... عَسَى أَنْ يَنْفَعَنَا أَوْ نَتَّخِذَهُ وَلَدًا...﴾ من الآية / 9.

(1) تفسير الجمل: 215/2 ، وينظر اعراب القرآن / للنحاس: 654/1 ، واملاء ما من به الرحمن /

للعكبري: 289/1.

10- ﴿... فَعَسَى أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ من الآية /67.

(سورة الحجرات)

11- ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرُ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ

وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ...﴾⁽¹⁾ من الآية /11.

في الآية موضعان جاء فيهما المصدر المؤول من (أن) والفعل فاعلاً لـ (عسى)

الأول: (أن يكونوا خيراً منهم) والثاني: (أن يكن خيراً منهن).

(أن) المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم :

تقدم في قسم النحو أن خبر (أن) المخففة من الثقيلة يأتي جملة، وتكون

هذه الجملة:

1- جملة اسمية: وقد تكون هذه الجملة مجردة، صدرها المبتدأ، أو الخبر،

وقد تكون مصدرية بـ (لا) أو (رب).

2- جملة فعلية: وتأتي على صور:

أ- جملة شرطية.

ب- جملة فعلية فعلها واحد.

ج- جملة فعلية فعلها متصرف مقرون بـ (قد).

د- جملة فعلية فعلها متصرف مقرون بـ (لن).

هـ- جملة فعلية فعلها متصرف مقرون بـ (لا) النافية.

و- جملة فعلية فعلها متصرف مقرون بـ (لم).

ز- جملة فعلية فعلها متصرف مقرون بـ (السين).

ح- جملة فعلية دعائية.

وقد ورد من سور (أن) المخففة من الثقيلة في القرآن الكريم ما يأتي:

(1) ينظر: الكشاف: 369/4.

1- خبر (أن) المخففة من الثقيلة جملة اسمية :

(سورة آل عمران)

1- ﴿... فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ من الآية / 170.

قال أبو حيان: «أَنْ: هي المخففة من الثقيلة، وآسمها محذوف ضمير الشأن
وخبرها الجملة المنفية بلا»⁽¹⁾.

(سورة الاعراف)

2- ﴿... وَوَدُّوا أَنْ تَلَكُمُ الْجَنَّةُ أُورِثْتُمُوهَا بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ من الآية / 43.

قال الاخفش الاوسط: « فهذه (أَنْ) الثقيلة خففت وأضمر فيها، ولا
تستقيم أَنْ تجعلها الخفيفة، لأنَّ بعدها آسماً والخفيفة لا تليها الأسماء»⁽²⁾.

3- ﴿... فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾⁽³⁾ من الآية / 44.

4- ﴿... وَنَادَا أَصْحَابَ الْجَنَّةِ أَنْ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ...﴾ من الآية / 46.

قال العكبري: « (أَنْ سلام) أي: أَنَّهُ سَلَامٌ»⁽⁴⁾.

(سورة التوبة)

5- ﴿... وَظَنُّوا أَنْ لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ...﴾ من الآية: 118.

قال الجمل: «وظنوا أَنْ: مخففة، أي وآسمها ضمير الشأن محذوف، ولا
نافية للجنس، وقوله (لا ملجأ من الله) خبرها»⁽⁵⁾.

(1) البحر المحيط: 115/3، وينظر: تفسير الطبري: 396/7، املاء ما من به الرحمن: 1م157.

(2) معاني القرآن: 298/2، وينظر: الكشاف: 105/2، البحر المحيط: 300-299/4.

(3) ينظر: معاني القرآن / للاخفش الاوسط: 298/2-299، مشكل اعراب القرآن: 292/1.

(4) املاء ما من به الرحمن: 375/1، ينظر: البحر المحيط: 303/4.

(5) الجمل: 327/2.

(سورة يونس)

6- «... وَأَخْرَجُوا دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» الآية / 10.

قال أبو حيان: « أن: المخففة من الثقيلة، وآسمها ضمير الشأن، لازم الحذف، والجملة بعجها خبر أن»⁽¹⁾.

(سورة هود)

7- « فَإِنْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ اللَّهِ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ...»

من الآية / 14.

قال الجمل: « (وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ)... هذه مخففة فآسمها محذوف، وجملة النفي خبرها»⁽²⁾.

(سورة الانبياء)

8- «... فَتَادَى فِي الظُّلُمَاتِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ سُبْحَانَكَ»⁽³⁾ من الآية / 87.

(سورة النور)

9- « وَالْخَامِسَةُ أَنَّ لَعْنَةَ اللَّهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ الْكَاذِبِينَ» الآية / 7.

قال أبو حيان: « قرأ نافع (أَنْ لَعْنَةَ) بتخفيف (أَنْ) ورفع (لعنة) وهي (أَنْ) المخففة من الثقيلة لما خففت حذف آسمها وهو ضمير الشأن »⁽⁴⁾.

(سورة القصص)

10- « فَلَمَّا آتَاهَا نُودِي... أَنْ يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ»⁽⁵⁾ من الآية / 30.

(1) البحر المحيط: 5 / 127 ، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 25.

(2) الجمل: 2 / 385.

(3) ينظر: البحر المحيط: 6 / 335 ، الجمل: 3 / 143.

(4) البحر المحيط: 6 / 434 ، وينظر املاء ما من به الرحمن: 2 / 154.

(5) ينظر: البيان: 2 / 232 / املاء ما من به الرحمن: 2 / 178 ، البحر المحيط: 7 / 116-117.

2- خبر (أَنْ) المخففة من الثقلية جملة فعلية:

أ- الجملة الفعلية جملة شرطية:

(سورة النساء)

1- ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ... ﴾ من الآية / 140.

قال الزمخشري: « (أَنْ إذا سمعتم) هي أن المخففة من الثقلية، والمعنى: أنه إذا سمعتم، أي: نزل عليكم أَنَّ الشَّانَ كذا، والشَّانُ: ما افادته الجملة الشرطية وجزاؤها»⁽¹⁾.

(سورة الاعراف)

2- ﴿ أَوْلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ أَهْلِهَا أَنْ لَوْ نَشَاءُ أَصَبْنَاهُمْ بِذُنُوبِهِمْ... ﴾ من الآية / 100.

قال أبو حيان: وأن: هنا هي المخففة من الثقلية، لأن الهداية فيها معنى العلم، وآسمها ضمير الشَّان محذوف، والخبر الجملة المصدرية بـ(لو)⁽²⁾.

(سورة الرعد)

3- ﴿ .. أَفَلَمْ يَبْسُ الَّذِينَ آمَنُوا أَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا... ﴾⁽³⁾ من الآية / 31.

(1) الكشاف: 1 / 578، وينظر: البيان: 1 / 270، واملاء ما من به الرحمن: 1 / 198.

(2) البحر المحيط: 4 / 350، وينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 280، والجمل: 2 / 169.

(3) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 2 / 64، والجمل: 2 / 506.

(سورة سبأ)

4- ﴿... فَلَمَّا حَرَ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾⁽¹⁾ من الآية / 14.

(سورة الجن)

5- ﴿وَأَنْ لَوْ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَاءً غَدَقًا﴾⁽²⁾ من الآية / 16.

ب- الجملة الفعلية فعلها جامد:

(سورة الاعراف)

1- ﴿... وَأَنْ عَسَى أَنْ يَكُونَ قَدِ اقْتَرَبَ أَجْلُهُمْ...﴾ من اظلاية ظم 185.

قال أبو حيان: « وأن: هي المخففة من الثقلية، وآسمها محذوف، ضمير الشأن وخبرها، عسى وما تعلقته به»⁽³⁾.

(سورة النجم)

2- ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾⁽⁴⁾ الآية / 39.

ج- الجملة الفعلية فعلها متصرف مقرون بـ(قد)

(سورة المائدة)

1- ﴿... وَنَعْلَمُ أَنْ قَدْ صَدَقْتُنَا..﴾⁽⁵⁾ من الآية / 113.

(1) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 662، والكشاف: 3 / 573-574، واملاء ما من به الرحمن: 2 / 196.

(2) ينظر: الكشاف: 4 / 628-629، زاملاء ما من به الرحمن: 2 / 270.

(3) البحر المحيط: 4 / 432 وينظر: الكشاف: 2 / 182.

(4) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 3 / 273 واملاء ما من به الرحمن: 2 / 248.

(5) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 232 والبحر المحيط 4 / 55.

(سورة الاعراف)

2- ﴿... أَنْ قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا...﴾⁽¹⁾ من الآية / 44.

(سورة الصافات)

3- ﴿وَنَادَيْنَاهُ أَنْ يَا إِبْرَاهِيمُ (104) قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ من الآية / 104 - 105.

(سورة الجن)

4- ﴿لِيَعْلَمَ أَنْ قَدْ أَبْلَغُوا رَسُولَاتِ رَبِّهِمْ...﴾ من الآية / 28.

د- الجملة الفعلية فعلها متصرف مقرون بـ(لن)

(سورة الكهف)

1- ﴿... بَلْ زَعَمْتُمْ أَلَّنْ نَجْعَلَ لَكُمْ مَوْعِدًا﴾ من الآية / 48.

قال أبو حيان: « أَنْ: هنا مخففة من الثقيلة، وفصل بينها وبين الفعل بحرف

النفى، وهو (لن) كما فصل في قوله (أيحسب الانسان أن لن نجمع)»⁽²⁾.

(سورة الانبياء)

2- ﴿... فَظَنَّ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ...﴾ من الآية / 87.

(سورة الحج)

3- ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى

السَّمَاءِ...﴾ من الآية / 15.

(سورة محمد)

4- ﴿أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ أَنْ لَنْ يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ﴾ الآية /

29.

(1) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 1 / 612 واملاء ما من به الرحمن: 1 / 274.

(2) البحر المحيط: 6 / 134. وينظر: الجمل: 3 / 28.

(سورة الفتح)

5- ﴿ بَلْ ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَنْقَلِبَ الرَّسُولُ وَالْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا... ﴾ من الآية
.12 /

(سورة التغابن)

6- ﴿ زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا... ﴾ من الآية / 7.

(سورة الجن)

7- ﴿ وَأَنَا ظَنَنْتُ أَنْ لَنْ تَقُولَ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ الآية / 5.

8- ﴿ وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ الآية / 7.

9- ﴿ وَأَنَا ظَنَنْتُ أَنْ لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ... ﴾ من الآية / 12.

(سورة المزمل)

10- ﴿ ... عَلِمَ أَنْ لَنْ تُحْصُوهُ فَتَابَ عَلَيْكُمْ... ﴾ من الآية / 20.

(سورة القيامة)

11- ﴿ أَيْحَسِبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ الآية / 3.

(سورة الانشقاق)

12- ﴿ إِنَّهُ ظَنَّ أَنْ لَنْ يَحُورَ ﴾ الآية / 14.

(سورة البلد)

13- ﴿ أَيْحَسِبُ أَنْ لَنْ يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ﴾ الآية / 5.

هـ. الجملة الفعلية فعلها متصرف مقرون بـ(لا) النافية

(سورة المائدة)

1- ﴿ وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِئْتَةً... ﴾ من الآية / 71.

في قراءة من قرأ برفع (تكون)⁽¹⁾ وتوجيه هذه القراءة عند الانباري على أن تجعل (أَنْ) مخفضة من الثقيلة، والتقدير عنده: وحسبوا أنه لا تكون فتنة، فخفضت (أَنْ) وجعلت (لا) عوضاً عن تشديدها⁽²⁾.

(سورة طه)

2- ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا... ﴾ من الآية / 89.

وبالرفع في (يرجع) قرأ الجمهور⁽³⁾.

(سورة النجم)

3- ﴿ وَإِبْرَاهِيمَ الَّذِي وَفَّى (37) أَلَّا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ﴾⁽⁴⁾ الآية / 38.

(سورة الحديد)

4- ﴿ لَيْلًا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ مِّنْ فَضْلِ اللَّهِ.. ﴾ من الآية

.29 /

و- الجملة الفعلية فعلها متصرف مقرون بـ(لم)

(سورة الانعام)

1- ﴿ ذَلِكَ أَنْ لَمْ يَكُنْ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَى بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَافِلُونَ ﴾⁽⁵⁾ الآية /

.131

(سورة البلد)

2- ﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدًا ﴾ الآية / 7.

(1) ينظر: الحجة في القراءات السبع / لأبن خالويه: 133.

(2) ينظر: البيان / لأبن الانباري: 1 / 301.

(3) ينظر: البحر المحيط: 6 / 269.

(4) ينظر: اعراب القرآن / للنحاس: 3 / 273.

(5) ينظر: املاء ما من به الرحمن: 1 / 261، البحر المحيط: 4 / 224.

ز- الجملة الفعلية فعلها متصرف مقرون بـ(السين)

(سورة المزمل)

1- ﴿... عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى...﴾ من الآية 20/.

ح - الجملة الفعلية فعلها دعاء

(سورة النور)

1- ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا...﴾ من الآية 9/.

في قراءة من قرأ: (أَنَّ) بالتخفيف، و (غَضِبَ) بكسر الضاد⁽¹⁾.

(سورة النمل)

2- ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا..﴾⁽²⁾ من الآية 8/.

قال أبو حيان: « ويجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، وبورك فعل دعاء، كما تقول: بارك فيك، وإذا كان دعاء لم يجز دخول قد عليه⁽³⁾ .

(أن) الزائدة

ذكر جمهور أن (أن) المفتوحة الهمزة الساكنة النون تقع زائدة في

موضوعين:

الأول: بعد (لما) التوقيتية، ولا خلاف بينهم في هذا الموضوع.

الثاني: بين (لو) وفعل القسم مذكورا أو محذوفا، وقد رجحت طائفة من النحاة ومعهم جمع من المفسرين اعراب ما ورد من (أن) في هذا الاسلوب في القرآن الكريم على انها المخففة من الثقيلة وقع خبرها جملة شرطية مصدرية بـ(لو)،

(1) هي قراءة نافع: ينظر: الحجة في القراءات السبع / لأبن خالويه: 260، النشر في القراءات

العشر / لأبن الجزري: 2 / 330، الكشاف: 3 / 216، البحر المحيط: 6 / 434.

(2) ينظر: البحر المحيط: 6 / 434، 7 / 55، الجمل 3 / 300.

(3) البحر المحيط: 7 / 55.

وهو الرأي الذي أميل إليه فيها ، وعلى هذا الأساس أدرجت الآيات التي ورد فيها هذا الاسلوب ضمن قسم (أَنْ) المخفضة من الثقيلة ، منعا لوقوع الالتباس ، وتعدد وجوه الاعراب.

وفيها يأتي ما ورد من الأسلوب الأول في القرآن الكريم:

زيادة (أَنْ) بعد (لَمَّا) التوقيتية

(سورة يوسف)

1- ﴿ فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَىٰ وَجْهِهِ... ﴾ من الآية / 96.

قال أبو حيان: « (فلما أن جاء البشير) وأن: تطرد زيادتها بعد لَمَّا »⁽¹⁾.

(سورة القصص)

2- ﴿ فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَنْ يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَهُمَا قَالَ يَا مُوسَى.. ﴾ من الآية/19.

قال أبو جعفر النحاس: « (فلما أن أراد..) أن: زائدة للتوكيد »⁽²⁾.

(سورة العنكبوت)

3- ﴿ وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيءَ بِهِمْ... ﴾ من الآية / 33.

قال الزمخشري: « (أَنْ) صلة ، أكدت وجود الفعلين مترتبا أحدهما على الآخر في وقتين متجاورين لا فاصل بينهما ، كأنهما وجدا في جزء واحد من الزمان »⁽³⁾.

(1) البحر المحيط: 345 / 5 ، وينظر اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 158.

(2) اعراب القرآن / للنحاس: 2 / 548 ، وينظر: البحر المحيط: 7 / 110.

(3) الكشاف: 3 / 453 ، وينظر: البحر المحيط: 7 / 150.

الخاتمة

بعد هذه الجولة في كتب النحو ومصادره القديمة والحديثة، وتبين وجوه الكلام العربي، واختلاف طرائقه، لفهم الدلالة والقيمة المعنوية التي تؤديها (أن)، هذه الأداة السهلة الصعبة، والواضحة الخفية، التي أفاد منها المتكلم العربي كثيرا لتوضيح أغراضه، والإشارة إلى معانيه، استطيع أن أقول إنني بذلت جهدا أترك تقديره للقارئ، من أجل تحقيق ما يأتي :

أولاً : لقد جمعت هذه الدراسة من مباحث متفرقة للعلماء، تكونت منها خلاصة ميسرة، لت شتات موضوع (أن) وكونت بين أجزائه وجعلته سهل المتناول، قريب المأخذ، لعله يغني الدارس عن الرجوع إلى المصادر المتفرقة.

ثانياً : أوضحت هذه الدراسة اهتمام الدارسين قديما وحديثا بموضوع (أن)، وما تدل عليه من معان، كما تناولت بالدرس والتحليل أساليبهم ومناهجهم لفهم الوظيفة اللغوية والتعبيرية التي تؤديها (أن) في اللغة.

ثالثاً : تكونت هذه الدراسة من مباحث متصلة من حيث علاقتها بالموضوع العام، مستقلة من حيث دلالتها على كل معنى من معاني (أن)، وبهذا تيسر للدارس مبتغاه، وتهديه إلى ضالته حيث يريد أن يفهم أسلوبا من أساليبها الخاصة، أو وجها من وجوهها الكثيرة.

رابعاً : كان الباحث وهو يستعرض آراء النحاة، ويستقصي وجهات نظرهم وقفات كثيرة معهم، حين يشرح ويعلل ويوجه ويؤيد ويختلف، مما هو مثبت في أثناء الدراسة، ولا يتسع المجال في هذه الخاتمة الموجزة لاستعراضها والكشف عنها.

خامساً : لعل من أصعب مشكلات هذا البحث وأعقد مسأله (موضوع الاضمار) واختلاف العلماء بشأنه، وهو مسألة تتجلى فيها صعوبة الأخذ بنظرية العامل في النحو، وتعقد مسالكها، وتشابك مباحثها، وما لقيت منه الدراسة النحوية العربية من عنق وتعقيد، كان السبب الأول في شكوى الدارسين وخاصة المبتدئين، من مباحث هذا العلم، وقد تكلفت ببحث جوانب الموضوع، وآستقراء الآراء المتعلقة به، والتقريب بينها، والاهتداء إلى منهج يقلل مما في الموضوع من تأويل بعيد، أو تقدير

متمحل، اذ خالص الباحث إلى أن اضمار (أَنْ) بعد عدد من الأدوات لا ينفع اللغة والدارس في شيء، وأنَّ في مقدمة الأبواب التي يجدر بنا تسييرها اليوم، أو في هذه المرحلة، مسائل تتعلق بالاضمار والحذف والتقدير، قد أعان على تشعبها ما دار بين العلماء من جدل طويل : وحجاج متشعب، وفسحة من الوقت والتخصص، وعليه فأن القول بأن الأداة هي العامل، ولا حاجة بنا الى التقدير، يساهم مساهمة واضحة في الجهود التي بذلت بغية التقريب والتيسير.

سادسا : لعل الدارس يتفق معي في أن للقسم الثاني من هذا البحث قيمة خاصة، حين أفردت في هذه الدراسة لأساليب (أَنْ) في القرآن الكريم بابا خاصا بها، أحصي فيه مواضع (أَنْ) في كتاب الله الكريم، واقسمها على حسب المعاني التي تؤديها وفي هذا جواب لمن يسأل عن معنى دقيق من معانيها في آية من آيات القرآن الكريم بما يجعل الدراسة أول المصادر التي تتبادر إلى ذهنه عند رغبته في الوقوف على أسرارها، والتعرف على غوامضها فهو جهد معجمي لـ(أَنْ) آخضت به هذه الدراسة.

وأخيرا، لا أزعم أنني استوفيت ما يستحقه هذا الموضوع من عرض وتحليل، وآستكمال لطرائق البحث فيه، بحيث لم اترك زيادة لمستزيد، فان الباب ما زال مفتوحا للدارسين حين يرجعون الى مصادر الدراسة النحوية واللغوية، أو حين يحللون أساليب العرب وطرائق الجملة العربية، ولكنني اعرف أنني أخضت النية، وبذلت الجهد، ولم اقصر في سعي من اجل أن أعطي للبحث حقه من الشمول والاستقصاء والاتقان، وان تحتل هذه الدراسة مكانها بين الدراسات النحوية واللغوية التي كتبت خدمة للعربية، رمز وحدة هذه الأمة، ولسان ثقافتها، وأرجو أن أكون قد وفقت في تقديم دراسة كاملة لـ(أَنْ) تنفع الدارسين، وتغني الباحثين المحبين للعربية، الذائدين عنها، الراغبين في تواصل تراثها، وتجدد حياتها، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين..

الباحث

المصادر والمراجع

أولاً - المخطوطات:

- 1- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت745 هـ) مصورة مخطوطة مدرسة الاحمدية بمدينة حلب، بحوزة الدكتور حاتم الضامن.
- 2- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: محمد بن أبي بكر عمر المخزومي الدماميني (ت827 هـ)، مخطوطة مكتبة الأوقاف في بغداد، برقم: 1216.

ثانياً: الرسائل الجامعية:

- 1- ابن الحاجب النحوي، آثاره ومذهبه، رسالة ماجستير، قدمها السيد طارق عبد عون الجنابي إلى آداب جامعة بغداد سنة 1972م.
- 2- الآراء الكوفية التي رجحها الرضي في شرحه على الكافية، رسالة ماجستير قدمها السيد محمد جاسم معروف الهيتي إلى كلية اللغة العربية، جامعة القاهرة، سنة 1977م.
- 3- الأساليب الانشائية في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، قدمها السيد شامل راضي الزبيدي إلى آداب جامعة بغداد سنة 1983م.
- 4- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين، رسالة دكتوراه قدمها السيد قيس اسماعيل الاوسي إلى آداب جامعة بغداد سنة 1982م.
- 5- الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، رسالة ماجستير قدمها السيد كاظم إبراهيم كاظم إلى آداب جامعة القاهرة، سنة 1980م.
- 6- الجر بالحرف في النحو العربي، رسالة ماجستير قدمها السيد صادق حسين إلى آداب جامعة بغداد، سنة 1983م.
- 7- الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين، رسالة دكتوراه قدمها السيد هادي عطية مطر إلى آداب جامعة القاهرة سنة 1980م.
- 8- شبه الجملة في اللغة العربية، رسالة ماجستير قدمها السيد عبد الإله إبراهيم عبد الله إلى آداب جامعة بغداد، سنة 1983م.
- 9- الظروف في اللغة العربية، رسالة ماجستير، قدمها السيد موسى بناي العليلي إلى كلية دار العلوم / جامعة القاهرة، سنة 1970م.
- 10- فلسفة المنصوبات في النحو العربي، رسالة دكتوراه، قدمها السيد عائد كريم الحريزي إلى كلية العلوم، جامعة القاهرة، سنة 1975م.

- 11- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة (ت599هـ): دراسة وتحقيق، رسالة ماجستير قدمها السيد هادي عطية مطر إلى آداب جامعة عين شمس، سنة 1974م.
- 12- اللباب في علل البناء والاعراب، لأبي البقاء العكبري (ت616هـ)، تحقيق رسالة دكتوراه قدمها السيد خليل بنيان الحسون إلى آداب جامعة القاهرة سنة 1976م.
- 13- مذهب الكسائي في النحو، رسالة ماجستير، قدمها السيد جعفر هادي كاظم إلى آداب جامعة بغداد، سنة 1969م.
- 14- المسائل المشككة، المعروفة بـ(البغداديات) لأبي علي الفارسي (ت377هـ) تحقيق، رسالة دبلوم عال قدمها السيد صلاح الدين عبد الله السنكاوي إلى آداب جامعة المستنصرية، سنة 1980م.

ثالثا: الكتب المطبوعة:

- 1- ابو الحسن بن كيسان وآرؤه في النحو واللغة: علي مزهر الياسري، دار الرشيد للنشر، بغداد، سنة 1979م.
- 2- أبو حيان النحوي: الدكتوراة خديجة الحديثي، الطبعة الأولى، مكتبة النهضة بغداد، سنة 1385هـ - 1966م.
- 3- أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: الدكتور احمد مكي الانصاري، مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والعلوم الاجتماعية، القاهرة، سنة 384هـ - 1964م.
- 4- تحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: الشيخ احمد بن محمد الدماميني (ت1117هـ)، المطبعة الميمنية بمصر، (بدون تاريخ).
- 5- الاتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الرابعة، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة، سنة 1967م.
- 6- أثر القراءات القرآنية في تطور الدرس النحوي: الدكتور عفيف دمشقية، الطبعة الأولى، اصدار معهد الانماء العربي - بيروت، سنة 1978م.
- 7- احياء النحو: إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر - القاهرة، سنة 1959م.
- 8- أدب الكاتب: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت276هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، سنة 1963م.

- 9- أدب الكتاب: أبو بكر محمد بن يحيى الصولي (ت335هـ)، عني بتصحيحه وتعليق حواشيه: محمد بهجة الاثري، المطبعة السلفية بمصر، القاهرة، سنة 1341هـ.
- 10- ارشاد الاريب الى معرفة الاديب، المعروف ب(معجم الادباء): شهاب الدين ياقوت عبد الله الحموي البغدادي (ت626هـ)، عني بنسخه وتصحيحه: د.س مرجليوث، الطبعة الثانية، مصر، سنة 1923م.
- 11- الأزهية في علوم الحروف: علي بن محمد الهروي (ت415هـ) تحقيق، عبد المعين الملوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، سنة 1971م.
- 12- أساس البلاغة: محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم جار الله الزمخشري (ت538هـ)، دار مطابع الشعب / القاهرة، سنة 1960م.
- 13- الأساليب الانشائية في النحو العربي: عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية، سنة 1378هـ - 1959م.
- 14- اسرار العربية، أبو البركات كما الدين، عبد الرحمن بن محمد الانباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد بهجت البطار، مطبعة الترقى بدمشق سنة 1377هـ - 1957م.
- 15- الاشباه والنظائر في النحو، جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق، طه عبد الرؤوف سعد، نشر، مكتبة الكليات الأزهية، سنة 1975م.
- 16- اصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي: عبد الله بن عبد السيد البطليوسي (ت521هـ) تحقيق، الدكتور حمزة عبد الله النشرتي، الطبعة الأولى، دار المريخ / الرياض، سنة 1399هـ - 1979م.
- 17- الاصوات اللغوية: الدكتور إبراهيم أنيس، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية / القاهرة، سنة 1971م.
- 18- اصول التفكير النحوي: الدكتور علي ابو المكارم، منشورات الجامعة الليبية كلية التربية، طبع في دار الثقافة / بيروت، سنة 1973م.
- 19- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، المشهور بابن السراج (ت316هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان - النجف الاشرف، سنة 1973م.
- 20- اعراب الجمل وأشباه الجمل: الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، سنة 1981م.

- 21- اعراب القرآن: أبو جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت338هـ) تحقيق: الدكتور زهير غازي زاهد، مطبعة العاني / بغداد سنة 139هـ-1977م.
- 22- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب: ابن السيد البطلوسي (ت521هـ) المطبعة الأدبية، بيروت، سنة 1901م.
- 23- أقسام الكلام من حيث الشكل والظيفة: الدكتور فاشل مصطفى الساقى، مكتبة الخانجي بالقاهرة، سنة 1977م.
- 24- أمالي السهيلي: أبو الفاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي (ت581هـ) تحقيق: محمد إبراهيم البنا، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، القاهرة سنة 1390هـ-1970م.
- 25- الأمالي الشجرية: أبو السعادات هبة الله بن حمزة، المعروف بابن الشجري (ت542هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر / بيروت (بدون تاريخ).
- 26- أملاء ما من به الرحمن من وجوه الاعراب والقراءات في جميع القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت616هـ)، تصحيح وتحقيق: ابراهيم عطوة عوض، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة 1961م.
- 27- أنباه الرواة على أنباه النحاة: جمال الدين ابو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار الكتب المصري، القاهرة، سنة 1950م.
- 28- الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات، كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، مطبعة السعادة، القاهرة، سنة 1961م.
- 29- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: جمال الدين عبد الله بن يوسف ابن هشام الانصاري (ت761هـ)، دار الفكر، (بدون تاريخ).
- 30- الايضاح العضدي: أبو علي الفارسي (ت377هـ) تحقيق: الدكتور شاذلي فرهود، الطبعة الأولى، مطبعة دار التأليف، مصر، سنة 1389هـ-1969م.
- 31- البحر المحيط: أثير الدين ابو عبد الله محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، الشهير بأبي حيان (ت745هـ)، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض- المملكة العربية السعودية (بدون تاريخ).

- 32- بدائع الفوائد: ابو عبدالله محمد بن أبي بكر الدمشقي المشتهر بابن قيم الجوزيه (ت751هـ)، عني بتصحيحه والتعليق عليه / إدارة الطباعة المنيرية بمصر.
- 33- البرهان في علوم القرآن: بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت794هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، سنة 1377هـ-1958م.
- 34- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين بن ابي بكر السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم، الطبعة الأول، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، سنة 1384هـ-1964م.
- 35- البيان في غريب اعراب القرآن: ابو البركات كمال الدين بن عبد الرحمن بن محمد ابن الانباري (ت577هـ)، تحقيق: الدكتور طه عبد الحميد طه، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 1389هـ-1969م.
- 36- تأويل مشكل القرآن: ابن قتيبة (ت276هـ)، الطبعة الثالثة، دار التراث، القاهرة، سنة 1973م.
- 37- تأريخ آداب العرب: مصطفى صادق الرافعي، الطبعة الرابعة، دار الكتاب العربي-بيروت، سنة 1394هـ-1974م.
- 38- تثقيف اللسان وتلقيح الجنان: ابن مكي الصقلي (ت501هـ)، تحقيق الدكتور عبد العزيز مطر، من إصدارات لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، سنة 2386هـ-1966م.
- 39- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: جمال الدين محمد بن عبدالله بن مالك (ت672هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 1388هـ-1968م.
- 40- التطور النحوي للغة العربية: المستشرق الألماني برجشتراسر، مطبعة السماح القاهرة، سنة 1929م.
- 41- التعريفات: السيد الشريف علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت816هـ) الدار التونسية للنشر، سنة 1971م.
- 42- التفسير الكبير: أبو عبدالله محمد بن عمر فخر الدين الرازي (ت606هـ) الطبعة الأولى، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، سنة 1358هـ-1938م.

- 43- تلخيص مجمع الاداب في معجم الالقباب: كمال الدين ابو الفضل عبد الرزاق المعروف بابن الفوطي (ت723هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى جواد، المطبعة الهاشمية، دمشق، سنة 1962م.
- 44- التيسير في القراءات السبع: ابو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت444هـ) عني بتصحيحه: أوثرزل، استانبول، مطبعة الدولة، سنة 1930م.
- 45- جامع البيان عن تأويل القرآن (تفسير الطبري): ابو جعفر محمد بن جرير الطبري (310هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر واحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر.
- 46- جامع الدروس العربية: مصطفى الغلاييني، الطبعة الثامنة، المطبعة المصرية للطباعة والنشر، صيدا - بيروت، سنة 1963م.
- 47- الجامع الصحيح: أبو عبد الله بن اسماعيل البخاري، عني بتصحيحه: لودلف قرهل، ليدن، سنة 1862م.
- 48- الجامع لاحكام القرآن (تفسير القرطبي): ابو عبد الله محمد بن احمد الأنصاري القرطبي (ت670هـ)، الطبعة الثالثة، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، سمنة 1387هـ- 1967م.
- 49- الجمل: أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت339هـ) عني بنشره وتحقيقه وشرحه: آبن أبي شنب، الطبعة الثانية، مطبعة كلنكسبك باريس، سنة 1976هـ- 1957م.
- 50- الجنى الداني في حروف المعاني: حسن بن قاسم المرادي (ت749هـ) ن تحقيق: طه محسن، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، سنة 1396- 1976م.
- 51- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب: علاء الدين بن علي بن بدر الدين بن محمد اربلي، الطبعة الثانية، المطبعة الحيدرية - النجف، 1389هـ- 1920م.
- 52- حاشية الأمير علي مغني اللبيب: الشيخ محمد الأمير (ت1181هـ)، دار احياء الكتب العربية، القاهرة (بدون تاريخ).
- 53- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: محمد الدمياطي الشهير بالخضري (ت1287هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة 1359هـ- 1940م.
- 54- حاشية الدسوقي علي مغني اللبيب: محمد عرفه الدسوقي (ت1230هـ) مكتبة المشهد الحسيني، القاهرة، (بدون تاريخ).

- 55-حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبان (ت1206هـ)، مطبعة الاستقامة بالقاهرة، سنة 1366هـ -1947م.
- 56-حاشية العليمي على التصريح: الشيخ ياسين العليمي (ت1061هـ) مطبوع بهامش التصريح على التوضيح للشيخ خالد الازهري، دار الفكر -بيروت.
- 57-حاشية فتح الصمد على شرح السبك المجيب لمعاني حروف مغني اللبيب: الشيخ علي بن مبارك الروداني، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق - مصر سنة 1325 هـ.
- 58-الحجة في القراءات السبع: ابن خالوية (ت370هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثانية، دار الشروق -بيروت، سنة 1977م.
- 59-حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي (ت339هـ) تحقيق علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة / دار الامل -الأردن، سنة 1984م.
- 60-خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر البغدادي (ت1093هـ) طبعة بولاق 1299هـ.
- 61-الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت329هـ) تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت / لبنان، (بدون تاريخ).
- 62-خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي: الدكتور عفيف دمشقية، الطبعة الأولى، دار العلم للملايين /بيروت، سنة 1980م.
- 63-دراسات في الأدوات النحوية: الدكتور مصطفى النحاس، الطبعة الاولى، شركة الربيعات للنشر والتوزيع 5 سنة 1399هـ -1979م.
- 64-دراسات في فقه اللغة العربية: الدكتور السيد يعقوب بكر، مكتبة لبنان بيروت، سنة 1969م.
- 65-دراسات في فلسفة النحو والصرف واللغة والرسم: الدكتور مصطفى جواد مطبعة أسعد / بغداد، سنة 1968م.
- 66-دراسات لاسلوب القرآن الكريم: الشيخ محمد عبد الخالق عضية، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، سنة 1972م.
- 67-الدراسات اللغوية والنحوية في مصر منذ نشأتها حتى نهاية القرن الرابع الهجري: الدكتور احمد نصيف الجنابي، مكتبة دار التراث / القاهرة، سنة 1397هـ -1977م.
- 68-الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الامين الشنقيطي (ت1912م)، الطبعة الأولى، مطبعة كردستان العلمية / القاهرة، سنة 1328هـ - 1910م.

- 69-الدرس النحوي في بغداد: الدكتور مهدي المخزومي، من إصدارات وزارة الثقافة والاعلام
- الجمهورية العراقية، سنة 1974م.
- 70-دروس في كتب النحو: الدكتور عبده الراجحي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر،
سنة 1974م.
- 71-ديوان الاعشى الأكبر (ميمون بن قيس): شرح وتعليق الدكتور محمد حسين، المطبعة
النموذجية.
- 72-ديوان الحماسة لأبي تمام: شرح العلامة التبريزي (ت502هـ)، مكتبة النوري - دمشق.
- 73-ديوان امرئ القيس: تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة،
سنة 1969م.
- 74-ديوان أمية بن أبي الصلت، جمع وتحقيق عبد الحفيظ السلطي، المطبعة التعاونية
بدمشق، سنة 1974م.
- 75-ديوان أوس بن حجر، تحقيق وشرح الدكتور محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت سنة
1960م.
- 76-ديوان جرير، دار صادر، بيروت، سنة 1960م، وطبعة الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت
- لبنان.
- 77-ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق وشرح الدكتور حسين نصار، الطبعة الثانية، دار مصر
للطباعة، القاهرة، سنة 1967م.
- 78-ديوان حاتم الطائي، دار صادر، بيروت، سنة 1313هـ - 1963م.
- 79-ديوان دريد بن الصمة، جمع وتحقيق وشرح محمد خير البقاعي، دار قتيبة سنة 1981م.
- 80-ديوان الشريف الرضي، دار صادر، بيروت، سنة 1380هـ - 1961م.
- 81-ديوان طرفة بن العبد، حققه وقدم له المحامي فوزي عطوى، الشركة اللبنانية للكتاب -
بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1969م. وطبعة المستشرق الفرنسي (مكس سلغسون)،
مدينة شالون الفرنسية، سنة 1900م.
- 82-ديوان العجاج، تحقيق الدكتور عزة حسن، مكتبة دار الشرق - بيروت، سنة 1971م.
- 83-ديوان القطامي، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، دار الثقافة /
بيروت، الطبعة الأولى، سنة 1960م.

- 84-ديوان كثير وعزة، جمعه وحققه الدكتور احسان عباس، دار الثقافة - بيروت، سنة 1971م.
- 85-ديوان ليلي الاخيلية، عني بجمعه وتحقيقه خليل إبراهيم العطية، دار الجمهورية - بغداد، سنة 1967م.
- 86-الرد على النحاة: ابن مضاء القرطبي (ت592هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، سنة 1947م.
- 87-رصف المباني في شرح حروف المعاني: احمد بن عبد النور المالقي (ت702هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، سنة 1395هـ - 1975م.
- 88-الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: عبد الرحمن السهيلي (ت581هـ)، تحقيق: عبد الرحمن الوكيل، دار الكتب الحديثة، سنة 1970م.
- 89-سر صناعة الاعراب: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق لجنة من الأساتذة، منهم: مصطفى السقا، الطبعة الأولى، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة 1374هـ - 1954م.
- 90-سيبويه والقراءات، الدكتور أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف بمصر، سنة 1972م.
- 91-السيوطي النحوي: الدكتور عدنان محمد سلمان، دار الرسالة للطباعة، الطبعة الأولى، بغداد، سنة 1976م.
- 92-شذرات الذهب في اخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي (ت1088هـ) مكتبة القدسي، القاهرة، سنة 1350هـ.
- 93-شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشرة، مطبعة السعادة بمصر سنة 1964م.
- 94-شرح أبيات سيبويه: أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي (ت385هـ) تحقيق: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة سنة 1394هـ - 1974م.
- 95-شرح الأبيات المشككة الاعراب: الحسن بن أسد الفارقي (ت487هـ)، تحقيق سعيد الافغاني، مطبعة الجامعة السورية، سنة 1958م.
- 96-شرح الاشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي نور الدين بن محمد الاشموني (ت929هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي - بيروت، سنة 1375هـ - 1955م.

- 97-شرح ألفية ابن مالك لأبن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت686هـ)، مطبعة القديس جاورجيوس في بيروت، سنة 1312هـ.
- 98-شرح الصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهرى (ت905هـ) دار الفكر - بيروت، (بدون تاريخ).
- 99-شرح جمل الزجاجي (الشيخ الكبير): ابن عصفور الاشيلي (ت669هـ) تحقيق: الدكتور صاحب أبو جناح، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، سنة 1980م.
- 100-شرح ديوان المتبى: عبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الثالثة، دار الكتاب العربي - بيروت (بدون تاريخ).
- 101-شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد الطبعة السابعة، مطبعة السعادة، بمصر، سنة 1957م.
- 102-شرح عمدة الحفاظ وعدة اللاقط: جمال الدين محمد بن مالك (ت672هـ) تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدورى، مطبعة العاني - بغداد، سنة 1977م.
- 103-شرح العوامل: محمد عبد الحسين القزويني، الطبعة الأولى، مطبعة الآداب، النجف الأشرف، سنة 1972م.
- 104-شرح القصائد التسع المشهورات: أبو جعفر النحاس (ت338هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد خطاب العمر، دار الحرية للطباعة - بغداد، سنة 1973م.
- 105-شرح القصائد العشر: الخطيب التبريزي (ت502هـ)، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، الطبعة الثالثة، دار الآفاق الجديدة - بيروت، سنة 1979م.
- 106-شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العاشرة، مطبعة السعادة، بمصر، سنة 1959م.
- 107-شرح الكافية في النحو: رضي الدين بن الحسن الاسترابادى (ت688هـ)، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية / بيروت، سنة 1979م.
- 108-شرح للمحة البدرية في علم اللغة العربية: جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت761هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور هادي نهر، مطبعة الجامعة / بغداد، سنة 1397هـ - 1977م.

- 109-شرح المغني وشواهد: عبد الله إسماعيل الصاوي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، سنة 1958م.
- 110-شرح المفصل: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت643هـ) دار صادر، (بدون تاريخ).
- 111-شرح المقدمة المحسبة: طاهر بن احمد بن باشباز (ت469هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية - الكويت، سنة 1976م.
- 112-شرح نهج البلاغة: ابن ابي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار احياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، سنة 1969م.
- 113-شعر الاحوص الانصاري: جمع وتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة الاندلس / بغداد، سنة 1389هـ - 1969م.
- 114-شعر تأبط شراً: دراسة وتحقيق سلمان داود، مطبعة الاداب، النجف الاشرف، سنة 1973م.
- 115-شعر النابغة الجعدي: الطبعة الأولى، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق، سنة 1384هـ - 1964م.
- 116-شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: جمال الدين محمد ابن عبد الله الطائي النحوي (ت672هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة البيان العربي، القاهرة، سنة 1957م.
- 117-الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها: أبو الحسن أحمد بن فارس (ت395هـ) تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر بيروت، سنة 1383هـ - 1964م.
- 118-الصحاح: إسماعيل بن حماد الجوهري (ت400هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، مطابع دار الكتاب العربي بمصر.
- 119-صحيح مسلم: ابو الحسين النيسابوري (ت261هـ) بشرح أبي زكريا يحيى النووي (ت677هـ)، سنة 1341هـ.
- 120-صرف العناية في كشف الكفاية: عبد الله الكردي البيتوشي (ت1138هـ) مصر، سنة 1341هـ.
- 121-ضرائر الشعر: ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ)، تحقيق: السيد إبراهيم محمد الطبعة الثانية، دار الاندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، سنة 1402هـ - 1982م.

- 122-ضرائر الشعر، أو كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة: أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القزاز القيرواني (ت412هـ)، تحقيق: الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف بالاسكندرية، سنة 1973م.
- 123-الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السنجاوي (ت902هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت.
- 124-حلبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت379هـ) تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مصر، سنة 1954م.
- 125-ظاهرة الشذوذ في النحو العربي: الدكتور عبد الفتاح الدجني، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات، الكويت، سنة 1974م.
- 126-عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبد البحتري: أبو العلاء المعري، تحقيق ناديا علي الدولة.
- 127-العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم والحديث: الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف، مطبوعات جامعة الكويت، الكويت، سنة 1984م.
- 128-الفتوحات الالهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية: سلمان بن عمر العجيلي، الشهير بالجمال (ت1204هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
- 129-الفاعل زمانه وأبنيته: الدكتور إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، مؤسسة الرسالة - بيروت - سنة 1980م.
- 130-فقه اللغة وسر العربية: أبو منصور الثعالبي (ت430هـ)، تحقيق الدكتور مصطفى السقا وآخرين، الطبعة الثانية، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، سنة 1373هـ - 1954م.
- 131-فهارس كتاب سيبويه ودارسة له: صنع محمد عبد الخالق عضية، الطبعة الاولى، مطبعة السعادة، مصر، سنة 1395هـ- 1975م.
- 132-الفهرست: لابن النديم، بيروت / لبنان.
- 133-الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت898هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، سنة 1403هـ - 1983م.

- 134-خوات الوفيات والذيل عليها: محمد بن شاعر الكتبي (ت764هـ)، تحقيق الدكتور احسان عباس، در الثقافة - بيروت.
- 135- في علم النحو: الدكتور أمين علي السيد، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، سنة 1975م.
- 136- في النحو العربي: نقد وتوجيه: الدكتور مهدي المخزومي، الطبعة الأولى، منشورات المكتبة العصرية - صيدا، سنة 1964م.
- 137- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية: الدكتور عبد العال سالم مكرم دار المعارف بمصر.
- 138- الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت285هـ) مكتبة المعارف - بيروت.
- 139- الكتاب: سيبويه (ت180هـ) مصور عن طبعة بولاق، الطبعة الأولى، سنة 1316هـ، نشر مكتبة المشى - بغداد.
- 140- كتاب سيبويه: تحقيق وشرح عبد السلام هارون الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة، سنة 1391هـ - 1971م.
- 141- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: جار الله محمد ابن عمر الزمخشري (ت528هـ) دار الكتاب العربي - بيروت.
- 142- كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على السنة الناس: الشيخ إسماعيل بن محمد العجلوني (ت1162هـ) الطبعة الثانية، دار احياء التراث العربي، بيروت، سنة 1351هـ.
- 143- اللامات: أبو الحسن علي بن محمد الهروي النحوي (ت415هـ)، تحقيق: يحيى علوان البلداوي، الطبعة الأولى، مكتبة الفلاح، الكويت، سنة 1980م.
- 144- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت711هـ) دار صادر، بيروت، سنة 1375هـ - 1956م.
- 145- اللغة العربية، معناها ومبناها: الدكتور تمام حسان، الطبعة الثانية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، سنة 1979م.
- 146- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.

- 147-المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير (ت637هـ) تحقيق: احمد بدوي، الطبعة الأولى، مطبعة لرسالة، سنة 1962م.
- 148-مجالس ثعلب: أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب (ت291هـ)، شرح وتحقيق الدكتور عبد السلام هارون، الطبعة الثانية، دار المعارف بمصر.
- 149-مجالس العلماء: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت340هـ)، تحقيق: الدكتور عبد السلام هارون، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، سنة 1962م.
- 150-مجمع الأمثال: أبو الفضل احمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت518هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مطبعة العادة بمصر، سنة 1959م.
- 151-مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي (ت548هـ)، دار الفكر، بيروت، سنة 1957م.
- 152-المحاجة بالمسائل النحوية: جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت538هـ)، تحقيق: الدكتورة بهيجة باقر الحسيني، مطبعة أسعد، بغداد، سنة 1973م.
- 153-المحتسب في تبين شواذ القراءات والايضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، سنة 1386هـ.
- 154-مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع: ابن خالويه (ت370هـ)، عني بنشره: ج برجستراسر، المطبعة الرحمانية بمصر، سنة 1934م.
- 15مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو: الدكتور مهدي المخزومي، دار المعرفة - بغداد، سنة 1955م.
- 156-المرتجل: أبو محمد عبد الله احمد بن الخشاب (ت567هـ)، تحقيق: علي حيدر، منشورات دار الحكمة، دمشق، سنة 1392هـ - 1972م.
- 157-المرشد في آيات القرآن الكريم وكلماته: محمد فارس بركات، المطبعة الهاشمية دمشق، سنة 1377هـ - 1957م.
- 158-المزهر في علوم اللغة: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت911هـ) مطبعة محمد علي صبيح، القاهرة.
- 159-المسائل العسكرية في النحو العربي: ابو علي النحوي (ت377هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور علي جابر المنصوري، مطبعة الجامعة - بغداد، سنة 1982م.

- 160- مشكل اعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن، من منشورات وزارة الإعلام - بغداد، سنة 1975م.
- 161- المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض محمد القوزي، الطبعة الأولى، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، سنة 1981م.
- 162- المصنف من الكلام على مغني ابن هشام: الامام تقي الدين احمد بن محمد الشمني (ت872هـ)، وبهامشه شرح الامام محمد بن أبي بكر الدماميني (ت872هـ). على متن المغني، المطبعة البهية بمصر.
- 163- المطالع السعيدة في شرح الفريدة: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) تحقيق الدكتور: نيهان ياسين حسين، دار الرسالة للطباعة، بغداد، سنة 1977م.
- 164- معاني الحروف: أبو الحسن الرماني النحوي (ت384هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، مطبعة دار العلوم العربي، القاهرة، سنة 1973م.
- 165- معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) تحقيق: محمد علي النجار، واحمد يوسف نجاتي، الطبعة الثانية، عالم الكتب، بيروت، سنة 1980م.
- 166- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالاخفش الأوسط (ت215هـ)، تحقيق: الدكتور فائز فارس، الطبعة الأولى، المطبعة العصرية الكويت، سنة 1979م.
- 167- معترك الاقران في إعجاز القرآن: جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الفكر العربي، سنة 1969م.
- 168- معجم شواهد العربية: الدكتور عبد السلام هارون، الطبعة الأولى، سنة 1972م.
- 169- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي: الدكتور أي ونسك، ليدن سنة 1943م.
- 170- المعيار في أوزان الأشعار: أبو بكر محمد بن عبد الملك بن السراج الشنتريني الأندلسي، تحقيق: محمد رضوان الداية، الطبعة الأولى، دار الأنوار بيروت، سنة 1388هـ - 1968م.
- 171- مغني اللبيب عن كتب الاعاريب: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن هشام الانصاري (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
- 172- المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسن بن محمد بن الفضل الراغب الاصفهاني، المطبعة الميمنية بمصر.

- 173-المفصل في علم العربية: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت538هـ) بيروت، سنة 1323هـ.
- 174-المفضليات: المفصل الضبي (ت) تحقيق: احمد بن محمد شاكر وعبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، سنة 1964م.
- 175-المقتصد في شرح الايضاح: عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، تحقيق: الدكتور كاظم بحر المرجان، المطبعة الوطنية، عمان - الأردن، سنة 1982م.
- 176-المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت285هـ) تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة احياء التراث الإسلامي، سنة 1388هـ.
- 177-المقرب: ابن عصفور الاشبيلي (ت669هـ) تحقيق: الدكتور احمد عبد الستار الجوارى، والدكتور عبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، مطبعة العالي - بغداد، سنة 1391هـ - 1971م.
- 178-منازل الحروف: أبو الحسن الرماني (ت384هـ)، ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة تحقيق: الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوتي، دار الجمهورية - بغداد، سنة 1388هـ - 1969م.
- 179-المنصف: شرح الامام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للامام أبي عثمان المارتي البصري، تحقيق: الدكتور إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى، شركة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، سنة 1954م.
- 180-منهج الاخفش الأوسط في الدراسة النحوية: الدكتور عبد الأمير الورد، منشورات مؤسسة الاعلمي - بيروت، سنة 1975م.
- 181-الموجز في النحو: أبو بكر محمد بن السراج (ت316هـ)، تحقيق: مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1965م.
- 182-الموفي في النحو الكوفي: صدر الدين الكنغراوي (ت1349هـ) تحقيق: محمد بهجة البطار، من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- 183-موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف: الدكتورة خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، بغداد، سنة 1981م.
- 184-نحو التيسير: الدكتور احمد عبد الستار الجوارى، من مطبوعات جمعية نشر العلوم والثقافة، سنة 1382هـ - 1962م.

- 185-النحو العربي، نقد وبناء: الدكتور إبراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، سنة 1968م.
- 186-نحو الفعل: الدكتور احمد عبد الستار الجواري، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، سنة 1394هـ - 1974م.
- 187-النحو الوافي: عباس حسن، الطبعة الثالثة، دار المعارف بمصر، سنة 1966م.
- 188-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: محمد الطنطاوي، إصدار جامعة السيد محمد بن علي السنوسي، كلية اللغة العربية، ليبيا.
- 189-النشر في القراءات العشر: الحافظ ابو الخير محمد بن محمد الدمشقي، الشهير بابن الجوزي (ت833هـ)، مراجعة: علي محمد الضباع، مطبعة مصطفى محمد بمصر.
- 190-النواسخ في كتاب سيبويه: حسام سعيد النعيمي، دار الرسالة للطباعة، بغداد، سنة 1397هـ - 1977م.
- 191-همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال اللين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ) تحقيق: الدكتور عبد السلام هارون، والدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت، سنة 1975-1979م.
- 192-وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ابر العباس شمس الدين احمد بن محمد بن ابي بكر بن خلكان (ت681هـ) تحقيق: الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
- رابعاً: البحوث المنشورة في الكتب العلمية:**
- 1-الاعراب على الخلاف في الجملة العربية: الدكتور صاحب أبو جناح، مجلة المورد، المجلد الثالث عشر، سنة 1405هـ - 1984م.
- 2-أفعال المقاربة: هل هي أفعال ناقصة؟: الدكتور محمود غناوي، مجلة (الأستاذ)، العدد الثاني عشر، سنة 1963م - 1964م.
- 3-دراسة تحليلية في همزتي (ان وأن): عبد الوهاب محمد العدواني، مجلة آداب الرفادين / جامعة الموصل، العدد السادس، سنة 1975م.
- 4-رسالة في اللامات أبو جعفر النحاس (ت337هـ)، تحقيق الدكتور طه محسن، مجلة المورد، المجلد الأول، العدد الأول، سنة 1391هـ - 1971م.
- 5-ظاهرة التقارض في النحو العربي: الدكتور احمد محمد عبد الله، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 58 سنة 1403هـ.

- 6-(الظئريات): صنعة الدكتور عبد الأمير محمد أمين الورد، مجلة المورد، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، سنة 1404هـ - 1984م.
- 7-اللامات: احمد بن فارس (ت395هـ)، تحقيق الدكتور شاكر الفحام، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، الجزء الرابع، المجلد الثامن والأربعون، سنة 1973م.
- 8-ما لم ينشر من الامالي الشجرية: ابن الشجري (ت542هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، مجلة المورد، المجلد الثالث، العدد الأول، سنة 1974م.
- 9-ما يخفف من الأحرف المشبهة بالفعل: الدكتور فاضل صالح السامرائي، مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد، العدد 18، سنة 1974م.
- 10-المصدر الصريح والمؤول: د. فاضل صالح السامرائي، مجلة كلية الآداب - جامعة بغداد، المجلد الرابع والعشرون، كانون الثاني 1979م.